

الفقر الملبس

فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

طبعة مشكلة كاملاً

إعداد

مختبر ابن العلاء

سمیعی نبوی



تقديم معالى الشيخ

صَلَّى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّيْفِي

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودي





حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٠٥٩٥

د. رائد السلف الصالح

القاهرة - الفيوم

القاهرة: خلف الجامع الأزهر - شارع البيطار

01122236652 - 01000443063 - 0225101384

للتواصل عن طريق الواتس أب: 01155559141

للتواصل عن طريق الإيميل: ragabdaraisalaf@hotmail.com

الفيوم: شارع المصطفى: 01150925554

كِتَابُ

الْفَقِيرِ الْمَلِكِ

فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

إِعْدَادُ
نُجْبَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ

دَارُ السَّلَفِ الصَّالِحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

بقلم معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية
والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ خَاتَمِ
الرُّسُلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَالْفِقْهُ فِي الدِّينِ، وَالْبَصَرُ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ؛ مِنْ أَجْلِ الْمَقَاصِدِ وَأَمْثَلِ الْغَايَاتِ،
وَمَا دَعْوَةُ الشَّارِعِ فِي كَثْرَةِ كَاثِرَةٍ مِنْ نُصُوصِهِ الثَّابِتَةِ إِلَى تَطَلُّبِ الْفِقْهِ وَالتَّمَهُرِ بِهِ
دِرَايَةً وَتَدَبُّرًا، إِلَّا خَيْرَ عُنْوَانٍ عَلَى مَا لِهَذَا الْمَطْلَبِ مِنْ شَأْنٍ فِي دِينِ اللَّهِ.. وَكَفَيْكَ
مِنْ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ مِنْ إِرَادَةِ الْخَيْرِ بِالْعَبْدِ تَفَقُّهُهُ فِي دِينِ رَبِّهِ، فَقَالَ ﷺ: «مَنْ يُرِدْ
اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»^(١).

إِنَّهُ لَيْسَ يَسْتَوِي عَبْدٌ أَعْسَاهُ الْجَهْلُ وَأَضَلَّهُ الْهَوَى عَنْ أَنْ يَبْلُغَ غَايَتَهُ، فَهُوَ يَتَخَبَّطُ
فِي طَرِيقِهِ، لَا يَكَادُ يَتَهَدَّى؛ مَعَ عَبْدٍ قَدْ اسْتَنَارَتْ بَصِيرَتُهُ، فَهُوَ يَعْبُدُ رَبَّهُ عَلَى هُدًى
مِنْهُ وَنُورٍ، وَمِنْ هُنَا كَانَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

لَقَدْ حَمَلَتْ دَعْوَةُ النَّاسِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنْهُ وَبِهَدْيٍ مِنْ وَحْيِهِ حُكُومَةً هَذِهِ
الْبِلَادِ الْمُبَارَكَةِ -وَلَا غُرُو فِيهَا بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ - عَلَى أَنْ تَوَافَرَتْ عَلَى نَشْرِ
عُلُومِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَا اسْتَطَاعَتْ وَبِمَا وَسَّعَهَا مِنْ قُدْرَةٍ، فَرَفَعَتْ بِمَا قَامَتْ بِهِ عَنِ
النَّاسِ جَهْلًا كَثِيرًا، وَدَفَعَتْ بِهِ مَا الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْهُ بَرَاءً.

(١) أَخْرَجَهُ «الْبُخَارِيُّ» بِرَقْم (٧١)، و«مُسْلِمٌ» بِرَقْم (١٠٣٧).

(٢) الزمر: ٩.

وَمِنْ ذَلِكَ جُهُودُ اسْتَوْتِ عَلَى سُوقِهَا بِتَوَجِّهَاتٍ كَرِيمَةٍ مِنْ لَدُنْ وَلِيِّ أَمْرِ هَذِهِ
الْبِلَادِ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، وَفَقَّهُ اللَّهِ لِكُلِّ خَيْرٍ؛ كَانَ مِنْ أَظْهَرِهَا مَشْرُوعَ وَزَارَةِ
الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوَّلَى ذَلِكَ دَلَالَةُ الْإِشْلَاحِ هُمُومًا فِي مَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِبَطَاعَةِ
الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ؛ لِنَشْرِ الْكُتُبِ الْمَيْسَرَةِ لِعُلُومِ الشَّرِيعَةِ، وَبَذْلِهَا لِلنَّاسِ أَيْنَ وَجِدُوا؛
لِيَتَعَلَّمُوا دِينَهُمْ بِأُسْلُوبٍ سَهْلٍ مَيْسَرٍ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا فَقَّهَهُ مِنْهُمَا السَّلَفُ
الصَّالِحُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَنَشَرَ الْمَجْمَعُ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ - عَلَى خُطَّةٍ اخْتَطَّهَا - كِتَابُ:
«أُصُولُ الْإِيمَانِ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»

وَكِتَابُ: «الذِّكْرُ وَالِدُّعَاءُ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»

وَهَا هُوَ الْيَوْمَ يَنْهَضُ بِنَشْرِ كِتَابٍ جَدِيدٍ، هُوَ: «الْفِقْهُ الْمَيْسَرُ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ»

وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ مَقْرُونَةً بِأَدِلَّتِهَا
الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ وَالصَّحِيحِ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ فِي بَيَانٍ
قَرِيبٍ الْمَأْخُذِ، دَانِي الْمَنَالِ، يَنْأَى عَنِ تَعْقِيدٍ وَتَطْوِيلٍ، لَا طَاقَةَ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَلِّهِ وَالْإِفَادَةِ مِنْهُ، وَوَجَاةٌ تُيسِّرُ لِلنَّاسِ فَهْمَ أَحْكَامِ الدِّينِ، دُونَمَا
إِخْلَالٍ أَوْ إِضْرَارٍ بِالْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُتَّقَاةِ.

ثُمَّ إِنَّ الْمَجْمَعُ - طَلَبًا لِلِاتِّقَانِ، كَمَا هُوَ شَأْنُهُ فِي كُلِّ مَا يَنْشُرُهُ - وَكَلَّ أَمْرَ إِعْدَادِ
هَذَا الْكِتَابِ إِلَى نُخْبَةٍ مُبَارَكَةٍ، مِنَ الْأَسَاتِذَةِ أَهْلِ الْاِخْتِصَاصِ فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ،
وَلَا سِيَّمَا الْفِقْهِ، ثُمَّ عَرَضَهُ بَعْدَ إِنْجَازِهِ، عَلَى لَجَنَةِ اسْتِشَارِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ لِمُرَاجَعَتِهِ؛
حَتَّى تَسْتَدْرِكَ مَا عَسَاهُ قَدْ نَدَّى، أَوْ غَمَضَ..... فَجَاءَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - بِمَحَاسِنِ جَمَّةٍ
مِنْهَا:

١ - التَّحَرِّيُ الْبَالِغُ فِي صِحَّةِ مَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الْفِقْهِيَّةُ مِنْ أَحَادِيثَ وَأَثَارٍ
فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ.

٢- شُمولُهُ واستيعابه لِجَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ وَمَسَائِلِهِ الَّتِي لَيْسَ لِلْمُسْلِمِ غِنًى عَنْهَا.

٣- وَضُوحُ عِبَارَتِهِ، وَيُسْرُ أَسْلُوبِهِ؛ لِيَنْتَفِعَ بِهِ طَلَبَةُ الْعِلْمِ فَمَنْ دُونَهُمْ مِنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

٤- دِقَّةُ تَقْسِيمَاتِهِ، وَسُهُولَةُ الْاِسْتِفَادَةِ مِنْ مَوْضُوعَاتِهِ؛ وَذَلِكَ بِجَعْلِهَا تَحْتَ عُنَوَانَاتٍ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَتُعِينُ عَلَى فَهْمِهَا.

٥- تَضَمُّنُهُ التَّنْبِيهِ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي رُبَّمَا وَقَعَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِمَّا جَهْلًا أَوْ تَقْلِيدًا.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالِصًا لِرُجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَبْلُغَ بِنَفْعِهِ، حَتَّى يَكُونَ مُعِينًا لِعِبَادِهِ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي دِينِهِمْ.

وَيَطِيبُ لِي فِي خَاتِمَةِ الْكَلَامِ أَنْ أَشْكُرَ لِلْأَسَاتِذَةِ الْأَفَاضِلِ جُهِدَهُمُ الَّذِي عَانَوْهُ فِي إِعْدَادِ هَذَا الْكِتَابِ، سَائِلًا الْمَوْلَى أَنْ يَجْعَلَ مَا تَكَبَّدُوهُ رِفْدًا لَهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ.

وَالشُّكْرُ مَكْرُورٌ لِلْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لِمَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِبَطَاعَةِ الْمُصَحِّفِ الشَّرِيفِ، وَلِلْإِخْوَةِ الْعَامِلِينَ فِي الشُّؤْنِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

مقدمة الأمانة العامة للمجمع

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَكْمَلَ لَنَا الدِّينَ، وَأَتَمَّ عَلَيْنَا النِّعْمَةَ، وَجَعَلَ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ خَيْرَ أُمَّةٍ، وَبَعَثَ فِيهَا رَسُولًا أَمِينًا يَتْلُو عَلَيْهَا آيَاتِ رَبِّهِ، وَيُزَكِّيْهَا، وَيُعَلِّمُهَا الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا، أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مَعْرِفَةَ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَعِبَادَتَهُ عَلَى نُورٍ وَهُدًى وَبَصِيرَةٍ هُوَ أَسَاسُ الْحَيَاةِ، وَالْمَطْلَبُ الْأَعْلَى لِلنَّجَاةِ، وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ لِلْعَبْدِ إِلَّا بِالْفَقْهِ فِي الدِّينِ؛ لِذَا حَثَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ الْمُطَهَّرُ وَرَغَّبَ فِيهِ، فَقَالَ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ» ^(١)، فَقَدْ رَتَّبَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - الْخَيْرَ كُلَّهُ عَلَى مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الدِّينِ، وَفَهْمِهَا الْفَهْمَ الصَّحِيحَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ النَّافِعَ، الْمُؤَدِّي إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ. لِذَا كَانَ لِرَّامًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَّقَهُ فِي دِينِهِ؛ كَيْ يَعْبُدَ رَبَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ؛ مُعْتَصِمًا فِي ذَلِكَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، وَبِسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ حَتَّى يُصْلِحَ عَمَلَهُ، وَيَسْتَقِيمَ أَمْرُهُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ^(٢).

وَمَجْمَعُ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِبَطَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ، الَّذِي يَعْتَنِي بِكِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، تَفْسِيرًا لَهُ، وَشَرْحًا، وَتَرْجَمَةً لِمَعَانِيهِ إِلَى لُغَاتِ الْعَالَمِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَبَطَاعَتِهِ بِالصُّورَةِ الَّتِي تَلِيْقُ بِمَكَانَتِهِ؛ -لِأَنَّهُ أَسَاسُ السَّعَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَعَمِلَ بِمَا جَاءَ فِيهِ- يَسْعَى أَيْضًا إِلَى إِصْصَالِ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي أَنْحَاءِ الْمَعْمُورَةِ، وَذَلِكَ بِإِعْدَادِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ النَّافِعَةِ الَّتِي يَسْتَفِيدُ مِنْهَا الْمُسْلِمُ فِي عَقِيدَتِهِ، وَعِبَادَتِهِ، وَمُعَامَلَاتِهِ، بِأُسْلُوبٍ سَهْلٍ، يَكُونُ فِيهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُتَعَلِّمِ، وَهَدَايَةٌ لِلْمُسْلِمِ، وَتَذِكْرَةٌ لِلْعَالِمِ، لِاحْتَوَائِهَا -مَعَ اخْتِصَارِهَا- عَلَى جُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧١٨) - ١٨، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَأَدَابِ الشَّرْعِ الْمُطَهَّرِ، مَعَ ذِكْرِ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لِأَنَّهَا كُتِبَتْ مُوجَّهَةً لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا وَشَمَالِهَا وَجَنُوبِهَا، وَجَمِيعُهُمْ حَرِيصُونَ عَلَى الْعَمَلِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَسَبَقَ لِلْمَجْمَعِ إِخْرَاجُ كِتَابِ (أُصُولُ الْإِيمَانِ فِي ضَوْءِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)، وَفِي هَذَا الْإِطَارِ نَفْسِهِ. وَضُمْنَ هَذِهِ السَّلْسِلَةُ الْمُبَارَكَةُ يَسْرُ أَمَانَةَ الْمَجْمَعِ أَنْ تُقَدَّمَ هَذَا الْكِتَابَ الْمُخْتَصَرَ فِي الْفِقْهِ، الْمُشْتَمِلَ عَلَى أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا؛ وَالَّتِي لَا غِنَى لَهُ عَنْهَا فِي سَيْرِهِ إِلَى اللَّهِ وَالْدَّارِ الْآخِرَةِ.

وَهَذَا الْمُخْتَصَرُ فِي «الْفِقْهِ الْمَيْسَرِ» الَّذِي نُقَدَّمُهُ لِإِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، بِأَسْلُوبِهِ السَّهْلِ، اسْتَمَدَتْ مَسَائِلُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الْأَمِينِ ﷺ، وَلَمَّا كَانَ الْقَصْدُ مِنْهُ -فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ- إِفَادَةُ عَامَّةِ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْدَّارِسِينَ لَهَا، حَرَضْنَا عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا عَنِ التَّطْوِيلِ وَالتَّفْرِيعِ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ؛ إِذْ إِنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ الدِّرَاسَاتُ الْأَكَادِمِيَّةُ فِي الْجَامِعَاتِ، وَكُتِبَ الْفِقْهُ الْمُطَوَّلُ، وَمِنْ هُنَا حُرِصَ فِي إِعْدَادِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَاضِحَ الْعِبَارَةِ، سَهْلَ التَّنَاقُلِ، يَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ فِي عِبَادَاتِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ.

وَبِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ نَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ، لِلَّذِينَ أَسْهَمُوا فِي إِعْدَادِ هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي الْفِقْهِ، وَهُمْ: الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ مَبْرُوكُ الْأَحْمَدِيِّ، وَالْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ: فَيْحَانُ بْنُ شَالِي الْمَطِيرِي، وَالْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ: عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ صَنِيتَانَ الْعَمْرِي، وَالْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَهْدٍ الشَّرِيفِ الْهَجَارِي، عَلَى مَا بَدَّلُوهُ مِنْ جَهْدٍ فِي الْإِعْدَادِ، كَمَا أَنَّ لِلدُّكْتُورِ: عَبْدِ الْعَزِيزِ مَبْرُوكِ جَهْدًا طَيِّبًا فِي تَوْثِيقِ النُّصُوصِ، وَتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ كُلِّهِ.

كَمَا نَشْكُرُ الَّذِينَ قَامَا بِمُرَاجَعَتِهِ، وَصِيَاغَتِهِ مِنَ الشُّؤْنِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهُمَا:
الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُور: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ نَاصِرٍ فَقِيهِي، وَالدُّكْتُورُ: جَمَالُ بْنُ مُحَمَّدٍ
السَّيِّدِ.

وَأَنَا لَنَرْجُو اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ
جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مَوَازِينِ الْحَسَنَاتِ، فِي يَوْمٍ لَا يَنْفَعُ فِيهِ مَالٌ وَلَا
بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الأمانة العامة لمجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف



خطة العمل

وَقَدْ جُعِلَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى تَمْهِيدٍ، وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ كِتَابًا، وَفَهَارِسٍ.
أَمَّا التَّمْهِيدُ فَيَتَضَمَّنُ التَّعْرِيفَ بِالْفِقْهِ، وَمَوْضُوعِهِ، وَثَمَرَتِهِ، وَفَضْلِهِ.
وَأَمَّا الْكُتُبُ فَهِيَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي:

أولاً: كتاب الطَّهَّارَةِ. ويشتمل على عشرة أبواب:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَحْكَامِ الطَّهَّارَةِ، وَالْمِيَاهِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْآنِيَةِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَآدَائِهَا.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي السُّوَالِكِ، وَسُنَنِ الْفِطْرَةِ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْوُضُوءِ.

البَابُ السَّادِسُ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَالْعِمَامَةِ، وَالْجَبِيرَةِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي أَحْكَامِ الْغُسْلِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي أَحْكَامِ التَّيَمُّمِ.

البَابُ التَّاسِعُ: فِي أَحْكَامِ النَّجَاسَاتِ، وَكَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِهَا.

البَابُ الْعَاشِرُ: فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

ثانياً: كتاب الصَّلَاةِ. ويشتمل على خَمْسَةِ عَشَرَ بَابًا:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ الصَّلَاةِ، وَفَضْلِهَا، وَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي شُرُوطِهَا، وَأَرْكَانِهَا، وَمُبْطِلَاتِهَا، وَسُنَنِهَا، وَمَكْرُوهَاتِهَا، وَحُكْمِ

تَارِكِهَا.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

البَابُ السَّادِسُ: فِي سُجُودِ السَّهْوِ، وَالتَّلَاوَةِ، وَالشُّكْرِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي أَحْكَامِ الْإِمَامَةِ.

البَابُ التَّاسِعُ: فِي صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ.

البَابُ الْعَاشِرُ: فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.

البَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

البَابُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْأُسْتِسْقَاءِ.

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَأَحْكَامِ الْجَنَائِزِ.

ثَالِثًا: كِتَابُ الزَّكَاةِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى سِتَّةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مُقَدِّمَاتِ الزَّكَاةِ.

البَابُ الثَّانِي: زَكَاةُ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: زَكَاةُ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ.

البَابُ الرَّابِعُ: زَكَاةُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ.

البَابُ الْخَامِسُ: زَكَاةُ الْفِطْرِ.

البَابُ السَّادِسُ: أَهْلُ الزَّكَاةِ.

رَابِعًا: كِتَابُ الصِّيَامِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مُقَدِّمَاتِ الصِّيَامِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَعْذَارِ الْمُسِيحَةِ لِلْفِطْرِ وَالْمُفْطِرَاتِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: مُسْتَحَبَّاتُ الصِّيَامِ وَمَكْرُوهَاتُهُ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْقَضَاءِ، وَالصِّيَامِ الْمُسْتَحَبِّ، وَمَا يُكْرَهُ وَيَحْرُمُ مِنَ الصِّيَامِ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْاِعْتِكَافِ.

خَامِسًا، كِتَابُ الْحَجِّ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مُقَدِّمَاتِ الْحَجِّ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْمَحْظُورَاتِ، وَالْفِدْيَةِ، وَالْهَدْيِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْأَمَاكِنِ الْمَشْرُوعِ زِيَارَتَهَا فِي الْمَدِينَةِ.

البَابُ السَّادِسُ: فِي الْأُضْحِيَّةِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي الْعَقِيقَةِ.

سَادِسًا، كِتَابُ الْجِهَادِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: حُكْمُ الْجِهَادِ، وَشُرُوطُهُ، وَمُسْقِطَاتُهُ.

البَابُ الثَّانِي: أَحْكَامُ الْأَسْرَى، وَالْغَنَائِمِ.

البَابُ الثَّلَاثُ: أَحْكَامُ الْهُدْنَةِ، وَالذِّمَّةِ، وَالْأَمَانِ، وَدَفْعِ الْجَزْيَةِ.

سَابِعًا، كِتَابُ الْمَعَامَلَاتِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ بَابًا:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْبَيْعِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الرِّبَا.

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْقَرْضِ.

البَابُ الرَّابِعُ: الرِّهْنُ.

البَابُ الْخَامِسُ: السَّلَمُ.

البَابُ السَّادِسُ: الْحَوَالَةُ.

البَابُ السَّابِعُ: الْوَكَالَةُ.

البَابُ الثَّامِنُ: الْكَفَالَةُ، وَالضَّمَانُ.

البَابُ التَّاسِعُ: الْحَجَرُ.

البَابُ العَاشِرُ: الشَّرِكَةُ.

البَابُ الحَادِي عَشَرَ: الإِجَارَةُ.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: الْمُزَارَعَةُ وَالْمُسَاقَاةُ.

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ: الشُّفْعَةُ وَالْجَوَارُ.

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الْوَدِيعَةُ، وَالْإِتْلَافَاتُ.

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: الْغَضَبُ.

البَابُ السَّادِسُ عَشَرَ: الصُّلْحُ.

البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ: الْمُسَابَقَةُ.

البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ: الْعَارِيَّةُ.

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ: إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ.

البَابُ الْعِشْرُونَ: الْجَعَالَةُ.

البَابُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: اللَّقْطَةُ، وَاللَّقِيطُ.

البَابُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: الْوَقْفُ.

البَابُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: الْهَبَةُ، وَالْعَطِيَّةُ.

ثَامِنًا: كِتَابُ الْمَوَارِيثِ، وَالْوَصَايَا، وَالْعَتَقُ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْوَصِيَّةِ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْعَتَقِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالتَّذْيِيرِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْفَرَائِضِ، وَالْمَوَارِيثِ.

تَاسِعًا: كِتَابُ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى أَحَدِ عَشَرَ بَابًا:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي النِّكَاحِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الصَّدَاقِ، وَالْعِشْرَةِ، وَوَلِيمَةِ الْعُرْسِ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْخُلْعِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الطَّلَاقِ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإِيْلَاءِ.

البَابُ السَّادِسُ: فِي الظُّهَارِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي اللَّعَانِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْعِدَّةِ، وَالْإِحْدَادِ.

البَابُ التَّاسِعُ: فِي الرِّضَاعِ.

البَابُ الْعَاشِرُ: فِي الْحَضَانَةِ، وَأَحْكَامِهَا.

البَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي النِّفَقَاتِ.

عَاشِرًا: كِتَابُ الْجَنَائِيَّاتِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْجَنَائِيَّاتِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الدِّيَّاتِ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْقَسَامَةِ.

حَادِي عَشَرَ: كِتَابُ الْحُدُودِ. وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْحُدُودِ، وَمَشْرُوعِيَّتُهَا، وَالْحِكْمَةُ مِنْهَا.

البَابُ الثَّانِي: فِي حَدِّ الزَّنى.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي حَدِّ الْقَذْفِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي حَدِّ الْخَمْرِ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي حَدِّ السَّرِقَةِ.

البَابُ السَّادِسُ: فِي التَّعْزِيرِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي حَدِّ الْحَرَابَةِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الرَّدَّةِ.

ثاني عشر: كتاب الأيمان، والنذور. ويشتمل على بابين:

الباب الأول: الأيمان.

الباب الثاني: النذور.

ثالث عشر: كتاب الأطعمة، والذبائح، والصيد. ويشتمل على ثلاث أبواب:

الباب الأول: في الأطعمة.

الباب الثاني: في الذبائح.

الباب الثالث: في الصيد.

رابع عشر: كتاب القضاء والشهادات. وفيه بابان:

الباب الأول: في القضاء.

الباب الثاني: في الشهادات.

وَأَمَّا الْفَهَارِسُ فَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى فَهْرَسَةٍ تَفْصِيلِيَّةٍ لِأَبْوَابِ الْكِتَابِ، وَمَسَائِلِهِ.



منهج العمل في الكتاب

يَتَلَخَّصُ مَنَهْجُ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِيمَا يَلِي:

أَوَّلًا: تَقْسِيمُ الْمَوْضُوعَاتِ إِلَى كُتُبٍ رَئِيسَةٍ، وَكُلِّ كِتَابٍ يَنْقَسِمُ إِلَى أَبْوَابٍ، وَكُلِّ بَابٍ تَحْتَهُ مَسَائِلٌ؛ وَذَلِكَ تَقْرِيبًا وَتَسْهِيلًا عَلَى الْمُطَالَعِ فِيهِ.

ثَانِيًا: الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُهِّمَةِ الَّتِي تَدْعُو إِلَيْهَا الْحَاجَةُ فِي كُلِّ بَابٍ، وَعَدَمُ ذِكْرِ التَّفَرِيعَاتِ وَالْمَسَائِلِ الَّتِي تَقُلُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا.

ثَالِثًا: الْأَخْتِصَارُ وَاخْتِيَارُ الْأَلْفَاظِ وَالْعِبَارَاتِ السَّهْلَةِ الْوَاضِحَةِ قَدْرَ الْإِمْكَانِ.

رَابِعًا: الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْأَدِلَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ.

خَامِسًا: الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الَّذِي يَدْعُمُهُ الدَّلِيلُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا، دُونَ اللُّجُوءِ إِلَى ذِكْرِ الْأَرَاءِ وَالْأَقْوَالِ وَالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

سَادِسًا: عَزْوُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَتَوْثِيقُهَا، وَذَلِكَ بِذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ، وَرَقْمِ الْآيَةِ، بِجَوَارِ كُلِّ آيَةٍ وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ.

سَابِعًا: تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، بِعَزْوِهَا إِلَى مَصَادِرِ السُّنَنِ الْمُعْتَمَدَةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَوْ أَحَدِهِمَا اِكْتَفَيْنَا بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَرَجْنَاهُ مِنْ دَوَاوِينِ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ، مُقَدِّمِينَ السُّنَنَ الْأَرْبَعَةَ عَلَى غَيْرِهَا، مَعَ الْحُكْمِ عَلَى غَيْرِ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ» وَبَيَانِ دَرَجَتِهَا، وَذَلِكَ مِنْ كَلَامِ أَيْمَةِ الشَّانِ فِي ذَلِكَ، الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ وَالْمُعَاصِرِينَ.

ثَامِنًا: شَرْحُ الْكَلِمَاتِ وَالْمُصْطَلَحَاتِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَإِضَاحٍ، وَالَّتِي تَرُدُّ أَثْنَاءَ التَّفْصِيلِ وَالشَّرْحِ وَذَلِكَ فِي الْحَاشِيَةِ، أَمَّا مُصْطَلَحَاتُ الْبَحْثِ الرَّئِيسَةِ فَتُشْرَحُ فِي صُلْبِ الْكِتَابِ فِي بَدَايَةِ كُلِّ بَابٍ وَمَسْأَلَةٍ.

تَاسِعًا: الْاِسْتِفَادَةُ مِنْ بَعْضِ الْكُتُبِ الْمُعَاصِرَةِ فِي الْفِقْهِ، وَأَهْمُهَا:

(الشَّرْحُ الْمُمْتَعُ) لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَ(الْمُلَخَّصُ

الفُقهِيّ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ حَفِظَهُ اللهُ، وَذَلِكَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَصَادِرِ الْأُمِّهَاتِ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا.

عَاشِرًا: التَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِمَّا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ، وَبَيَانِ الصَّوَابِ وَالْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي رَأَيْنَا أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو فِيهَا إِلَى ذَلِكَ.

حَادِي عَشَرَ: وَضَعْنَا فَهَارِسَ تَفْصِيلِيَّةَ لِمَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ وَمَسَائِلِهِ فِي نَهَايَةِ الْكِتَابِ؛ وَذَلِكَ تَسْهِيلًا عَلَى الْمُرَاجِعِ وَالْمُطَالَعِ فِيهِ.



التمهيد

وَيَشْتَمِلُ عَلَى النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

تَعْرِيفُ الْفِقْهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

مَصَادِرُهُ، مَوْضُوعُهُ، ثَمَرَتُهُ، فَضْلُهُ.

مَعْنَى الْفِقْهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:

الْفِقْهُ فِي اللُّغَةِ: الْفَهْمُ. وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ شُعَيْبٍ: ﴿...مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ...﴾ [هود: ٩١]. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿...وَلَكِنْ لَا نَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ...﴾.

[الإسراء: ٤٤]

وَالْفِقْهُ فِي الْاصْطِلَاحِ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبَةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ. وَقَدْ يُطْلَقُ الْفِقْهُ عَلَى الْأَحْكَامِ نَفْسِهَا.

مَصَادِرُ الْفِقْهِ «الْأَسَاسِيَّة»:

١- الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

٢- السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ.

٣- الْإِجْمَاعُ.

٤- الْقِيَاسُ.

مَوْضُوعُ الْفِقْهِ:

مَوْضُوعُ الْفِقْهِ أَفْعَالُ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْعِبَادِ عَلَى نَحْوِ عَامٍّ وَشَامِلٍ، فَهُوَ يَتَنَاوَلُ عِلَاقَاتِ الْإِنْسَانِ مَعَ رَبِّهِ، وَمَعَ نَفْسِهِ، وَمَعَ مُجْتَمَعِهِ.

وَيَتَنَاوَلُ الْأَحْكَامَ الْعَمَلِيَّةَ، وَمَا يَصْدُرُ عَنِ الْمُكَلَّفِ مِنْ أَقْوَالٍ، وَأَفْعَالٍ، وَعُقُودٍ، وَتَصَرُّفَاتٍ. وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَحْكَامُ الْعِبَادَاتِ: مِنْ صَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَحَجٍّ، وَنَحْوِهَا.

الثَّانِي: أَحْكَامُ الْمُعَامَلَاتِ: مِنْ عُقُودٍ، وَتَصَرُّفَاتٍ، وَعُقُوبَاتٍ، وَجَنَايَاتٍ،

وَصَمَانَاتٍ وَغَيْرَهَا مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ تَنْظِيمُ عِلَاقَاتِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ.

وَهَذِهِ الْأَحْكَامُ يُمَكِّنُ حَضْرَهَا فِيمَا يَلِي:

١- أَحْكَامُ الْأُسْرَةِ مِنْ بَدْءِ تَكْوِينِهَا إِلَى نَهَائِهَا. وَتَشْمَلُ: أَحْكَامَ الزَّوْاجِ، وَالطَّلَاقِ، وَالنَّسَبِ، وَالنَّفَقَةِ، وَالْمِيرَاثِ وَنَحْوَهَا.

٢- أَحْكَامُ الْمُعَامَلَاتِ الْمَالِيَّةِ (الْمَدَنِيَّةِ): وَهِيَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمُعَامَلَاتِ الْأَفْرَادِ، وَمُبَادَلَاتِهِمْ مِنْ: بَيْعٍ، وَإِجَارَةٍ، وَشَرَكَةٍ وَنَحْوَهَا.

٣- الْأَحْكَامُ الْجِنَائِيَّةُ: وَهِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَا يَصْدُرُ عَنِ الْمُكَلَّفِ مِنْ جَرَائِمٍ وَتَعَدِّيَّاتٍ، وَمَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا مِنْ عُقُوبَاتٍ.

٤- أَحْكَامُ الْمُرَافَعَاتِ وَالْقَضَاءِ: وَهِيَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقَضَاءِ فِي الْخُصُومَاتِ، وَالِدَّعْوَى، وَطُرُقِ الْإثْبَاتِ وَنَحْوَهَا.

٥- الْأَحْكَامُ الدَّوْلِيَّةُ: وَهِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِتَنْظِيمِ عِلَاقَةِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَيْرِهَا مِنَ الدُّوَلِ فِي السَّلْمِ وَالْحَرْبِ، وَعِلَاقَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ الْمُواطِنِينَ بِالدَّوْلَةِ. وَتَشْمَلُ الْجِهَادَ وَالْمُعَاهَدَاتِ.

ثَمَرَةُ عِلْمِ الْفِقْهِ:

مَعْرِفَةُ الْفِقْهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ، تُثْمِرُ صِلَاحَ الْمُكَلَّفِ، وَصِحَّةَ عِبَادَتِهِ، وَاسْتِقَامَةَ سُلُوكِهِ.

وَإِذَا صَلَحَ الْعَبْدُ صَلَحَ الْمُجْتَمَعُ، وَصَارَتِ النَّيْجَةُ فِي الدُّنْيَا السَّعَادَةُ وَالْعَيْشُ الرَّغْدُ، وَفِي الْآخِرَى رِضْوَانُ اللَّهِ وَجَنَّتُهُ.

فَضْلُ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ وَالْحَثُّ عَلَى طَلَبِهِ وَتَحْصِيلِهِ:

إِنَّ التَّقَى فِي الدِّينِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَمِنْ أَطْيَبِ الْخِصَالِ. وَقَدْ دَلَّتِ النُّصُوصُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى فَضْلِهِ، وَالْحَثِّ عَلَيْهِ. مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا

كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ [التوبة: ١٢٢].

وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» ^(١). فَقَدْ رَتَّبَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَيْرَ كُلَّهُ عَلَى الْفِقْهِ فِي الدِّينِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّتِهِ، وَعِظَمِ شَأْنِهِ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ. وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «النَّاسُ مَعَادِنُ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا فَتَّهُوا» ^(٢). فَالْفِقْهُ فِي الدِّينِ مَنْزِلَتُهُ فِي الْإِسْلَامِ عَظِيمَةٌ، وَدَرَجَتُهُ فِي الثَّوَابِ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا تَفَقَّهَ فِي أُمُورِ دِينِهِ، وَعَرَفَ مَا لَهُ، وَمَا عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقٍ وَوَاجِبَاتٍ، يَعْبُدُ رَبَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَيُوفِّقُ لِلْخَيْرِ وَالسَّعَادَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.



(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٣٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٣٨٣) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٣٨).

أولاً: كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى عَشْرَةِ أَبْوَابٍ

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَحْكَامِ الطَّهَّارَةِ وَالْمِيَاهِ، وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّعْرِيفِ بِالطَّهَّارَةِ، وَبَيَانِ أَهْمِيَّتِهَا، وَأَقْسَامِهَا:

١ - أَهْمِيَّةُ الطَّهَّارَةِ وَأَقْسَامُهَا: الطَّهَّارَةُ هِيَ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ، وَآكَدُ شُرُوطِهَا، وَالشَّرْطُ لَا يَدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَشْرُوطِ.

وَالطَّهَّارَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: طَهَّارَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَهِيَ طَهَّارَةُ الْقَلْبِ مِنَ الشَّرْكِ وَالْمَعَاصِي وَكُلِّ مَا رَانَ عَلَيْهِ، وَهِيَ أَهَمُّ مِنَ طَهَّارَةِ الْبَدَنِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ طَهَّارَةُ الْبَدَنِ مَعَ وُجُودِ نَجَسِ الشَّرْكِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٨].

القِسْمُ الثَّانِي: الطَّهَّارَةُ الْحِسِّيَّةُ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِيهَا فِي الْأَسْطُرِ التَّالِيَةِ.

٢ - تَعْرِيفُهَا: وَهِيَ فِي اللَّغَةِ: النِّظَافَةُ، وَالنِّزَاهَةُ مِنَ الْأَقْدَارِ.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: رَفْعُ الْحَدَثِ، وَزَوَالُ الْحَبَثِ ^(١).

وَالْمُرَادُ بِارْتِفَاعِ الْحَدَثِ: إِزَالَةُ الْوَصْفِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّلَاةِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ، إِنْ كَانَ الْحَدَثُ أَكْبَرَ، وَإِنْ كَانَ حَدَثًا أَصْغَرَ يَكْفِي مُرُورَهُ عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِنِيَّةٍ، وَإِنْ فُقِدَ الْمَاءُ أَوْ عَجَزَ عَنْهُ اسْتِعْمَالُ مَا يَنْوُبُ عَنْهُ، وَهُوَ التُّرَابُ، عَلَى الصِّفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا شَرْعًا. وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ.

(١) الْحَدَثُ: هُوَ وَصْفٌ قَائِمٌ بِالْبَدَنِ يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَّارَةُ. وَهُوَ نَوْعَانِ: حَدَثٌ أَصْغَرُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ بِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كَالخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مِنْ بَوْلٍ وَغَائِطٍ، وَيَرْتَفِعُ هَذَا بِالْوُضُوءِ، وَحَدَثٌ أَكْبَرُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ بِالْبَدَنِ كُلِّهِ، كَالجَنَابَةِ، وَهَذَا يَرْتَفِعُ بِالْغَسْلِ. وَعَلَى هَذَا فَطَهَّارَةُ الْحَدَثِ: كِبَرُى؛ وَهِيَ الْغَسْلُ، وَصَغَرُى؛ وَهِيَ الْوُضُوءُ، وَبَدَلَ مِنْهُمَا عِنْدَ تَعَذُّرِهِمَا؛ وَهُوَ التَّيَمُّمُ. انْظُرْ: الشَّرْحُ الْمُمْتَع (١٩/١)، الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدْلَتُهُ (٢٣٨/١). وَالْحَبَثُ: النِّجَاسَةُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا.

وَالْمُرَادُ بِزَوَالِ الْخَبَثِ: أَي: زَوَالُ النَّجَاسَةِ مِنَ الْبَدَنِ وَالثَّوبِ وَالْمَكَانِ.

فَالطَّهَارَةُ الْحِسِّيَّةُ عَلَى نَوْعَيْنِ: طَهَارَةٌ حَدَثٍ وَتَخْتَصُّ بِالْبَدَنِ، وَطَهَارَةٌ خَبَثٍ، وَتَكُونُ فِي الْبَدَنِ، وَالثَّوبِ، وَالْمَكَانِ.

وَالْحَدَثُ عَلَى نَوْعَيْنِ: حَدَثٌ أَصْغَرُ، وَهُوَ مَا يَجِبُ بِهِ الْوُضُوءُ، وَحَدَثٌ أَكْبَرُ، وَهُوَ مَا يَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ.

وَالْخَبَثُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: خَبَثٌ يَجِبُ غُسْلُهُ، وَخَبَثٌ يَجِبُ نَضْحُهُ، وَخَبَثٌ يَجِبُ مَسْحُهُ.

المسألة الثانية: الماء الذي تحصل به الطهارة:

الطَّهَارَةُ تَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ يُطَهِّرُ بِهِ، يُزَالُ بِهِ النَّجَسُ وَيُرْفَعُ بِهِ الْحَدَثُ وَهُوَ الْمَاءُ، وَالْمَاءُ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ الطَّهَارَةُ هُوَ الْمَاءُ الطَّهُورُ، وَهُوَ: الطَّاهِرُ فِي ذَاتِهِ الْمُطَهَّرُ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ، أَي: عَلَى صِفَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا، سِوَاءٍ كَانَ نَازِلًا مِنَ السَّمَاءِ: كَالْمَطَرِ وَذَوْبِ الثَّلُوجِ وَالْبَرَدِ، أَوْ جَارِيًا فِي الْأَرْضِ: كَمَاءِ الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ وَالْآبَارِ وَالْبِحَارِ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ»^(١).

وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَأْوُهُ، الْحِلُّ مِيتَتُهُ»^(٢).

وَلَا تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ كَالْخَلِّ وَالْبَزْزِينِ وَالْعَصِيرِ وَاللِّيمُونِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] فَلَوْ كَانَتْ الطَّهَارَةُ تَحْصُلُ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ لَقِيلَ عَادِمُ الْمَاءِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى التُّرَابِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧٤٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٩)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٥٩)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْم (٣٢٤٦)، قَالَ

التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقْم ٥٨).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْمَاءُ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ:

الْمَاءُ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ فَغَيَّرَتْ أَحَدَ أَوْ صَافِيهِ الثَّلَاثَةِ: -رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ- فَهُوَ نَجِسٌ بِالْإِجْمَاعِ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ، فَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَلَا يُزِيلُ الْخَبَثَ - سِوَاءَ كَانَ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا - أَمَّا إِنْ خَالَطَتْهُ النِّجَاسَةُ وَلَمْ تُغَيِّرْ أَحَدَ أَوْ صَافِيهِ: فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا لَمْ يَنْجُسْ وَتَحْصُلُ الطَّهَّارَةُ بِهِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَيَنْجُسُ، وَلَا تَحْصُلُ الطَّهَّارَةُ بِهِ. وَحَدُّ الْمَاءِ الْكَثِيرِ مَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ ^(١) فَكَثُرَ، وَالْقَلِيلُ مَا دُونَ ذَلِكَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» ^(٢)، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» ^(٣).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْمَاءُ إِذَا خَالَطَهُ ظَاهِرٌ:

الْمَاءُ إِذَا خَالَطَتْهُ مَادَّةٌ ظَاهِرَةٌ، كَأَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ، أَوْ الصَّابُونِ، أَوْ الْأَشْنَانِ ^(٤)، أَوْ السِّدْرِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَادِّ الظَّاهِرَةِ، وَلَمْ يَغْلُبْ ذَلِكَ الْمُخَالِطُ عَلَيْهِ، فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ طَهُورٌ، يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ؛ مِنَ الْحَدَثِ وَالنِّجَاسَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ

(١) الفلة هي الجرة، جمعها قُلل وقلال. وهي تساوي ما يقارب: ٩٣.٠٧٥ صاعًا = ١٦٠.٥ لترا من الماء، والقلتان خمس قرب تقريبًا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (١٥/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ بَابِ مَا جَاءَ فِي بَثْرِ بَضَاعَةٍ، بِرَقْمِ (٦١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْمِيَاهِ بِرَقْمِ (٢٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ، بَابِ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ بِرَقْمِ (٦٦) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٤٥/١).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِرَقْمِ (٢٧/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ بَابِ مَا يَنْجُسُ الْمَاءَ بِرَقْمِ (٦٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ بَابِ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ بِرَقْمِ (٦٧)، وَالنَّسَائِيُّ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ بِرَقْمِ (٥٢)، وَابْنُ مَاجَةَ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ بَابِ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجُسُ بِرَقْمِ (٥١٧) وَلَفْظُهُ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ»، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٤٥/١).

(٤) مَرَّ بَ، وَهُوَ حَمِضٌ تُغْسَلُ بِهِ الْأَيْدِي، وَيُقَالُ لَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ: الْحُرْضُ، وَيُقَالُ بِكُفْرِ الْأَلْفِ أَيْضًا.

تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴿٤٣﴾ [النساء: ٤٣].

فَلَفْظُ الْمَاءِ فِي الْآيَةِ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيَعُمُّ كُلَّ مَاءٍ. لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ الْخَالِصِ وَالْمَخْلُوطِ.

وَلَقَوْلِهِ ﷺ لِلنِّسْوَةِ اللَّاتِي قُمْنَ بِتَجْهِيْزِ ابْنَتِهِ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ -»^(١).

المسألة الخامسة: حكم الماء المستعمل في الطهارة:

الماء المُسْتَعْمَلُ فِي الطَّهَّارَةِ - كَالْمَاءِ الْمُنْفَصِلِ عَنْ أَعْضَاءِ الْمُتَوَضَّئِ وَالْمُغْتَسِلِ - طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ لِغَيْرِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَيُزِيلُ النَّجَسَ، مَا دَامَ أَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ أَحَدُ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ: الرَّائِحَةُ وَالطَّعْمُ وَاللَّوْنُ.

وَدَلِيلُ طَهَارَتِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ»^(٢)، وَلِأَنَّهُ ﷺ صَبَّ عَلَى جَابِرٍ مِنْ وَضُوئِهِ إِذْ كَانَ مَرِيضًا^(٣). وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمْ يَجْزُ فِعْلُ ذَلِكَ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَنِسَاءَهُ كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ فِي الْأَقْدَاحِ وَالْأَتْوَارِ^(٤)، وَيَغْتَسِلُونَ فِي الْجِفَانِ^(٥)، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَسْلَمُ مِنْ رِشَاشٍ يَقَعُ فِي الْمَاءِ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ، وَلَقَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي هُرَيْرَةَ وَقَدْ كَانَ جَنَبًا: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٦). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْمَاءَ لَا يَفْقِدُ طَهْوَرِيَّتَهُ بِمُجَرَّدِ مِمَاسَتِهِ لَهُ.

المسألة السادسة: أسرار الآدميين وبهيمة الأنعام:

السُّور: هُوَ مَا بَقِيَ فِي الْإِنَاءِ بَعْدَ شُرْبِ الشَّارِبِ مِنْهُ، فَالْآدَمِيُّ طَاهِرٌ، وَسُورُهُ طَاهِرٌ، سِوَاءَ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، وَكَذَلِكَ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٢٥٣، ١٢٥٨، ١٢٥٩)، وَغَيْرُهَا، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٣٩).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٨٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٦٥١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٦١٦).

(٤) جَمْعُ تَوْرٍ، وَهُوَ: إِنَاءٌ يَشْرَبُ فِيهِ.

(٥) وَاحِدَتُهَا: جَفَنَةٌ، وَهِيَ كَالْقَصْعَةِ.

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٣٧١).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ»^(١). وعن عائشة: أَنَّهَا كَانَتْ تَشْرَبُ مِنَ الْإِنَاءِ وَهِيَ حَائِضٌ، فَيَأْخُذُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيهَا^(٢).
وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى طَهَارَةِ سُورٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا.
أَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ كَالسَّبَاعِ وَالْحُمُرِ وَغَيْرِهَا فَالصَّحِيحُ: أَنَّ سُورَهَا طَاهِرٌ، وَلَا يُؤْثِرُ فِي الْمَاءِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا وَتَغَيَّرَ بِسَبَبِ شُرْبِهَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَنْجُسُ.
وَدَلِيلُ ذَلِكَ: الْحَدِيثُ السَّابِقُ، وَفِيهِ: أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ، وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».
وَقَوْلُهُ ﷺ فِي الْهَرَّةِ وَقَدْ شَرِبَتْ مِنَ الْإِنَاءِ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَوَّاتِ»^(٣)، وَلِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهَا فِي الْغَالِبِ. فَلَوْ قُلْنَا بِنَجَاسَةِ سُورِهَا، وَوُجُوبِ غَسْلِ الْأَشْيَاءِ، لَكَانَ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

أَمَّا سُورُ الْكَلْبِ فَإِنَّهُ نَجِسٌ، وَكَذَلِكَ الْخِنْزِيرُ.
أَمَّا الْكَلْبُ: فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ^(٤) فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهَنَ بِالتُّرَابِ»^(٥).
وَأَمَّا الْخِنْزِيرُ: فَلِنَجَاسَتِهِ، وَخُبَيْثِهِ، وَقَذَارَتِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾.

[الأنعام: ١٤٥].

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٧١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٠٠).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِرَقْم (٢٩٦/٥) وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَابِ سُورِ الْهَرَّةِ بِرَقْم (٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَابِ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ بِرَقْم (٩٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء رقم ٢٣).

(٤) وَلَعَ: شَرِبَ مِنْهُ بِلِسَانِهِ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٧٩) - ٩١، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْآيَةِ

وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ:

الْآيَةُ: هِيَ الْأَوْعِيَّةُ، الَّتِي يُحْفَظُ فِيهَا الْمَاءُ وَغَيْرُهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الْحَدِيدِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: اسْتِعْمَالُ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَغَيْرِهِمَا فِي الطَّهَّارَةِ:

يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ جَمِيعِ الْأَوَانِي فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَسَائِرِ الاسْتِعْمَالِ، إِذَا كَانَتْ طَاهِرَةً مُبَاحَةً، وَلَوْ كَانَتْ ثَمِينَةً، لِبَقَائِهَا عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ، مَا عَدَا آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِيهِمَا خَاصَّةً، دُونَ سَائِرِ الاسْتِعْمَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» ^(١)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» ^(٢)، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ دُونَ سَائِرِ الاسْتِعْمَالِ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الطَّهَّارَةِ. وَالنَّهْيُ عَامٌّ يَتَنَاوَلُ الْإِنَاءَ الْخَالِصَ، أَوِ الْمُمَوَّهُ ^(٣) بِالذَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ، أَوِ الَّذِي فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ اسْتِعْمَالِ الْإِنَاءِ الْمُضَيَّبِ ^(٤) بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ:

إِنْ كَانَتْ الضَّبَّةُ مِنَ الذَّهَبِ حَرَّمَ اسْتِعْمَالُ الْإِنَاءِ مُطْلَقًا؛ لِدُخُولِهِ تَحْتَ عُمُومِ النَّصِّ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ الضَّبَّةُ مِنَ الْفِضَّةِ وَهِيَ يَسِيرَةٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْإِنَاءِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «انْكَسَرَ قَدَحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٢٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٦٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٦٣٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٦٥).

(٣) الْمُمَوَّهُ: الْمُطْلِيُّ.

(٤) التَّضْيِيبُ: هُوَ وَصْلُ الْإِنَاءِ الْمَكْسُورِ بِالْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ.

سِلْسِلَةٌ مِنْ فِضَّةٍ»^(١).

المسألة الثالثة: آنية الكفار

الأصل في آنية الكفار الحِلُّ، إلّا إذا علِمَتْ نجاستها، فإنّه لا يجوزُ استعمالها إلّا بعدَ غسلها؛ لحديث أبي ثعلبة الخشني، قال: قلت: يا رسول الله، إنّنا بأرض قوم أهل كتاب، أفنأكل في آنيّتهم؟ قال: «لا تأكلوا فيها، إلّا أن لا تجدوا غيرها، فأغسلوها، ثمّ كلوا فيها»^(٢).

وأما إذا لم تُعلَمْ نجاستها بأن يكون أهلها غير معروفين بمباشرة النجاسة، فإنّه يجوزُ استعمالها؛ لأنّه ثبت أنّ النبي ﷺ وأصحابه أخذوا الماء للوضوء من مرادة امرأة مشركة^(٣)، ولأنّ الله سبحانه قد أباح لنا طعام أهل الكتاب، وقد يُقدّمونه إلينا في أوانيهم، كما دعا غلام يهودي النبي ﷺ على خبز شعير وإهالة سنيخة فأكل منها^(٤).

المسألة الرابعة: الطهارة في الأنية المتخذة من جلود الميتة

جلد الميتة إذا دُبغ طهرَ وجازَ استعماله؛ لقوله ﷺ: «أيما إهابٍ دُبغ فقد طهر»^(٥). ولأنّه ﷺ مرّ على شاة ميتة فقال ﷺ: «هلا أخذوا إهابها فدبغوه، فانتفعوا به؟» فقالوا: إنّها ميتة، قال: «فإنّما حرّم أكلها»^(٦). وهذا فيما إذا كانت

(١) رواه البخاري برقم (٣١٠٩).

(٢) رواه البخاري برقم (٥٤٧٨)، ومسلم برقم (١٩٣٠).

(٣) رواه البخاري في كتاب التيمم باب الصعيد الطيب رقم (٣٤٤) ومسلم كتاب المساجد باب قضاء الصلاة

الفائتة برقم (٦٨٢)، والمزادة: قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها.

(٤) أخرجه أحمد (٢١٠، ٢١١)، وصححه الألباني في الإرواء (٧١/١) والإهالة: الشحم والزيت. والسنخ: المتغيرة الريح.

(٥) الإهاب: الجلد قبل أن يدبغ.

(٦) رواه الترمذي برقم (١٦٥٠)، ومسلم برقم (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» من حديث ابن عباس.

(٧) رواه مسلم برقم (٣٦٣)، وابن ماجه برقم (٣٦١٠).

الْمَيِّتَةُ مِمَّا تُحِلُّهَا الذَّكَاءُ وَإِلَّا فَلَا.

أَمَّا شَعْرُهَا فَهُوَ طَاهِرٌ - أَيِ شَعْرُ الْمَيِّتَةِ الْمُبَاحَةُ الْأَكْلُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ - وَأَمَّا اللَّحْمُ فَإِنَّهُ نَجِسٌ، وَمُحَرَّمٌ أَكْلُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وَيَحْضُلُ الدَّنْبُ بِتَنْظِيفِ الْأَذَى وَالْقَذَرِ الَّذِي كَانَ فِي الْجِلْدِ، بِوَاسِطَةِ مَوَادٍّ تُضَافُ إِلَى الْمَاءِ كَالْمِلْحِ وَغَيْرِهِ، أَوْ بِالنَّبَاتِ الْمَعْرُوفِ كَالْقَرِظِ أَوْ الْعَرَعْرِ وَنَحْوِهِمَا. وَأَمَّا مَا لَا تُحِلُّهُ الذَّكَاءُ فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ، وَعَلَى هَذَا فَجِلْدُ الْهَرَّةِ وَمَا دُونَهَا فِي الْخَلْقَةِ لَا يَطْهَرُ بِالدَّنْبِ، وَلَوْ كَانَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ طَاهِرًا.

وَجِلْدُ مَا يَحْرُمُ أَكْلُهُ وَلَوْ كَانَ طَاهِرًا فِي الْحَيَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ. **وَالْخُلَاصَةُ:** أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ مَاتَ، وَهُوَ مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، فَإِنَّ جِلْدَهُ يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ، وَكُلَّ حَيَوَانٍ مَاتَ، وَلَيْسَ مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، فَإِنَّ جِلْدَهُ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَآدَابِهَا

وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْاسْتِنْجَاءُ وَالِاسْتِجْمَارُ وَقِيَامُ أَحَدِهِمَا مَقَامَ الْآخَرِ:

الِاسْتِنْجَاءُ: إِرَالَةُ الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلِينَ بِالْمَاءِ. وَالِاسْتِجْمَارُ: مَسْحُهُ بِطَاهِرٍ مُبَاحٍ مُنَقٍّ كَالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ. وَيُجْزَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا، وَغُلَامٌ نَحْوِي، إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ، وَعَنْزَةٌ فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ»^(١). وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ»^(٢). وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٢٧١)، وَالْإِدَاوَةُ: إِنَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٦)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِرَقْمٍ (١٤٤) وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَالِاسْتِجْمَارُ يَحْصُلُ بِالْحِجَارَةِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ كُلِّ طَاهِرٍ مُنَقٍّ مُبَاحٍ، كَمَنَادِيلِ الْوَرَقِ وَالْخَشَبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَجْمِرُ بِالْحِجَارَةِ فَيُلْحَقُ بِهَا مَا يُمَازِلُهَا فِي الْإِنْقَاءِ. وَلَا يُجْزَى فِي الْاسْتِجْمَارِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ؛ لِحَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَانَا -يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ- أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، وَأَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَأَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ»^(١).

المسألة الثانية: استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة؛

لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَلَا اسْتِدْبَارُهَا حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي الصَّحَرَاءِ بِلَا حَائِلٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: «فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا، وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»^(٢).

أَمَّا إِنْ كَانَ فِي بُنْيَانٍ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُهُ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ فِي بَيْتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ»^(٣)، وَلِحَدِيثِ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ قَالَ: «أَنَاخَ ابْنُ عُمَرَ بَعِيرَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ»^(٤). وَالْأَفْضَلُ تَرْكُ ذَلِكَ حَتَّى فِي الْبُنْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المسألة الثالثة: ما يسُنُّ فعله لدخول الخلاء؛

يُسَنُّ لِدَاخِلِ الْخَلَاءِ قَوْلُ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». وَعِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ وَالْخُرُوجِ: «غُفْرَانُكَ». وَتَقْدِيمُ رِجْلِهِ الْيُسْرَى عِنْدَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٢)، وَالرَّجِيعُ: الْعَذَرَةُ وَالرُّوثُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ بِرَقْم (١٤٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٤).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٦).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِرَقْم (١٥٨)، وَالحَاكِمُ (١٥٤/١). وَصَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالحَاكِمُ

وَوَافَقَهُ الدَّهْمِيُّ، وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَالحَازِمِيُّ، وَالأَلْبَانِيُّ (انظر: الإرواء بِرَقْم ٦١).

الدُّخُولِ وَالْيُمْنَى عِنْدَ الْخُرُوجِ، وَأَنْ لَا يَكْشِفَ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ.
وَإِذَا كَانَ فِي الْفَضَاءِ يُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِبْعَادُ وَالْإِسْتِئَارُ حَتَّى لَا يُرَى. وَأَدْلَةٌ ذَلِكَ
كُلُّهُ: حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَكَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ لَا يَأْتِي الْبَرَّازَ حَتَّى يَتَعَبَّبَ فَلَا يُرَى» (١).

وَحَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سِتْرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي
آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءُ، أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ» (٢).
وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ
بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» (٣).

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ» (٤).
وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ
حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ» (٥).

المسألة الرابعة: ما يحرم فعله على من أراد قضاء الحاجة،

يَحْرُمُ الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ: «نَهَى عَنِ
الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ» (٦).

وَلَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٣٣٥)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. انْظُرْ صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ (١/٦٠).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٢٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٦٠٦) وَحَسَنَهُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي حَاشِيَةِ التِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ بِرَقَم (٣٦١١).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٤٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٧٥).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ

(٤٧٠٧).

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٤) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ، انْظُرْ صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ بِرَقَم

(٤٦٥٢).

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٢٨١)، وَنَحْوَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقَم (٢٣٩). وَالرَّاكِدُ: هُوَ السَّاكِنُ الَّذِي لَا يَجْرِي.

أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذَكَرُهُ بِمِمينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِمِمينِهِ»^(١).

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْبَوْلُ أَوْ الْغَائِطُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي الظِّلِّ أَوْ فِي الْحَدَائِقِ الْعَامَّةِ أَوْ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ أَوْ مَوَارِدِ الْمِيَاهِ؛ لِمَا رَوَى مُعَاذٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ»^(٢)، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»، قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ»^(٣). كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَسْتِجْمَارُ بِالرَّوْثِ أَوْ الْعِظَمِ أَوْ بِالطَّعَامِ الْمُحْتَرَمِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَمَسَّحَ بِعِظَمٍ، أَوْ بِبَغْرٍ»^(٤). وَيَحْرُمُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ بَيْنَ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَبَالِي أَوْسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي، أَوْ وَسَطَ السُّوقِ؟»^(٥).

المسألة الخامسة: مَا يُكْرَهُ فَعْلُهُ لِلْمُتَخَلِّي؛

يُكْرَهُ حَالُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ اسْتِقْبَالَ مَهَبِّ الرِّيحِ بِلَا حَائِلٍ؛ لِئَلَّا يَرْتَدَّ الْبَوْلُ إِلَيْهِ، وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ؛ فَقَدْ مَرَّ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^(٦). وَيُكْرَهُ أَنْ يُبُولَ فِي شَقٍّ وَنَحْوِهِ؛ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ، قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَمَا بَالُ الْجُحْرِ؟ قَالَ: يَقَالُ: إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ»^(٧). وَلَا تَنْتَهَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَوَانٌ فَيُؤْذِيهِ، أَوْ يَكُونَ مَسْكَنًا

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٥٤) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٢٦٧).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٦)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٣٢٨). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، انْظُرْ إِزْوَاءَ الْغَلِيلِ (١/ ١٠٠).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٢٦٩).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٢٦٣).

(٥) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٥٦٧) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ (١/ ١٠٢).

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٧٠).

(٧) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٩)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقَم (٣٤). وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ (١/ ١٠٦) تَصْحِيحَهُ عَنِ

ابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ السَّكَنِ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ: أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا (الشرح الممتع ١/ ٩٥-٩٦).

لِلْجَنِّ فَيُؤْذِيهِمْ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءُ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»^(١).

أَمَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ فَلَا بَأْسَ، كَالْحَاجَةِ إِلَى الدُّخُولِ بِالْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ الَّتِي فِيهَا اسْمُ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ تَرَكَهَا خَارِجًا كَانَتْ عُرْضَةً لِلسَّرِقَةِ أَوْ النَّسْيَانِ. أَمَّا الْمُصْحَفُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الدُّخُولُ بِهِ سِوَاءَ كَانَ ظَاهِرًا أَوْ خَفِيًّا؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ وَهُوَ أَشْرَفُ الْكَلَامِ، وَدُخُولُ الْخَلَاءِ بِهِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْإِهَانَةِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي السَّوَاكِ وَسُنَنِ الْفِطْرَةِ

وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ:

السَّوَاكُ: هُوَ اسْتِعْمَالُ عُودٍ أَوْ نَحْوِهِ فِي الْأَسْنَانِ أَوْ اللِّثَةِ؛ لِإِزَالَةِ مَا يَعْلَقُ بِهِمَا مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالرَّوَائِحِ.

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: حُكْمُهُ:

السَّوَاكُ مَسْنُونٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، حَتَّى الصَّائِمُ لَوْ تَسَوَّكَ فِي حَالِ صِيَامِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ سِوَاءَ كَانَ أَوَّلَ النَّهَارِ أَوْ آخِرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَغِبَ فِيهِ تَرْغِيْبًا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِوَقْتٍ دُونَ آخَرٍ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٢). وَقَالَ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٣).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٧٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقَم (٥٢٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٣٠٣)، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ؛ وَعَلَى الْقَوْلِ بِضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ وَعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ لِلِاحْتِجَاجِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ الْأُولَى وَالْأَفْضَلُ أَلَّا يَدْخُلَ الْخَلَاءُ بِشَيْءٍ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ بِلَا ضَرُورَةٍ؛ إِكْرَامًا لاسْمِهِ تَعَالَى وَإِجْلَالًا.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ ٤٠/٢ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧/٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٠/١). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٠٥/١).

صَحَّحَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٨٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ بِرَقَم (٢٥٢). (م ٣- الفقه الميسر)

المسألة الثانية: متى يتأكد؟

وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ الْوُضُوءِ، وَعِنْدَ الْإِنْتِبَاهِ مِنَ النَّوْمِ، وَعِنْدَ تَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ، وَعِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَعِنْدَ الصَّلَاةِ. وَكَذَا عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَالْمَنْزِلِ؛ لِحَدِيثِ الْمُقَدَّامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ^(١). وَيَتَأَكَّدُ كَذَلِكَ عِنْدَ طَوْلِ السُّكُوتِ، وَصُفْرَةِ الْأَسْنَانِ، لِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ^(٢) فَاهُ بِالسَّوَاكِ^(٣)، وَالْمُسْلِمُ مَا مُورٍ عِنْدَ الْعِبَادَةِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ، أَنْ يَكُونَ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ مِنَ النَّظَافَةِ وَالطَّهَارَةِ.

المسألة الثالثة: بم يَكُونُ؟

يُسْنُ أَنْ يَكُونَ التَّسْوُوكُ بِعُودٍ رَطْبٍ لَا يَتَفَتَّتْ، وَلَا يَجْرَحُ الْفَمَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ بِعُودٍ أَرَاكِ^(٤). وَلَهُ أَنْ يَتَسَوَّكَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى أَوِ الْيُسْرَى، فَلَا مَرُفِي هَذَا وَاسِعٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عُودٌ يَسْتَاكُ بِهِ حَالَ الْوُضُوءِ، أَجْزَأُهُ التَّسْوُوكُ بِأَصْبُعِهِ، كَمَا رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فِي صِفَةِ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥).

المسألة الرابعة: فوائد السَّوَاكِ:

وَمِنْ أَهْمِّهَا مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: أَنَّهُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ فِي الدُّنْيَا مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ فِي الْآخِرَةِ. فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَاهَدَ هَذِهِ الشُّنَّةَ، وَلَا يَتْرُكْهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنْ فَوَائِدَ عَظِيمَةٍ. وَقَدْ يَمُرُّ عَلَى بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ مُدَّةٌ مِنَ الْوَقْتِ كَالشَّهْرِ وَالشَّهْرَيْنِ وَهُمْ لَمْ يَتَسَوَّكُوا؛ إِمَّا تَكَاسُلًا وَإِمَّا جَهْلًا، وَهَؤُلَاءِ قَدْ فَاتَهُمُ الْأَجْرُ الْعَظِيمُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٥٣).

(٢) الشَّوَصُ: الدَّلْكُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ بَابِ السَّوَاكِ بِرَقْم (٢٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَابِ السَّوَاكِ بِرَقْم (٢٥٥).

(٤) الْأَرَاكِ: شَجَرٌ مِنَ الْحَمَضِ يَسْتَاكُ بِقُضْبَانِهِ، وَاسْمُهُ الْكَبَاثُ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١/١٥٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ (١/٧٠).

وَالْفَوَائِدُ الْكَثِيرَةُ؛ بِسَبَبِ تَرْكِهِمْ هَذِهِ السُّنَّةَ الَّتِي كَانَ يُحَافِظُ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَكَادَ يَأْمُرُ بِهَا أُمَّتُهُ أَمْرًا إيجابًا، لَوْلَا خَوْفُ الْمَشَقَّةِ.
وَقَدْ ذَكَرُوا فَوَائِدَ أُخْرَى لِلسَّوَالِكِ، مِنْهَا: أَنَّهُ يُقَوِّي الْأَسْنَانَ، وَيَشُدُّ اللَّثَّةَ، وَيُبْقِي الصَّوْتَ، وَيُنَشِّطُ الْعَبْدَ.

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: سُنَنُ الْفِطْرَةِ:

وَتُسَمَّى أَيْضًا: خِصَالُ الْفِطْرَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَاعِلَهَا يَتَّصِفُ بِالْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَهُ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا وَاسْتَحَبَّهَا لَهُمْ؛ لِيَكُونُوا عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ وَأَكْمَلَ صُورَةٍ.
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْاسْتِحْدَادُ، وَالْخِتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ» (١).

١- **الاستِحْدَادُ**: وَهُوَ حَلْقُ الْعَانَةِ، وَهِيَ الشَّعْرُ النَّابِتُ حَوْلَ الْفَرْجِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاسْتِعْمَالِ الْحَدِيدَةِ فِيهِ وَهِيَ الْمُوسَى. وَفِي إِزَالَتِهِ جَمَالٌ وَنَظَافَةٌ، وَيُمْكِنُ إِزَالَتُهُ بِغَيْرِ الْحَلْقِ كَالْمُزِيلَاتِ الْمُصَنَّعَةِ.

٢- **الْخِتَانُ**: وَهُوَ إِزَالَةُ الْجِلْدَةِ الَّتِي تَغْطِي الْحَشْفَةَ (٢) حَتَّى تَبْرُزَ الْحَشْفَةُ، وَهَذَا فِي حَقِّ الذَّكَرِ. أَمَّا الْأُنْثَى: فَتَقْطَعُ لَحْمَةً زَائِدَةً فَوْقَ مَحَلِّ الْإِيلَاجِ. قِيلَ: إِنَّهَا تُشَبِّهُ عُرْفَ الدِّيكِ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ، سُنَّةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ.
وَالْحِكْمَةُ فِي خِتَانِ الرَّجُلِ: تَطْهِيرُ الذَّكَرِ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُحْتَقِنَةِ فِي الْقُلْفَةِ (٣).
وَفَوَائِدُهُ كَثِيرَةٌ.

أَمَّا الْمَرْأَةُ: فَإِنَّهُ يُقَلَّلُ مِنْ غُلْمَتِهَا أَي: شِدَّةِ شَهْوَتِهَا.
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ لِلْمَوْلُودِ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِلْبُرْءِ، وَلِيَنْشَأَ الصَّغِيرُ عَلَى أَكْمَلِ حَالٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٨٨٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٥٧).

الْحَشْفَةُ: هِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ.

وَهِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَغْطِي الْحَشْفَةَ، وَالَّتِي تُقْطَعُ فِي الْخِتَانِ.

٣- قَصُّ الشَّارِبِ وَاحْفَاؤُهُ: وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي قَصِّهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّجَمُّلِ، وَالنِّظَافَةِ، وَمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي الْحَثِّ عَلَى قَصِّهِ، وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ، وَإِرْسَالِهَا وَإِكْرَامِهَا؛ لِمَا فِي بَقَاءِ اللَّحْيَةِ مِنَ الْجَمَالِ وَمَظْهَرِ الرَّجُولَةِ، وَقَدْ عَكَسَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْأَمْرَ، فَصَارُوا يُوقِرُونَ شَوَارِبَهُمْ، وَيَخْلُقُونَ لِحَاهُمْ، أَوْ يُقَصِّرُونَهَا. وَفِي كُلِّ هَذَا مُخَالَفَةٌ لِلْسُّنَةِ وَالْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ فِي وُجُوبِ إِعْفَائِهَا؛ مِنْهَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جُزُوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحْيَ، خَالِفُوا الْمَجُوسَ»^(١). وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفَرُّوا اللَّحْيَ، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»^(٢).

فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَلْتَزِمَ بِهَذَا الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ، وَيُخَالِفَ الْأَعْدَاءَ، وَيَتَمَيَّزَ عَنِ التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ.

٤- تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ: وَهُوَ قَصُّهَا بِحَيْثُ لَا تُتْرَكُ حَتَّى تَطُولَ. وَالتَّقْلِيمُ يُجَمَّلُهَا، وَيُزِيلُ الْأَوْسَاحَ الْمُتَرَاكِمَةَ تَحْتَهَا، وَقَدْ خَالَفَ هَذِهِ الْفِطْرَةَ النَّبَوِيَّةَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ فَصَارُوا يُطِيلُونَ أَظْفَارَهُمْ، أَوْ أَظْفَارَ أَصْبُعٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَيْدِيهِمْ. كُلُّ ذَلِكَ مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ وَالتَّقْلِيدِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ.

٥- تَنْفُ الْإِبْطِ: أَيُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ النَّابِتِ فِيهِ، فَيُسْنُ إِزَالَةُ هَذَا الشَّعْرِ بِالتَّنْفِ أَوْ الْحَلْقِ أَوْ غَيْرِهِمَا؛ لِمَا فِي إِزَالَتِهِ مِنَ النَّظَافَةِ وَقَطْعِ الرِّوَايَحِ الْكَرِيهَةِ الَّتِي تَتَجَمَّعُ مَعَ وُجُودِ هَذَا الشَّعْرِ، فَهَذَا هُوَ دِينُنَا الْحَنِيفِ، أَمَرَنَا بِهَذِهِ الْخِصَالِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّجَمُّلِ وَالتَّطَهُّرِ وَالنِّظَافَةِ، وَلِيَكُونَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ، مُبْتَعِدًا عَنِ تَقْلِيدِ الْكُفَّارِ وَالْجُهَّالِ، مُفْتَخِرًا بِدِينِهِ، مُطِيعًا لِرَبِّهِ، مُتَّبِعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ.

وَيُضَافُ إِلَى هَذِهِ الْخِصَالِ الْخَمْسِ: السَّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَالْمُضْمَضَةُ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٠)، وَالْجُزْ: الْقَصُّ. وَإِرْخَاءُ اللَّحْيَةِ: تَرْكُهَا وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهَا.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٨٩٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٥٨). وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَعَسَلَ الْبَرَاجِمِ - وَهِيَ الْعُقْدُ الَّتِي فِي ظُهُورِ الْأَصَابِعِ، يَجْتَمِعُ فِيهَا الْوَسَخُ، وَالِاسْتِنْجَاءُ، وَذَلِكَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِشْقَاءُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبِطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَاتِّقَاصُ الْمَاءِ». يعني: الاستنجاء. قَالَ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ - أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ -: «وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمَضْمُضَةَ» ^(١).

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْوُضُوءِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهُ، وَحُكْمُهُ:

الْوُضُوءُ لُغَةً: مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَضَاءَةِ، وَهِيَ الْحُسْنُ وَالنِّظَافَةُ.

وَشَرْعًا: اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ - وَهِيَ الْوَجْهُ وَالْيَدَانِ وَالرَّأْسُ وَالرِّجْلَانِ - عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ فِي الشَّرْعِ، عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ لِلَّهِ تَعَالَى. وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْمُحْدِثِ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ وَمَا فِي حُكْمِهَا، كَالطَّوَافِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى مَنْ يَجِبُ، وَمَتَى يَجِبُ؟

أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [المائدة: ٦].

وَقَوْلُهُ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ» ^(١). وَقَوْلُهُ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» ^(٢).

وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ، فَتَبَتَ بِذَلِكَ مَشْرُوعِيَّةُ الْوُضُوءِ: بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.
وَأَمَّا عَلَى مَنْ يَجِبُ: فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ وَمَا فِي حُكْمِهَا.

وَأَمَّا مَتَى يَجِبُ؟ فَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ الْفِعْلَ الَّذِي يُشْتَرَطُ لَهُ الْوُضُوءُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُتَعَلِّقًا بِوَقْتٍ، كَالطَّوَافِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ.

المسألة الثالثة: في شروطه:

وَيُشْتَرَطُ لِصَحَّةِ الْوُضُوءِ مَا يَأْتِي:

(أ) **الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالتَّمْيِيزُ**، فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ، وَلَا الْمَجْنُونِ، وَلَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا مِنَ الصَّغِيرِ الَّذِي دُونَ سِنِّ التَّمْيِيزِ.

(ب) **النِّيَّةُ**: لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٣). وَلَا يُشْرَعُ التَّلَفُّظُ بِهَا؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ**.

(ج) **الْمَاءُ الطَّهْوَرُ**: لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمِيَاهِ، أَمَّا الْمَاءُ النَّجَسُ فَلَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ بِهِ.

(د) **إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ، مِنْ شَمْعٍ أَوْ عَجِينٍ وَنَحْوَهُمَا**: كَطِلَاءِ الْأَظْفَارِ الَّذِي يُعْرَفُ بَيْنَ النِّسَاءِ الْيَوْمَ.

(هـ) **الِاسْتِجْمَارُ أَوْ الْاسْتِنْجَاءُ** عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهِمَا لِمَا تَقَدَّمَ.

(و) **الْمَوَالَاةُ**.

(ز) **التَّرْتِيبُ**. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا بَعْدَ قَلِيلٍ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٢٢٤). وَالْغُلُولُ: السَّرِقَةُ مِنْ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ وَغَيْرِهَا.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٢٢٣).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٩٠٧).

(ح) غَسَلَ جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ الْوَاجِبِ غَسْلَهَا.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فَرُوضُهُ - أَيِ أَعْضَائِهِ -:

وَهِيَ سِتَّةٌ:

- ١- غَسْلُ الْوَجْهِ بِكَامِلِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وَمِنْهُ الْمَضْمَنَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ؛ لِأَنَّ الْفَمَ وَالْأَنْفَ مِنَ الْوَجْهِ.
- ٢- غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾.

[المائدة: ٦]

- ٣- مَسْحُ الرَّأْسِ كُلِّهِ مَعَ الْأُذُنَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(١). فَلَا يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ دُونَ بَعْضِهِ.
- ٤- غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

[المائدة: ٦]

٥- التَّرْتِيبُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ مُرْتَبًّا؛ وَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُرْتَبًّا عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: الْوَجْهَ، فَالْيَدَيْنِ، فَالرَّأْسَ، فَالرَّجْلَيْنِ، كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي صِفَةِ وُضُوئِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ^(٢) وَغَيْرِهِ.

٦- الْمُوَالَاةُ: بِأَنْ يَكُونَ غَسْلُ الْعُضْوِ عَقِبَ الَّذِي قَبْلَهُ مُبَاشَرَةً بِدُونِ تَأْخِيرٍ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ مُتَوَالِيًّا، وَلِحَدِيثِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي، وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةٌ، قَدَّرَ الدَّرْهَمَ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ»^(٣)، فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْمُوَالَاةُ شَرْطًا لِأَمْرِهِ بِغَسْلِ مَا فَاتَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ كُلِّهِ. وَاللُّمْعَةُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ فِي الْوُضُوءِ أَوِ الْغُسْلِ.

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٣٧) وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٤٤٣) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ٣٥٧، وَالسَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ بِرَقْم ٣٦) وَأَفَاضَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي جَمْعِ طَرِيقِهِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٣٥).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٤/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٧٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ. انْظُرْ إِزْوَاءَ الْغَلِيلِ (١/١٢٧).

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: سُنُّهُ:

هُنَاكَ أَفْعَالٌ يُسْتَحَبُّ فِعْلُهَا عِنْدَ الْوُضُوءِ وَيُؤْجَرُ عَلَيْهَا مَنْ فَعَلَهَا، وَمَنْ تَرَكَهَا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِسُنَنِ الْوُضُوءِ، وَهِيَ:

- ١ - التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِهِ: لِقَوْلِهِ رَوَاهُ «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» ^(١).
- ٢ - السَّوَاكُ: لِقَوْلِهِ رَوَاهُ «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ» ^(٢).

- ٣ - غَسْلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ: لِفِعْلِهِ رَوَاهُ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا كَمَا وَرَدَ فِي صِفَةِ وَضُوءِهِ.

- ٤ - الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ لِغَيْرِ الصَّائِمِ: فَقَدْ وَرَدَ فِي صِفَةِ وَضُوءِهِ رَوَاهُ «فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ»، وَلِقَوْلِهِ رَوَاهُ «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» ^(٣).

- ٥ - الدَّلْكُ، وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ بِالْمَاءِ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَاءُ فِي دَاخِلِهَا: لِفِعْلِهِ رَوَاهُ، فَإِنَّهُ «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْخُلُ ذِرَاعِيهِ» ^(٤)، وَكَذَلِكَ «كَانَ يُدْخِلُ الْمَاءَ تَحْتَ حَنَكِهِ وَيُخَلِّلُ بِهِ لِحْيَتَهُ» ^(٥).

- ٦ - تَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْبُسْرَى فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ: لِفِعْلِهِ رَوَاهُ، فَإِنَّهُ «كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٨/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٠١)، وَالْحَاكِمُ (١٤٧/١) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ.

وَحَسَنُهُ: ابْنُ الصَّلَاحِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَالْعِرَاقِيُّ، وَقُوَاهُ الْمَنْذَرِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: حَسَنٌ. (إِزْوَاءُ الْغَلِيلِ ١٢٢/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا بِصِغَةِ جَزْمٍ: كَ الصَّيَامِ، بِ سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّائِمِ. وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ (انظر: فتح الباري ١٥٩/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٦/١ رَقَم ٨٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ رَقَم ٨٥).

(٤) رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٣٦٣/٣) بِرَقَم (١٠٨٢)، وَابِيهْقِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٩٦/١)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٤٣/١) وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٦٢/١)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٣٩/٤).

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٤٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم ٩٢).

يُحِبُّ التَّيَأُّنَ فِي تَعْلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١).

٧- تَثْلِيثُ الْغُسْلِ فِي الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ: فَالْوَاجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَيُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا، لِفِعْلِهِ ﷺ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا ثَلَاثًا»^(٢).

٨- الذِّكْرُ الْوَارِدُ بَعْدَ الْوُضُوءِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ»^(٣).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي تَوَاقُضِهِ:

وَالْتَوَاقُضُ: هِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُبْطِلُ الْوُضُوءَ وَتُفْسِدُهُ.

وَهِيَ سِتَّةٌ:

١- الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ: أَيُّ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، وَالْخَارِجُ: إِذَا أَنْ يَكُونَ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا أَوْ مَنِيًّا أَوْ مَذْيًا أَوْ دَمَ اسْتِحَاضَةٍ أَوْ رِيحًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣]. وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ وَنَوْمٍ»^(٤). وَقَوْلِهِ ﷺ: «فِيمَنْ شَكَّ هَلْ خَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ أَوْ لَا: فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»^(٥).

٢- خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ: فَإِنْ كَانَ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا نُقِضَ مُطْلَقًا

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٢٦).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٥٧، ١٥٨، ١٥٩) وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٢٦) وَعِنْدَهُ ذَكَرَ الثَّلَاثَ فَقَطْ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٣٤) وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» بِرَقْم (٥٥)، وَصَحَّحَهُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٩٦).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٩/٤)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٨٣/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٩٦) وَصَحَّحَهُ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ

(١/١٤١).

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٦١).

لِدُخُولِهِ فِي النُّصُوصِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا كَالدَّمَ وَالْقَيْءِ: فَإِنْ فَحَشَ وَكَثُرَ فَلَا وَلَى أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ؛ عَمَلًا بِالْأَحْوَطِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ بِالِاتِّفَاقِ.

٣- زَوَالَ الْعَقْلِ أَوْ تَغْطِيَتُهُ بِإِغْمَاءٍ أَوْ نَوْمٍ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ». وَقَوْلُهُ: «الْعَيْنُ وَكَأَنَّ السَّهْ (١)»، فَمَنْ نَامَ، فَلْيَتَوَضَّأْ (٢). وَأَمَّا الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَنَحْوُهُ فَيَنْقُضُ إِجْمَاعًا، وَالنَّوْمُ النَّاَقِضُ هُوَ الْمُسْتَغْرِقُ الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ إِذْرَاكَ عَلَى أَيِّ هَيْئَةٍ كَانَ النَّوْمُ، أَمَّا النَّوْمُ الْيَسِيرُ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كَانَ يُصَيِّهُمُ النَّعَاسُ وَهُمْ فِي انْتِظَارِ الصَّلَاةِ، وَيَقُومُونَ، يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ (٤).

٤- مَسَّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ، بِلَا حَائِلٍ: لِحَدِيثِ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» (٥). وَفِي حَدِيثٍ، أَبِي أَيُّوبَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» (٦).

٥- أَكَلَ لَحْمِ الْإِبِلِ: لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَتَوَضَّأْ»، قَالَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ تَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ» (٧).

٦- الرَّدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حِطَّ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]. وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ الْغُسْلَ أَوْجَبَ الْوُضُوءَ غَيْرَ الْمَوْتِ.

(١) الخيط الذي يربط به الخريطة والقربة.

(٢) الدبر. والمعنى: أن العينين في يقطعهما بمنزلة الحبل الذي يربط به، فزوال اليقظة كزوال هذا الرباط.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٠٣)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٤٧٧)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١/١٤٨).

(٤) صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِرَقَم (٣٧٦).

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٨١) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقَم (١٦٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٨٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ

صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٤٤٧٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١/١٥٠).

(٦) رَوَاةُ أُمِّ حَبِيبَةَ أَخْرَجَهَا: ابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٤٨١)، وَصَحَّحَهَا الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١/١٥١)، أَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ

فَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: «لَمْ أَفْعَلْ عَلَى إِسْنَادِهِ» الْإِرْوَاءِ (١/١٥١).

(٧) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٦٠).

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: مَا يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ:

وَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِعْلُ الْوُضُوءِ لِلْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

١ - الصَّلَاةُ: لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ»^(١).

٢ - الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا: لِفِعْلِهِ ﷺ «فَإِنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ»^(٢)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ»^(٣)، وَلِمَنْعِهِ الْحَائِضُ مِنَ الطَّوَافِ حَتَّى تَطْهَرَ^(٤).

٣ - مَسُّ الْمُصْحَفِ بِبَشَرَتِهِ بِإِلَّا حَائِلٍ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٥).

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: مَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ:

يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ وَيُنْدَبُ فِي الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

١ - عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

٢ - عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ: لِمُوَاطَّئِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(٦).

٣ - يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ لِلْجَمَاعِ، أَوْ أَرَادَ النَّوْمَ أَوْ الْأَكْلَ أَوْ الشُّرْبَ: لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٢٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٦١٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢٣٥).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ بِرَقْم (٣٨٣٦)، وَالْحَاكِمُ (٤٥٩/١) وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٨٧/٥) وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ١٢١).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٠٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢١١).

(٥) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٩٩/١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٢١/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٨٧/١)، وَالْحَاكِمُ (٣٩٥/١) وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ١٢٢).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١٤).

أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ» ^(١). وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، قَبْلَ أَنْ يَنَامَ» ^(٢). وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: «فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ» ^(٣).

٤ - **الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ**: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ. ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ. ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ...» الْحَدِيثُ ^(٤).

٥ - **عِنْدَ النُّومِ**: لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ...» الْحَدِيثُ ^(٥).

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ وَالْجَبِيرَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْخُفُّ: هُوَ مَا يُلبَسُ عَلَى الرَّجْلِ مِنْ جِلْدٍ وَنَحْوِهِ، وَجَمْعُهُ: خِفَاف. وَيُلْحَقُ بِالْخُفَّيْنِ كُلُّ مَا يُلبَسُ عَلَى الرَّجْلَيْنِ مِنْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ.

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: حُكْمُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَدَلِيلُهُ:

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَهُوَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- تَخْفِيفًا مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ وَدَفْعًا لِلْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ عَنْهُمْ. وَقَدْ دَلَّ عَلَى جَوَازِهِ السُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى ثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فِعْلِهِ وَأَمْرِهِ بِذَلِكَ وَتَرْخِيصِهِ فِيهِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ، فِيهِ أَرْبَعُونَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٠٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٠٥).

(٣) انظر المصدر السابق، الحديث الذي يليه.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣١٦).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٧).

حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ فِي قَلْبِي أَذْنَى شَكٍّ فِي جَوَازِهِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَمِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ» ^(١). قَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ - يَعْنِي آيَةَ الْوُضُوءِ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.

وكَذَلِكَ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوَارِبِ، وَهِيَ مَا يُلْبَسُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ كَالْخِرْقِ وَنَحْوِهَا، وَهُوَ مَا يُسَمَّى الْآنَ بِالشُّرَابِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْخُفِّ فِي حَاجَةِ الرَّجُلِ إِلَيْهِمَا، وَالْعِلَّةُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ، وَقَدْ انْتَشَرَ لُبْسُهَا أَكْثَرَ مِنَ الْخُفِّ، فَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ سَاتِرَةً.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمَا يَصُورُ مَقَامَهُمَا؛

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ هِيَ:

١ - لُبْسُهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ: لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا ^(٢).

٢ - سِتْرُهُمَا لِمَحَلِّ الْفَرَضِ: أَيِ: الْمَفْرُوضِ غَسْلُهُ مِنَ الرَّجُلِ، فَلَوْ ظَهَرَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ شَيْءٌ، لَمْ يَصِحَّ الْمَسْحُ.

٣ - إِبَاحَتُهُمَا: فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْمَغْصُوبِ، وَالْمَسْرُوقِ، وَلَا الْحَرِيرِ لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ لُبْسُهُ مَعْصِيَةٌ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الرُّخْصَةُ.

٤ - طَهَارَةُ عَيْنَيْهَا: فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى النَّجَسِ، كَالْمُتَّخِذِ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ.

٥ - أَنْ يَكُونَ الْمَسْحُ فِي الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ شَرْعًا: وَهِيَ لِلْمُقِيمِ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَمٍ (٢٧٧٢) وَرَوَى نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ فِي بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ بِرَقَمٍ (٢٠٣).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمٍ (٢٠٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمٍ (٢٧٤).

وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ.

هَذِهِ شُرُوطُ خَمْسَةِ اسْتَبْطَاطِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ لِصِحَّةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ مِنَ النُّصُوصِ النَّبَوِيَّةِ وَالْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ، لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاتِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الْمَسْحِ.

المسألة الثالثة: كَيْفِيَّةُ الْمَسْحِ وَصِفَتُهُ:

الْمَحَلُّ الْمَشْرُوعُ مَسْحُهُ ظَاهِرُ الْخُفِّ، وَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ. وَكَيْفِيَّةُ الْمَسْحِ: أَنْ يَمْسَحَ أَكْثَرُ أَعْلَى الْخُفِّ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ الَّذِي بَيَّنَّ فِيهِ وَصَفَ مَسْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى خُفِّهِ فِي الْوُضُوءِ، فَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا»^(١).

وَلَا يُجْزِئُ مَسْحَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ وَلَا يُسْنُّ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ»^(٢). وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ صَحَّ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

المسألة الرابعة: مَدَّتُهُ:

وَمُدَّةُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقِيمِ وَمَنْ سَفَرَهُ لَا يُبَيِّحُ لَهُ الْقَصْرَ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا يُبَيِّحُ لَهُ الْقَصْرَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ»^(٣).

المسألة الخامسة: مُبْطَلَاتُهَا:

وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ بِمَا يَأْتِي:

١- إِذَا حَصَلَ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ بَطُلَ الْمَسْحُ، لِحَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا، أَلَّا نَتَزَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٩٨)، وَقَالَ: حَسَن. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْمٍ ٨٥).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (١٦٢)، وَابِيهَقِي (٢٩٢/١)، وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ ١/١٦٠).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٥).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٩/٤)، وَالتَّسَائُفِيُّ (٨٤/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٩٦) وَصَحَّحَهُ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (الإِرْوَاءِ بِرَقْمٍ ١٠٤).

٢- إِذَا ظَهَرَ بَعْضُ مَحَلِّ الْفَرَضِ، أَيْ: ظُهُورُ بَعْضِ الْقَدَمِ، بَطُلَ الْمَسْحُ.

٣- نَزَعُ الْخَفَيْنِ يُبْطِلُ الْمَسْحَ، وَنَزَعُ أَحَدِ الْخَفَيْنِ كَنَزَعِهِمَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٤- انْقِضَاءُ مُدَّةِ الْمَسْحِ مُبْطِلٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ مُوقَّتٌ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ مِنْ قَبْلِ الشَّارِعِ، فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمُدَّةِ الْمُقَرَّرَةِ لِمَفْهُومِ أَحَادِيثِ التَّوْقِيتِ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: ابْتِدَاءُ مُدَّةِ الْمَسْحِ:

وَتَبَدُّى مُدَّةِ الْمَسْحِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبَسِ، كَمَنْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَلَبَسَ الْخَفَيْنِ، وَبَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَحَدَثَ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، ثُمَّ تَوَضَّأَ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقْتُ الْحَدَثِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: ابْتَدَأُوهَا مِنْ حَيْثُ تَوَضَّأَ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، أَيْ: مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَ الْحَدَثِ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ وَالْعِمَامَةِ وَخَمَرِ النِّسَاءِ:

الْجَبِيرَةُ: هِيَ أَعْوَادٌ وَنَحْوُهَا كَالْجَبَسِ مِمَّا يُرْبِطُ عَلَى الْكَسْرِ لِيُجْبَرَ وَيَلْتَمِمْ، وَيُمَسَحُ عَلَيْهَا. وَكَذَلِكَ يُمَسَحُ عَلَى اللَّصُوقِ وَاللِّفَافِيفِ الَّتِي تُوَضَّعُ عَلَى الْجُرُوحِ، فَكُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يُمَسَحُ عَلَيْهَا بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ، فَإِنْ تَجَاوَزَتْ قَدَرَ الْحَاجَةِ لَزِمَهُ نَزَعٌ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا فِي الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، وَلَيْسَ لِلْمَسْحِ عَلَيْهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ بَلْ يُمَسَحُ عَلَيْهَا إِلَى نَزْعِهَا أَوْ شِفَاءِ مَا تَحْتَهَا. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْجَبِيرَةِ ضَرُورَةٌ وَالضَّرُورَةُ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا وَلَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ الْحَدَثَيْنِ. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَهِيَ مَا يُعَمَّمُ بِهِ الرَّأْسُ، وَيَكُوِّرُ عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَعَلَى النَّاصِيَةِ وَالْخَفَيْنِ» ^(١).

وَحَدِيثٌ: «أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ»^(١). يَعْنِي الْعِمَامَةَ.

وَالْمَسْحُ عَلَيْهَا لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مُحَدَّدٍ، وَلَكِنْ لَوْ سَلَكَ سَبِيلَ الْاِخْتِيَاظِ فَلَمْ يَمْسَحْهَا إِلَّا إِذَا لَبَسَهَا عَلَى طَهَارَةٍ وَفِي الْمُدَّةِ الْمُحَدَّدَةِ لِلْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، لَكَانَ حَسَنًا.

أَمَّا خِمَارُ الْمَرْأَةِ وَهُوَ مَا تُغْطِي بِهِ رَأْسَهَا، فَلَا وَلَى إِلَّا تَمَسَحَ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ فِي نَزْعِهِ، أَوْ لِمَرَضٍ فِي الرَّأْسِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَلَوْ كَانَ الرَّأْسُ مُلَبَّدًا بِجَنَائٍ أَوْ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعُمُومًا طَهَارَةُ الرَّأْسِ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي الْغُسْلِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَى الْغُسْلِ، وَحُكْمُهُ، وَدَلِيلُهُ:

١ - مَعْنَاهُ: الْغُسْلُ لُغَةً: مُصْدَرٌ مِنْ غَسَلَ الشَّيْءَ يَغْسِلُهُ غَسْلًا وَغُسْلًا، وَهُوَ تَمَامُ غَسْلِ الْجَسَدِ كُلِّهِ.

وَمَعْنَاهُ شَرْعًا: تَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ. أَوْ: اسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ، عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ.

٢ - حُكْمُهُ: وَالْغُسْلُ وَاجِبٌ إِذَا وَجَدَ سَبَبٌ لَوْجُوبِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦]، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا كَيْفِيَّةُ الْغُسْلِ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ نَقْلًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَالَّةٌ عَلَى وَجُوبِهِ.

وَسَيَأْتِي طَرَفٌ مِنْهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٣ - مُوجِبَاتُهُ: وَيَجِبُ الْغُسْلُ لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

١ - خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ مَحْرَجِهِ: وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ دَقَقًا بِلَذَّةٍ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى،

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [البائدة: ٦]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِعَلِيِّ: «إِذَا فَضَخْتَ (١) الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ» (٢). مَا لَمْ يَكُنْ نَائِمًا وَنَحْوَهُ فَلَا تُشْتَرُطُ اللَّذَّةُ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ قَدْ لَا يَحِسُّ بِهِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ: هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ غُسْلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» (٣). وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٢- تَغْيِيبُ حَشْفَةِ الذَّكَرِ كُلِّهَا، أَوْ قَدْرَهَا فِي الْفَرْجِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ إِنْزَالُ بِلَا حَائِلٍ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، وَجَبَ الْغُسْلُ» (٤). لَكِنْ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، إِلَّا عَلَى ابْنِ عَشْرِ، أَوْ بِنْتِ تِسْعٍ فَمَا فَوْقَ.

٣- إِسْلَامُ الْكَافِرِ، وَلَوْ مُرْتَدًّا: «لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ، حِينَ أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ» (٥).

٤- انْقِطَاعُ دَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي» (٦). وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ بِالْإِجْمَاعِ.

٥- الْمَوْتُ: لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ غُسْلِ ابْنَتِهِ زَيْنَبَ، حِينَ تُوفِّيَتْ: «اغْسِلْنَهَا» (٧). وَقَالَ فِي الْمُحْرَمِ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» (٨). وَذَلِكَ تَعْبُدًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَنْ حَدِيثٍ لَمْ يَرْتَفِعْ مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ.

(١) فَضَخَ الْمَاءَ: أَي دَفَعَهُ، وَالْمُرَادُ الْمَنِيَّ.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٠٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم ١٢٥).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٣١٣).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٤٩).

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣٥٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١/ ١٠٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٦٠٥) وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ.

(٦) (١٦٣-١٦٤).

(٧) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٢٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٣٣).

(٨) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٢٥٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٩٣٩).

(٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٢٦٦) كِتَابُ الْجَنَائِزِ، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٢٠٦).

المسألة الثانية: في صفة الغسل وكيفيته:

لِلْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ كَيْفَتَانِ، كَيْفِيَّةُ اسْتِحْبَابٍ، وَكَيْفِيَّةُ إِجْرَاءٍ ^(١).

أَمَّا كَيْفِيَّةُ الاسْتِحْبَابِ: فَهِيَ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَغْسِلَ فَرْجَهُ، وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِيَدِهِ مَاءً فَيُخَلِّلُ بِهِ شَعْرَ رَأْسِهِ، مُدْخِلًا أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى يَرْوِيَ بَشْرَتَهُ، ثُمَّ يَحْتُو عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ بَدَنِهِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِجْرَاءِ: أَنْ يَعَمَّ بَدَنَهُ بِالْمَاءِ ابْتِدَاءً مَعَ النِّيَّةِ لِحَدِيثِ مِمْوَنَةَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَصْ، وَاسْتَشَقَّ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، فَأَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَلَمْ يَرِدْهَا، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ» ^(٢).

وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَفِيهِ: «ثُمَّ يُخَلِّلُ شَعْرَهُ بِيَدِهِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ رَوَى بَشْرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» ^(٣). وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ نَقْضُ شَعْرِهَا فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَلْزَمُهَا ذَلِكَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي، أَفَأَنْقِضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهُرِينَ» ^(٤).

المسألة الثالثة: الأغسال المستحبة:

تَقَدَّمَ بَيَانُ الْأَغْسَالِ الْوَاجِبَةِ، وَأَمَّا الْأَغْسَالُ الْمَسْنُونَةُ وَالْمُسْتَحَبَّةُ، فَهِيَ:

(١) وَكَيْفِيَّةُ الْإِجْرَاءِ: هِيَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى: مَا يَجِبُ فَقَطْ، وَكَيْفِيَّةُ الاسْتِحْبَابِ وَالْكَمَالِ: هِيَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى: الْوَاجِبِ وَالْمَسْنُونِ.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣١٧).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣١٦).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٣٠).

١- الاغتِسَالُ عِنْدَ كُلِّ جَمَاعٍ: لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ وَاحِدًا؟ قَالَ: هَذَا أَرْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ^(١).

٢- الغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢). وَهُوَ أَكْدُ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ.

٣- الاغتِسَالُ لِلْعِيدَيْنِ.

٤- الاغتِسَالُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ: فَإِنَّهُ ﷺ اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ.

٥- الغُسْلُ مِنْ غَسَلِ الْمَيِّتِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا، فَلْيَغْتَسِلْ»^(٣).

المسألة الرابعة: الأحكام المترتبة على من وجب عليه الغسل؛

الأحكام المترتبة على ذلك يُمكنُ إجمالُها في ما يأتي:

١- لَا يَجُوزُ لَهُ الْمُكُثُّ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا عَابِرَ سَبِيلٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، فَإِذَا تَوَضَّأَ جَازَ لَهُ الْمُكُثُّ فِي الْمَسْجِدِ، ثَبُوتُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ يُخَفِّفُ الْحَدَثَ، وَالْوُضُوءُ أَحَدُ الطَّهُّورَيْنِ.

٢- لَا يَجُوزُ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [البقرة: ١٢٢]. وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٤).

٣- لَا يَجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ. فَلَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ حَتَّى يَغْتَسِلَ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلَّا

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢١٦)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٥٩٠)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقَم ٤٨٦).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٨٧٧).

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٤٦٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم ١٤٤).

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٤٦٨)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤٨٥/٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم ١٢٢).

الْجَنَابَةِ»^(١)، وَلَآنَ فِي مَنَعِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ حَتَّى لَهُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْاِغْتِسَالِ، وَإِزَالَةِ الْمَانِعِ لَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا:

٤- الصَّلَاةُ. ٥- وَالطَّوَافُ بِالْبَيْتِ.

كَمَا سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَسْأَلَةٍ: «مَا يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ». مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي التَّيَمُّمِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

التَّيَمُّمُ لُغَةً: الْقَصْدُ. وَشَرْعًا: هُوَ مَسْحُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ؛ تَعَبُّدًا لِلَّهِ تَعَالَى.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ التَّيَمُّمِ وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

التَّيَمُّمُ مَشْرُوعٌ، وَهُوَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِعِبَادِهِ، وَهُوَ مِنْ مَحَاسِنِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، وَمِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ كَأَفْيَكُ وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ حِجَجٍ، فَإِذَا وَجَدْتَ

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِرَقْم (١٠١٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٥٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٦)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (المستدرک ٤/ ١٠٧). وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ تَصْحِيحَهُ عَنْ: ابْنِ السَّكَنِ، وَعَبْدِ الْحَقِّ، وَابْنِ الْبُغْيِ، وَأَنْ شُعْبَةَ حَسَنَةً. (التلخیص الحبیبر ١/ ١٣٩).

الْمَاءُ فَأَمْسَهُ بَشْرَتِكَ»^(١). وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٢).
وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّيْمُمِ إِذَا تَوَافَرَتْ شَرَائِطُهُ، وَأَنَّهُ قَائِمٌ
مَقَامَ الطَّهَّارَةِ بِالْمَاءِ، فَيُبَاحُ بِهِ مَا يُبَاحُ بِالتَّطَهُّرِ بِالْمَاءِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَقِرَاءَةِ
الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَبِذَلِكَ تَثَبَّتْ مَشْرُوعِيَّةُ التَّيْمُمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

المسألة الثانية: شروط التيمم، والأسباب المبيحة له؛

يُبَاحُ التَّيْمُمُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ: إِمَّا لِفَقْدِهِ، أَوْ لَخَوْفِ الضَّرَرِ مِنْ
اسْتِعْمَالِهِ لِمَرَضٍ فِي الْجِسْمِ أَوْ شِدَّةِ بَرْدٍ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «عَلَيْكَ
بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»^(٣) وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَسْطٍ لِذَلِكَ بَعْدَ قَلِيلٍ. وَيَصِحُّ
التَّيْمُمُ بِالشُّرُوطِ الْآتِيَةِ:

١- **النِّيَّةُ:** وَهِيَ نِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ، وَالتَّيْمُمِ
عِبَادَةٌ.

٢- **الْإِسْلَامُ:** فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ.

٣- **العقل:** فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْعَاقِلِ، كَالْمَجْنُونِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ.

٤- **التَّمْيِيزُ:** فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَهُوَ مَنْ كَانَ دُونَ السَّابِعَةِ.

٥- **تَعَذُّرُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ:** إِمَّا لِعَدَمِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا
صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ
يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ. فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسَهُ بَشْرَتَهُ. فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٤). أَوْ لَخَوْفِهِ
ضَرَرٍ بِاسْتِعْمَالِهِ، إِمَّا لِمَرَضٍ يُخْشَى زِيَادَتُهُ أَوْ تَأَخُّرُ شِفَائِهِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾، وَلِحَدِيثِ صَاحِبِ الشَّجَّةِ، وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ:

١ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣٢٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٢٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم ١٥٣).

٢ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٣٥).

٣ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٤٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٦٨٢).

٤ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ بِرَقَم (١٢٤)، وَتَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

«قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، هَلَّا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»^(١). أَوْ لِشِدَّةِ بَرْدٍ يُخْشَى مَعَهُ الضَّرَرُ، أَوْ الْهَلَاكُ، بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ لَمَّا بُعِثَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ قَالَ: «اِحْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلَكَ، فَتَيَمَّمْتُ، وَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي صَلَاةَ الصُّبْحِ»^(٢).

٦- أَنْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ بِتُرَابٍ طَهُورٍ غَيْرِ نَجَسٍ - كَالْتُّرَابِ الَّذِي أَصَابَهُ بَوْلٌ وَلَمْ يَطْهُرْ مِنْهُ - لَهُ غُبَارٌ يَلْقَى بِالْيَدِ إِنْ وَجَدَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الصَّعِيدُ: تُرَابُ الْحَرِّ، وَالتَّيَمُّمُ: الطَّاهِرُ»، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تُرَابًا تَيَمَّمْ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ رَمَلٍ أَوْ حَجَرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: الرَّمْلُ مِنَ الصَّعِيدِ.

المسألة الثالثة: مَبْطَلَاتُ التَّيَمُّمِ:

وَهِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُفْسِدُهُ، وَمُبْطَلَاتُهُ ثَلَاثَةٌ:

١- يَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ بِمَبْطَلَاتِ الْوُضُوءِ، وَعَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ بِمُوجِبَاتِ الْغُسْلِ مِنْ جَنَابَةٍ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ، فَإِذَا تَيَمَّمْ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ، ثُمَّ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ، بَطُلَ تَيَمُّمُهُ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ عَنِ الْوُضُوءِ، وَالبَدَلُ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، وَكَذَا التَّيَمُّمُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ.

٢- وَجُودُ الْمَاءِ: إِنْ كَانَ التَّيَمُّمُ لِعَدَمِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ بِشَرَّتِكَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ.

٣- زَوَالُ الْعُذْرِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ شُرِعَ التَّيَمُّمُ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

المسألة الرابعة: صِفَةُ التَّيَمُّمِ:

وَكَيْفِيَّتُهُ: أَنْ يَنْوِي، ثُمَّ يَسْمِيَ، وَيَضْرِبُ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَنْفُخُهَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقَم (٥٧٢)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ (حَوَاشِي الْمُسْنَدِ ٥/٢٢ -

٢٣)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ رَقْم ٤٦٤).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٠٣)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣٣٤)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الْإِرْوَاءُ بِرَقَم ١٥٤).

- أَوْ يَنْفُضُهُمَا -، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ؛ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ، وَفِيهِ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ» ^(١)، وَحَدِيثِ عَمَّارٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا» فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ^(٢).

الْبَابُ التَّاسِعُ: فِي النِّجَاسَاتِ وَكَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِهَا

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ النِّجَاسَةِ، وَنَوَاعِهَا:

النِّجَاسَةُ: هِيَ كُلُّ عَيْنٍ مُسْتَقْدَرَةٍ أَمَرَ الشَّارِعُ بِاجْتِنَابِهَا.

وَهِيَ نَوَعَانِ:

١ - نَجَاسَةٌ عَيْنِيَّةٌ أَوْ حَقِيقِيَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي لَا تَطْهَرُ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ عَيْنَهَا نَجِيسَةٌ،

كَرَوْتِ الْحِمَارِ، وَالْدَّمِ، وَالْبَوْلِ.

٢ - نَجَاسَةٌ حُكْمِيَّةٌ: وَهِيَ أَمْرٌ اِعْتِبَارِيٌّ يَقُومُ بِالْأَعْضَاءِ، وَيَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ

الصَّلَاةِ، وَيَشْمَلُ الْحَدَثَ الْأَصْغَرَ الَّذِي يَزُولُ بِالْوُضُوءِ كَالْغَائِطِ، وَالْحَدَثَ

الْأَكْبَرَ الَّذِي يَزُولُ بِالْغُسْلِ كَالْجَنَابَةِ.

وَالْأَصْلُ الَّذِي تُزَالُ بِهِ النِّجَاسَةُ هُوَ الْمَاءُ، فَهُوَ الْأَصْلُ فِي التَّطْهِيرِ؛ لِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

نَجَاسَةٌ مُعْلَظَةٌ: وَهِيَ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ.

نَجَاسَةٌ خُفَفَةٌ: وَهِيَ نَجَاسَةُ بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ.

نَجَاسَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ: وَهِيَ بَقِيَّةُ النِّجَاسَاتِ. كَالْبَوْلِ، وَالْغَائِطِ، وَالْمَيْتَةِ.

١ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٣/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَمَ (٣٢٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَمَ ١٦١).

٢ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمَ (٣٤٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمَ (٣٦٨) وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى نَجَاسَتِهَا

١- بَوْلُ الْآدَمِيِّ وَعَذْرَتُهُ وَقَيْوُهُ: إِلَّا بَوْلُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَيَكْتَفِي بِرَشِّهِ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مُحْصَنٍ: «أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ» (١). أَمَّا بَوْلُ الْغُلَامِ الَّذِي يَأْكُلُ الطَّعَامَ، وَكَذَا بَوْلُ الْجَارِيَةِ، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ كَبَوْلِ الْكَبِيرِ.

٢- الدَّمُ الْمَسْفُوحُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ، أَمَّا الدَّمُ الَّذِي يَبْقَى فِي اللَّحْمِ وَالْعُرُوقِ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْدَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وَهُوَ الَّذِي يُهْرَاقُ وَيَنْصَبُ.

٣- بَوْلُ وَرَوْتُ كُلِّ حَيَوَانٍ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، كَالِهَرِّ وَالْفَأْرِ.

٤- الْمَيْتَةُ: وَهِيَ مَا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَيْتَةُ السَّمَكِ، وَالْجَرَادِ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ.

٥- الْمَذْيُ: وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضُ رَقِيقٌ لَزْجٌ، يَخْرُجُ عِنْدَ الْمُلَاعَبَةِ أَوْ تَذَكُّرِ الْجَمَاعِ، لَا بِشَهْوَةٍ وَلَا دَفْقٍ، وَلَا يَعْقِبُهُ فُتُورٌ، وَرُبَّمَا لَا يَحْسُ بِخُرُوجِهِ، وَهُوَ نَجِسٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ» (٢). يَعْنِي مِنَ الْمَذْيِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْغُسْلِ تَخْفِيفًا وَرَفْعًا لِلْحَرَجِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَشُقُّ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ.

٦- الْوَدْيُ: وَهُوَ مَاءٌ أَبْيَضُ ثَخِينٌ يَخْرُجُ بَعْدَ الْبَوْلِ، وَمَنْ أَصَابَهُ فَإِنَّهُ يُغْسَلُ ذَكَرُهُ وَيَتَوَضَّأُ، وَلَا يَغْتَسِلُ.

٧- دَمُ الْحَيْضِ: كَمَا فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها قَالَتْ: جَاءَتِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٢٣). وَنَضَحَهُ: رَشَّهُ بِالْمَاءِ وَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٦٩).

امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟
فَقَالَ: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ» ^(١) بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ» ^(٢).

المسألة الثالثة: كَيْفِيَّةُ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ:

١- إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ فِي الْأَرْضِ وَالْمَكَانِ: فَهَذِهِ يَكْفِي فِي تَطْهِيرِهَا غَسْلُهُ وَاحِدَةً، تَذْهَبُ بِعَيْنِ النَّجَاسَةِ، فَيَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لِأَمْرِهِ ﷺ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي بَالَ فِي الْمَسْجِدِ ^(٣).

٢- إِذَا كَانَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى غَيْرِ الْأَرْضِ: كَأَنْ تَكُونَ فِي الثَّوبِ أَوْ فِي الْإِنَاءِ. فَإِنْ كَانَتْ مِنْ كَلْبٍ وَلَغَ فِي الْإِنَاءِ، فَلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهِ سَبْعَ غَسَلَاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا، أَوْ لَا هُنَّ بِالتُّرَابِ» ^(٤). وَهَذَا الْحُكْمُ عَامٌّ فِي الْإِنَاءِ وَغَيْرِهِ، كَالثِّيَابِ، وَالْفُرْشِ.

أَمَّا نَجَاسَةُ الْخَزِيرِ: فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ يَكْفِي غَسْلُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، تَذْهَبُ بِعَيْنِ النَّجَاسَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ غَسْلُهَا سَبْعَ مَرَّاتٍ.

وَأِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالدَّمِ وَنَحْوِهَا: فَإِنَّهَا تُغْسَلُ بِالْمَاءِ مَعَ الْفَرْكِ وَالْعَصْرِ حَتَّى تَذْهَبَ وَتَزُولَ، وَلَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ، وَيَكْفِي فِي غَسْلِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَيَكْفِي فِي تَطْهِيرِ بَوْلِ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ النَّضِجَ، وَهُوَ رَشُهُ بِالْمَاءِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ» ^(٥)، وَلِحَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ

(١) تَحْتُهُ: تحكه بطرف حجر أو عود، وتقرصه: تدلكه بأطراف الأصابع والأظفار دلوكًا شديدًا وتصب عليه الماء حتى يزول عينه وأثره.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٩١) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٨٤).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٧٩) وَلَفْظُهُ: «طَهَّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا هُنَّ بِالتُّرَابِ».

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٧٦)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٣٠٣)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْم (٥٢٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحٌ

النَّسَائِيُّ بِرَقْم (٢٩٣).

بُنْتُ مُحْصَنٍ الْمُتَقَدِّمِ.

أَمَّا جِلْدُ الْمَيْتَةِ مَأْكُولَةَ اللَّحْمِ: فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» ^(١).

وَدُمُ الْحَيْضِ تَغْسِلُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ ثَوْبِهَا بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ.

فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَهْتَمَّ بِالطَّهَارَةِ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي بَدَنِهِ وَمَكَانِهِ وَثَوْبِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطُ لِحْصَةِ الصَّلَاةِ.

الباب العاشر: في الحيض والنَّفَاسِ،

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْحَيْضُ لُغَةً: السَّيْلَانُ. وَشَرْعًا: دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِبَلِيٌّ، يَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ الرَّحِمِ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ، حَالُ صِحَّةِ الْمَرْأَةِ، مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا دَعَةٍ. وَالنَّفَاسُ: دَمٌ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: بَدَايَةُ وَقْتُ الْحَيْضِ وَنَهَائِيَّتُهُ:

لَا حَيْضَ قَبْلَ تَمَامِ تِسْعِ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْوُجُودِ لِمَرْأَةٍ حَيْضٌ قَبْلَ ذَلِكَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ» ^(٢). وَلَا حَيْضَ بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً فِي الْعَالِبِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الْحَيْضِ» ^(٣).

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَقَلُّ مَدَّةِ الْحَيْضِ وَأَكْثَرُهَا:

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا حَدٌّ لِأَقَلِّهِ وَلَا لِأَكْثَرِهِ، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: غَايِبُ الْحَيْضِ:

وَعَالِيَةُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: «تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِرَقْمٍ (٤٢٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (١٧٢٨)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْمٍ (٣٦٠٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِزْوَاءِ

الْغَلِيلِ (٧٩/١)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ (٣٦٦) بِلَفْظٍ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ».

(٢) ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤١٨/٣)، وَابِيهَقِي فِي السَّنَنِ الْكَبْرَى (٣٢٠/١) بِذَوْنِ إِسْنَادٍ.

(٣) الْمَغْنِي (٤٠٦/١).

أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةً، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، كَمَا يَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُهْرِهِنَّ» ^(١).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ:

يَحْرُمُ بِسَبَبِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ أُمُورٌ:

١ - **الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ**: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْنِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - حِينَ نَزَلَتْ -: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا النِّكَاحَ» ^(٢).

٢ - **الطَّلَاق**: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]. وَقَوْلِهِ ﷺ: «لِعُمَرَ لَمَّا طَلَّقَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» الْحَدِيثُ ^(٣).

٣ - **الصَّلَاةُ**: لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ، فَدَعِي الصَّلَاةَ» ^(٤).

٤ - **الصَّوْمُ**: لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِحْدَاكُنَّ، إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصُمْ، وَلَمْ تُصَلِّ؟». قُلْنَ: بَلَى ^(٥).

٥ - **الطَّوَافُ**: لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَمَّا حَاضَتْ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ الْأَتَّافِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي» ^(٦).

٦ - **قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ**: وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لَكِنْ إِذَا احتَاجَتْ إِلَى الْقِرَاءَةِ - كَأَن تَحْتَاجَ إِلَى مُرَاجَعَةِ مَحْفُوظِهَا حَتَّى

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٨٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٢٨) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقَم ١١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٠٢).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٥٢٥١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٤٧١).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٢٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٣٣).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٠٤).

(٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٠٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٢١١) (١١٩).

لَا يُنْسَى، أَوْ تَعْلِيمِ الْبَنَاتِ فِي الْمَدَارِسِ، أَوْ قِرَاءَةِ وَرْدِهَا - جَازَ لَهَا ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَحْتَجْ فَلَا تَقْرَأْ، كَمَا قَالَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١).

٧- **مَسْ الْمُصْحَفِ:** لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

٨- **دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَاللَّبْثُ فِيهِ:** لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِجُنُبٍ، وَلَا حَائِضٍ»^(٢)، وَلِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُدْنِي رَأْسَهُ لِعَائِشَةَ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، فَتَرْجُلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَهُوَ جَيِّنٌ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ^(٣). وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيئَهُ، فَإِنْ أَمِنَتْ تَلْوِيئَهُ لَمْ يَحْرُمْ.

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يُوجِبُهُ الْحَيْضُ:

١- **يُوجِبُ الْغُسْلَ:** لِقَوْلِهِ ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»^(٤).

٢- **الْبُلُوغُ:** لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»^(٥). فَقَدْ أَوْجَبَ عَلَيْهَا الشُّرَّةَ بِحُصُولِ الْحَيْضِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ حَصَلَ بِهِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالْبُلُوغِ.

٣- **الاعْتِدَادُ بِهِ:** فَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ فِي حَقِّ الْمُطَلَّقةِ وَنَحْوِهَا بِالْحَيْضِ لِمَنْ كَانَتْ تَحِيضُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. يَعْنِي: ثَلَاثُ حَيْضٍ.

(١) انظر: الشرح الممتع (١/ ٢٩١-٢٩٢).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٣٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَحَسَنَهُ ابْنُ الْقَطَانَ وَابْنُ سِيدِ النَّاسِ. انظر: نيل الأوطار

(١/ ٢٨٨) ح رقم ٣٠٥

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٢٩٦). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «فِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى... أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَدْخُلُ

الْمَسْجِدَ» (فتح الباري ١/ ٤٠١).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٠٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٣٤).

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٦٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٣٧٧) وَحَسَنَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٦٥٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي

الإرواء (١/ ٢١٥).

٤ - الْحُكْمُ بِبَرَاءَةِ الرَّحِمِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالْحَيْضِ.

تَنْبِيْه: إِذَا طَهَّرَتِ الْحَائِضُ أَوْ التَّنَفَّسَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لَزِمَهَا أَنْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ، وَمَنْ طَهَّرَتْ مِنْهُمَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَزِمَهَا أَنْ تُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ مِنْ هَذِهِ اللَّيْلَةِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ وَقْتُ لِلصَّلَاةِ الْأُولَى فِي حَالِ الْعُذْرِ. وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ: مَا لِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ^(١).

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: أَقَلُّ النَّفَاسِ وَأَكْثَرُهُ:

لَا حَدٌّ لِأَقَلِّ النَّفَاسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَحْدِيدٌ، فَرُجِعَ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وُجِدَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا. وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النَّفَسَاءَ تَدَعِ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الظُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيَ، وَلِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «كَانَتِ النَّفَسَاءُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تَجْلِسُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ^(٢).

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي دَمِ الْمُسْتَحَاضَةِ:

الِاسْتِحَاضَةُ: سَيْلَانُ الدَّمِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ عَلَى سَبِيلِ النَّزِيفِ، مِنْ عِرْقٍ يُسَمَّى الْعَاذِلِ.

وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ يُخَالِفُ دَمَ الْحَيْضِ فِي أَحْكَامِهِ وَفِي صِفَتِهِ، وَهُوَ عِرْقٌ يَنْجُرُ فِي الرَّحِمِ، سَوَاءً كَانَ فِي أَوْقَاتِ الْحَيْضِ أَوْ غَيْرَهَا، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَلَا الصِّيَامَ وَلَا الْوُطْءَ؛ لِإِنَّهَا فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ. وَدَلِيلُهُ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ: قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعِ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ

(١) انظر: الملخص الفقهي (١/ ٥٩-٦٠).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٣٩)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (٦٤٨)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: مُوقُوفٌ ضَعِيفٌ.

(الإرواء ١/ ٢٢٦).

فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»^(١). فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ نِهَايَةِ حَيْضَتِهَا الْمُعْتَبَرَةِ، وَعِنْدَ الاسْتِحَاضَةِ تَغْسِلُ فَرْجَهَا، وَتَجْعَلُ فِي الْمَخْرَجِ قُطْنًا وَنَحْوَهُ يَمْنَعُ الْخَارِجَ، وَتَشُدُّ عَلَيْهِ مَا يُمَسِّكُهُ عَنِ السَّقُوطِ، وَيُغْنِي عَنْ ذَلِكَ الْحَفَائِظُ الصَّحِيَّةَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ.

وَالْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا ثَلَاثُ أَحَالَاتٍ:

الحالة الأولى: أَنْ تَكُونَ لَهَا عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ، بِأَنْ تَكُونَ مُدَّةُ الْحَيْضِ مَعْلُومَةً لَدَيْهَا قَبْلَ الْاسْتِحَاضَةِ، فَهَذِهِ تَجْلِسُ قَدْرَ عَادَتِهَا، وَتَدْعُ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ، وَتُعَدُّ حَائِضًا، فَإِذَا انْتَهَتْ عَادَتَهَا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَعَدَّتِ الدَّمَ الْخَارِجَ دَمَ اسْتِحَاضَةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لَا مُمْسِكِيَّةَ: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»^(٢).

الحالة الثانية: إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ، لَكِنْ دَمُهَا مُتَمَيِّزٌ بَعْضُهُ يَحْمِلُ صِفَةَ الْحَيْضِ: بِأَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ أَوْ ثَخِينًا أَوْ لَهُ رَائِحَةٌ، وَالْبَاقِي يَحْمِلُ صِفَةَ الْاسْتِحَاضَةِ، دَمٌ أَحْمَرٌ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ.

فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَرُدُّ إِلَى الْعَمَلِ بِالتَّمْيِيزِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَأُمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ»^(٣).

الحالة الثالثة: إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ وَلَا صِفَةٌ تُمَيِّزُ بِهَا الْحَيْضَ مِنْ غَيْرِهِ، فَهَذِهِ تَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ سِتًّا أَوْ سَبْعًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ عَادَةُ غَالِبِ النِّسَاءِ، وَمَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنَ الدَّمَ يَكُونُ دَمَ اسْتِحَاضَةٍ تَغْسِلُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي، وَتَصُومُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحِيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٠٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٣٤).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٣٤) (٦٥).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٨٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ (الإحسان ٢/٤٥٨)، وَالْحَاكِمُ (١/١٧٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ

(إِزْوَاءُ الْغَلِيلِ بِرَقْم ٢٠٤).

اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ فَصَلِّيْ وَصُومِي فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ» (١).

وَمَعْنَى «رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ» يَعْنِي: دَفْعَةٌ، أَيْ: إِنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي حَرَّكَ هَذَا الدَّمَّ.



ثَانِيًا: كِتَابُ الصَّلَاةِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ بَابًا

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ الصَّلَاةِ، وَفَضْلِهَا، وَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ:

١- **تَعْرِيفُهَا:** الصَّلَاةُ لُغَةً: الدُّعَاءُ.

وَشَرْعًا: عِبَادَةٌ ذَاتُ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ، مُفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.

وَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي الْأَبْوَابِ التَّالِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٢- **فَضْلُهَا:** الصَّلَاةُ مِنْ أَكْدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، بَلْ هِيَ عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ فَرَضَهَا اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ. وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَهَمِّيَّتِهَا فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِ، وَقَدْ كَانَ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ ^(١) أَمْرٌ فَرِزِعَ إِلَى الصَّلَاةِ. وَقَدْ جَاءَ فِي فَضْلِهَا وَالْحَثِّ عَلَيْهَا أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

قَوْلُهُ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنِبْتَ الْكَبَائِرُ» ^(٢).

وقَوْلُهُ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ؟» قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ.

قَالَ: «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَّ الْخَطَايَا» ^(٣). وَالدَّرَنُ: الْوَسَخُ.

٣- **وُجُوبُهَا:** وَفَرَضِيَّتُهَا مَعْلُومَةٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

(١) أَي: أَصَابَهُ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٢٣٣) (١٦).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٢٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٦٦٧).

وَمِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ الْمِعْرَاجِ وَفِيهِ: «هِيَ خَمْسٌ، وَهِيَ خَمْسُونَ»^(١). وَفِي الصَّحِيحَيْنِ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ: «خَمْسٌ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» قَالَ السَّائِلُ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»^(٢). وَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ، وَلَا الصَّغِيرِ، وَلَا الْمَجْنُونِ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ». وَلَكِنْ يُؤْمَرُ بِهَا الْأَوْلَادُ لِتَمَامِ سَبْعِ سِنِينَ، وَيُضْرَبُونَ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ. فَمَنْ جَحَدَهَا أَوْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ، وَارْتَدَّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»^(٣).

البَابُ الثَّانِي: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَحُكْمُهُمَا،

أ- تَعْرِيفُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ:

الْأَذَانُ لُغَةً: الْإِعْلَامُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣]. أَيْ إِعْلَامُ.

وَشَرْعًا: الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ.

وَالْإِقَامَةُ لُغَةً هِيَ: مُصَدِّرُ أَقَامَ، وَحَقِيقَتُهُ إِقَامَةُ الْقَاعِدِ.

وَشَرْعًا: الْإِعْلَامُ بِالْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ وَرَدَ بِهِ الشَّارِعُ.

ب- حُكْمُهُمَا: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَشْرُوعَانِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

دُونَ غَيْرِهَا، وَهُمَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ إِذَا قَامَ بِهِمَا مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنْ

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٤٩). وَالْمَعْنَى: هِيَ خَمْسٌ فِي الْعَدَدِ بِاعْتِبَارِ الْفِعْلِ، وَهِيَ خَمْسُونَ فِي الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١).

رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٤).

الْبَاقِينَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، فَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُهُمَا.

المسألة الثانية: شروط صحتها

- ١- الْإِسْلَامُ: فَلَا يَصِحَّانِ مِنَ الْكَافِرِ.
- ٢- الْعَقْلُ: فَلَا يَصِحَّانِ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

٣- الذُّكُورِيَّةُ: فَلَا يَصِحَّانِ مِنَ الْمَرْأَةِ لِلْفِتْنَةِ بِصَوْرَتِهَا، وَلَا مِنَ الْخَشْيِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا.

٤- أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ: فَلَا يَصِحُّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، غَيْرِ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لِلْفَجْرِ وَالْجُمُعَةِ، فَيَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَأَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْقِيَامِ لِلصَّلَاةِ.

٥- أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ مُرَتَّبًا مُتَوَالِيًا: كَمَا وَرَدَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ، وَكَذَا الْإِقَامَةُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى صِفَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

٦- أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ، وَكَذَا الْإِقَامَةُ، بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَبِالْأَلْفَاظِ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا السُّنَّةُ.

المسألة الثالثة: في الصفات المستحبة في المؤذن

١- أَنْ يَكُونَ عَدْلًا أَمِينًا؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَغُرَّهُمْ بِأَذَانِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

٢- أَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا، وَيَصِحُّ أَذَانُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ.

٣- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ لِيَتَحَرَّاهَا فَيُؤَدِّئُ فِي أَوَّلِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا رُبَّمَا غَلِطَ أَوْ أَخْطَأَ.

٤- أَنْ يَكُونَ صَيِّتًا ^(١) لِيُسْمَعَ النَّاسُ.

(١) أي: قوي الصوت.

٥- أَنْ يَكُونَ مُتَطَهِّرًا مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ.

٦- أَنْ يُؤَدِّنَ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

٧- أَنْ يَجْعَلَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَأَنْ يُدِيرَ وَجْهَهُ عَلَى يَمِينِهِ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَى يَسَارِهِ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ.

٨- أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ - أَيْ يَتَمَهَّلَ - وَيَحْدِرَ الْإِقَامَةَ أَيْ يُسْرِعَ فِيهَا.

المسألة الرابعة: في صفة الأذان والإقامة:

كَيْفِيَّةُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: وَلَهُمَا كَيْفِيَّاتٌ وَرَدَتْ بِهَا التَّصَوُّصُ النَّبَوِيُّ، وَمِنْهَا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ بِنَفْسِهِ، فَقَالَ: «تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

وَأَمَّا صِفَةُ الْإِقَامَةِ فَهِيَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «أُمِرَ بِأَلَّا أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُبَيِّنَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ»^(٢). فَتَكُونُ كَلِمَاتُ الْأَذَانِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَكَلِمَاتُ الْإِقَامَةِ مَرَّةً مَرَّةً، إِلَّا فِي قَوْلِهِ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» فَتَكُونُ مَرَّتَيْنِ؛ لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي.

فَهَذِهِ صِفَةُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ الْمُسْتَحَبَّةُ؛ لِأَنَّ بِلَا لَا كَانَ يُؤَدِّنُ بِهِ حَضْرًا وَسَفْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ. وَإِنْ رَجَعَ^(٣) فِي الْأَذَانِ، أَوْ ثَنَّى الْإِقَامَةَ، فَلَا نَاسَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ الْمُبَاحِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ بَعْدَ حَيَّ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٥٠٣)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقَم (٧٠٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ بِرَقَم ٥٨١).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٦٠٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٣٧٨) وَالْفَلَّظُ لِلْبُخَارِيِّ.

الترجيع: التردد، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَخْفُضُ صَوْتَهُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ يَعِيدُهُمَا بَرَفْعِ الصَّوْتِ، كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٥٠٣).

عَلَى الْفَلَاحِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ^(١) مَرَّتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مَحْذُورَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنْ كَانَ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ قُلْتُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» ^(٢).

المسألة الخامسة: مَا يَقُولُهُ سَامِعُ الْأَذَانِ، وَمَا يَدْعُو بِهِ بَعْدَهُ:

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْأَذَانَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ» ^(٣). إِلَّا فِي الْحَيَعَلَتَيْنِ، فَيُشْرَعُ لِسَامِعِ الْأَذَانِ أَنْ يَقُولَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» عَقِبَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَكَذَا عَقِبَ قَوْلِهِ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي ذَلِكَ ^(٤).

وَإِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، فَإِنَّ الْمُسْتَمَعَ يَقُولُ مِثْلَهُ، وَلَا يُسَنُّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ.

ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا حَمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ» ^(٥).

البَابُ الثَّالِثُ: فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

الصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ، خَمْسٌ: فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْهَا وَقْتُ مُحَدَّدٌ حَدَّدَهُ الشَّرْعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]. يَعْنِي: مَفْرُوضًا فِي أَوْقَاتٍ مُحَدَّدَةٍ فَلَا تُجْزَى الصَّلَاةُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا.

(١) وهو التَّوْبُ، من ثَاب يَثُوبُ: إِذَا رَجَعَ، فَاَلْمُؤَذِّنُ حِينَ يَقُولُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَهُوَ رَجُوعٌ مِنْهُ إِلَى كَلَامٍ فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى الصَّلَاةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢/٧، ٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقْمِ ٦٢٨).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٦٢١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٠٩٣).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٣٨٥).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٦١٤)، وَفِيهِ: أَنْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ الْأَصْلُ فِيهَا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو [رحمته الله] ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى يَصْفُ اللَّيْلِ الْأَوْسَطُ وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ**»^(١).

فَصَلَاةُ الظُّهْرِ يَبْدَأُ وَقْتُهَا بِزَوَالِ الشَّمْسِ، أي: مِيلُهَا عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَيَمْتَدُّ وَقْتُهَا إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ فِي الطُّوْلِ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتُهَا، إِلَّا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ، فَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى الْإِبْرَادِ^(٢)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: **«إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِيحِ جَهَنَّمَ**»^(٣).

وَصَلَاةُ الْعَصْرِ يَبْدَأُ وَقْتُهَا مِنْ نِهَايَةِ وَقْتِ الظُّهْرِ - أي مِنْ صَيْرُورَةِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ - وَيَنْتَهِي بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، أي عِنْدَ آخِرِ الْإِضْفِرَارِ، وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَهِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى الَّتِي نَصَّ اللَّهُ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: **«مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ**»^(٤). وَقَالَ أَيْضًا: **«مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ**»^(٥).

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ^(٦) الْأَحْمَرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: **«وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ**»^(٧). وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتُهَا؛ لِقَوْلِهِ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٦١٢).

(٢) يعني: قرب صلاة العصر..

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٦١٥)، وَالبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٣٣-٥٣٤).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: البُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٥٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٦٢٦) (٢٠١) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. ومعنى (وتر أهله وماله): انتزع منه أهله وماله، أو: فقد أهله وماله..

(٥) رَوَاهُ البُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٥٣)..

(٦) الشَّفَقُ: الحمرة التي تُكُونُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَتَرَى هَذِهِ الْحَمْرَةَ بَعْدَ سَقُوطِ الشَّمْسِ.

(٧) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٧٣) (٤١٧/١)، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ الْمَوَاقِيتِ الطَّوِيلِ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» ^(١)، إِلَّا لَيْلَةَ الْمُرْدَلَفَةِ لِلْمُحْرَمِ بِالْحَجِّ، فَيُسَنُّ تَأْخِيرَهَا حَتَّى تُصَلِّيَ مَعَ الْعِشَاءِ جَمْعَ تَأْخِيرٍ.

أَمَّا صَلَاةُ الْعِشَاءِ فَيَبْدَأُ وَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَخْمَرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، لِقَوْلِهِ ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}: «وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ» ^(٢). وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ مَا لَمْ تَكُنْ مَشَقَّةً، وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَرَزَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا» ^(٣).

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا إِذَا تَحَقَّقَ طُلُوعُ الْفَجْرِ.

هَذِهِ هِيَ الْأَوْقَاتُ الَّتِي يُشْرَعُ آدَاءُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِيهَا، فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ التَّقِيدُ بِذَلِكَ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَيْهَا فِي وَقْتِهَا، وَتَرْكُ تَأْخِيرِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَوَعَّدَ الَّذِينَ يُؤَخَّرُونَهَا عَنْ وَقْتِهَا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝﴾ [الماعون: ٤، ٥]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ۝﴾ [مريم: ٥٩]. وَالغِي: هُوَ الْعَذَابُ الشَّدِيدُ الْمُضَاعَفُ وَالشَّرُّ وَالْخِيْبَةُ فِي جَهَنَّمَ عِيَادًا بِاللَّهِ.

وَأَدَاءُ الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، وَأَفْضَلُهَا، فَقَدْ سَأَلَ النَّبِيُّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» ^(٤).



(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَمَ (٤١٨)، وَالْحَاكِمُ (١/ ١٩٠-١٩١) وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَمَ (١٧٣) وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ الْمَوَاقِيتِ الطَّوِيلِ (١/ ٤٢٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمَ (٥٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمَ (٦٤٧).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمَ (٥٢٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمَ (٨٥) (١٣٩) ..

البَابُ الرَّابِعُ:

فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَأَرْكَانِهَا، وَأَدَلَّتْ ذَلِكَ، وَحُكْمُ تَارِكِهَا

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي عَدَدِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ:

عَدَدُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ خَمْسٌ، وَهِيَ: الْفَجْرُ وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ. وَهِيَ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.. الْحَدِيثُ»^(١)، وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، وَقَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا. قَالَ ﷺ: «صَدَقَ»... الْحَدِيثُ»^(٢).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: عَلَى مَنْ تَجِبُ؟

تَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، غَيْرِ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ، وَيُؤْمَرُ بِهَا الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ؛ لِحَدِيثٍ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»، فَذَكَرَ مِنْهَا: «وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»^(٣).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي شُرُوطِهَا

وَشُرُوطُهَا تِسْعَةٌ:

- ١- الْإِسْلَامُ: فَلَا تَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ؛ لِطُلَانِ عَمَلِهِ.
- ٢- الْعَقْلُ: فَلَا تَصِحُّ مِنْ مَجْنُونٍ؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ.
- ٣- الْبُلُوغُ: فَلَا تَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَلَكِنْ يُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ، وَيُضْرَبُ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٢).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠١/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٤٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٤٠٧) وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ»، وَصَحَّحَهُ

الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٠١/١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْمٍ ٢٤٧).

(٤) وَهِيَ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّةُ الصَّلَاةِ.

عَلَيْهَا لِعَشْرٍ؛ لِحَدِيثٍ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ...» الْحَدِيثُ.

٤- الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ ^(١) مَعَ الْقُدْرَةِ: لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ» ^(٢).

٥- دُخُولُ الْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ الْمُوقَّتَةِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وَلِحَدِيثِ جَبْرِيلَ حِينَ أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ» ^(٣). فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، وَلَا بَعْدَ خُرُوجِهِ، إِلَّا لِعُذْرٍ.

٦- سِتْرُ الْعَوْرَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ بِشَيْءٍ لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» ^(٤). وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ الْبَالِغِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «إِذَا صَلَّيْتَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَزَرَّ بِهِ» ^(٥). وَالْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرَّجُلَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الثَّوْبِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْمَرْأَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا، إِلَّا إِذَا صَلَّتْ أَمَامَ الْأَجَانِبِ -أَيِ غَيْرِ الْمَحَارِمِ- فَإِنَّهَا تَغْطِي كُلَّ شَيْءٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ» ^(٦)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ».

٧- اجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ فِي بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ وَبُقْعَتِهِ -أَيِ مَكَانَ صَلَاتِهِ- مَعَ الْقُدْرَةِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رِثْيَاكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]. وَقَوْلِهِ ﷺ: «تَنَزَّهُوا عَنِ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» ^(٧)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَأَسْمَاءُ فِي دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ: «تَحْتُهُ، ثُمَّ

(١) الأكبر والأصغر.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٢٤).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ (١/ ٩١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٥٠) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ (إِزْوَاءُ الْغِيلِ بِرَقْم ٢٥٠).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٦٢٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٣٧٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٦٥٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإِرواءُ بِرَقْم ١٩٦). وَالْمَقْصُودُ بِالْحَائِضِ: الَّتِي بَلَغَتْ سِنَ التَّكْلِيفِ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٦١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٠١٠).

(٦) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٣٩٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإِرواءُ بِرَقْم ٢٧٣).

(٧) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/ ٩٧) بِرَقْم (٤٥٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإِرواءُ بِرَقْم ٢٨٠).

تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تَصَلِّي فِيهِ»^(١)، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَأَصْحَابِهِ وَقَدْ بَالَ الْأَعْرَابِيُّ فِي الْمَسْجِدِ: «أَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ»^(٢).

٨- **اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، مَعَ الْقُدْرَةِ:** لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وَلِحَدِيثِ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ»^(٣).

٩- **النِّيَّةُ:** وَلَا تَسْقُطُ بِحَالٍ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَحَقِيقَتُهَا الْعَزْمُ عَلَى الشَّيْءِ. وَلَا يُشْرَعُ التَّلَفُّظُ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهَا، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَعَلَ ذَلِكَ.

المسألة الرابعة: فِي أَرْكَانِهَا:

الأركان: هِيَ مَا تَتَكَوَّنُ مِنْهَا الْعِبَادَاتُ، وَلَا تَصِحُّ الْعِبَادَةُ إِلَّا بِهَا. وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشُّرُوطِ: أَنَّ الشَّرْطَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَيَسْتَمِرُّ مَعَهَا، وَأَمَّا الْأَرْكَانُ: فَهِيَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الْعِبَادَةُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ. وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ عَشْرُ رُكْنًا، لَا تَسْقُطُ عَمْدًا، وَلَا سَهْوًا، وَلَا جَهْلًا. وَبَيَانُهَا كَمَا يَلِي:

١- **الْقِيَامُ:** فِي الْفَرَضِ عَلَى الْقَادِرِ مُتَّصِبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٤)، فَإِنْ تَرَكَ الْقِيَامَ فِي الْفَرِيضَةِ لِعُذْرٍ، كَمَرَضٍ وَخَوْفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ بِذَلِكَ، وَيُصَلِّي حَسَبَ حَالِهِ قَاعِدًا أَوْ عَلَى جَنْبٍ. **أَمَّا صَلَاةُ النَّافِلَةِ:** فَإِنَّ الْقِيَامَ فِيهَا سُنَّةٌ وَلَيْسَ رُكْنًا، لَكِنْ صَلَاةُ الْقَائِمِ فِيهَا أَفْضَلُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٩١).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٠).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٢٥١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٩٧).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١١١٧).

مِنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ»^(١).

٢- **تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فِي أَوَّلِهَا:** وَهِيَ قَوْلُ (اللَّهُ أَكْبَرُ) لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: لِلْمُسِيِّءِ الصَّلَاةِ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»^(٢)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٣)، فَلَا تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ بِدُونِ التَّكْبِيرِ.

٣- **قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ مُرْتَبَةً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ:** لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٤). وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْمَسْبُوقُ: إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ رَاكِعًا، أَوْ أَدْرَكَ مِنْ قِيَامِهِ مَا لَمْ يَتِمَّكَنَ مَعَهُ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَكَذَا الْمَأْمُومُ فِي الْجَهْرِيَّةِ، يُسْتَشْنَى مِنْ قِرَاءَتِهَا، لَكِنْ لَوْ قَرَأَهَا فِي سَكَتَاتِ الْإِمَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَوْلَى؛ أَخْذًا بِالْأَحْوَطِ.

٤- **الرُّكُوعُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ:** لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: لِلْمُسِيِّءِ الصَّلَاةِ: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا»^(٥).

٥، ٦- **الرَّفْعُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالُ مِنْهُ قَائِمًا:** لِقَوْلِهِ ﷺ: فِي حَدِيثِ الْمُسِيِّءِ: «وَارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا».

٧- **السُّجُودُ:** لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: فِي حَدِيثِ الْمُسِيِّءِ: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا». وَيَكُونُ السُّجُودُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَرَّتَيْنِ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَفِيهِ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٧٣٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٧٩٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٣٩٧).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٦١)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (٢٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٣)، وَقَالَ الْأَبَانِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (صَحِيحٌ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (٢٢٤).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٧٥٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٣٩٤).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٦٢٥١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٣٩٧).

الْقَدَمَيْنِ»^(١).

٨، ٩ - الرَّفْعُ مِنَ السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمُسِيِّ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَّ جَالِسًا».

١٠ - الطَّمَأْنِينَةُ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ: وَهِيَ السُّكُونُ، وَتَكُونُ بِقَدْرِ الْقَوْلِ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ رُكْنٍ؛ لِأَمْرِهِ ﷺ الْمُسِيَّ بِهَا فِي صَلَاتِهِ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ، وَلِأَمْرِهِ لَهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ لِتَرْكِهِ الطَّمَأْنِينَةَ فِيهَا.

١١ - التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ: لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ». فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»^(٢). فَذَلَّ قَوْلُهُ رضي الله عنه: «قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ» عَلَى أَنَّهُ فَرَضَ.

١٢ - الْجُلُوسُ لِلتَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ: لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ، وَدَاوَمَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»^(٣).

١٣ - التَّسْلِيمُ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٤)، فَيَقُولُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

١٤ - تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا مُرْتَبَةً، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»، وَعَلَّمَهَا الْمُسِيَّ فِي صَلَاتِهِ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ» الَّتِي تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ.

المسألة الخامسة: في واجباتها؛

وَاجِبَاتُهَا ثَمَانِيَةٌ، تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا، وَتَسْقُطُ سَهْوًا وَجَهْلًا، وَيَجِبُ لِمَسْهُوِّ عَنْهَا سُجُودُ السَّهْوِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْكَانِ: أَنَّ مَنْ نَسِيَ رُكْنًا لَمْ تَصِحَّ

^(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٠٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٩٠) - ٢٣٠. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

^(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢/ ٢٤٠)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْمٍ ٣١٩).

^(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٦٣١).

^(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٣)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (٢٧٥)، وَتَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

صَلَاتُهُ إِلَّا بِالْإِثْنَانِ بِهِ، أَمَّا مَنْ نَسِيَ وَاجِبًا أَجْزَأَ عَنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ، فَلَا رُكَّانٌ أَوْ كَدُّ مِنْ الْوَاجِبَاتِ. وَبَيَّانُهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١- جَمِيعُ التَّكْبِيرَاتِ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِتَكْبِيرِ الْإِنْتِقَالِ.

لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ رَفْعٍ وَخَفْضٍ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ»^(١)، فَقَدْ وَاطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

٢- قَوْلُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٢).

٣- قَوْلُ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» لِلْمَأْمُومِ فَقَطْ، أَمَّا الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ فَيُسَنُّ لَهُمَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَقَدِّمِ، وَلِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى وَفِيهِ: «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٣).

٤- قَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» مَرَّةً فِي الرُّكُوعِ.

٥- قَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» مَرَّةً فِي السُّجُودِ. لِقَوْلِ حُذَيْفَةَ فِي حَدِيثِهِ: «كَانَ -يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ- يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ. وَفِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى»^(٤). وَتُسَنُّ الزِّيَادَةُ فِي التَّسْبِيحِ فِي السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ إِلَى ثَلَاثٍ.

٦- قَوْلُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: لِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢/ ٢٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢٥٣)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ، بِرَقْم ٢٠٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١/ ٢٩٣) بِرَقْم (٢٨).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٤٠٤)، وَأَحْمَدُ (٤/ ٣٩٩).

(٤) رَوَاهُ الْخَمْسَةُ: أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٨٧٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢٦٢) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ (١/ ١٧٢)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْم (٨٩٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ بِرَقْم ١٠٩٧).

يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي. رَبِّ اغْفِرْ لِي»^(١).

٧- التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ عَلَى غَيْرِ مَنْ قَامَ إِمَامَهُ سَهْوًا، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَوْ جُوبِ مُتَابَعَتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ، وَجَبَرَهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ^(٢). وَالتَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ هُوَ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

٨- الْجُلُوسُ لَهُ - أَيْ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ - لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»^(٣). وَلِحَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ: «فَإِذَا جَلَسْتَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ فَاطْمِئِنَّ، وَافْتَرِشْ فَخْذَكَ الْيُسْرَى ثُمَّ تَشَهَّدْ»^(٤).

المسألة السادسة: في سننها:

وَهِيَ نَوَعَان: سُنَنُ أَفْعَالٍ وَسُنَنُ أَقْوَالٍ.

أما سُنَنُ الْأَفْعَالِ: فَكَرَفَعَ الْيَدَيْنِ مَعَ تَكْيِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَعِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ وَحَطَّهْمَا عَقِبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ كَانَ إِذَا صَلَّى كَبَّرَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ. وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ ذَلِكَ^(٥). وَوَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ وَجَعَلَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ حَالَ قِيَامِهِ، وَنَظَرَهُ فِي مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَنَفَرَقْتُهُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ قَائِمًا، وَقَبَضَ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتِي الْأَصَابِعِ فِي رُكُوعِهِ، وَمَدَّ ظَهْرَهُ فِيهِ، وَجَعَلَ رَأْسَهُ حِيَالَهُ.

وَأَمَّا سُنَنُ الْأَقْوَالِ: فَكَدْعَاءِ الْاِسْتِفْتَاكِحِ، وَالْبَسْمَلَةِ، وَالتَّعَوُّذِ، وَقَوْلِ: آمِينَ،

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١/ ١٧٢)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَمَ (٨٩٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَمَ ٣٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمَ (١٢٣٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمَ (٥٧٠).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٤٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ (١/ ١٧٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَمَ ٣٣٦).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَمَ (٨٥٦)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَمَ ٣٣٧).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَمَ (٣٩١).

وَالزِّيَادَةُ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَالِدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ قَبْلَ السَّلَامِ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: مُبْطِلَاتُهَا:

يُبْطِلُ الصَّلَاةَ أُمُورٌ نُجْمِلُهَا فِيْمَا يَأْتِي:

١- **يُبْطِلُ الصَّلَاةَ مَا يُبْطِلُ الطَّهَّارَةَ**: لِأَنَّ الطَّهَّارَةَ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا، فَإِذَا بَطُلَتِ الطَّهَّارَةُ بَطُلَتِ الصَّلَاةُ.

٢- **الضَّحْكُ بِصَوْتٍ**: وَهُوَ الْقَهْقَهَةُ، فَإِنَّهُ يُبْطِلُهَا بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَلَامِ، بَلْ أَشَدَّ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الاسْتِخْفَافِ وَالتَّلَاعُبِ الْمُنَافِي لِمَقْصُودِ الصَّلَاةِ. أَمَّا التَّبَسُّمُ بِلَا قَهْقَهَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُبْطِلُهَا، كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ.

٣- **الْكَلَامُ عَمْدًا لِغَيْرِ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ**: فَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ ^(١). فَإِنْ تَكَلَّمَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ.

٤- **مُرُورُ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ، أَوِ الْحِمَارِ، أَوِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي دُونَ مَوْضِعِ سُجُودِهِ**: لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارَ، وَالْمَرْأَةَ، وَالْكَلْبَ الْأَسْوَدَ» ^(٢). وَالرَّحْلُ: هُوَ مَا يُرَكَبُ عَلَيْهِ عَلَى الْإِبِلِ، وَهُوَ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ، وَمَوْخِرَةُ الرَّحْلِ مِقْدَارُهَا ذِرَاعٌ، فَيَكُونُ هَذَا الْمِقْدَارُ هُوَ الْمُعْجِزُ فِي السُّتْرَةِ.

٥- **كَشْفُ الْعَوْرَةِ عَمْدًا**: لِمَا تَقَدَّمَ فِي الشُّرُوطِ.

٦- **اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ**: لِأَنَّ اسْتِقْبَالَهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٠٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٣٩).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥١٠).

- ٧- اتَّصَالَ النَّجَاسَةُ بِالْمُصَلِّي، مَعَ الْعِلْمِ بِهَا، وَتَذَكُّرُهَا إِذَا لَمْ يُزَلِّهَا فِي الْحَالِ.
- ٨- تَرَكَ رُكْنَ مِنْ أَرْكَانِهَا أَوْ شَرَطَ مِنْ شُرُوطِهَا عَمْدًا بِدُونِ عَذْرِ.
- ٩- الْعَمَلُ الْكَثِيرُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَمْدًا.
- ١٠- الْاسْتِنَادُ لِغَيْرِ عَذْرِ، لِأَنَّ الْقِيَامَ شَرَطٌ لِصِحَّتِهَا.
- ١١- تَعَمُّدُ زِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٌّ كَالزِّيَادَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ يُخِلُّ بِهَيْئَتِهَا، فَتَبْطُلُ إِجْمَاعًا.
- ١٢- تَعَمُّدُ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهَا رُكْنٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.
- ١٣- تَعَمُّدُ السَّلَامِ قَبْلَ إِنْتِمَائِهَا.
- ١٤- تَعَمُّدُ إِحَالَةِ الْمَعْنَى فِي الْقِرَاءَةِ، أَيْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهَا رُكْنٌ.
- ١٥- فَسْخُ النِّيَّةِ بِالْتَرَدُّدِ بِالْفَسْخِ، وَبِالْعَزْمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ النِّيَّةِ شَرَطٌ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: مَا يُكْرَهُ^(١) فِي الصَّلَاةِ:

يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ الْأُمُورُ التَّالِيَةُ:

- ١- الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَدْيِهِ فِي الصَّلَاةِ.
 - ٢- تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ: لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ -أَيْضًا- لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ إِنْ كَرَّرَهَا لِحَاجَةٍ؛ كَأَنْ يَكُونَ فَاتَهُ الْخُشُوعُ وَحُضُورُ الْقَلْبِ عِنْدَ قِرَاءَتِهَا، فَأَرَادَ تَكَرُّارَهَا لِيُحْضِرَ قَلْبَهُ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، لَكِنْ بِشَرَطٍ أَلَّا يَجْزُهُ ذَلِكَ إِلَى الْوَسْوَاسِ.
 - ٣- يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ الْبَسِيرُ فِي الصَّلَاةِ بِلَا حَاجَةٍ: لِقَوْلِهِ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»^(٢).
- وَالْإِلْتِفَاتُ: السَّرِقَةُ وَالنَّهْبُ.

(١) الكراهة في اصطلاح الفقهاء: هي النهي عن الشيء من غير إلزام بالترك. وحكم المكروه: أنه يثاب تاركه امتثالاً، ولا يعاقب فاعله، وَيَجُوزُ فَعْلُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٧٥١).

أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِتِّفَاتُ لِحَاجَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، كَمَنْ أَحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَتَّقَلَ عَنْ يَسَارِهِ فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثًا إِذَا أَصَابَهُ الْوَسْوَاسُ، فَهَذَا الْإِتِّفَاتُ لِحَاجَةٍ، أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَمَنْ خَافَتْ عَلَى صَبِيهَا الضِّيَاعَ، فَصَارَتْ تَلْتَفَتْ فِي الصَّلَاةِ؛ مُلَاحِظَةً لَهُ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الْإِتِّفَاتِ الْيَسِيرِ، أَمَّا إِذَا تَلْتَفَتَ الشَّخْصُ بِكُلِّيَّتِهِ أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ، فَإِنَّهُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عُذْرٍ مِنْ شِدَّةِ خَوْفٍ وَنَحْوِهِ.

٤- **تَغْيِضُ الْعَيْنَيْنِ فِي الصَّلَاةِ:** لِأَنَّ ذَلِكَ يُشَبِّهُ فِعْلَ الْمَجْوسِ عِنْدَ عِبَادَتِهِمُ النَّيْرَانَ. وَقِيلَ: يُشَبِّهُ فِعْلَ الْيَهُودِ أَيْضًا، وَقَدْ نَهَيْنَا عَنِ التَّشَبُّهِ بِالْكَفَّارِ.

٥- **افْتِرَاشُ الذَّرَاعَيْنِ فِي السُّجُودِ:** لِقَوْلِهِ ﷺ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَسْطُرْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ»^(١). فَيَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يُجَافِيَ بَيْنَ ذِرَاعَيْهِ، وَيَرْفَعَهُمَا عَنِ الْأَرْضِ، وَلَا يَتَشَبَّهُ بِالْحَيَوَانِ.

٦- **كَثْرَةُ الْعَبَثِ فِي الصَّلَاةِ:** لِمَا فِيهِ مِنْ انْشِغَالِ الْقَلْبِ الْمُتَنَافِي لِلْخُشُوعِ الْمَطْلُوبِ فِي الصَّلَاةِ.

٧- **التَّخَصُّصُ:** لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا»^(٢). وَالتَّخَصُّصُ وَالْإِخْتِصَارُ فِي الصَّلَاةِ: وَضْعُ الرَّجُلِ يَدَهُ عَلَى الْخَصْرِ وَالْخَاصِرَةِ، وَهِيَ وَسْطُ الْإِنْسَانِ الْمُسْتَدَقِّ فَوْقَ الْوَرَكَيْنِ. وَقَدْ عَلَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا الْكَرَاهَةَ: بِأَنَّ الْيَهُودَ تَفْعَلُهُ^(٣).

٨- **السَّدْلُ وَتَغْطِيَةُ الْقَمِي فِي الصَّلَاةِ:** لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُغْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ»^(٤). وَالسَّدْلُ: أَنْ يَطْرَحَ الْمُصَلِّي الثَّوبَ عَلَى كَتِفَيْهِ، وَلَا يَرُدُّ طَرْفِيهِ عَلَى الْكَتِفَيْنِ. وَقِيلَ: إِرْسَالُ الثَّوبِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨٢٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٢٠).

(٣) رَوَى ذَلِكَ عَنْهَا مَسْرُوقٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْم (٣٤٥٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٦٤٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٣٧٩)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ٣١٢).

حَتَّى يُصِيبَ الْأَرْضَ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى الْإِسْبَالِ.

٩- مُسَابَقَةُ الْإِمَامِ: لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَّا يَخْشَى أَحَدَكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟، أَوْ يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»^(١).

١٠- تَشْيِيكُ الْأَصَابِعِ: لِنَهْيِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ تَوَضَّأَ وَآتَى الْمَسْجِدَ يُرِيدُ الصَّلَاةَ عَنْ فِعْلِ ذَلِكَ^(٢)، فَكَرَاهَتُهُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ بَابِ أُولَى. وَالتَّشْيِيكُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ: إِذْ خَالَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ. وَأَمَّا التَّشْيِيكُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، لِفِعْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِيَّاهُ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ.

١١- كَفُّ الشَّعْرِ وَالتَّوْبِ: لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسَجَّدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمَ، وَلَا يَكْفُ ثَوْبُهُ وَلَا شَعْرُهُ»^(٣). وَالْكَفُّ: قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ، أَيْ: لَا يَجْمَعُهُمَا وَيُضْمُهُمَا، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَنْعِ، أَيْ: لَا يَمْنَعُهُمَا مِنَ الْاسْتِرْسَالِ حَالَ السُّجُودِ. وَكُلُّهُ مِنَ الْعَبَثِ الْمُنَافِي لِلْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

١٢- الصَّلَاةُ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، أَوْ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثِينَ: لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَانَ»^(٤). أَمَّا كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ: فَذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِتَوَقَّانِ نَفْسِهِ إِلَيْهِ وَرَغْبَتِهِ فِيهِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَنَاوُلِهِ، وَكُونِهِ حَاضِرًا بَيْنَ يَدَيْهِ. فَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ حَاضِرًا، لَكِنَّهُ صَائِمٌ، أَوْ شَبَعَانُ لَا يَشْتَهِيهِ، أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ تَنَاوُلَهُ لَشِدَّةِ حَرَارَتِهِ، فَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا يُكْرَهُ لَهُ الصَّلَاةُ بِحَضْرَتِهِ. وَأَمَّا الْأَخْبَثَانِ: فَهُمَا الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ. وَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ انْشِغَالِ قَلْبِ الْمُصَلِّي، وَتَشَتُّتِ فِكْرِهِ، مِمَّا يُنَافِي الْخُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ. وَقَدْ يُتَضَرَّرُ بِحَبْسِ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَمُدَافَعَتِهِمَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٩١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٤٢٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٠٦/١) وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَوَافَقَهُمَا الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء ١٠٢/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨١٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٤٩٠).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٦٠).

١٣- رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَتَخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»^(١).

المَسْأَلَةُ الثَّاسِعَةُ: حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ:

مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا لَوْجُوبِهَا، فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ، لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ.

أَمَّا مَنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَكَسَلًا: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَافِرٌ إِذَا كَانَ تَارِكًا لَهَا دَائِمًا وَبِالْكُلِّيَّةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ الْمُشْرِكِينَ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا فِي الدِّينِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١]. فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُحَقِّقُوا شَرْطَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فَلَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، وَلَا إِخْوَةَ لَنَا فِي الدِّينِ. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»^(٢). وَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةَ»^(٣).

أَمَّا مَنْ كَانَ يُصَلِّي أحيانًا وَيَتْرُكُ أحيانًا، أَوْ يُصَلِّي فَرَضًا أَوْ فَرَضَيْنِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْهَا بِالْكُلِّيَّةِ، كَمَا هُوَ نَصُّ الْحَدِيثِ: «تَرَكَ الصَّلَاةَ» فَهَذَا تَرَكَ (صَلَاةً) لَا (الصَّلَاةَ). وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْإِسْلَامِ، فَلَا نُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا بِبَيِّنٍ، فَمَا ثَبَتَ بِبَيِّنٍ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِبَيِّنٍ^(٤).

البَابُ الْخَامِسُ: فِي صَلَاةِ النَّطَوِّعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

وَالْمُرَادُ بِالنَّطَوِّعِ: كُلُّ طَاعَةٍ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٢٩).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٢١٢٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣١/١)، وَأَحْمَدُ (٣٤٦/٥)، وَالحَاكِمُ (٦/١، ٧). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ

صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْمٍ ٢١١٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٢).

(٤) انْظُرْ: الشَّرْحُ الْمَمْتَعُ. (٢/ ٢٨-٢٤).

المسألة الأولى: فضلها، والحكمة من مشروعيّتها:

١ - **فضلها:** التَّطَوُّعُ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَاتِ بَعْدَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ؛ لِمُدَاوَمَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّقَرُّبِ إِلَى رَبِّهِ بِنَوَافِلِ الصَّلَوَاتِ، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ...» (١) الْحَدِيثُ.

٢ - **الحكمة من مشروعيّتها:** وَقَدْ شَرَعَ سُبْحَانُهُ التَّطَوُّعَ رَحْمَةً بِعِبَادِهِ، فَجَعَلَ لِكُلِّ فَرَضٍ تَطَوُّعًا مِنْ جَنْسِهِ؛ لِيَزِدَادَ الْمُؤْمِنُ إِيْمَانًا وَرَفْعَةً فِي الدَّرَجَاتِ بِفِعْلِ هَذَا التَّطَوُّعِ، وَلِتَكْمُلَ الْفَرَائِضُ، وَتُجْبَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِهَذَا التَّطَوُّعِ؛ فَإِنَّ الْفَرَائِضَ يَغْتَرِبُهَا النِّقْصُ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الصَّلَاةُ، فَإِنْ أَتَمَّهَا، وَإِلَّا قِيلَ: انْظُرُوا هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أَكْمَلَتِ الْفَرِيضَةَ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلَ ذَلِكَ» (٢).

المسألة الثانية: في أقسامها:

صَلَاةُ التَّطَوُّعِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: صَلَوَاتٌ مُؤَقَّتَةٌ بِأَوْقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ، وَتُسَمَّى بِالنَّوَافِلِ الْمُقَيَّدَةِ، وَهَذِهِ مِنْهَا مَا هُوَ تَابِعٌ لِلْفَرَائِضِ، كَالسُّنَنِ الرَّوَاطِبِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ بِتَابِعٍ كَصَلَاةِ الْوُتْرِ، وَالضُّحَى وَالْكُسُوفِ.

النَّوعُ الثَّانِي: صَلَوَاتٌ غَيْرُ مُؤَقَّتَةٍ بِأَوْقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ، وَتُسَمَّى بِالنَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ. وَالنَّوعُ الْأَوَّلُ أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ بَعْضُهَا أَكَدُّ مِنْ بَعْضٍ، وَآكَدُ أَنْوَاعِهِ الْكُسُوفُ، ثُمَّ الْوُتْرُ، ثُمَّ صَلَاةُ الْأَسْتِسْقَاءِ، ثُمَّ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ، وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي فَيُشْرَعُ فِي اللَّيْلِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (٥/ ٢١) بِرَقْمِ (١٢٤٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ بِرَقْمِ (١٦٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٦٨٤)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْمِ (٤٦٦، ٤٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمِ (١٤٢٥) قَالَ الْبَغَوِيُّ: حَدِيثٌ

حَسَنٌ (شرح السُّنَّةِ ٤/ ١٥٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ بِرَقْمِ ٤٥١-٤٥٣) وَاللَّفْظُ لِابْنِ مَاجَهَ.

كُلِّهِ، وَفِي النَّهَارِ - مَا عَدَا أَوْقَاتِ النَّهْيِ - وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ.

المسألة الثالثة: مَا تُسَنُّ لَهُ الْجَمَاعَةُ مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ؛

تُسَنُّ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ: لِلتَّرَاوِيحِ، وَالْأُسْتِسْقَاءِ، وَالْكُسُوفِ.

المسألة الرابعة: فِي عَدَدِ الرُّوَاتِبِ؛

وَالرُّوَاتِبُ: جَمْعُ رَاتِبَةٍ، وَهِيَ الدَّائِمَةُ الْمُسْتَمِرَّةُ، وَهِيَ التَّابِعَةُ لِلْفَرَائِضِ.

وَفَائِدَةُ هَذِهِ الرُّوَاتِبِ أَنَّهَا تُجْبِرُ الْخَلَلَ وَالنَّقْصَ الَّذِي يَقَعُ فِي الْفَرَائِضِ، كَمَا مَضَى بَيَانُهُ.

وَعَدَدُ الرُّوَاتِبِ عَشْرُ رَكَعَاتٍ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ، كَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، فَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»^(١).

وَيَتَأَكَّدُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى ثِنْتِي عَشْرَةِ رَكَعَةٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ يَوْمٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً، إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا» - أَوْ: «إِلَّا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ - فِي الْجَنَّةِ»^(٢).

وَهِيَ الْعَشْرُ الْمَذْكُورَةُ سَابِقًا، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، فَقَدْ زَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَةِ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ الْمَاضِي: «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ»^(٣)، وَلَمَّا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ بِرَقْم (١١٨٠) وَرَقْم (١١٨١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٧٢٩).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٧٢٨) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم (٤١٥). وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٨٣٣، ٨٣٩).

قَبْلَ الظُّهْرِ»^(١).

وَأَكَّدَ هَذِهِ الرُّوَاتِبِ: رَكَعَتَا الْفَجْرِ - وَهُمَا سُنَّةُ الْفَجْرِ الْقَبْلِيَّةِ - لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٢). وَلِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ: «وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا أَبَدًا»^(٣).

المسألة الخامسة: حكم الوتر وفضله ووقته؛

حكمه: سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، حَثَّ عَلَيْهِ الرَّسُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَغَّبَ فِيهِ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرُّ يُحِبُّ الْوِتْرَ»^(٤). وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ، أَوْتِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرُّ، يُحِبُّ الْوِتْرَ»^(٥).

وقته: مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ؛ لِفِعْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: صَلَاةُ الْوِتْرِ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ»^(٦).

فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَلَا وَتْرَ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تَوْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى»^(٧). فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى خُرُوجِ وَقْتِ الْوِتْرِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ: «وَأَصْرَحُ مِنْهُ - يَعْنِي فِي الدَّلَالَةِ - مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُ... أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتْرًا؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١١٨٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٧٢٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١١٥٩).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٤١٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٧٧).

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٤١٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (التعليق على ابن خزيمة برقم (١٠٦٧).

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٤١٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٤٥٢)، وَالحَاكِمُ (٣٠٦/١) وَصَحَّحَهُ وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَقَالَ

الْأَلْبَانِيُّ: صَحِيحٌ دُونَ قَوْلِهِ: «هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم (٣٧٣).

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩٩٠).

الْفَجْرَ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوُتْرُ^(١).
وَصَلَاةُ الْوُتْرِ آخِرُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي أَوَّلِهِ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ
لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَقُومُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَتَأْخِيرُهُ لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقُومُ آخِرَ اللَّيْلِ؛ لِمَا رَوَاهُ
جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ
أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ،
وَذَلِكَ أَفْضَلُ»^(٢).

المسألة السادسة: صِفَةُ الْوُتْرِ وَعَدَدُ رَكَعَاتِهِ؛

الْوُتْرُ أَقَلُّهُ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ، لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، مَرْفُوعًا: «الْوُتْرُ رَكْعَةٌ
مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ»^(٣). وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَاضِي، قَرِيبًا: «صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً، تُوتِرُ
لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

وَيَجُوزُ الْوُتْرُ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «يُصَلِّي
أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ
وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا»^(٤).

وَتَجُوزُ هَذِهِ الثَّلَاثُ بِسَلَامَيْنِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ يُسَلِّمُ
مِنْ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ»^(٥). وَتَجُوزُ سَرْدًا بِتَشْهَدٍ وَاحِدٍ وَسَلَامٍ
وَاحِدٍ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يَقْعُدُ إِلَّا فِي
آخِرِهِنَّ»^(٦). وَلَا تُصَلَّى بِتَشْهَدَيْنِ وَسَلَامٍ وَاحِدٍ؛ حَتَّى لَا تُشْبِهَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ،

(١) فتح الباري (٢/ ٥٥٧).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٧٥٥).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٧٥٢، ٧٥٣).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٧٣٨).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٩٩١).

(٦) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِرَقْمٍ (١٦٩٨) (٣/ ٢٣٤)، وَالْحَاكِمُ (١/ ٣٠٤)، وَابِيهَقِي (٣/ ٢٨) وَالْفَظُّ لَهُ، وَصَحَّحَهُ

الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَقَالَ النُّووي: رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَابِيهَقِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ

(المجموع ٤/ ١٧-١٨).

وَقَدْ نَهَى ﷺ عَنْ ذَلِكَ ^(١).

وَيَجُوزُ الْوُتْرُ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ وَبِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِهَا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا» ^(٢)، وَلِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِسَبْعٍ أَوْ بِخَمْسٍ، لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ وَلَا كَلَامٍ» ^(٣).

المسألة السابعة: الأوقات المنهي عن التأخر فيها؛

هُنَاكَ أَوْقَاتٌ نُهِيَ عَنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِيهَا إِلَّا مَا اسْتُشْنِيَ، وَهِيَ أَوْقَاتُ خَمْسَةٍ:

الأول: مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» ^(٤).

الثاني: مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرُ رُمْحٍ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ، وَهُوَ قَدْرُ مِثْرٍ تَقْرِيئًا، وَيُقَدَّرُ بِالْوَقْتِ بِحَوَالِي رُبْعِ السَّاعَةِ أَوْ ثُلُثِهَا. فَإِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ طُلُوعِهَا قَدْرُ رُمْحٍ فَقَدْ انْتَهَى وَقْتُ النَّهْيِ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ: «صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ...» ^(٥)، وَلِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْآتِي.

والثالث: عِنْدَ قِيَامِ الشَّمْسِ ^(٦) حَتَّى تَزُولَ إِلَى جِهَةِ الْغَرْبِ وَيَدْخُلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: «حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ

(١) أَخْرَجَهُ الدارقطني (٢/ ٢٤-٢٥)، والحاكم (١/ ٣٠٤)، والبيهقي (٣/ ٣١). قَالَ الدارقطني عن رواته: كلهم ثقات.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (٢/ ٥٥٨): إِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٧٣٧).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (١١٩٢)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْمٍ ٩٨٠).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٨٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٢٧) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٣٢).

(٦) يَعْنِي: مَتْنَهُ ارْتِفَاعُهَا، لِأَنَّ الشَّمْسَ تَرْتَفِعُ فِي الْأَفْقِ، فَإِذَا انْتَهَتْ بِدَأْتِهَا بِالْانْخِفَاضِ.

قَائِمِ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ»^(١). وَمَعْنَى تَتَضَيَّفُ لِلْغُرُوبِ: تَمِيلُ لِلْغُرُوبِ.

وَالرَّابِعُ: مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ»^(٢).

وَالْوَقْتُ الْخَامِسُ: إِذَا شَرَعْتَ فِي الْغُرُوبِ حَتَّى تَغِيبَ كَمَا نَقَدَّمْ فِي الْحَدِيثِ؛ فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ الْخَمْسَةُ مَحْصُورَةٌ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ وَهِيَ: مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قَدْرَ رُمُحٍ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمِ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى يَتِمَّ غُرُوبُ الشَّمْسِ.

أَمَّا حِكْمَةُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ: فَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْكُفَّارَ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، فَتَكُونُ صَلَاةُ الْمُسْلِمِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ فِيهَا مُشَابَهَةٌ لَهُمْ، فَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ: «فَإِنَّهَا -أَيِ الشَّمْسِ- تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ... فَإِنَّهَا تَغْرُبُ حِينَ تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ»^(٤).

هَذَا عَنْ وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَوَقْتِ غُرُوبِهَا، وَأَمَّا عَنْ وَقْتِ ارْتِفَاعِهَا وَقِيَامِ قَائِمِ الظَّهِيرَةِ، فَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ عِلَّةَ النَّهْيِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ نَفْسِهِ فَقَالَ: «فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ»^(٥).

فَلَا تَجُوزُ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا مَا وَرَدَ الدَّلِيلُ بِاسْتِثْنَائِهِ؛ كَرَكْعَتِي الطَّوَافِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى فِيهِ،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٣١).

(٢) يَعْنِي: شُرُوعَهَا فِي الْغُرُوبِ.

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٥٨٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٢٧).

(٤) صَحِيحٌ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٨٣٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

آيَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»^(١). وَكَذَا قَضَاءُ سُنَّةِ الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَضَاءُ سُنَّةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا جَمَعَ الظُّهْرَ مَعَ الْعَصْرِ، وَكَذَلِكَ فِعْلُ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ مِنَ الصَّلَوَاتِ؛ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَصَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَكَذَلِكَ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ الْفَائِتَةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٢)، وَلِأَنَّ الْفَرَائِضَ دَيْنٌ وَاجِبُ الْأَدَاءِ، فَتَوَدَّى مَتَى ذَكَرَهَا الْإِنْسَانُ.

البَابُ السَّادِسُ: فِي سُجُودِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ وَأَسْبَابِهِ:

وَالْمُرَادُ بِهِ: السُّجُودُ الْمَطْلُوبُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ جَبْرًا لِنَقْصِ فِيهَا أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ شَكٍّ. وَسُجُودُ السَّهْوِ مَشْرُوعٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(٣)، وَلِفِعْلِهِ ﷺ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ. وَأَسْبَابُهُ ثَلَاثَةٌ: الزِّيَادَةُ، وَالنَّقْصُ، وَالشَّكُّ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَتَى يَجِبُ؟

يَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ لِمَا يَأْتِي:

١- إِذَا زَادَ فِعْلًا مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ، كَأَنْ يَزِيدَ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا أَوْ قِيَامًا أَوْ قُعُودًا وَلَوْ قَدَرَ جَلْسَةً الْاِسْتِرَاحَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «صَلَّى بِنَا الرَّسُولُ ﷺ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٨٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٨٦٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٢٥٤)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤٤٨/١) وَصَحَّحَهُ وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقَم ١٠٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٦٨٤).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٥٧٢) - ٩٢.

خَمْسًا فَلَمَّا انْقَلَبَ مِنَ الصَّلَاةِ تَوَشَّشَ ^(١) الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا. قَالُوا: فَإِنَّكَ صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَأَنْقَلَبَ ^(٢)، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ^(٣). فَإِذَا عَلِمَ بِالزِّيَادَةِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْجُلُوسُ حَالَ عِلْمِهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الرُّكُوعِ، لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَ فِي الزِّيَادَةِ مَعَ عِلْمِهِ لَزَادَ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا عَمْدًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

٢- أَوْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ»، فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَخَرَجَ، فَصَلَّى الرُّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ ^(٤).

٣- أَوْ لَحَنَ لَحْنًا؛ يُحِيلُ الْمَعْنَى سَهْوًا؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، فَوَجَبَ سُجُودُ السَّهْوِ.

٤- أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ، فَلَمْ يَجْلِسْ ^(٥)»، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ ^(٦).

ثَبَتَ هَذَا بِالْخَبَرِ فِيمَنْ تَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوْسَطَ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْوَاجِبَاتِ، كَتَرَكَ التَّسْبِيحَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَوْلِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالِ.

(١) ويقال بالسين المهملة (توسوس)، والوشوشة: صوت في اختلاط.

(٢) أي: انصرف ورجع إلى القبلة.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، بِرَقْمِ (٥٧٢) - ٩٢.

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٥٧٤) (١٠٢).

(٥) يعني: تَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ.

(٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (١٢٣٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٥٧٠).

٥- وَيَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ إِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى؟

وَذَلِكَ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ مُتَرَدِّدًا فِي كَوْنِهِ مِنْهَا أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا، فَضَعُفَتِ النِّيَّةُ، وَاحْتَاجَتْ لِلْجَبْرِ بِالسُّجُودِ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدُكُمْ، إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»^(١). وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّكُّ بِدُونِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِ الْاِحْتِمَالَيْنِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَأْخُذُ بِالْأَقْلِ وَيَبْنِي عَلَيْهِ، وَيُسْجُدُ لِلْسَّهْوِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيُطْرَحِ الشَّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ»^(٢).

أَمَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَتَرَجَّحَ أَحَدُ الْاِحْتِمَالَيْنِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ، وَيَبْنِي عَلَيْهِ، وَيُسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ لِلْسَّهْوِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِيمَنْ شَكَّ وَتَرَدَّدَ: «فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَيْهِ - أَيْ عَلَى التَّحَرِّيِّ - ثُمَّ لْيُسَلِّمَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ»^(٣).

المسألة الثالثة: متى يسنُّ؟

يُسَنُّ سُجُودُ السَّهْوِ إِذَا أَتَى بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ سَهْوًا؛ كَالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَالتَّشَهُدِ فِي الْقِيَامِ، مَعَ الْإِتْيَانِ بِالْقَوْلِ الْمَشْرُوعِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، كَأَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكُوعِ مَعَ قَوْلِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ؛ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(٤).

المسألة الرابعة: موضعه وصِفَتُهُ:

١- موضعه:

لَا رَيْبَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَتْ فِي مَوْضِعِ سُجُودِ السَّهْوِ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَالْقِسْمُ الْآخَرُ دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ بَعْدَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٣١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٨٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٧١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٧٢).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٧٢) إِثْرَ (٩٢).

السَّلَام؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ الْمُصَلِّيَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَتْ بِكِلَا الْأَمْرَيْنِ، فَلَوْ سَجَدَ لِلْكَوْنِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ جَازَ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ.

٢- صِفَةُ سُجُودِ السَّهْوِ: سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ، يُكَبَّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ لِلْسُّجُودِ وَلِلرَّفْعِ مِنْهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَتَشَهَّدُ إِذَا سَجَدَ لِلْسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لَوُرُودِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ حَسَنَةٍ بِمَجْمُوعِهَا، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ^(١).

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: سُجُودُ التَّلَاوَةِ:

١- مَشْرُوعِيَّتُهُ وَحُكْمُهُ: وَهُوَ مَشْرُوعٌ عِنْدَ تِلَاوَةِ الْآيَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا السَّجَدَاتُ وَاسْتِمَاعِهَا.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِحَبِيبِنَا ^(٢)، وَهُوَ سُنَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَقَدْ قَرَأَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ «وَالنَّجْمَ»، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا ^(٣). فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ.

وَيُشْرَعُ سُجُودُ التَّلَاوَةِ فِي حَقِّ الْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ، إِذَا قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةٍ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا؛ لِفِعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ عِنْدَمَا كَانَ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ، وَلِسُجُودِ الصَّحَابَةِ مَعَهُ كَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ: (إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ) فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ ^(٤).

(١) انظر: فتح الباري (١١٩/٣).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٧٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٧٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٧٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٧٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٧٨) وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

فَإِذَا لَمْ يَسْجُدِ الْقَارِئُ لَا يَسْجُدِ الْمُسْتَمِعُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَمِعَ تَبَعَ فِيهَا لِلْقَارِئِ، وَلِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْمُتَقَدِّمِ، فَإِنَّ زَيْدًا لَمْ يَسْجُدْ، فَلَمْ يَسْجُدِ النَّبِيُّ ﷺ.

٢- **فَضْلُهُ:** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ، أُمِرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ»^(١).

٣- **صِفَتُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ:** يَسْجُدُ سَجْدَةً وَاحِدَةً، وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ، وَيَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» كَمَا يَقُولُ فِي سُجُودِ الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ أَيْضًا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، وَإِنْ قَالَ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ»^(٢) فَلَا بَأْسَ.

٤- مَوَاضِعُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ فِي الْقُرْآنِ:

مَوَاضِعُ سُجُودِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ خَمْسَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ:

١- آخِرُ سُورَةِ الْأَعْرَافِ (آيَةُ رَقْم ٢٠٦).

٢- سُورَةُ الرَّعْدِ (آيَةُ رَقْم ١٥).

٣- سُورَةُ النَّحْلِ (آيَةُ ٤٩-٥٠).

٤- سُورَةُ الْإِسْرَاءِ (آيَةُ ١٠٧-١٠٩).

٥- سُورَةُ مَرْيَمَ (آيَةُ ٥٨).

٦- أَوَّلُ سُورَةِ الْحَجِّ (آيَةُ ١٨).

٧- آخِرُ سُورَةِ الْحَجِّ (آيَةُ ٧٧).

٨- سُورَةُ الْفُرْقَانِ (آيَةُ ٧٣).

٩- سُورَةُ النَّملِ (آيَةُ ٢٥-٢٦).

١٠- سُورَةُ السَّجْدَةِ (آيَةُ ١٥).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٨١).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (٥٨٥)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْمِ (٤٧٤).

١١ - سُورَةُ فُصِّلَتْ (آية ٣٧-٣٨).

١٢ - آخِرُ سُورَةِ النَّجْمِ (آية ٦٢).

١٣ - سُورَةُ الْاِنْشِقَاقِ (آية ٢٠-٢١).

١٤ - آخِرُ سُورَةِ الْعَلَقِ (آية ١٩).

وَالْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: هِيَ سَجْدَةُ سُورَةِ (ص)، وَهِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَيْسَتْ «ص» مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا» ^(١).

المسألة السادسة: سُجُودُ الشُّكْرِ:

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ، أَوْ دُفِعَتْ عَنْهُ نِقْمَةٌ، أَوْ بُشِّرَ بِمَا يَسُرُّهُ، أَنْ يَخِرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ. وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَلَكِنْ إِنْ اسْتَقْبَلَهَا فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَعَنِ أَبِي بَكْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا آتَاهُ أَمْرٌ يَسُرُّهُ - أَوْ يُسْرِئُ بِهِ - خَرَّ سَاجِدًا، شُكْرًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» ^(٢)، وَكَذَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

وَحُكْمُ هَذَا السُّجُودِ حُكْمُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَكَذَا صِفَتُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَحُكْمُهَا:

١ - **فَضْلُهَا:** صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسَاجِدِ شَعِيرَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ. وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ أَدَاءَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ، فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْاجْتِمَاعَ فِي أَوْقَاتِ مَعْلُومَةٍ، مِنْهَا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ، وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٦٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٧٧٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٥٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٣٩٤)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا

حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٢/٢٢٦).

وَأَعْظَمُ الْجَمَاعَاتِ وَأَهَمُّهَا الْاجْتِمَاعُ بِعَرَفَةٍ، الَّذِي يُشِيرُ إِلَى وَحْدَةِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عَقَائِدِهَا وَعِبَادَاتِهَا وَشَعَائِرِ دِينِهَا، وَشَرِعتْ هَذِهِ الْجَمَاعَاتُ الْعَظِيمَةُ فِي الْإِسْلَامِ لِأَجْلِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ؛ فِيهَا التَّوَاصُلُ بَيْنَهُمْ، وَتَقَدُّ بَعْضُهُمْ أَحْوَالُ بَعْضٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُهَيِّمُ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ عَلَى اخْتِلَافِ شُعُوبِهَا وَقَبَائِلِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَ كُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وَقَدْ حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا، وَبَيَّنَّ فَضْلَهَا وَعَظِيمَ أَجْرِهَا، فَقَالَ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ - يَعْنِي الْفَرْدَ - بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»^(١). وَقَالَ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وَفِي سُوقِهِ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِذَا تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً، إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى، لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ، مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ...»^(٢) الْحَدِيث.

٢- حُكْمُهَا: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ وَاجِبَةٌ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى جُوبِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَمِنْ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَعَ الْخَوْفِ فَمَعَ الْأَمْنِ أُولَى.

وَمِنْ السُّنَّةِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَنِّفِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُمِرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٤٥، ٦٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٥٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٤٧).

بِالنَّارِ»^(١)، فَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وُجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ: «أَوَّلًا: وَصَفَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْهَا بِالنِّفَاقِ، وَالتَّخَلُّفُ عَنِ السُّنَّةِ لَا يُعَدُّ مُنَافِقًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ تَخَلَّفُوا عَنْ وَاجِبٍ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ هُمْ بِعُقُوبَتِهِمْ عَلَى التَّخَلُّفِ عَنْهَا، وَالْعُقُوبَةُ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا مَنَعُهُ مِنْ تَنْفِيزِ الْعُقُوبَةِ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَقِيلَ: مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ فِي السُّبُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ الَّذِينَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ رَجُلًا كَفِيفَ الْبَصَرِ لَيْسَ لَهُ قَائِدٌ، اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَقَالَ: «أَتَسْمَعُ النَّدَاءَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَجِبْ لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً»^(٢)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ، فَلَمْ يُجِبْ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ»^(٣)، وَلِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «لَقَدْ رَأَيْتَنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النِّفَاقِ»^(٤).

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ غَيْرِ الْبَالِغِينَ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَقِّ النِّسَاءِ: «وَيُؤْتُهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ»^(٥). وَلَا مَانِعٌ مِنْ حُضُورِ النِّسَاءِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، مَعَ التَّسْتُرِ وَالصِّيَانَةِ وَأَمْنِ الْفِتْنَةِ، بِإِذْنِ الزَّوْجِ. وَتَجِبُ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ، عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمَنْ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ وَصَلَّى وَحْدَهُ بِلا عُذْرٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، لَكِنَّهُ أَثِمٌ لِتَرْكِ الْوَاجِبِ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٤٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٥١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٥٣).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٥٥١)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٧٩٣)، وَالْحَاكِمُ (٢٤٥/١). وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ

الشَّيْخَيْنِ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ رَقْم (٦٤٥).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٥٤).

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٥٦٧)، وَأَحْمَدُ (٧٦/٢)، وَالْحَاكِمُ (٢٠٩/١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإِرَءَاءُ بِرَقْم (٥١٥).

المسألة الثانية: إذا دخل الرجل المسجد وقد صلى: هل يجب عليه أن

يُصلي مع الجماعة الصلاة التي قد صلاها أولا؟

لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا يُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ، وَالْأُولَى فَرَضٌ
وَالثَّانِيَةُ نَافِلَةٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ
أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟ - أَوْ - يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟». قُلْتُ: فَمَا
تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ، فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»^(١).
وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِلرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ اعْتَزَلَا صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي
رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيًا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ»^(٢).

المسألة الثالثة: أقل ما تنعقد به الجماعة:

أَقَلُّ الْجَمَاعَةِ اثْنَانِ بِلَا خِلَافٍ. لِقَوْلِهِ ﷺ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: «إِذَا حَضَرَتِ
الصَّلَاةُ، فَأَذْنَا، ثُمَّ أَقِيمَا، وَلْيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا»^(٣).

المسألة الرابعة: بم تدرك الجماعة؟

تُدْرِكُ الْجَمَاعَةُ بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ، وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ غَيْرَ شَاكٍّ أَدْرَكَ
الرَّكْعَةَ، وَاطْمَأَنَّ، ثُمَّ تَابَعَ. لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، وَنَحْنُ
سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٤).

المسألة الخامسة: من يعذر بترك الجماعة:

يُعْذَرُ الْمُسْلِمُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ فِي الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

١ - الْمَرِيضُ مَرَضًا يَلْحَقُهُ مِنْهُ مَشَقَّةٌ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْجَمَاعَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، وَلَا نَفْسُهُ

رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٤٨).

٢ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٥٧٦، ٥٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢١٩)، وَالنَّسَائِيُّ (١١٢/٢). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ
صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ١٨١).

٣ - رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٥٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٧٤) - ٢٩٣.

٤ - أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٨٧٥)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْم (٤٦٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٤٩٦).

(م٧ - الفقه الميسر)

وَلَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ عَلِمَ نِفَاقَهُ، أَوْ مَرِيضٌ» (٢). وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ حُدُوثَ الْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

٢- الْمُدَافِعُ أَحَدَ الْأَخْبَتَيْنِ أَوْ مَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَتَيْنِ» (٣).

٣- مِنْ لَهُ ضَائِعٌ يَرْجُوهُ أَوْ يَخَافُ ضَيَاعَ مَالِهِ أَوْ قُوَّتِهِ أَوْ ضَرَرًا فِيهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عُذْرٌ - قَالُوا: فَمَا الْعُذْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الصَّلَاةَ النَّبِيَّ صَلَّى» (٤).

وَكَذَا كُلُّ خَائِفٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ، فَإِنَّهُ يُعَذِّرُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ الْخَوْفَ عُذْرٌ.

٤- حُصُولُ الْأَذَى بِمَطَرٍ وَوَحْلٍ وَثُلُجٍ وَجَلِيدٍ، أَوْ رِيحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ بَلِيلَةٍ مُظْلِمَةٍ. لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ مَطَرٍ، يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ» (٥).

٥- حُصُولُ الْمَشَقَّةِ بِتَطْوِيلِ الْإِمَامِ، لِأَنَّ رَجُلًا صَلَّى مَعَ مَعَاذٍ، ثُمَّ انْفَرَدَ، فَصَلَّى وَحْدَهُ لَمَّا طَوَّلَ مُعَاذٌ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ﷺ حِينَ أَخْبَرَهُ (٦).

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧١٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٤١٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٥٤).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٦٠).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٥٥١)، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِهَذَا اللَّفْظِ، لَكِنَّهُ صَحِيحٌ بِلَفْظِ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ

إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» (الإرواء ٢/ ٣٣٦-٣٣٧).

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٣٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٩٧). وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٦) انظر: صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِرَقْم (٤٦٥).

٦- خَوْفُ فَوَاتِ الرَّفْقَةِ فِي السَّفَرِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ انْشِغَالِ قَلْبِهِ إِذَا انتَظَرَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ دَخَلَ فِيهَا، مَخَافَةَ ضَيَاعِ وَفَوَاتِ رُفْقَتِهِ.

٧- الْخَوْفُ مِنْ مَوْتِ قَرِيبِهِ وَهُوَ غَيْرُ حَاضِرٍ مَعَهُ، كَأَنْ يَكُونَ قَرِيبَهُ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ، وَأَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ يُلْقِنُهُ الشَّهَادَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيُعْذَرُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

٨- مُلَازِمَةُ غَرِيمٍ لَهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ يَقْضِيهِ، فَلَهُ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ لِمَا يُلْحَقُهُ مِنَ الْأَذْيَةِ بِمُطَالَبَةِ الْغَرِيمِ، وَمُلَازِمَتِهِ إِيَّاهُ.

المسألة السادسة: إعادة الجماعة في المسجد الواحد؛

إِذَا تَأَخَّرَ الْبَعْضُ عَنْ حُضُورِ جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ مَعَ الْإِمَامِ الرَّائِبِ، وَفَاتَتْهُمْ الصَّلَاةُ، فَيَصِحُّ أَنْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً ثَانِيَةً فِي الْمَسْجِدِ نَفْسِهِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ...»^(١) الْحَدِيثُ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟» فَقَامَ أَحَدُ الْقَوْمِ، فَصَلَّى مَعَ الرَّجُلِ^(٢).

وكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ مَسْجِدَ سُوقٍ أَوْ طَرِيقٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِإِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْمَسْجِدِ إِمَامٌ رَاتِبٌ، وَيَتَرَدَّدُ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّوقِ وَالْمَارَّةُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ فِيهِ جَمَاعَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ دَائِمًا وَعَلَى نَحْوِ مُسْتَمِرٍّ، وَاتَّخَذَ نَسْـًُٔ ذَلِكَ عَادَةً، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ إِذْ لَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَفَرُّقِ الْكَلِمَةِ، وَالِدَّعْوَةِ لِلْكَسَلِ وَالتَّوَانِي عَنْ حُضُورِ الْجَمَاعَةِ الْأُمِّ مَعَ

خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٥٥٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤/٢)، وَأَحْمَدُ (١٤٠/٥)، وَالْحَاكِمُ (٢٤٧/١). وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ (٢٦/٢). تَصْحِيحُ ابْنِ السَّكَنِ وَالْعَقِيلِيِّ وَالْحَاكِمِ وَابْنِ الْمَدِينِيِّ لَهُ. خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٢٢٠) وَأَحْمَدُ (٥/٣) وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقَم

الإمام الراتب، وَرَبَّمَا كَانَ ذَلِكَ مَدْعَاً لِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا.

المسألة السابعة: حكم الصلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة:

إِذَا شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ لَصَلَاةِ الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَدَيَّ صَلَاةً نَافِلَةً، فَيَتَشَاغَلَ بِنَافِلَةٍ يُقِيمُهَا وَحْدَهُ عَنْ أَداءِ فَرِيضَةٍ تُقِيمُهَا الْجَمَاعَةُ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» ^(١). وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَالْمُؤَذِّنُ يُقِيمُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ لَهُ: «أَتَصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟» ^(٢).

أَمَّا إِذَا شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُتَقَلِّ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا خَفِيفَةً لِإِدْرَاكِ فَضِيلَةِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالْمُبَادَرَةِ إِلَى الدُّخُولِ فِي الْفَرِيضَةِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَإِنَّهُ يَقْطَعُهَا، وَإِنْ كَانَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا خَفِيفَةً، وَيَلْحَقُ بِالْجَمَاعَةِ.

الباب الثامن: في الإمامة في الصلاة

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

وَالْمَقْصُودُ بِالْإِمَامَةِ: ارْتِبَاطُ صَلَاةِ الْمُؤْتَمِّ بِإِمَامِهِ.

المسألة الأولى: مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ؟

يَبَيِّنُ الرَّسُولُ ﷺ الْأَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ وَالْأَوْلَى بِهَا فِي قَوْلِهِ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سَلَمًا» ^(٣). فَأَوْلَى النَّاسِ وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ يَكُونُ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١- أَجْوَدُهُمْ قِرَاءَةً، وَهُوَ الَّذِي يُثَبِّتُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَيَأْتِي بِهَا عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ، الْعَالِمُ بِفِقْهِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَنْ هُوَ أَجْوَدُ قِرَاءَةً وَمَنْ هُوَ أَقْلُ قِرَاءَةً مِنْهُ لَكِنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٧١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧١١) - ٦٦.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٦٧٣). وَسَلَمًا: يَعْنِي إِسْلَامًا.

أَفَقَهُ، قُدِّمَ الْقَارِئُ الْأَفَقُّ عَلَى الْأَقْرَأِ غَيْرِ الْفَقِيهِ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الْفِقْهِ فِي الصَّلَاةِ وَأَحْكَامِهَا أَشَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى إِجَادَةِ الْقِرَاءَةِ.

٢- ثُمَّ الْأَفَقُّ الْأَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ إِمَامَانِ مُتَسَاوِيَانِ فِي الْقِرَاءَةِ، لَكِنَّ أَحَدَهُمَا أَفَقُّ وَأَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ، قُدِّمَ الْأَفَقُّ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ».

٣- ثُمَّ الْأَقْدَمُ وَالْأَسْبَقُ هِجْرَةً مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ، إِذَا كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ وَالْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ سَوَاءً.

٤- ثُمَّ الْأَقْدَمُ إِسْلَامًا، إِذَا كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً.

٥- ثُمَّ الْأَكْبَرُ سِنًا، إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ كُلِّهَا، قُدِّمَ الْأَكْبَرُ سِنًا، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي: «فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا - وَفِي رَوَايَةٍ: سِنًا». وَلِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

فَإِذَا اسْتَوَيَا فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ قَرَعَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ غَلَبَ فِي الْقِرْعَةِ قُدِّمَ.

وَصَاحِبُ الْبَيْتِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنْ ضَيْفِهِ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ»^(١). وَكَذَا السُّلْطَانُ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنْ غَيْرِهِ - وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ - لِعُمُومِ الْحَدِيثِ الْمَاضِي قَبْلَ قَلِيلٍ، وَكَذَلِكَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ الرَّائِبُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ - إِلَّا مِنَ السُّلْطَانِ - حَتَّى وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَقْرَأَ مِنْهُ وَأَعْلَمَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ».

المسألة الثانية: مَنْ تَحْرُمُ إِمَامَتُهُ:

تَحْرُمُ الْإِمَامَةُ فِي الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

١- إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ

أَمْرًا»^(١). وَلَإِنَّ الْأَصْلَ تَأْخِرُهَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ صِيَانَةُ لَهَا وَاسْتِرَاءُ، فَلَوْ قُدِّمَتْ لِلْإِمَامَةِ لِأَصْبَحَ ذَلِكَ مُخَالِفًا لِهَذَا الْأَصْلِ الشَّرْعِيِّ.

٢- إِمَامَةُ الْمُحَدِّثِ وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ الْمَأْمُومُونَ حَتَّى انْقَضَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَاتُهُمْ صَحِيحَةٌ.

٣- إِمَامَةُ الْأُمِّيِّ، وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ، فَلَا يَقْرُؤُهَا حِفْظًا وَلَا تِلَاوَةً، أَوْ يُدْغِمُ فِيهَا مِنَ الْحُرُوفِ مَا لَا يُدْغِمُ، أَوْ يُبَدِّلُ فِيهَا حَرْفًا بِحَرْفٍ، أَوْ يُلْحَنُ فِيهَا لِحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى، فَهَذَا لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِمِثْلِهِ لِعَجْزِهِ عَنْ رُكْنِ الصَّلَاةِ.

٤- إِمَامَةُ الْفَاسِقِ الْمُبْتَدِعِ، لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ إِذَا كَانَ فَسَقَهُ ظَاهِرًا، وَيَدْعُو إِلَى بَدْعَةٍ مُكْفَرَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾.

[السجدة: ١٨]

٥- الْعَاجِزُ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، فَلَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ لِمَنْ هُوَ أَقْدَرُ مِنْهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ.

المسألة الثالثة: مَنْ تَكَرَّهَ إِمَامَتَهُ؛

وَتَكَرَّهَ إِمَامَةً كُلًّا مِنْ:

١- اللَّحَّانُ: وَهُوَ كَثِيرُ اللَّحْنِ وَالْخَطَا فِي الْقِرَاءَةِ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ، أَمَّا اللَّحْنُ فِي الْفَاتِحَةِ بِمَا يُحِيلُ الْمَعْنَى فَلَا تَصِحُّ مَعَهُ الصَّلَاةُ، كَمَا مَضَى، وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَفْرُوهُمْ».

٢- مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَكْرَهُهُ أَكْثَرُهُمْ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَرْتَفِعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ شَبْرًا: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ...»^(٢). الْحَدِيثُ.

٣- مَنْ يُخْفِي بَعْضَ الْحُرُوفِ، وَلَا يُفْصِحُ، وَكَذَا مَنْ يُكْرِّرُ بَعْضَ الْحُرُوفِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٤٤٢٥).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِرَقْمٍ (٩٧١). وَصَحَّحَ الْبُوصَيْرِيُّ إِسْنَادَهُ فِي الزَّوَائِدِ، وَحَسَنَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٤/ ١٥٤)،

وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ رَقْمُ ٧٩٢).

كَالْفَأَاءِ الَّذِي يُكَرَّرُ الْفَاءَ، وَالتَّمْتَامِ الَّذِي يُكَرَّرُ التَّاءُ وَغَيْرُهُمَا، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ زِيَادَةِ الْحَرْفِ فِي الْقِرَاءَةِ.

المسألة الرابعة: موضع الإمام من المأمومين:

السُّنَّةُ تَقْدُمُ الْإِمَامَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ، فَيَقِفُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا كَانُوا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ تَقَدَّمَ وَقَامَ أَصْحَابُهُ خَلْفَهُ. وَلِمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ: «أَنَّ جَابِرًا وَجَبَّارًا وَقَفَا، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ بَأَيْدِيهِمَا حَتَّى أَقَامَهُمَا خَلْفَهُ»^(١)، وَلِقَوْلِ أَنَسٍ رضي الله عنه لَمَّا صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْبَيْتِ: «ثُمَّ يَوْمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُومُ خَلْفَهُ، فَيُصَلِّي بِنَا»^(٢).

وَيَقِفُ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مُحَاضِيًّا لَهُ: «لِأَنَّهُ ﷺ أَدَارَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَجَابِرًا إِلَى يَمِينِهِ لَمَّا وَقَفَا عَنْ يَسَارِهِ»^(٣). وَيَصِحُّ وَقُوفُ الْإِمَامِ وَسَطَ الْمَأْمُومِينَ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَلَّى بَيْنَ عِلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، وَقَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ»^(٤)، لَكِنْ يَكُونُ ذَلِكَ مُقَيَّدًا بِحَالِ الضَّرُورَةِ، وَيَكُونُ الْأَفْضَلُ: هُوَ الْوُقُوفُ خَلْفَ الْإِمَامِ. وَتَكُونُ النِّسَاءُ خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه: «صَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا»^(٥).

المسألة الخامسة: ما يتحمله الإمام عن المأموم:

يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»^(٦).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٣٠١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٦٥٩).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٣٠١٠).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٦١٣) وَهُوَ صَحِيحٌ، انظر إزواء الغليل (٣١٩/٢).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٦٥٨).

(٦) رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ: أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٦٠٤)، وَالنَّسَائِيُّ (١/١٤٦)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (٨٤٦)، وَأَحْمَدُ

(٢/٤٢٠)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. صَحِيحُ سَنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقْمٍ (٨٨٢، ٨٨٣). وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ

أُولِهِ: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ...».

وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأْتَهُ لَهُ قِرَاءَةً» ^(١). أَمَّا فِي السَّرِيَّةِ فَإِنَّ الْإِمَامَ لَا يَتَحَمَّلُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ عَنِ الْمَأْمُومِ.

المسألة السادسة: مسابقة الإمام:

لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ مُسَابَقَةَ إِمَامِهِ، فَمَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ إِمَامِهِ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ إِمَامِهِ وَقَدْ فَاتَهُ. وَعَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يَشْرَعَ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بَعْدَ إِمَامِهِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» ^(٢).

فَإِنْ وَافَقَهُ فِيهَا أَوْ فِي السَّلَامِ كُرِهَ لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ، وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي الرُّكْنِ. وَإِنْ سَبَقَهُ حُرْمٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْقِيَامِ» ^(٣). وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟» ^(٤).

المسألة السابعة: أحكام متفرقة في الإمامة والجماعة:

وَمِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِمَامَةِ وَالْجَمَاعَةِ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ:

١- اسْتِحْبَابُ قُرْبِ أُولِي الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ مِنَ الْإِمَامِ: فَيَقْدَمُ أَوْلُو الْفَضْلِ وَالْعَقْلِ وَالْحِلْمِ وَالْأَنَانَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ وَقَرِيبًا مِنْهُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ^(٥).

وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ: أَنْ يَأْخُذُوا عَنِ الْإِمَامِ، وَيَفْتَحُوا عَلَيْهِ فِي الْقِرَاءَةِ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَيَسْتَخْلِفَ مِنْهُمْ مَنْ شَاءَ إِذَا نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ.

٢- الْحِرْصُ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ: يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِينَ أَنْ يَتَقَدَّمُوا إِلَى الصَّفِّ

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٣٩)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَمِ (٨٥٠). وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَمِ ٥٠٠).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمِ (٣٨٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمِ (٤١١).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَمِ (٤١٦).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمِ (٦٩١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمِ (٤٢٧).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَمِ (٤٣٢).

الْأَوَّلَ وَيَحْرُصُوا عَلَيْهِ وَيَحْذَرُوا مِنَ التَّأَخُّرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ»^(١)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهَمُوا»^(٢).

أَمَّا النِّسَاءُ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُنَّ فِي الصُّفُوفِ الْمُتَأَخِّرَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا»^(٣).

٣- تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَالتَّرَاضُّ فِيهَا، وَسَدُّ الْفُرَجِ، وَإِتِمَامُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ: يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ وَسَدِّ الْفُرَجِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ»^(٤). وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَتَرَاصُّوا، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»^(٥). وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ»^(٦).

وَيُسْتَحَبُّ إِتِمَامُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَالَّذِي يَلِيهِ، فَإِذَا كَانَ نَقْصٌ فَلْيَكُنْ فِي آخِرِ الصُّفُوفِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا تَصْفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأَوَّلَ وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ»^(٧).

٤- صَلَاةُ الْمُتَفَرِّدِ خَلْفَ الصَّفِّ: لَا تَصِحُّ صَلَاةُ الرَّجُلِ وَحْدَهُ مُتَفَرِّدًا خَلْفَ الصَّفِّ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمُتَفَرِّدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»^(٨). وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٣٧).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٤٠).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٣٣).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٧١٩).

(٦) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ بِرَقْمٍ (٧٢٥).

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٤٣٠).

(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣/٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (١٠٠٣)، وَحُسَيْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَصَحَّحَ الْبُوصَيْرِيُّ إِسْنَادَهُ فِي زَوَائِدِ

رَجُلًا يُصَلِّي وَحَدَهُ خَلْفَ الصَّفِّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ ^(١).

البَابُ التَّاسِعُ: فِي صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ

أَهْلُ الْأَعْذَارِ: هُمُ الْمَرْضَى وَالْمُسَافِرُونَ وَالْخَائِفُونَ الَّذِينَ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ أَدَاءِ الصَّلَاةِ، عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يُؤَدِّيهَا غَيْرُ الْمَعْذُورِ، فَقَدْ خَفَّفَ الشَّارِعُ عَنْهُمْ، فَيُصَلُّونَ حَسَبَ اسْتَطَاعَتِهِمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فَكُلَّمَا وَجِدْتَ الْمَشَقَّةَ وَجِدْتَ التَّيسِيرَ.

أ- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

وَالْمَرِيضُ: هُوَ الَّذِي اعْتَلَّتْ صِحَّةُ بَدَنِهِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ كُلِّيًّا أَوْ جُزْئِيًّا. وَيَلْزَمُ الْمَرِيضُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ قَائِمًا عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، وَلَوْ عَلَى هَيْئَةِ الرَّائِعِ لِمَنْ بَطَّحَهُ مَرَضٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمُدَّ ظَهْرَهُ، أَوْ مُسْتِنِدًا إِلَى جِدَارٍ أَوْ عُمُودٍ أَوْ عَلَى عَصَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» ^(٢). فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ فَعَلَى جَنْبِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ فَعَلَى جَنْبٍ» ^(٣). فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنِ الْمَرِيضِ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا، حَتَّى لَوْ صَلَّاهَا بِالْإِيمَاءِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ مَعَ النِّيَّةِ. وَيُؤْمِي الْمَرِيضُ الْمُصَلِّي جَالِسًا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِرَأْسِهِ إِيمَاءً، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ أَوْ مَأْ بِعَيْنِهِ.

ابْنُ مَاجَه، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَه ٨٢٢).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٨/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٦٨٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٢٣٠)، وَابْنُ مَاجَه بِرَقَم (١٠٠٤) وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي حَوَاشِي التِّرْمِذِيِّ (١/٤٨٨-٤٥٠). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ١٩١).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٧/٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٣٣٧).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١١١٧).

ب- صَلاةُ المُسَافِرِ وتُشْتَمِلُ عَلَى: أَوَّلًا: قِصْرِ الصَّلاةِ الرَّبَاعِيَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي حُكْمِ الْقِصْرِ:

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَشْرُوعِيَّةِ قِصْرِ الصَّلاةِ الرَّبَاعِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ: الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، أَمَّا الْقُرْآنُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]

وَالْقِصْرُ جَائِزٌ فِي السَّفَرِ فِي حَالِ الْخَوْفِ وَغَيْرِهِ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْقِصْرِ وَقَدْ آمَنَ النَّاسُ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَخُلَفَاءَهُ دَاوَمُوا عَلَيْهِ. فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «إِنِّي صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ...» (٢). ثُمَّ ذَكَرَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنه. وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ» (٣).

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَالْقِصْرُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَقَدْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

وَعَلَى هَذَا: فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ وَالْأَخْذُ بِهَذِهِ الرُّخْصَةِ أَوْلَى وَأَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهَا، بَلْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِتِمَامَ فِي السَّفَرِ؛ وَذَلِكَ لِشِدَّةِ مُدَاوَمَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ هَدْيَهُ الْمُسْتَمِرَّ الدَّائِمَ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي تَحْدِيدِ الصَّلاةِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْقِصْرُ:

الصَّلاةُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْقِصْرُ هِيَ الصَّلاةُ الرَّبَاعِيَّةُ، وَهِيَ صَلاةُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ، وَلَا تُقْصَرُ صَلاةُ الصُّبْحِ وَلَا الْمَغْرِبُ إِجْمَاعًا؛ لِغَلْبَةِ رضي الله عنه وَأَصْحَابِهِ مِنْ نَعْدِهِ، وَلِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٨٦).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٨٩).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ بِرَقْم (٥٨٣٢)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٥٦٤).

الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ...» ^(١). فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الرُّبَاعِيَّةَ هِيَ الْمَقْصُودَةُ.

المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي حَدِّ السَّفَرِ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَنَوْعُهُ:

حَدُّ السَّفَرِ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا تَقْرِيبًا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ بُرْدٍ، وَبِالْأَمْيَالِ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا، وَهُوَ مَا يُقَارِبُ ثَمَانِينَ كِيلُو مِثْرًا. وَهِيَ يَوْمَانِ قَاصِدَانِ فِي زَمَنِ مُعْتَدِلٍ بِسِيرِ الْأَثْقَالِ وَدَيِّبِ الْأَقْدَامِ.

وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَلَيْلَةً سَفَرًا ^(٢). وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمرَ يَقْصُرَانِ وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا.

وَأَمَّا نَوْعُهُ: فَهُوَ السَّفَرُ الْمُبَاحُ؛ كَالسَّفَرِ لِلتَّجَارَةِ وَالنَّزْهَةِ، وَالسَّفَرُ الْوَاجِبُ؛ كَالسَّفَرِ لِلْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَالسَّفَرُ الْمَسْنُونُ الْمُسْتَحَبُّ؛ كَالسَّفَرِ لِلزِّيَارَةِ، وَالسَّفَرُ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ فِي الْحَجِّ، وَعَلَى هَذَا فَالسَّفَرُ الْمُحَرَّمُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقُصْرُ، عَلَى رَأْيِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: هَلْ يَقْصَرُ مِنْ نَوَى الْإِقَامَةِ؟

مَنْ نَوَى الْإِقَامَةَ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمُطْلَقَةَ لَمْ يَقْصُرْ؛ لِإِنْعِدَامِ السَّبَبِ الْمُبِيحِ لِلْقُصْرِ فِي حَقِّهِ. كَذَلِكَ إِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، أَوْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ وَظَنَّ أَلَّا تَنْقُضِي إِلَّا بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ؛ «لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى بِهَا إِحْدَى وَعِشْرِينَ صَلَاةً يَقْصُرُ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدِمَ صُبْحَ رَابِعَةٍ، فَأَقَامَ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ خَرَجَ». فَمَنْ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ مِثْلَ إِقَامَتِهِ ﷺ قَصَرَ وَمَنْ زَادَ أَتَمَّ. ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٣). قَالَ أَنَسٌ: «أَقَمْنَا بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصُرُ الصَّلَاةَ». وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا، لِأَنَّهُ حَسَبَ خُرُوجِهِ إِلَى مِنَى وَعَرَفَةَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعَشْرِ. وَيَقْصُرُ إِنْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ بِلَانِيَّةِ الْإِقَامَةِ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَلَا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٨٧).

(٢) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حَرَمَةٌ». رَوَاهُ

الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٨٨) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٣٩ - ٤٢١).

(٣) انظر: المغني (٢/ ١٣٤ - ١٣٥)، ومجموع فتاوى الشيخ ابن باز - فتاوى الصلاة (ص ٤٥٨).

يَذْرِي: مَتَى تَنْقَضِي؛ أَوْ حُسْ ظُلُمًا أَوْ بِمَطَرٍ وَلَوْ أَقَامَ سِنِينَ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ يَقْصُرُ مَا لَمْ يُجْمَعْ إِقَامَةٌ.

المسألة الخامسة: الحالات التي يجب على المسافر فيها إتمام الصلاة:

هُنَاكَ صُورٌ وَحَالَاتٌ تُسْتَثْنَى مِنْ جَوَازِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ، مِنْهَا:

١- إِذَا أَتَمَّ الْمُسَافِرُ بِمُقِيمٍ: فَيَلْزِمُهُ الْإِتْمَامُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» ^(١)، وَلِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْإِتْمَامِ خَلْفَ الْمُقِيمِ: «تِلْكَ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ» ^(٢).

٢- إِذَا أَتَمَّ بَمَنْ يُشَكُّ فِيهِ هَلْ هُوَ مُسَافِرٌ أَوْ مُقِيمٌ: فَإِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ إِمَامٍ وَلَا يَذْرِي أَهْوَى مُسَافِرٌ أَمْ مُقِيمٌ -كَأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمَطَارِ وَنَحْوِهِ- فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِتْمَامُ؛ لِأَنَّ الْقَصْرَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ جَازِمَةٍ، أَمَّا مَعَ التَّرَدُّدِ فَإِنَّهُ يُتَمَّ.

٣- إِذَا ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي السَّفَرِ، كَرَجُلٍ مُسَافِرٍ، وَفِي أَثْنَاءِ سَفَرِهِ، تَذَكَّرَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ فِي بَلَدِهِ، بِغَيْرِ وُضوءٍ، أَوْ تَذَكَّرَ صَلَاةً فَائْتَتْهُ فِي الْحَضَرِ، هُنَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا تَامَةً؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ، أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» ^(٣).

يَعْنِي: يُصَلِّيَهَا كَمَا هِيَ؛ وَلِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَزِمَتْهُ تَامَةً فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا تَامَةً.

٤- إِذَا أَحْرَمَ الْمُسَافِرُ بِصَلَاةٍ يَلْزِمُهُ إِتْمَامُهَا فَفَسَدَتْ وَأَعَادَهَا: كَأَنَّهُ يُصَلِّي الْمُسَافِرُ خَلْفَ مُقِيمٍ فَيَلْزِمُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْإِتْمَامُ، فَإِذَا فَسَدَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ أَعَادَهَا، لَزِمَتْهُ إِعَادَتُهَا تَامَةً؛ لِأَنَّهَا إِعَادَةٌ لِصَلَاةٍ وَاجِبَةٍ الْإِتْمَامِ.

٥- إِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِقَامَةَ الْمُطْلَقَةَ أَوِ الْاسْتِيْطَانَ: إِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِقَامَةَ الْمُطْلَقَةَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي سَافَرَ إِلَيْهِ دُونَ أَنْ يَقَيِّدَ ذَلِكَ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ أَوْ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ.

(١) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي ص (٨٤).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٦/١). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرَوَاءِ (بِرَقْم ٥٧١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٩٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٦٨٤) - ٣١٥.

وَكَذَلِكَ إِذَا نَوَى اتِّخَاذَ هَذِهِ الْبَلَدِ وَطَنًا لَهُ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ حُكْمُ السَّفَرِ فِي حَقِّهِ. فَإِذَا قَيَّدَ السَّفَرُ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ يَنْتَهِي، أَوْ عَمَلٍ يَنْقُضِي، فَإِنَّهُ مُسَافِرٌ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ.

ثَانِيًا: الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَمِنْ يَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ:

يُبَاحُ بِالسَّفَرِ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ فِي وَفْتٍ إِحْدَاهُمَا؛ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ وَكَانَ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»^(١). وَسَوَاءٌ أَكَانَ سَائِرًا أَمْ نَازِلًا؛ لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ فَلَمْ يَغْتَبَرْ فِيهَا وَجُودُ السَّيْرِ كَسَائِرِ رُخْصِهِ. إِلَّا أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلنَّازِلِ عَدَمُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا وَقَدْ كَانَ نَازِلًا.

وَيُبَاحُ الْجَمْعُ لِمُقِيمٍ مَرِيضٍ يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ مَشَقَّةٌ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ» وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ»^(٢) فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا عُذْرَ الْمَرَضِ، وَلِأَنَّهُ ﷺ: «أَمَرَ الْمُسْتَحَاضَةَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ». وَالِاسْتِحَاضَةُ نَوْعٌ مِنَ الْمَرَضِ، وَقَدْ قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «كَيْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ». فَتَمَّتْ لِحَقِّ الْإِنْسَانِ مَشَقَّةٌ وَحَرَجٌ بِتَرْكِ الْجَمْعِ جَازَ لَهُ الْجَمْعُ، مَرِيضًا كَانَ أَوْ مَعْذُورًا بِغَيْرِ الْمَرَضِ، مُقِيمًا كَانَ أَوْ مُسَافِرًا، فَمِنْ الْأَعْذَارِ الَّتِي تُبِيحُ الْجَمْعَ أَيْضًا غَيْرُ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ:

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٢٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٥٥٣)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم

(٢) رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ بِرَقَم (٧٠٥) ٤٩-٥٤.

١- الْمَطَرُ الْكَثِيرُ الْغَزِيرُ الَّذِي يُبُلُّ الثِّيَابَ، وَيَلْحَقُ الْمُكَلَّفَ بِسَبَبِهِ مَشَقَّةٌ.

٢- الْوَحْلُ وَالطِّينُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَى النَّاسِ بِسَبَبِهِ الْمَشْيُ.

٣- الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ الْبَارِدَةُ الَّتِي تَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَارِ الَّتِي يَلْحَقُ بِالْمُكَلَّفِ مَشَقَّةٌ إِذَا تَرَكَ الْجَمْعَ مَعَهَا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي حَدِّ الْجَمْعِ الْمَشْرُوعِ:

وَحَدُّ الْجَمْعِ الْمَشْرُوعِ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسَافِرِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ، وَكَذَا الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ بِسَبَبِ الْمَطَرِ وَمَا فِي حُكْمِهِ، فَيَجُوزُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالظُّهْرِ^(١)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَاضِي قَبْلَ قَلِيلٍ، وَقَدْ فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهم، وَلِأَنَّ الْعِلَّةَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَوُجُودِ الْمَشَقَّةِ، وَهِيَ فِي الظُّهْرِ أَيْضًا.

البَابُ الْعَاشِرُ: فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُهَا وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

الْجُمُعَةُ فَرَضٌ عَلَى الرِّجَالِ، لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «رَوَّاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٢).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ»^(٣).

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِيهِ أَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضٌ عَيْنٍ»^(٤). وَلِلْحَدِيثِ الْآتِي بَعْدَ قَلِيلٍ، وَفِيهِ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...».

(١) الْعِشَاءُ: الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ، وَالظُّهْرَانِ: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ، وَقَدْ أَطْلَقَ اسْمَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ تَغْلِيظًا.

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. (٨٩/٣) ح ١٣٧١ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ الْجَامِعِ رَقْمُ ٣٥٢١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٨٦٥).

(٤) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ: (١٥٢/٦).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: عَلَى مَنْ تَجِبُ؟

تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ذَكَرٍ حُرٍّ بَالِغٍ عَاقِلٍ، قَادِرٍ عَلَى إِتْيَانِهَا، مُقِيمٍ، فَلَا تَجِبُ عَلَى: عَبْدٍ مَمْلُوكٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ مَرِيضٍ أَوْ مُسَافِرٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ» (١). وَأَمَّا الْمُسَافِرُ فَلَا تَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّيْهَا فِي أَسْفَارِهِ، وَقَدْ وَافَقَ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي حَجَّتِهِ جُمُعَةً، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّاهَا ظَهْرًا وَجَمَعَ الْعَصْرَ مَعَهَا. أَمَّا الْمُسَافِرُ الَّذِي يَنْزِلُ بَلَدًا تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ فَإِنَّهُ يُصَلِّيْهَا مَعَ الْمُسْلِمِينَ. وَإِذَا حَضَرَهَا الْعَبْدُ أَوْ الْمَرْأَةُ أَوْ الصَّبِيُّ أَوْ الْمَرِيضُ أَوْ الْمُسَافِرُ صَحَّتْ مِنْهُ، وَأَجْزَأَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَقْتُهَا؛

وَقْتُ الْجُمُعَةِ هُوَ وَقْتُ الظُّهْرِ، مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ كَطَوْلِهِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ (٢). وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فَعْلِهِمْ (٣). وَعَلَى هَذَا فَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا فَقَدْ أَدْرَكَهَا، وَإِلَّا صَلَّاهَا ظَهْرًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». وَقَدْ تَقَدَّمَ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْخُطْبَةُ؛

الْخُطْبَةُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْجُمُعَةِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهَا؛ لِمَوَاطِئِهِ ﷺ عَلَيْهَا وَعَدَمِ تَرْكِهِ لَهَا أَبَدًا، وَهُمَا خُطْبَتَانِ، يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الصَّلَاةِ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي سُنَنِ الْخُطْبَةِ؛

وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ بِمَا فِيهِ صَلَاحٌ دِينِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ، مَعَ الدُّعَاءِ لَوْلَاةِ أُمُورٍ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٠٥٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَم ٥٩٢).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٩٠٤).

(٣) انظر: فتح الباري (٢/٤٥٠).

المُسْلِمِينَ بِالصَّلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ (كَانَ إِذَا خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَا، وَأَشَارَ بِأُصْبُعِهِ، وَأَمَّنَ النَّاسَ)، وَأَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَعَ الصَّلَاةِ وَاحِدًا، وَيَرْفَعَ صَوْتَهُ بِهِمَا حَسَبَ الطَّاقَةِ، وَأَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الْجُمُعَةُ: ١١].
وَقَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ رضي الله عنه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ، فَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ» ^(١)، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى مِنبَرٍ أَوْ مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ (كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مِنبَرِهِ). وَهُوَ مُرْتَفِعٌ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أُبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ، وَأُبْلَغُ فِي الْوَعظِ. وَأَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ قَلِيلًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ» ^(٢).
وَيُسَنُّ قَصْرَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ مِنَ الْأُولَى؛ لِحَدِيثِ عَمَّارٍ مَرْفُوعًا: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ، مِثْنَةٌ مِنْ فَقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ» ^(٣) وَالْمِثْنَةُ: الْعَلَامَةُ.

وَيُسَنُّ أَنْ يُسَلِّمَ الْخَطِيبُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ رضي الله عنه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعَدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ». وَيُسَنُّ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى الْمِنْبَرِ إِلَى فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ إِذَا صَعَدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرُغَ الْمُؤَذِّنُ ثُمَّ يَقُومَ فَيَخْطُبُ». وَيُسَنُّ أَنْ يَعْتَمِدَ الْخَطِيبُ عَلَى عَصَا وَنَحْوِهَا، وَيُسَنُّ لِلْخَطِيبِ أَنْ يَقْصِدَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ لِفَعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مَا يَحْرُمُ فَعْلُهُ فِي الْجُمُعَةِ؛

يَحْرُمُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَهُوَ كَالْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا...» ^(٤)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٦٢).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩٢٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٦١).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٦٩).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٣٠). وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ: «إِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ» (سَبِيلُ السَّلَامِ ٢/ ١٠١-١٠٢ ح)

وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعَوْتُ^(١) أَي: تَكَلَّمْتُ بِاللَّغْوِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْبَاطِلُ الْمَرْدُودُ. وَيَحْرُمُ تَخْطِي رِقَابَ النَّاسِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِرَجُلٍ رَأَاهُ يَتَخَطَّى الرِّقَابَ: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ»^(٢)، فِيهِ آذِيَّةٌ لِلْمُصَلِّينَ، وَإِشْغَالٌ لَهُمْ عَنْ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ، أَمَّا الْإِمَامُ فَلَا بَأْسَ بِتَخْطِيهِ الرِّقَابَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْوُصُولُ إِلَى مَكَانِهِ إِلَّا بِذَلِكَ. وَيُكْرَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ... ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ... غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى»^(٣).

المسألة السابعة: بم تدرك الجمعة؟

تُدرَكُ الْجُمُعَةُ بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ؛ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(٤). وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلَ مِنْ رَكْعَةٍ صَلَّى ظَهْرًا.

المسألة الثامنة: في نافلة الجمعة

لَيْسَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ قَبْلَهَا، وَلَكِنْ مِنْ صَلَّى قَبْلَهَا نَافِلَةً مُطْلَقَةً قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِتَرْغِيبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، كَمَا فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ الْمَاضِي قَبْلَ قَلِيلٍ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ... ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ»، وَلِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَلِأَفْضَلِيَّةِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ. وَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ إِذَا تَرَكَ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الرَّائِيَّةَ تَكُونُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ بِرَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ أَوْ سِتِّ رَكْعَاتٍ؛ لِفِعْلِهِ ﷺ وَأَمْرِهِ، فَقَدْ «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ»^(٥). وَقَالَ ﷺ: «إِذَا صَلَّى

(٤٢١).

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٩٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٥١). وانظر: إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ (٣/ ٨٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١١١٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٣/ ١٠٣)، وَالْحَاكِمُ (١/ ٢٨٨)، وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ٩١٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩١٠).

(٤) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١١٢١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ٩٢٧، ٩٢٨).

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩٣٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٨٢).

أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»^(٢).

وَأَمَّا السُّتُ: فَلِأَنَّهُ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ سِتًّا»^(٣). وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ^(٤).

فَتَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَقَلَّ الرَّائِبَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ، وَأَكْثَرُهَا سِتٌّ. وَيَرَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الرَّائِبَةَ إِنْ صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّيْتُ فِي الْبَيْتِ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ^(٥)، فَتَكُونُ صَلَاتُهَا عَلَى أَحْوَالٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

المسألة التاسعة: كيفية صلاة الجمعة:

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَفِعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سُنَّتِهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ. وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ الْمُنَافِقُونَ^(٦)، أَوْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ الْغَاشِيَةِ^(٧)؛ لِفِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

المسألة العاشرة: في سنن الجمعة:

١ - يُسَنُّ التَّبَكُّيرُ إِلَى الصَّلَاةِ لِلْحُضُورِ عَلَى الْأَجْرِ الْكَبِيرِ؛ فَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَانَ قَرَبَ هَرَّةٍ. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَانَ قَرَبَ كَبْشٍ أَفْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَيْضَةٍ. فَإِذَا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٨٨١).

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (رقم ٨٨١) ٦٩.

(٣) الشرح الممتع (٤/ ١٠٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (١١٣٠).

(٥) رَأَى الْمَعَاد (١/ ٤٤٠).

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٨٧٧).

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٨٧٨).

خَرَجَ الْإِمَامُ، حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ، يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» ^(١).

وَقَالَ أَيْضًا: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةِ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» ^(٢).

٢- وَيُسْنُ الْاِغْتِسَالُ فِي يَوْمِهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَاضِي: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ...» وَيَنْبَغِي الْحِرْصُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ تَرْكِهِ، وَبِخَاصَّةٍ لِأَصْحَابِ الرِّوَايَةِ الْكَرِيمَةِ. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَوْجَبَهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» ^(٣). وَلَعَلَّ الْقَوْلَ بِوُجُوبِهِ أَقْوَى وَأَحْوَطٌ، وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ إِلَّا لِعُذْرٍ.

٣- وَيُسْنُ التَّطَيُّبُ وَالتَّنَظُّفُ، وَإِزَالَةُ مَا يَنْبَغِي إِزَالَتَهُ مِنَ الْجِسْمِ؛ كَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَغَيْرِهِ.

وَالْتَّنَظُّفُ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْاِغْتِسَالِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِقَطْعِ الرِّوَايَةِ الْكَرِيمَةِ وَأَسْبَابِهَا، كَالشُّعُورِ الَّتِي أَمَرَ الشَّارِعُ بِإِزَالَتِهَا، وَالْأَظْفَارِ، وَيُسْنُ حَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَحَفُّ الشَّارِبِ، مَعَ التَّطَيُّبِ، لِحَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ...».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مِنْ طَهْرٍ: وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّنْظِيفِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ عَطْفِهِ عَلَى الْغُسْلِ... أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّنْظِيفُ بِأَخْذِ الشَّارِبِ وَالْظُّفْرِ وَالْعَانَةِ» ^(٤).

٤- وَيُسْنُ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ أَحْسَنَ الثِّيَابِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، رَأَى حُلَّةَ سَيَرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ». فَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ -رَحِمَهُ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨٨١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٥٠).

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٤٩٦) وَحَسَنَهُ، وَحَسَنَهُ أَيْضًا: الْمُنْذَرِيُّ (الترغيب والترهيب ١/ ٢٤٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨٧٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٤٦).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨٨٣) وَانْظُرْ فَتْحَ الْبَارِي (٢/ ٤٣٢).

الله- عَلَى لُبْسِ أَحْسَنِ الثِّيَابِ لِلْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «بَابُ يَلْبُسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ». قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ مِنْ جِهَةِ تَقْرِيرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعُمَرَاءِ عَلَى أَصْلِ التَّجَمُّلِ لِلْجُمُعَةِ» ^(١)، وَلِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، سِوَى ثَوْبِي مِهْنَتِهِ» ^(٢). أَي: ثَوْبُ خِدْمَتِهِ وَشُغْلِهِ.

٥- وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا الْإِكْتِنَارُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ^(٣).

٦- وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي فَجْرِهَا فِي الصَّلَاةِ بِسُورَتِي السَّجْدَةِ، وَالْإِنشَانِ؛ لِمُؤَاطَبَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى ذَلِكَ ^(٤). وَفِي يَوْمِهَا بِسُورَةِ الْكَهْفِ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَطَعَ لَهُ نُورٌ مِنْ تَحْتِ قَدَمِهِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ يُضِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَغُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ» ^(٥).

٧- وَيُسَنُّ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلَّا يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ؛ لِأَمْرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ ^(٦)، وَيُوجِزُ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ.

٨- وَيُسَنُّ أَنْ يُكْثَرَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَتَتَحَرَّى سَاعَةَ الْإِجَابَةِ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» ^(٧).

الْبَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

هَذَا هُوَ الْعُذْرُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الصَّلَاةُ فِي هَيْئَتِهَا، أَوْ

فتح الباري (٢/٤٣٤).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٠٧٨)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقَم (١٠٩٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ ٨٩٨).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (١٠٤٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٩١/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٨٥)، وَالْحَاكِمُ (٢٧٨/١)، وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ بِرَقَم ٨٨٩).

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (رَقْم ٨٩١).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٦٨/٢)، وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء ٩٣/٣).

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ بِرَقَم (٩٣٠).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٩٣٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٨٥٢).

عَدَدَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى عُذْرِ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ.

المسألة الأولى: حُكْمُهَا، وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا، وَشُرُوطُهَا؛

١- حُكْمُهَا:

صَلَاةُ الْخَوْفِ تُشْرَعُ فِي كُلِّ قِتَالٍ مُبَاحٍ، كَقِتَالِ الْكُفَّارِ وَالْبُغَاةِ وَالْمُحَارِبِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْنِيَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. وَقَيْسَ عَلَيْهِ الْبَاقِي، مِمَّنْ يَجُوزُ قِتَالُهُ.

فَتُشْرَعُ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنْ هُجُومِ الْعَدُوِّ، أَوِ الْهَرَبِ مِنْ عَدُوٍّ إِنْ كَانَ الْهَرَبُ مُبَاحًا. وَيَدْخُلُ فِي الْعَدُوِّ كُلُّ عَدُوٍّ -آدَمِيًّا أَوْ سَبْعًا- مِمَّا يَخَافُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ، كَالصَّائِلِ الَّذِي يُرِيدُ أَهْلَهُ أَوْ مَالَهُ، وَالْغَرِيمَ الظَّالِمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

٢- دَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]. وَصَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى فِعْلِهَا.

٣- شُرُوطُهَا:

وَتُشْرَعُ صَلَاةُ الْخَوْفِ بِشَرْطَيْنِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ مِمَّنْ يَحِلُّ قِتَالُهُ، كَقِتَالِ الْكُفَّارِ، وَالْبُغَاةِ، وَالْمُحَارِبِينَ، كَمَا سَبَقَ.

وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يُخَافَ هُجُومُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَالَ الصَّلَاةِ.

المسألة الثانية: كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ:

جَاءَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ عَلَى عِدَّةِ صِفَاتٍ، وَمِنْهَا الصَّفَةُ الْوَارِدَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ رحمته الله، وَهِيَ أَشْبَهُ بِالصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ

فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَفِيهَا اخْتِاطٌ لِلصَّلَاةِ، وَاخْتِاطٌ لِلْحَرْبِ، وَفِيهَا نِكَايَةٌ بِالْعَدُوِّ. وَقَدْ فَعَلَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - هَذِهِ الصَّلَاةُ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَصَفَتْهَا كَمَا رَوَاهَا سَهْلٌ: أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، وَصَفُّوا وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ حَالِسًا وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ» ^(١).

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

وَالْعِيدَانِ هُمَا: عِيدُ الْأَضْحَى وَعِيدُ الْفِطْرِ، وَكِلَاهُمَا لَهُ مُنَاسَبَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَعِيدُ الْفِطْرِ بِمُنَاسَبَةِ انْتِهَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْأَضْحَى بِمُنَاسَبَةِ اخْتِتامِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَسُمِّيَ عِيدًا؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ، وَيَتَكَرَّرُ فِي وَقْتِهِ.

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُهَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

صَلَاةُ الْعِيدِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِذَا قَامَ بِهَا الْبَعْضُ سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِذَا تَرَكْتَ مِنَ الْكُلِّ أَثْمَ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَلِأَنَّهُ ﷺ دَاوَمَ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ. وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا حَتَّى النِّسَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ أَمَرَ حَيْضَ بَاعْتِزَالِ الْمُصَلَّى، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّتِهَا، وَعَظِيمِ فَضْلِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِهَا النِّسَاءُ مَعَ أَنَّهُنَّ لَسْنَ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ فَالرِّجَالُ مِنْ بَابِ أُولَى. وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَقْوَى كَوْنُهَا فَرَضٌ عَيْنٌ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهَا:

وَمِنْ أَهَمِّ شُرُوطِهَا: دُخُولُ الْوَقْتِ، وَوُجُودُ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ، وَالْإِسْتِيطَانُ. فَلَا تَجُوزُ قَبْلَ وَقْتِهَا، وَلَا تَجُوزُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْخَاصٍ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِ غَيْرِ الْمُسْتَوْطِنِ.

المسألة الثالثة: المواضع التي تصلى فيها:

يُسْنُ أَنْ تُصَلَّى فِي الصَّحَرَاءِ خَارِجَ الْبُيَّانِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى»^(١)، وَالْقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- إظهارُ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ، وَإِبْرَازِهَا. وَيَجُوزُ صَلَاتُهَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، مِنْ عُدْرِ كَالْمَطَرِ وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

المسألة الرابعة: وقتها:

وَوَقْتُهَا كَصَلَاةِ الضُّحَى بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدْرُ رُمَحٍ إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ وَخُلَفَاؤُهُ كَانُوا يُصَلُّونَهَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، وَلِأَنَّ مَا قَبْلَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ وَقْتُ نَهْيٍ^(٢). وَيُسْنُ تَعْجِيلُ الْأَضْحَى فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَتَأْخِيرُ الْفِطْرِ؛ لِفِعْلِهِ ﷺ، وَلِأَنَّ النَّاسَ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَعْجِيلِ الْأَضْحَى لِذَبْحِ الْأَضَاحِي، وَهُمْ فِي حَاجَةٍ إِلَى امْتِدَادِ وَقْتِ صَلَاةِ الْفِطْرِ لِتَسَعِّعٍ لِأَدَاءِ زَكَاةِ الْفِطْرِ.

المسألة الخامسة: صفتها وما يقرأ فيها:

وَصِفَتُهَا: رَكَعَتَانِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ لِقَوْلِ عُمَرَ: «صَلَاةُ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى رَكَعَتَانِ رَكَعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرَ قَصْرٍ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ. وَقَدْ خَابَ مِنْ افْتَرَى»^(٣). يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَاكِحِ، وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سِتًّا. وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا، غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ. لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى فِي الْأُولَى سَبْعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ سِوَى تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ»^(٤). وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ»^(٥)، ثُمَّ يقرأُ بَعْدَ الْاسْتِعَاذَةِ جَهْرًا بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَفِي الْأُولَى

(١) متفق عليه: البخاري برقم (٩٥٦)، ومسلم برقم (٨٨٩).

(٢) انظر: المغني (٢/٢٣٣-٢٣٣).

(٣) رواه أحمد (١/٣٧)، والنسائي (١/٢٣٢)، والبيهقي (٣/٢٠٠)، وهو صحيح، انظر إرواء الغليل (٣/١٠٦).

(٤) رواه أبو داود برقم (١١٤٩)، وهو صحيح، انظر إرواء الغليل (٣/٢٨٦).

(٥) رواه أحمد (٤/٣١٦)، وحسنه الألباني (الإرواء برقم ٦٤١).

بَسَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْغَاشِيَةِ لِقَوْلِ سَمُرَةَ: «كَانَ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَدَشِيَةِ﴾»^(١)، وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بـ ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ: ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^(٢)، فَيَرَاىِ الْإِثْيَانُ بِهَذَا مَرَّةً، وَهَذَا مَرَّةً، عَمَلًا بِالسُّنَّةِ، مَعَ مُرَاعَاةِ ظُرُوفِ الْمُصَلِّينَ، فَيَأْخُذُهُمْ بِالْأَرْقِ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مَوْضِعُ الْخُطْبَةِ:

مَوْضِعُ الْخُطْبَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ»^(٣).

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قِضَاءُ الْعِيدِ:

لَا يُسَنُّ لِمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ قِضَاؤُهَا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الدَّلِيلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، وَلِإِنَّهَا صَلَاةٌ ذَاتُ اجْتِمَاعٍ مُعَيَّنٍ، فَلَا تُشْرَعُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: سُنَنُهَا:

١- يُسَنُّ أَنْ تُؤَدَّى صَلَاةُ الْعِيدِ فِي مَكَانٍ بَارِزٍ وَوَاسِعٍ، خَارِجَ الْبَلَدِ، يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ لِإِظْهَارِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ، وَإِذَا صُلِّيتْ فِي الْمَسْجِدِ لِعُذْرِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.
٢- وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى وَتَأْخِيرُ صَلَاةِ الْفِطْرِ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى وَقْتِهَا.

٣- وَأَنْ يَأْكُلَ قَبْلَ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ الْفِطْرِ تَمَرَاتٍ، وَأَلَّا يَطْعَمَ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ، لِفِعْلِهِ ﷺ، فَكَانَ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُفْطِرَ عَلَى تَمَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا^(٤). وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ^(٥).

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧/٥) وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَمٍ (١٢٨٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقَمٍ ٦٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَمٍ (٨٩١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمٍ (٩٦٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَمٍ (٨٨٨).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَمٍ (٩٥٣).

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقَمٍ (٥٤٢)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَمٍ (١٧٥٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ رَقْمُ ١٤٢٢).

٤- وَيُسَنُّ التَّبَكُّيرُ فِي الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مَا شِئَا؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الدُّنُوِّ مِنَ الْإِمَامِ، وَتَحْصُلَ لَهُ فَضِيلَةُ انْتِظَارِ الصَّلَاةِ.

٥- وَيُسَنُّ أَنْ يَتَجَمَّلَ الْمُسْلِمُ، وَيَغْتَسِلَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ الثِّيَابِ، وَيَتَطَيَّبَ.

٦- وَيُسَنُّ أَنْ يَخْطُبَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ بِخُطْبَةٍ جَامِعَةٍ شَامِلَةٍ لَجَمِيعِ أُمُورِ الدِّينِ، وَيَحُثُّهُمْ عَلَى زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَيُيَسِّنُّ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ، وَيُرَغِّبُهُمْ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَيُيَسِّنُّ لَهُمْ أَحْكَامَهَا، وَيَكُونُ لِلنِّسَاءِ فِيهَا نَصِيبٌ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي حَاجَةٍ لَذَلِكَ وَاقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ أَتَى النِّسَاءُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ^(١). وَتَكُونُ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمَا سَبَقَ.

٧- وَيُسَنُّ كَثْرَةُ الذِّكْرِ بِالتَّبَكُّيرِ وَالتَّهْلِيلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَيَجْهَرُ بِهِ الرِّجَالُ فِي الْبُيُوتِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ، وَيُسِرُّ بِهِ النِّسَاءُ.

٨- مُحَالَفَةُ الطَّرِيقِ، فَيَذْهَبُ إِلَى الْعِيدِ مِنْ طَرِيقٍ، وَيَرْجِعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ»^(٢).

وَقِيلَ فِي الْحِكْمَةِ مِنْ ذَلِكَ: لِيَشْهَدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ جَمِيعًا، وَقِيلَ: لِإِظْهَارِ شَعِيرَةِ الْإِسْلَامِ فِيهِمَا، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَلَا بَأْسَ بِتَهْنِئَةِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا يَوْمَ الْعِيدِ، بَأْنَ يَقُولَ لِغَيْرِهِ: تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ صَالِحِ الْأَعْمَالِ، فَكَانَ يَفْعَلُهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ إِظْهَارِ الْبَشَاشَةِ وَالْفَرَحِ فِي وَجْهِ مَنْ يَلْقَاهُ.

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرُ: فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمُهَا وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

١- تَعْرِيفُهَا: الْاسْتِسْقَاءُ هُوَ طَلْبُ السَّقْيِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ حَاجَةِ الْعِبَادِ إِلَيْهِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩٧٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩٨٦).

عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ وَذَلِكَ إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ، وَقَحَطَ الْمَطَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقِي وَلَا يُنْزِلُ الْغَيْثَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ.

٢- **حُكْمُهَا:** حُكْمُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَسْقِي فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ، يَدْعُو وَحَوْلَ رِدَاءِهِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ»^(١).

المسألة الثانية: سببها:

وَسَبَبُهَا الْقَحْطُ، وَهُوَ انْجِبَاسُ الْمَطَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهَا لِذَلِكَ.

المسألة الثالثة: وقتها وكيفيتها:

وَقْتُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ وَصِفَتُهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدَيْنِ»^(٢). فَيُسْتَحَبُّ فَعْلُهَا فِي الْمُصَلَّى، كَصَلَاةِ الْعِيدِ، وَتُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ، وَتَكُونُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَكَذَلِكَ فِي عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ وَمَا يَقْرَأُ فِيهَا. وَيَجُوزُ الْأَسْتِسْقَاءُ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ، فَيَدْعُو الْإِنْسَانُ، وَيَسْتَسْقِي فِي صَلَاتِهِ إِذَا سَجَدَ، وَيَسْتَسْقِي الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ اسْتَسْقَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٣).

المسألة الرابعة: الخروج إليها:

إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَ النَّاسَ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ، وَتَرْكِ التَّبَاغُضِ وَالشَّاحِنِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِي مَنَعِ الْخَيْرِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلِأَنَّ الْمَعَاصِي سَبَبُ الْقَحْطِ وَالتَّقْوَى سَبَبُ الْبَرَكَاتِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَبُوا فَآخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]. وَيَتَنَظَّفُ لَهَا،

١- رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠١١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٩٤).

٢- رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِرَقْم (١٥٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٥٥٨)، وَهُوَ حَسَنٌ، انْظُرْ إِزْوَاءَ الْغَلِيلِ (١٣/٣).

٣- أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٩٣٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٩٧).

وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَلَا يَلْبَسُ الزَّيْنَةَ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ اسْتِكَانَةٍ وَخُشُوعٍ، وَيَخْرُجُ مُتَوَاضِعًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَذَلِّلًا، مُتَضَرِّعًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْأَسْتِسْقَاءِ مُتَذَلِّلًا، مُتَوَاضِعًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَضَرِّعًا»^(١).

المسألة الخامسة: الخطبة فيها:

يُسْنُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ بِخُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ، تَكُونُ جَامِعَةً وَشَامِلَةً، يَأْمُرُ فِيهَا بِالتَّوْبَةِ، وَكَثْرَةِ الصَّدَقَةِ، وَالرُّجُوعِ إِلَى اللَّهِ، وَتَرْكِ الْمَعَاصِي.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْثِرَ فِي الْخُطْبَةِ مِنَ الِاسْتِغْفَارِ، وَقِرَاءَةِ آيَاتِ التَّوْبَةِ، وَيُكْثِرَ مِنَ الدُّعَاءِ بِطَلَبِ الْغَيْثِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ أَغْنِنَا»^(٢)، وَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيئًا، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ»^(٣).

وَمَعْنَى مَرِيئًا: سَهْلًا طَيِّبًا، وَمَرِيئًا: مَخْصَبًا. وَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ»^(٤). وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، حَتَّى كَانَ يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ، وَيَرْفَعُ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَفَعَ يَدَيْهِ يَسْتَسْقِي فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، رَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ. وَيُكْثِرُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِجَابَةِ.

المسألة السادسة: السنن التي ينبغي فعلها فيها:

١ - أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الدُّعَاءِ الْمَأْثُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي آخِرِ الدُّعَاءِ، وَيَحْوِلَ رِدَاءَهُ، فَيَجْعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ وَالشِّمَالِ عَلَى الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ مَا شَابَهُ الرِّدَاءَ كَالْعَبَاةِ وَنَحْوِهَا. فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٤٥٨)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٢٦٦)، وَهُوَ حَسَنٌ، انْظُرْ: إِزْوَاءُ الْغَيْلِ (٣/ ١٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠١٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٩٧)، وَضَمِنَ حَدِيثَ الْأَسْتِسْقَاءِ الطَّوِيلَ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١١٦٩)، وَصَحَّحَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ إِسْنَادَهُ. (تَخْرِيجُ الْمَشْكَاةِ بِرَقْم ١٥٠٧).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١١٧٣)، وَحَسَّنَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ إِسْنَادَهُ. (تَخْرِيجُ الْمَشْكَاةِ بِرَقْم ١٥٠٨).

ظَهَرَهُ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوْلَ رِدَاءَهُ^(١). وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ مِنْ تَحْوِيلِ الرِّدَاءِ تَفَاوُلَ بِتَحْوِيلِ الْحَالِ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ.

٢- يُسْنُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ.

٣- يُسْنُ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا بِخُضُوعٍ، وَخُشُوعٍ، وَتَذَلُّلٍ، فَقَدْ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْأَسْتِسْقَاءِ مُتَذَلِّلًا، مُتَوَاضِعًا، مُتَخَشِّعًا، مُتَضَرِّعًا^(٢).

٤- يُسْنُ عِنْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِهِ لِيُصِيبَهُ مِنْهُ وَيَقُولَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا». وَالصَّيْبُ: الْمُنْهَمِرُ الْمُتَدَفِّقُ. وَيَقُولُ: «مُطَرِّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ».

٥- وَإِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ، وَخِيفَ مِنَ الضَّرَرِ، يُسْنُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ وَالْآكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»^(٣). وَالظَّرَابُ: جِبَالُ الصَّغَارِ. وَالْآكَامُ: جَمْعُ أَكْمَةٍ، وَهِيَ التَّلَّ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ مِنَ الْحِجَارَةِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.

الْبَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْكُسُوفِ، وَالْحِكْمَةُ مِنْهُ:

الْكُسُوفُ: هُوَ انْجِبَابُ ضَوْءِ أَحَدِ النَّيِّرَيْنِ - الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ - بِسَبَبِ غَيْرِ مَعْتَادٍ، وَالْكُسُوفُ وَالْخُسُوفُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَيُحْدِثُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ خُوفِيًّا لِعِبَادِهِ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ»^(٤).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَدَلِيلُهَا:

وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَحَكِي عَنْ

^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠١١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٩٤).

^(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَتَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٢١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٩٧) وَاللَّفْظُ لَهُ.

^(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٠٤٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩١١).

أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَجْرَاهَا مَالِكٌ مَجْرَى الْجُمُعَةِ، وَقَوَّى ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلَ بِوُجُوبِهَا، وَأَيَّدَهُ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَا، وَخَرَجَ فِرْعَاؤُهَا، وَأَخْبَرَ أَنَّهَا تَخْوِيفٌ لِلْعِبَادِ^(١).

المسألة الثالثة: وقتها؛

وَقْتُهَا مِنْ ابْتِدَاءِ الْكُسُوفِ إِلَى ذَهَابِهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ»^(٢).

المسألة الرابعة: كيفيتها وما يقرأ فيها؛

وكيفيتها: رَكَعَتَانِ. يقرأ في الأولى جَهْرًا - لَيْلًا كَانَتْ أَوْ نَهَارًا - الْفَاتِحَةَ، وَسُورَةَ طَوِيلَةً، ثُمَّ يَرْكَعُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْفَعُ، فَيُسَمِّعُ، وَيُحَمِّدُ، وَلَا يَسْجُدُ. بَلْ يقرأ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ طَوِيلَةً دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى، لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يُفْعَلُ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ. لِقَوْلِ جَابِرٍ: «كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ فَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى جَعَلُوا يَخْرُونَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ فَكَانَتْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ»^(٣).

وَيُسْنُ أَنْ يَعِظَ الْإِمَامُ النَّاسَ بَعْدَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَيَحذِّرُهُمْ مِنَ الْغَفْلَةِ وَالْإِغْتِرَارِ بِالدُّنْيَا وَيَأْمُرُهُمْ بِالْإِكْتِمَارِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَدْ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا، وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا»^(٤).

فَإِذَا انْتَهَتْ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْانْجِلَاءِ فَلَا تُعَادُ، بَلْ يَذْكُرُ اللَّهُ، وَيُكْثِرُ مِنْ دُعَائِهِ؛

(١) انظر: فتح الباري (٢/٦١٢)، والصلاة لابن القيم (ص ١٥)، والشرح الممتع (٤/٢٣٧-٢٣٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩١٥).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٠٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٠٤٤).

لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَصَلُّوا، وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِيَكُمْ». فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ سَلَّمَ مِنْ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْإِنْجِلَاءِ تَشَاغَلَ بِالدُّعَاءِ. وَإِذَا تَمَّ الْإِنْجِلَاءُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَتَمَّهَا خَفِيفَةً، وَلَا يَقْطَعُهَا.

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَأَحْكَامِ الْجَنَائِزِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْجَنَائِزُ: جَمْعُ جَنَازَةٍ -بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا- بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَقِيلَ: بِالْفَتْحِ اسْمٌ لِلْمَيِّتِ، وَبِالْكَسْرِ اسْمٌ لِمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

وَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَذَكَّرَ الْمَوْتَ وَنَهَايَتَهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، فَيَسْتَعِدَّ لِذَلِكَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالتَّزَوُّدِ لِلْآخِرَةِ، وَالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ. وَتُسَنُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَتَذْكِيرُهُ التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ، فَإِذَا احْتَضَرَ يُسَنُّ تَلْقِينُهُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَتَوَجِيهُهُ لِلْقَبْلَةِ، فَإِذَا مَاتَ سُنَّ تَغْمِيضُهُ، وَالْإِسْرَاعُ بِتَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ.

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: حُكْمُ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَكَيْفِيَّتُهُ:

١ - **حُكْمُهُ:** غَسْلُ الْمَيِّتِ وَاجِبٌ، لِأَمْرِهِ ﷺ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» ^(١). وَقَوْلِهِ ﷺ فِي ابْنَتِهِ زَيْنَبَ عليها السلام: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خُمُسًا أَوْ سَبْعًا» ^(٢). وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِجْمَاعًا.

٢ - **كَيْفِيَّةُ الْغُسْلِ:** يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ لِتَغْسِيلِ الْمَوْتَى مَنْ هُوَ ثِقَةٌ عَدْلٌ عَارِفٌ بِأَحْكَامِ الْغُسْلِ، وَيُقَدَّمُ فِي التَّغْسِيلِ الْوَصِيُّ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ، كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالابْنِ إِذَا كَانُوا عَارِفِينَ بِأَحْكَامِ الْغُسْلِ، وَإِلَّا قُدِّمَ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ. وَالرَّجُلُ يُغْسَلُ الرَّجَالُ، وَالْمَرْأَةُ تُغْسَلُ النِّسَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ تَغْسِيلُ الْآخَرِ فَالرَّجُلُ يُغْسَلُ زَوْجَتُهُ وَالْمَرْأَةُ تُغْسَلُ زَوْجُهَا. وَلِكُلِّ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَغْسِيلُ الْأَطْفَالِ دُونَ سِنِّ السَّابِعَةِ. وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً تَغْسِيلُ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٢٦٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٢٠٦).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٢٥٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٣٩).

الكَافِرِ، وَلَا حَمْلَ جَنَازَتِهِ وَلَا تَكْفِينِهِ، وَلَا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ قَرِيبًا كَالْأَبِ وَالْأُمِّ. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ الَّذِي يَغْسَلُ بِهِ الْمَيِّتَ طَهُورًا مُبَاحًا، وَأَنْ يَغْسَلَ فِي مَكَانٍ مَسْتُورٍ، وَلَا يَنْبَغِي حُضُورَ مَنْ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِتَغْسِيلِ الْمَيِّتِ.

وَصِفَةُ الْغُسْلِ: هِيَ أَنْ يَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غَسْلِهِ، ثُمَّ يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ، ثُمَّ يُجَرِّدُهُ مِنْ ثِيَابِهِ، وَيُوَارِيهِ عَنِ الْعُيُونِ فِي حُجْرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا، ثُمَّ يَرْفَعُ الْغَاسِلَ رَأْسَ الْمَيِّتِ إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ، ثُمَّ يُمَرِّرُ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ وَيَعْصِرُهُ، ثُمَّ يُنْظَفُ الْخَرَجَيْنِ، وَيُنَجَّي الْمَيِّتَ، فَيَغْسِلُ مَا عَلَى الْخَرَجَيْنِ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَذَلِكَ بِلَفٍّ خَرْقَةٍ عَلَى يَدِهِ، ثُمَّ يَنْوِي الْغُسْلَ، وَيُسَمِّي، وَيُوضِئُهُ كَوْضُوءِ الصَّلَاةِ، إِلَّا فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ، فَيَكْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِمَاءِ السِّدْرِ، أَوْ صَابُونٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْمَيَّامِينَ ثُمَّ الْمَيَّاسِرَ، ثُمَّ يُكْمِلُ غُسْلَ بَاقِي الْجِسْمِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْفَ عَلَى يَدِهِ خَرْقَةً حَالَ التَّغْسِيلِ، وَالْوَاجِبُ غَسْلَةُ وَاحِدَةٍ إِذَا حَصَلَ بِهَا الْإِنْقَاءُ، وَالْمُسْتَحَبُّ ثَلَاثُ غَسَلَاتٍ وَإِنْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْغَسْلَةِ الْأَخِيرَةِ كَافُورًا، ثُمَّ يُنْشَفَ الْمَيِّتَ، وَيُزِيلَ عَنْهُ مَا يُشْرَعُ إِرَالَتُهُ مِنَ الْأَظْفَرِ وَالشُّعُورِ، وَيُضَفَّرَ شَعْرَ الْمَرْأَةِ، وَيُسَدَّلَ مِنْ وَرَائِهَا. وَإِذَا تَعَذَّرَ غَسْلُ الْمَيِّتِ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمَاءِ، أَوْ كَانَ مُقْطَعُ الْجِسْمِ بِحَرْقٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهُ يُمَمَّ بِالتُّرَابِ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا أَنْ يَغْتَسِلَ بَعْدَ تَغْسِيلِهِ.

المسألة الثانية: من يتولى الغسل:

الْأَفْضَلُ أَنْ يَتَوَلَّى غَسْلَ الْمَيِّتِ مَنْ هُوَ أَعْرَفُ بِسُنَّةِ الْغُسْلِ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَمَنَاءِ الْعُدُولِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِهِ وَأَقَارِبِهِ، لِأَنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا غَسْلَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِهِ كَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ ^(١)، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِغَسْلِهِ: وَصِيُّهُ الَّذِي أَوْصَى أَنْ يَغْسَلَهُ، ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ جَدُّهُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ، ثُمَّ ذُوو أَرْحَامِهِ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٤٦٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقَم ١٢٠٧)، وَانْظُرْ أَيْضًا: «الإرواء رقم

وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَلَّى غَسْلَ الذَّكَرِ الرَّجَالَ، وَالْأُنْثَى النِّسَاءَ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الزَّوْجَانِ فَإِنَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَسْلُ الْآخَرِ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « لَوْ كُنْتُ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا غَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرَ نِسَائِهِ » ^(١).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « لَوْ مِتَّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ وَكَفَّتُكَ » ^(٢)، وَغَسَلْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ زَوْجَهَا أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٣).

وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ « أَمَرَ بِقَتْلِي أُحُدٍ أَنْ يُدْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ » ^(٤). وَكَذَلِكَ لَا يُكْفَنُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، بَلْ يُدْفَنُ بِثِيَابِهِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

وَالسَّقْطُ - وَهُوَ الْوَلَدُ يُسْقَطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ تَمَامِهِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى - : إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسْلٌ، وَكُفْنٌ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَكُونُ إِنْسَانًا.

المسألة الثالثة: حكم تكفينه وكيفيته:

وَتَكْفِينُهُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ : « وَكِفْنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ » ^(٥). وَالْوَاجِبُ سِتْرٌ جَمِيعَ الْبَدَنِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا ثَوْبٌ قَصِيرٌ لَا يَكْفِي جَمِيعَ الْبَدَنِ غُطِّيَ رَأْسُهُ، وَجُعِلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِذْخِرِ؛ لِقَوْلِ خَبَّابٍ فِي قِصَّةِ تَكْفِينِ مُضْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُغْطِيَ رَأْسَهُ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ » ^(٦). وَلَا يُعْطَى رَأْسُ الْمُحْرِمِ الذَّكَرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » وَيَكُونُ ذَلِكَ بِثَوْبٍ لَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ سَاتِرًا، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَلْبُوسٍ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِجْحَافَ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَا عَلَى وَرَثَتِهِ. وَالسُّنَّةُ تَكْفِينُ

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣٢١٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٤٦٤)، وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ (الإرواء بِرَقَم ٧٠٢).

١ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٤٦٥)، وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ إِزْوَاءَ الْغَلِيلِ (٣/ ١٦٠).

٢ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: (١/ ٢٢٣).

٣ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٣٤٣).

٤ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٢٦٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٢٠٦).

٥ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٢٧٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٩٤٠).

الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَ لَفَائِفَ بَيْضٍ مِنْ قُطْنٍ، تُبَسِّطُ عَلَى بَعْضِهَا، وَيُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفَ الْعُلْيَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ طَرَفُهَا الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ، ثُمَّ يُجْعَلُ الرَّائِدُ عِنْدَ رَأْسِهِ ثُمَّ يُعْقَدُ. فَلَوْ كَانَ الرَّائِدُ أَكْثَرَ جُعِلَ عِنْدَ قَدَمَيْهِ كَذَلِكَ وَيُعْقَدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَثْبَتٌ لِلْكَفَنِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كُفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ^(١) جُدِّدَ يَمَانِيَّةٌ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، أُدْرِجَ فِيهَا إِدْرَاجًا^(٢)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»^(٣). وَالْأُنْثَى خَمْسَةُ أَثْوَابٍ مِنْ قُطْنٍ إِزَارٌ وَخِمَارٌ وَقَمِيصٌ وَلَفَافَتَيْنِ. وَالصَّبِيُّ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَيَبَاحُ فِي ثَلَاثَةِ وَالصَّغِيرَةِ فِي قَمِيصٍ وَلَفَافَتَيْنِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ، حُكْمُهَا وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِذَا فَعَلَهَا الْبَعْضُ سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ. وَدَلِيلُهَا: قَوْلُهُ ﷺ: «فَيَمُنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَ»: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»^(٤). وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَوْمَ مَوْتِ النَّجَاشِيِّ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ»^(٥).

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: شُرُوطُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَأَرْكَانُهَا وَسُنَنُهَا:

١ - شُرُوطُهَا: وَشُرُوطُهَا كَالْآتِي: النِّيَّةُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَسَرُّ الْعَوْرَةِ، وَاجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَحُضُورُ الْمَيِّتِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي. إِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ، وَإِسْلَامُ الْمُصَلِّي وَالْمُصَلَّى عَلَيْهِ، وَطَهَارَتُهُمَا وَلَوْ بِتُرَابٍ لِعُذِرَ.

(١) بضم المهملة تنين، جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من القطن، ويروى بفتح السين أيضًا منسوب إلى (سحول) قرية باليمن. (النهاية ٣١٣/٢ - سحل).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٦٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٤١) وَاللَّفْظُ الْأَخِيرُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١١٨/٦).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٨٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٠٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٤٧٢) وَاللَّفْظُ لِلترمذِي. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٧٩٢).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦١٩).

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٥٢) - ٦٤.

٢- **أَرْكَانُهَا:** وَأَرْكَانُهَا كَالْآتِي: الْقِيَامُ مِنْ قَادِرٍ فِي فَرْضِهَا؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَجَبَ الْقِيَامُ فِيهَا كَالْمَفْرُوضَةِ. وَالتَّكْبِيرَاتُ الْأَرْبَعُ. (لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا). وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لِعُمُومِ حَدِيثٍ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ»^(١)، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»^(٢)، وَالسَّلَامُ لِعُمُومِ حَدِيثٍ «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ فَلَا يُقَدِّمُ رُكْنًا عَلَى الْآخَرِ.

٣- **سُنَنُهَا:** وَمِنْ سُنَنِهَا: رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَالْإِسْرَارُ بِالْقِرَاءَةِ، وَأَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَالْإِسْرَارُ بِالْقِرَاءَةِ.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: وَقْتُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَفَضْلُهَا وَكَيْفِيَّتُهَا؛

١- **وَقْتُهَا:** وَقْتُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ يَبْدَأُ بَعْدَ تَغْسِيلِهِ، وَتَكْفِينِهِ، وَتَجْهِيْزِهِ، إِنْ كَانَ حَاضِرًا، أَوْ بُلُوغِ خَبَرِ وَفَاتِهِ إِنْ كَانَ غَائِبًا.

٢- **فَضْلُهَا:** قَالَ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ»^(٣).

٣- **كَيْفِيَّتُهَا:** يَقُومُ الْإِمَامُ وَالْمُفْرَدُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ، وَوَسَطِ الْمَرْأَةِ، لِثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ، فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ أَنَسٌ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**^(٤)، ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلْأَحْرَامِ، وَيَتَعَوَّذُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ، ثُمَّ يُسَمِّي، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ سِرًّا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ بِاللَّيْلِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا يُصَلِّي فِي التَّشَهُّدِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ بِالدُّعَاءِ الْوَارِدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٩٤).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣١٩٩)، وَهُوَ حَسَنٌ. انْظُرْ: لِزَوَاءِ الْغَلِيلِ (١٧٩/٣).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٢٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٤٥).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣١٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٤٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٤٩٤). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ

حَسَنٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٨٢٦).

وَصَغِيرَنَا وَكَبِيرَنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ»^(١). «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ - أَوْ عَذَابِ النَّارِ -»^(٢). وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ صَغِيرًا قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَلَفًا لِيَوَالِدِيهِ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا»^(٣)، ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيَقِفُ بَعْدَهَا قَلِيلًا. وَإِنْ دَعَا بِمَا تيسَّرَ فَحَسَنٌ كَأَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ. وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ»^(٤). ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَمَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ، وَإِذَا سَلَّمَ قَضَى مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ، وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ قَبْلَ الدَّفْنِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْقَبْرِ؛ لِفِعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ^(٥).

وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ عِنْدَ الْعِلْمِ بِوَفَاتِهِ وَلَوْ بِشَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ. وَيُصَلِّي عَلَى السَّقَطِ إِذَا تَمَّ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ.

المسألة السابعة: حمل الجنازة والسير بها:

يُسْنُ اتِّبَاعُ الْجَنَازَةِ وَتَشْيِيعُهَا إِلَى الْقَبْرِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ»، قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ»^(٦).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٣٢٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٠٢٤)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٥٨/١). قَالَ التِّرْمِذِيُّ:

«حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ» وَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (٩٦٣).

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ (٥٢٩/٣) بِرَقَم ٦٥٨٩.

(٤) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٢٢٨/١) بِرَقَم ١٧، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ (٤٨٨/٣) بِرَقَم ٦٤٢٥، وَابْنُ حِبَّانَ، كَمْ

فِي الْإِحْسَانِ (٣٤٢/٧) بِرَقَم ٣٠٧٣. وَقَالَ مُحَقِّقُهُ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٤٥٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٩٥٦).

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ إِذَا عَلِمَ بَوَفَاةَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَخْرُجَ لِحَمْلِ جَنَازَتِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ...»^(١). وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ فِي جَنَازَتِهِ. وَلَا بَأْسَ بِحَمْلِهَا فِي سَيَّارَةٍ أَوْ عَلَى دَابَّةٍ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتِ الْمَقْبَرَةُ بَعِيدَةً، وَعَلَى الْمُتَابِعِ لَهَا الْمُشَارَكَةُ فِي الْحَمْلِ.

وَيُسْرَعُ دَفْنُ الْمَيِّتِ فِي مَقْبَرَةٍ خَاصَّةٍ بِالْمَوْتَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْفِنُ الْمَوْتَى فِي مَقْبَرَةِ الْبَقِيعِ، كَمَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ دُفِنَ فِي غَيْرِ الْمَقْبَرَةِ.

وَيُسَنُّ الْإِسْرَاعُ بِالْجَنَازَةِ، فِي غَسْلِهَا، وَتَكْفِينِهَا، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَدَفْنِهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْبِسُوهُ، وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ»^(٢). وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ تَأْخِيرِهَا وَنَقْلِهَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ أَوْ اخْتِيَارِ يَوْمٍ مِنَ الْأُسْبُوعِ تَدْفِنُ فِيهِ، فَهَذَا كُلُّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ. كَمَا يُسَنُّ الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ بِهَا أَثْنَاءَ حَمْلِهَا لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكُ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»^(٣)، لَكِنْ لَا يَكُونُ إِسْرَاعًا شَدِيدًا، بَلْ دُونَ الْخَبَبِ كَمَا اخْتَارَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَعَلَى الْحَامِلِينَ لِلْجَنَازَةِ السَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ، وَعَدَمَ رَفْعِ الصَّوْتِ، لَا بِقِرَاءَةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ خَالَفَ السُّنَّةَ. وَلَا يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ الْخُرُوجُ مَعَ الْجَنَازَةِ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ»^(٤)، فَحَمْلُ الْجَنَازَةِ وَتَشْيِيعُهَا خَاصٌّ بِالرِّجَالِ، وَيُكْرَهُ لِلْمَشْيِيعِ الْجُلُوسَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٤٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١٢/٣٤٠) ح ١٣٦١٣ وَحَسَنَهُ ابْنُ حَجَرٍ (الفتح ٣/٢١٩).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٥١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٤٤) وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٧٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٣٨)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

حَتَّى تُوَضَعَ الْجَنَازَةُ عَلَى الْأَرْضِ، لِنَهْيِهِ ﷺ عَنِ الْجُلُوسِ حَتَّى تُوَضَعَ ^(١).

المسألة الثامنة: دفن الميت وصفة القبر وما يسُنُّ فيه:

وَيُسُنُّ أَنْ يعمَّقَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُوسَّعَ، وَأَنْ يُلْحَدَ لَهُ فِيهِ، وَهُوَ: أَنْ يَحْفَرُ فِي قَاعِ الْقَبْرِ حُفْرَةٌ فِي جَانِبِهِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اللَّحْدُ فَلَا بَأْسَ بِالشَّقِّ، وَهُوَ: أَنْ يَحْفَرَ لِلْمَيِّتِ فِي وَسْطِ الْقَبْرِ، لَكِنَّ اللَّحْدَ أَفْضَلُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا» ^(٢).

وَيُوضَعُ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَتُسَدُّ فَتْحَةُ اللَّحْدِ بِاللِّبَنِ وَالطِّينِ، ثُمَّ يُهَالُ عَلَيْهِ التُّرَابُ، وَيُرفَعُ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ مُسَنَّمًا - أَيْ عَلَى هَيْئَةِ السَّنَامِ - لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِي صِفَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ ^(٣)، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَبْرٌ فَلَا يُهَانَ، وَلَا بَأْسَ بِوَضْعِ أَحْجَارٍ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى أَطْرَافِهِ لِيَبَانَ حُدُودُهُ وَمَعْرِفَتُهُ، وَيَحْرُمُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا وَالْجُلُوسُ عَلَيْهَا، كَمَا يُكْرَهُ الْكِتَابَةُ عَلَيْهَا، إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ لِلْإِعْلَامِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجْصَّصَ ^(٤) الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنَى عَلَيْهِ» ^(٥). زَادَ التِّرْمِذِيُّ: «وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا».

وَلَأَنَّ هَذَا مِنْ وَسَائِلِ الشُّرْكِ وَالتَّعَلُّقِ بِالْأَصْرِيحَةِ، وَهَذَا مِمَّا يَغْتَرُّ بِهِ الْجُهَّالُ وَيَتَعَلَّقُونَ بِهِ.

وَيَحْرُمُ أَيْضًا إِسْرَاجُ الْقُبُورِ أَيْ إِضَاءَتُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا، وَالصَّلَاةَ عِنْدَهَا أَوْ إِلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» ^(٦).

وَتَحْرُمُ إِهَاتَتُهَا بِالْمَشْيِ عَلَيْهَا أَوْ وَطْئِهَا بِالنِّعَالِ أَوْ الْجُلُوسِ عَلَيْهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣١٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٥٩).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٥٦) وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم (٨٣٥).

(٣) انظر: الشرح الممتع (٤/٤٥٨).

(٤) أَيْ: يَطْلَى بِالْجَصِّ، وَهُوَ الْكَلْسُ أَوْ الْكَجُّ الَّذِي تَطْلَى بِهِ الْبُيُوتُ.

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٧٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٦٤)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٣٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٢٩).

جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ^(١)، وَلِنَهْيِهِ
عَنِ الْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ^(٢).

وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ؛ لِغِلْهِ^(٣). فَإِنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَغَ
مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْيِيتَ فَإِنَّهُ الْآنَ
يُسْأَلُ»^(٤). وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقَبْرِ فَإِنَّهُ بَدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا صَحَابَتُهُ الْكَرَامُ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ
أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٥).

المسألة التاسعة: التعزية، حكمها، وكيفيتها؛

وَالْتَعْزِيَةُ: هِيَ تَسْلِيَةُ الْمُصَابِ وَتَقْوِيَتُهُ عَلَى تَحْمُلِ مُصِيبَتِهِ، فَتُذَكَّرُ لَهُ الْأَدْعِيَةُ
وَالْأَذْكَارُ الْوَارِدَةُ فِي فَضِيلَةِ الصَّبْرِ وَالْإِحْسَابِ.

وَتُشْرَعُ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ بِمَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِنْ مُصَابِهِمْ، وَيَحْمِلُهُمْ عَلَى
الرِّضَا وَالصَّبْرِ، بِمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ إِنْ كَانَ يَعْلَمُهُ، وَيَسْتَحْضِرُهُ، وَإِلَّا فَبِمَا تيسَّرَ لَهُ
مِنَ الْكَلَامِ الْحَسَنِ الَّذِي يُحَقِّقُ الْغَرَضَ، وَلَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ. فَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا أَوْ
ابْنًا لَهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ
مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»^(٦). وَهَذَا مِنْ
أَحْسَنِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي التَّعْزِيَةِ. وَيَنْبَغِي عِنْدَ الْعَزَاءِ تَجَنُّبُ بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي
اتَّشَرَّتْ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ، مِنْهَا:

١- الاجْتِمَاعُ لِلتَّعْزِيَةِ فِي مَكَانٍ خَاصٍّ بِجَلْبِ الْكَرَاسِيِّ وَالْإِضَاءَةِ وَالْقُرَاءِ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (١٠٦٤) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٣٢٢١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١/٣٧٠)، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَحَسَنَهُ النَّوَوِيُّ
وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (انظر: التعليق على الطحاوية ٢/٢٦٥-٢٦٦).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٧١٨) - ١٨ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٢٣).

٢- عَمَلَ الطَّعَامِ خِلَالَ أَيَّامِ الْعَزَاءِ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ الْمَيِّتِ لِضِيَاةِ الْوَارِدِينَ لِلْعَزَاءِ. لِحَدِيثِ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ النَّيَاحَةِ» ^(١).

٣- تَكَرَّرُ التَّعْزِيَةُ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَذْهَبُ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَيُعْزِّيهِمْ، وَالْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ التَّعْزِيَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ مِنْ تَكَرَّرِهَا التَّذْكِيرُ وَالْأَمْرُ بِالصَّبْرِ، وَالرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، فَلَا بَأْسَ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ تَكَرَّرُهَا لِغَيْرِ هَذَا الْقَصْدِ فَلَا يَنْبَغِي؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَعْمَلَ أَقْرَبَاءُ الْمَيِّتِ وَجِيرَانُهُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَصْنَعُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ يَشْغَلُهُمْ - أَوْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» ^(٢).

وَأَمَّا الْبُكَاءُ وَالْحُزْنُ عَلَى الْمَيِّتِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَيَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ، وَهُوَ الَّذِي تُمْلِيهِ الطَّبِيعَةُ دُونَ تَكَلُّفٍ، فَقَدْ بَكَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ حِينَ مَاتَ، وَقَالَ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا...» ^(٣).

لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّسْخُطِ وَالْجَزَعِ وَالتَّشْكِي. وَيَحْرُمُ النَّدْبُ، وَالنِّيَاحَةُ، وَضَرْبُ الْخُدُودِ، وَشَقُّ الْجُيُوبِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» ^(٤)، كَقَوْلِهِ: يَا وَيْلَاهُ، يَا ثُبُورَاهُ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتَّبِقْ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ» ^(٥).

* * *

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٦١٢)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ١٣١٨).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣١١٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٠٣)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٦١٠)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ١٣١٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٠٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٢٩٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٣).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٣٤). والجرب: مرض معروف، وهو بثور تعلق الجلد، وَيَكُونُ مَعَهَا حِكَّةٌ.

ثالثاً: كتاب الزكاة

ويشتمل على ستة أبواب:

الباب الأول: في مقدمات الزكاة، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: في تعريف الزكاة:

الزكاة في اللغة: النماء والزيادة. يُقال: زكا الزرع إذا نما.

وشرعاً: عبارة عن حقٍّ يجب في المال الذي بلغ نصاباً معيناً بشروطٍ مخصوصةٍ، لطائفةٍ مخصوصةٍ. وهي طهرة للعبد، وتركية لنفسه، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وهي سببٌ من أسباب إشاعة الألفة، والمحبة، والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم.

المسألة الثانية: حكم الزكاة ودليل ذلك:

الزكاة فريضة من فرائض الإسلام، وركنٌ من أركانها الخمسة، وهي أهم أركانها بعد الصلاة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

ولقوله ﷺ: «بُني الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»^(١)، وقوله ﷺ في وصيته لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»^(٢).

وقد أجمع المسلمون في جميع الأمصار على وجوبها، واتفق الصحابة على قتال مانعيها.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٩٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

فَثَبَّتْ بِذَلِكَ فَرَضِيَّةَ الزَّكَاةِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

المسألة الثالثة: حكم من أنكرها:

مَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ جَهْلًا بِهَا، وَكَانَ مِمَّنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ ذَلِكَ: إِمَّا لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ لِكَوْنِهِ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْأَمْصَارِ، عُرِفَ وَجُوبُهَا، وَلَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ، لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ.

وَإِنْ كَانَ مُنْكَرُهَا مُسْلِمًا نَاشِئًا بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ تَجَرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الرَّدَّةِ، وَيُسْتَتَابُ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ؛ لِأَنَّ أَدِلَّةَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، فَلَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى مَنْ هَذَا حَالُهُ، فَإِذَا جَحَدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَكْذِيبِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكُفْرِهِ بِهِمَا.

المسألة الرابعة: حكم مانعها بخلاً:

مَنْ مَنَعَ أَدَاءَ الزَّكَاةِ بُخْلًا بِهَا مَعَ اعْتِقَادِهِ بِوَجُوبِهَا، فَهُوَ آثِمٌ بِامْتِنَاعِهِ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ فَرْعٌ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ، فَلَمْ يَكْفُرْ تَارِكُهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَنْ مَانِعِ الزَّكَاةِ: «ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»^(١) وَلَوْ كَانَ كَافِرًا لِمَا كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْجَنَّةِ، وَهَذَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ قَهْرًا مَعَ التَّغْزِيرِ، فَإِنْ قَاتَلَ دُونَهَا قُوتِلَ حَتَّى يَخْضَعَ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]

وَقَوْلِهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢).

وَلِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: «لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقَم (٩٨٧) وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ، وَفِيهِ: أَنْ مَانِعَ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يَعْذَبُ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٢٩٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (٢١).

لَقَاتَلَتْهُمْ عَلَيْهَا»^(١). وَالْعَنَاقُ: الْأُنْثَى مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ، مَا لَمْ تَسْتَكْمِلْ سَنَةَ. وَكَانَ مَعَهُ فِي رَأْيِهِ الْخُلَفَاءُ الثَّلَاثَةُ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى قِتَالِ مَا نَبِيِ الزَّكَاةِ، وَمَانِعِيهَا بُخْلًا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذِهِ النُّصُوصِ.

المسألة الخامسة: فِي الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ:

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَجْنَاسٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَهِيَ:

١ - **بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ:** وَهِيَ الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ، وَأَسْمَنَهُ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفَذَتْ أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ»^(٢).

٢ - **النِّقْدَانُ:** وَهُمَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَكَذَلِكَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِنَ الْعُمَلَاتِ الْوَرَقِيَّةِ الْمُتَدَاوِلَةِ الْيَوْمَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٤].

وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ رُدَّتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»^(٣).

٣ - **عُرُوضُ التِّجَارَةِ:** وَهِيَ كُلُّ مَا أُعِدَّ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لِأَجْلِ الرَّبْحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٦٧]، فَقَدْ ذَكَرَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ آيَةِ زَكَاةِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ.

٤ - **الْحَبُوبُ وَالشَّمَارُ:** الْحَبُوبُ: هِيَ كُلُّ حَبٍّ مُدْخِرٍ مُقْتَاتٍ مِنْ شَعِيرٍ وَقَمْحٍ وَغَيْرِهِمَا. وَالشَّمَارُ: هِيَ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٦٧].

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٠٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنثَوْنَاهُ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وَقَوْلِهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا» ^(١) الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ
بِالنَّضْحِ ^(٢) نِصْفُ الْعُشْرِ ^(٣).

٥- الْمَعَادِنُ وَالرِّكَازُ: الْمَعَادِنُ: هِيَ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ مِمَّا يُخْلَقُ فِيهَا،
مِنْ غَيْرِ وَضْعٍ وَاضِعٍ مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ؛ كَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالنَّحَاسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
وَالرِّكَازُ: هُوَ مَا يُوجَدُ فِي الْأَرْضِ مِنْ دَفَائِنِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَدَلِيلُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ
فِي الْمَعَادِنِ وَالرِّكَازِ عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنفِقُوا مِنْ طِبْعَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا
أَخْرَجْنَاكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: يَعْنِي
النَّبَاتُ وَالْمَعَادِنُ وَالرِّكَازُ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» ^(٤).
وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَعَادِنِ.

المسألة السادسة: في الحكمة من إيجاب الزكاة، وعلى من تجب (شروط وجوبها):

أ- الْحِكْمَةُ فِي إِجْبَابِ الزَّكَاةِ:

- شُرِعَتِ الزَّكَاةُ لِحِكْمٍ سَامِيَةٍ، وَأَهْدَافٍ نَبِيلَةٍ، لَا تُحْصَى كَثْرَةُ، مِنْهَا:
- ١- تَطْهِيرُ أَمْوَالٍ وَتَنْمِيَّتُهُ، وَإِحْلَالُ الْبَرَكَةِ فِيهِ، وَذَهَابُ شَرِّهِ وَوَبَائِهِ، وَوَقَايَتُهُ
مِنَ الْآفَاتِ وَالْفَسَادِ.
- ٢- تَطْهِيرُ الْمُزَكِّيِّ مِنَ الشُّحِّ وَالْبُخْلِ، وَأَرْجَاسِ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، وَتَدْرِيئُهُ
عَلَى الْبَذْلِ وَالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.
- ٣- مُوَاسَاةُ الْفَقِيرِ وَسَدُّ حَاجَةِ الْمُعْوزِينَ وَالْبَائِسِينَ وَالْمَحْرُومِينَ.

(١) وهو الذي يَشْرَبُ بعروقه من غير سقي، كأن يكون في بركة ونحوها يصب إليه من ماء المطر في سواق تشق له،
أو يكون الماء قريباً منه فيَشْرَبُ بعروقه، كالذي يكون قريباً من الأنهار.

(٢) بالنضح: يعني بالإبل التي يحمل عليها الماء لسقي الزرع، وتسمى: ناضح، والأنثى: ناضحة.

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أخرجه البخاري برقم (١٤٩٩)، ومُسْلِمٌ برقم (١٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٤- تحقُّقُ التَّكْفُلِ والتَّعَاوُنِ وَالْمَحَبَّةِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ، فَحِينَمَا يُعْطَى الْغَنِيُّ أَخَاهُ الْفَقِيرَ زَكَاةً مَالِهِ يَسْتَلُّ بِهَا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ مِنْ حَقْدٍ وَتَمَنٍّ لِرِزَالِ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ نِعْمَةِ الْغَنَى، وَبِذَلِكَ تَزُولُ الْأَحْقَادُ وَيَعُمُّ الْأَمْنُ.

٥- إِنْ فِي أَذَانِهَا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَسْبَغَ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْ نِعْمَةِ الْمَالِ، وَطَاعَةً لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي تَنْفِذِ أَمْرِهِ.

٦- أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ إِيْمَانِ الْمُزَكِّي؛ لِأَنَّ الْمَالَ الْمَحْبُوبَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا لِمَحْبُوبٍ أَكْثَرَ مَحَبَّةً، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ صَدَقَةً؛ لِصِدْقِ طَلَبِ صَاحِبِهَا لِمَحَبَّةِ اللَّهِ، وَرِضَاهُ.

٧- أَنَّهَا سَبَبٌ لِرِضَا الرَّبِّ، وَنُزُولِ الْخَيْرَاتِ، وَتَكْفِيرِ الْخَطَايَا، وَغَيْرِهَا.

ب- عَلَى مَنْ تَجِبُ الزَّكَاةُ (شُرُوطٌ وَجُوبُهَا):

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى مَنْ تَوَافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- الْإِسْلَامُ: فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ يَتَقَرَّبُ بِهَا الْمُسْلِمُ إِلَى اللَّهِ، وَالْكَافِرُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الْعِبَادَةُ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ نَفَقَتَهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٤] فَإِذَا كَانَتْ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ فَلَا فَائِدَةَ فِي إلْزَامِهِمْ بِهَا، وَلِمَفْهُومِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عليه السلام: «هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ»^(١)، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مُحَاسَبٌ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

٢- الْحُرِّيَّةُ: فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، وَالْمُكَاتَبُ مِلْكُهُ ضَعِيفٌ، وَأَنَّ الْعَبْدَ وَمَا فِي يَدِهِ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ، فَتَجِبُ زَكَاتُهُ عَلَيْهِ.

٣- مِلْكُ النَّصَابِ مِلْكًا تَامًا مُسْتَقَرًّا^(٢): وَكَوْنُهُ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَاتِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي لَا غِنَى لِلْمَرْءِ عَنْهَا، كَالْمَطْعَمِ، وَالْمَلْبَسِ، وَالْمَسْكَنِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٤٥٤)، وَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ عليه السلام لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ.

(٢) وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُسْتَقَرًّا: أَيَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَرَضَةٍ لِلتَّلَفِ، فَإِنْ كَانَ عَرَضَةً لِلتَّلَفِ وَعَدِمَ التَّمَكُّنَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

تَجِبُ مُوَاسَاةٌ لِلْفُقَرَاءِ، فَوَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ مِلْكُ النَّصَابِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْغِنَى الْمُعْتَبَرُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»^(١).

٤- حَوْلَانِ الْحَوْلِ عَلَى الْمَالِ: وَذَلِكَ بِأَنْ يَمُرَّ عَلَى النَّصَابِ فِي حَوَازَةِ مَالِكِهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا قَمَرِيًّا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(٢). وَهَذَا الشَّرْطُ خَاصٌّ بِبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَالنَّقْدِينَ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ، أَمَّا الزُّرُوعُ وَالثَّمَارُ وَالْمَعَادِنُ وَالرَّكَازُ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهَا الْحَوْلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنُؤَا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وَلِأَنَّ الْمَعَادِنَ وَالرَّكَازَ مَالٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِ زَكَاتِهِ حَوْلٌ، كَالزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ.

المسألة السابعة: فِي أَقْسَامِهَا:

الزَّكَاةُ قِسْمَانِ:

١- زَكَاةُ الْأَمْوَالِ: وَهِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ.

٢- زَكَاةُ الْأَبْدَانِ: وَهِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ، وَهِيَ زَكَاةُ الْفِطْرِ.

المسألة الثامنة: زَكَاةُ الدِّينِ:

الدِّينُ إِذَا كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ فَإِنَّ صَاحِبَ الدِّينِ يُزَكِّيهِ إِذَا قَبَضَهُ لِعَامٍ وَاحِدٍ فِي سُنَّةٍ قَبَضَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ قَادِرٍ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ لِكُلِّ عَامٍ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُوجُودِ عِنْدَهُ.

البَابُ الثَّانِي: فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: حُكْمُ الزَّكَاةِ فِيهِمَا، وَأَدَلَّتْ ذَلِكَ:

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] وَلَا

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٤٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه.

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ أَنْظَر: إِزْوَاءُ الْغَلِيلِ (٢٥٤/٣) بِرَقْم (٧٨٧).

يَتَوَعَّدُ بِهِذِهِ الْعُقُوبَةُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ.

وَلَقَوْلِهِ ﷺ: « مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ عَلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ » (١).

وَلَا جَمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنْ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَعَلَى أَنْ الذَّهَبَ إِذَا كَانَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا، وَقِيمَتُهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ.

المسألة الثانية: مقدارها؛

مِقْدَارُ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، أَيْ فِي كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ الذَّهَبِ نِصْفُ دِينَارٍ، وَمَا زَادَ فَبِحَسَابِهِ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَفِي كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَمَا زَادَ فَبِحَسَابِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ: «وَفِي الرَّقَّةِ (٢) كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ رُبْعُ الْعُشْرِ» (٣). وَلِحَدِيثٍ: «... وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي - فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ» (٤). وَلَمَّا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنَّهُ «كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ مِثْقَالًا نِصْفَ مِثْقَالٍ» (٥).

المسألة الثالثة: شروطها؛

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ:

١ - بُلُوغُ النَّصَابِ، وَهُوَ عِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: «... وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي - فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٢) الرَّقَّةُ: -بِتَخْفِيفِ الْقَافِ- الْفِضَّةُ وَالْدَرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ مِنْهَا، وَأَصْلُهُ (الْوَرَق) فَحَذَفَتِ الْوَاوُ وَعَوِضَ مِنْهَا الْهَاءُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٤٥٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (١٥٧٣) وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ.

(٥) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (١٧٩١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِرَقْمٍ (١٩٩)، وَهُوَ صَحِيحٌ. انْظُرْ لِزَوَاءِ الْغِيلِ (٣/ ٢٨٩).

عَشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفٌ مِثْقَالٍ» وَيُسَاوِي بِالْجَرَامَاتِ (٨٥) جَرَامًا.

وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ». وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، فَخَمْسُ أَوَاقٍ تُسَاوِي مِائَتِي دِرْهَمٍ، وَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» (١).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ نِصَابَ الْفِضَّةِ خَمْسُ أَوَاقٍ، وَنِصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا (٢).

٢- بَقِيَّةُ الشَّرُوطِ الْعَامَّةِ الَّتِي سَبَقَتْ فِيمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَهِيَ: الْإِسْلَامُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْمِلْكُ التَّامُّ، وَحَوْلَانُ الْحَوْلِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

المسألة الرابعة: في ضم أحدهما - الذهب والفضة - إلى الآخر

لَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَلَمْ يُضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، كَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَالشَّعِيرِ وَالْقَمْحِ، مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّنْمِيَةُ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَالْقُوتُ فِي الشَّعِيرِ وَالْقَمْحِ، وَلِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ». وَيَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بِضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْفِضَّةِ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يَكْمُلُ بِهِ مِنَ الذَّهَبِ. وَيَشْمَلُ الْحَدِيثُ مَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الذَّهَبِ مَا يَكْمُلُ بِهِ خَمْسُ أَوَاقٍ، أَوْ لَا. وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ يُرَكَّى وَحْدَهُ، وَكَذَلِكَ الْفِضَّةُ.

المسألة الخامسة: في زكاة الحلي

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحُلِيِّ الْمُعَدِّ لِلدَّخَارِ وَالْكِرَاءِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٥٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

(٢) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٤٨/٧).

وَفِي الْحُلِيِّ الْمُحَرَّمِ؛ كَالرَّجُلِ يَتَّخِذُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ الْمَرْأَةُ تَتَّخِذُ حُلِيًّا صُنِعَ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ، أَوْ فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ، أَمَّا الْحُلِيُّ الْمُعَدُّ لِلْإِسْتِعْمَالِ الْمُبَاحِ وَالْعَارِيَةِ، فَالصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي أَهْلَ الْعِلْمِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ؛ وَذَلِكَ لَمَّا يَلِي:

١- عُمُومُ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَهَذَا الْعُمُومُ يَشْمَلُ الْحُلِيَّ وَغَيْرَهُ.

٢- مَا رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ^(١) غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «أَتُودِّينَ زَكَاةَ هَذَا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَيُسْرُكِ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ»، فَخَلَعَهُمَا وَالْقَتَهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٢). وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي الْمَوْضُوعِ، وَلَهُ شَاهِدٌ فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ.

٣- وَلِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَحْوَطُ، وَأَبْرَأُ لِلذِّمَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ».

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي زَكَاةِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ:

العُرُوضُ: جَمْعُ عَرَضٍ وَعَرَضٍ، وَهُوَ مَا أَعَدَّهُ الْمُسْلِمُ لِلتِّجَارَةِ مِنْ أَيِّ صَنْفٍ كَانَ، وَهُوَ أَعَمُّ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ وَأَشْمَلُهَا. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ: لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقَرُّ، بَلْ يَغْرِضُ ثُمَّ يَزُولُ، فَإِنَّ التَّاجِرَ لَا يُرِيدُ هَذِهِ السَّلْعَةَ بَعِينَهَا، وَإِنَّمَا يُرِيدُ رِبْحَهَا مِنَ النَّقْدَيْنِ.

وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^(١٩) [الذَّارِيَاتُ: ١٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٦٧]. وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه: «أَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ»^(٣)، وَلَا

(١) بفتحات، أي: سواران، والواحدة: مَسَكَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٥٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٨/٥)، وَالبَيْهَقِيُّ (٤/١٤٠)، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ كَمَا فِي

نُصْبِ الرَايَةِ (٢/٣٧٠)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٥١٨).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٩٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩).

شَكَ أَنْ عُرُوضَ التِّجَارَةِ مَالٌ.

وَشُرُوطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا:

١- أَنْ يَمْلِكَهَا بِفِعْلِهِ كَالشَّرَاءِ، وَقَبُولِ الْهَدِيَّةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْإِزْثُ وَنَحْوُهُ، مِمَّا يَدْخُلُ قَهْرًا.

٢- أَنْ يَمْلِكَهَا بِنَيَّْةِ التِّجَارَةِ.

٣- أَنْ تَبْلُغَ قِيَمَتُهَا نِصَابًا، بِالإِضَافَةِ إِلَى الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فِي أَوَّلِ الزَّكَاةِ.

فَإِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ قُوِّمَتْ بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، فَإِذَا بَلَغَتْ الْقِيَمَةُ نِصَابًا وَجَبَ فِيهَا رُبْعُ الْعُشْرِ.

وَلَا اعْتِبَارُ فِي التَّقْوِيمِ لِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ الْعُرُوضُ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهَا تَخْتَلِفُ ارْتِفَاعًا وَنُزُولًا، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِقِيَمَتِهَا وَقَدْ تَمَّامَ الْحَوْلِ.

الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَتَى تَجِبُ؟ وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

الْأَصْلُ فِي وَجُوبِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحُبُوبِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ، وَصَارَ فَرِيكًا، وَتَجِبُ فِي الثَّمَارِ عِنْدَ بَدْءِ صِلَاحِهَا، بِحَيْثُ تُصْبِحُ ثَمَرًا طَيِّبًا يُؤْكَلُ، وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْحَوْلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ مُدَّخَرٍ مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ، كَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالدُّرَّةِ، وَالْأَرْزِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ. وَلَا تَجِبُ فِي الْفَوَاكِهِ، وَالْخَضِرَوَاتِ، فَالْمَكِيلُ: لِكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ اعْتَبَرَ التَّوَسِيقَ فِيهِ، وَهُوَ التَّحْمِيلُ. وَالْمُدَّخَرُ: لَوْجُودِ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ لِإِجَابِ الزَّكَاةِ فِيهِ.

وَعَلَى هَذَا، فَمَا لَمْ يَكُنْ مَكِيلًا وَلَا مُدْخَرًا مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

المسألة الثانية: شروطها:

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ شَرْطَانِ:

١- بُلُوغُ النَّصَابِ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(١).

وَالْأَوْسُقُ حَمْلُ الْبَعِيرِ، وَهُوَ سُتُونٌ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَخَمْسَةُ الْأَوْسُقِ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ، فَيَكُونُ زِنَةُ النَّصَابِ بِالْبُرِّ الْجَيِّدِ مَا يُقَارِبُ سِتْمِائَةَ وَائْنِي عَشَرَ كِيلُو جَرَامًا، عَلَى اعْتِبَارِ أَنْ وَزْنَ الصَّاعِ ٤٠، ٢ كِيلُو جَرَامًا.

٢- أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقْتُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ.

المسألة الثالثة: في مقدار الواجب:

وَالْوَاجِبُ فِي الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ: الْعُشْرُ فِيمَا سُقِيَ بِلَا كُلْفَةٍ، بَأَنْ كَانَتْ عُثْرِيَّةً، أَوْ تُسْقَى بِمَاءِ الْعُيُونِ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ، بَأَنْ كَانَتْ تُسْقَى بِالِدَّلَاءِ وَالسَّوَانِي^(٢) وَنَحْوِهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي، أَوْ النَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ»^(٣).

المسألة الرابعة: في زكاة العسل:

حَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، دَلِيلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ عَلَى وَجُوبِهَا، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى الْوُجُوبِ. قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «الْحَدِيثُ فِي أَنْ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ ضَعِيفٌ وَفِي أَنْ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٨٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٧٩).

(٢) الدَّلَاءُ: جَمْعُ دَلْوٍ، وَهُوَ مَا يَسْتَقَى بِهِ مِنَ الْبَثْرِ وَنَحْوِهِ. وَالسَّوَانِي: جَمْعُ سَانِيَةٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي يَسْتَقَى عَلَيْهَا، وَهِيَ

النَّوَاضِحُ أَيْضًا، كَمَا مَضَى.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٨٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٥٩٦) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَابْنُ الْبَيْتِ: النَّخْلُ

يُسْرَبُ بِعُرْوَةٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى سَقْيٍ.

ضَعِيفٌ، إِلَّا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَاخْتِيَارِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ لِأَنَّ السُّنَنَ وَالْأَثَارَ ثَابِتَةٌ فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ وَلَيْسَتْ فِيهِ ثَابِتَةٌ فَكَأَنَّهُ عَفْوٌ». وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «لَيْسَ فِي وَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِي الْعَسَلِ خَبْرٌ يَثْبُتُ».

المسألة الخامسة: في الرِّكَازِ

الرِّكَازُ: هُوَ مَا وَجَدَ مِنْ دَفَائِنِ الْجَاهِلِيَّةِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً أَوْ غَيْرَهُمَا مِمَّا عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْكُفْرِ، وَلَمْ يُطْلَبْ بِمَالٍ، وَلَمْ يُتَكَلَّفْ فِيهِ نَفَقَةٌ وَكَبِيرُ عَمَلٍ، وَأَمَّا مَا طُلِبَ بِمَالٍ وَتَطْلُبُ كَبِيرُ عَمَلٍ، فَلَيْسَ بِرِكَازٍ، وَيَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْحَوْلُ وَلَا النَّصَابُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١)، وَهُوَ فِيءٌ يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالٍ مُعَيَّنٍ، فَسَوَاءٌ كَانَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَيَعْرِفُ كَوْنُهُ مِنْ دَفَائِنِ الْجَاهِلِيَّةِ: بِوُجُودِ عِلَامَاتِ الْكُفْرِ عَلَيْهِ، كَكِتَابَةِ أَسْمَائِهِمْ، وَنَقْشِ صُورِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْعِلَامَاتِ.

وَأَمَّا الْمَعْدِنُ: فَهُوَ كُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا، لَيْسَ نَبَاتًا، سَوَاءٌ أَكَانَ جَارِيًا، كَالنِّفْطِ وَالْقَارِ، أَمْ جَامِدًا؛ كَالْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالزُّبْقِ. فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا سَبَقَ، لِعُمُومِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

البَابُ الرَّابِعُ: فِي زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

وَبَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ هِيَ: الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ، وَالْبَقَرُ يَشْمَلُ الْجَامُوسَ أَيْضًا، فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْبَقَرِ. وَالْغَنَمُ يَشْمَلُ الْمَاعِزَ، وَالضَّأْنَ. وَسُمِّيَتْ بِبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ، مِنَ الْإِبْهَامِ وَهُوَ الْإِخْفَاءُ، وَعَدَمُ الْإِيضَاحِ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٩٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧١٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: شُرُوطُ وَجُوبِهَا:

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ:

١- أَنْ تَبْلُغَ الْأَنْعَامُ النَّصَابَ الشَّرْعِيَّ، وَهُوَ فِي الْإِبِلِ خَمْسٌ، وَفِي الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ، وَفِي الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ»^(١)، وَلِحَدِيثِ مُعَاذٍ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدُقَ أَهْلِ الْيَمَنِ؛ فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنَ الْبَقَرِ: مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً»^(٢)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ...»^(٣).

٢- أَنْ يَحُولَ عَلَى الْأَنْعَامِ حَوْلٌ كَامِلٌ عِنْدَ مَالِكِهَا وَهِيَ نِصَابٌ؛ لِحَدِيثِ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(٤).

٣- أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً، وَهِيَ الَّتِي تَرْعَى الْكَلَاءَ الْمُبَاحَ - وَهُوَ الَّذِي نَبَتَ بِفِعْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ دُونَ أَنْ يَزْرَعَهُ أَحَدٌ - فِي الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ شَاءً»^(٥)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «وَفِي إِبِلٍ كُلِّ سَائِمَةٍ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ»، فَإِنْ كَانَتْ تَرْعَى أَقْلَ الْحَوْلِ وَيَعْلِفُهَا أَكْثَرُهُ، فَلَيْسَتْ سَائِمَةً، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا.

٤- أَنْ لَا تَكُونَ عَامِلَةً، وَهِيَ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا صَاحِبُهَا فِي حَرْثِ الْأَرْضِ، أَوْ نَقْلِ الْمَتَاعِ، أَوْ حَمْلِ الْأَثْقَالِ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي حَاجَاتِ الْإِنْسَانِ الْأَصْلِيَّةِ كَالثِّيَابِ. أَمَّا إِذَا أُعِدَّتْ لِلْكَرَاءِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَكُونُ فِيهَا يَحْصُلُ مِنْ أَجْرَتِهَا، إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٤٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٧٩)، وَالذَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ: مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ، وَهِيَ مُؤَنَّة لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، فَقَوْلُهُ: «خَمْسُ ذَوْدٍ» كَقَوْلِهِ: «خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ، وَخَمْسَةُ جَمَالٍ، وَخَمْسُ نَوَقٍ».

(٢) وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/٢٤٠)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٥٧٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٢٣)، وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٧٩٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٥٤).

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٣١)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْم (١٧٩٢)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء رقم ٧٨٧).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٥٤).

المسألة الثانية: في قدر الواجب:

١ - قَدْرُ الْوَاجِبِ فِي الْإِبْلِ:

وَمَقْدَارُ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ: فِي الْخَمْسِ مِنَ الْإِبْلِ شَاةٌ جَذَعَةٌ^(١) مِنَ الضَّانِّ، أَوْ ثَنِيَّةٌ^(٢) مِنَ الْمَعْزِ، وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي الْخَمْسِ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي الْعَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ مِنَ الْإِبْلِ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَةٌ، وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ، فَهِيَ مَا خَضَّ أَيُّ: حَامِلٌ، فَإِنَّ لَمْ يَجِدْهَا أَجْزَأَهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٍ، وَهُوَ مَا تَمَّ لَهُ سَنَتَانِ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ وَضَعَتْ الْحَمْلَ الثَّانِي فِي الْغَالِبِ فَهِيَ ذَاتُ لَبْنٍ. وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، لَهَا سَنَتَانِ.

وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ حَقَّةٌ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ، وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ. وَقِيلَ: لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتِ الرُّكُوبَ، وَالتَّحْمِيلَ.

وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ جَذَعَةٌ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا جَذَعَتْ مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا أَيُّ: أَسْقَطَتْهُ. وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ.

وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ حَقَّتَانِ. فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ أَنَسٍ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ فِيهِ: «فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبْلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى...» الْحَدِيثُ.^(٣)

(١) الجذع: الصَّغِيرُ السِّنِّ، وَهُوَ مِنَ الْغَنَمِ مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ.

(٢) الثنية: ما تَمَّ لَهُ سَنَتَانِ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٤٥٤).

وَهَذَا جَدُولٌ يُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ الزَّكَاةِ فِي الْإِبِلِ:

المقدار الواجب	العدد	
	إلى	من
شاة	٩	٥
شأتان	١٤	١٠
ثلاث شياه	١٩	١٥
أربع شياه	٢٤	٢٠
بنت مخاض	٣٥	٢٥
بنت لبون	٤٥	٣٦
حِقَّةٌ	٦٠	٤٦
جذعة	٧٥	٦١
بتتا لبون	٩٠	٧٦
حقتان	١٢٠	٩١

فَمَا زَادَ عَلَى ١٢٠ فَالْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ.

٢- قَدْرُ الْوَاجِبِ فِي الْبَقَرِ:

يَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَهُوَ مَا تَمَّ لَهُ سَنَةٌ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُتَبَّعُ أُمُّهُ، وَفِي أَرْبَعِينَ إِلَى تِسْعٍ وَخَمْسِينَ مُسِنَّةٌ، وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَتَانِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا طَلَعَتْ لَهَا أَسْنَانُ.

وَفِي سِتِّينَ إِلَى تِسْعٍ وَسِتِّينَ تَبِيعَانِ.

ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَهَكَذَا مَهْمَا بَلَغَتْ.

وَذَلِكَ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ: «فَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ:

تَبِيعًا وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً».

وَهَذَا جَدُولٌ يُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ الزَّكَاةِ فِي الْبَقَرِ:

المقدار الواجب	العدد	
	من	إلى
تبيع	٣٠	٣٩
مسنة	٤٠	٥٩
تبيعان	٦٠	٦٩
تبيع ومسنة	٧٠	٧٩

فَمَا زَادَ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ.

٣- قَدْرُ الْوَاجِبِ فِي الْغَنَمِ:

وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ، شَاةٌ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى عِشْرِينَ إِلَى مِائَتَيْنِ، شَاتَانِ، وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، ثَلَاثُ شِيَاهٍ، ثُمَّ تَسْتَقَرُّ الْفَرِيضَةُ فِيهَا بَعْدَ هَذَا الْمِقْدَارِ، فَيَكُونُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، مَهْمَا بَلَغَتْ.

وَذَلِكَ لَمَّا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ وَفِيهِ: «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ»^(١).

وَهَذَا جَدُولٌ يُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ زَكَاةِ الْغَنَمِ:

المقدار الواجب	العدد	
	من	إلى
شاة	٤٠	١٢٠
شاتان	١٢١	٢٠٠
ثلاث شياه	٢٠١	٣٠٠

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٤٥٤).

فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ.

المسألة الثالثة: في صفة الواجب:

وَأَزَنَ الْإِسْلَامُ بِتَشْرِيعِهِ الْعَادِلِ، بَيْنَ الْمَصَالِحِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَغْنِيَاءِ، فَندَبَ إِلَى اخْذِ الْفَقِيرِ حُقُوقَهُ كَامِلَةً، غَيْرَ مَنْقُوصَةٍ، وَندَبَ إِلَى مُرَاعَاةِ حُقُوقِ الْأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَلِذَلِكَ حَدَّدَ الْوَاجِبُ فِي الزَّكَاةِ، بِأَنْ يَكُونَ مِنْ وَسْطِ الْمَالِ، لَا مِنْ خِيَارِهِ، وَلَا مِنْ شِرَارِهِ، فَيَجِبُ عَلَى السَّاعِي مُرَاعَاةَ السَّنِّ الْوَاجِبَةِ؛ إِذْ لَا يُجْزَى قُلُّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْفُقَرَاءِ، وَلَا يَأْخُذُ أَعْلَى مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ بِالْأَغْنِيَاءِ.

وَلَا يَأْخُذُ الْمَرِيضَةُ، وَالْمَعِيَّةُ، وَالْكَبِيرَةُ الْهَرَمَةُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا تَنْفَعُ الْفَقِيرَ، وَبِالْمُقَابِلِ لَا يَأْخُذُ الْأَكُولَةُ، وَهِيَ السَّمِينَةُ الْمُعَدَّةُ لِلْأَكْلِ، وَلَا الرُّبَى، وَهِيَ الَّتِي تُرَبَّى وَلَدَهَا، وَلَا الْمَاخِضُ وَهِيَ الْحَامِلُ، وَلَا الْفَحْلُ الْمُعَدُّ لِلضَّرَابِ، وَلَا حَرَزَاتِ الْمَالِ، وَهِيَ خِيَارُهَا الَّتِي تَحْرُزُهَا الْعَيْنُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ، وَأَخْذُهَا إِضْرَارٌ بِالْغَنِيِّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «... وَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» ^(١).

وَلَمَّا رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِعَامِلِهِ سُفْيَانَ: «قُلْ لِقَوْمِكَ إِنَّا نَدْعُ لَكُمْ الرُّبَى وَالْمَاخِضَ وَذَاتَ اللَّحْمِ وَفَحْلَ الْغَنَمِ وَنَأْخُذُ الْجَذَعَ وَالثَّنِيَّ وَذَلِكَ وَسْطٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فِي الْمَالِ».

المسألة الرابعة: في الخلطة في بهيمة الأنعام:

وهي على نوعين:

النوع الأول: خلطة أعيان، وهي: أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي الْمَلِكِ، مَشَاعًا بَيْنَهُمَا، لَمْ يَتَمَيَّزْ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَتَكُونُ خَلْطُهُ الْأَعْيَانِ بِالْإِزْثِ، وَتَكُونُ بِالشَّرَاءِ.

النوع الثاني: خلطة أوصاف، وهي أَنْ يَكُونَ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمَا مُتَمَيِّزًا مَعْرُوفًا، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْجَوَارُ فَقَطْ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٣٩٥)، وَمسْلِمٌ بِرَقْم (٢٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَهِيَ بِنَوْعِهَا تُصَيِّرُ الْمَالَيْنِ الْمُخْتَلِطَيْنِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ مَجْمُوعُ الْمَالَيْنِ نَصَابًا، وَأَنْ يَكُونَ الْخَلِيطَانِ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ. فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا لَا تَصِحُّ الْخَلْطَةُ، وَلَا تُؤَثِّرُ، وَأَنْ يَشْتَرِكَ الْمَالَانِ الْمُخْتَلِطَانِ فِي الْمَرَاكِحِ، وَهُوَ الْمَبِيتُ وَالْمَأْوَى، وَيَشْتَرِكَ فِي الْمَسْرَحِ فَيَسْرَحْنَ جَمِيعًا، وَيَرْجَعْنَ جَمِيعًا، وَالْمَحْلَبِ وَالْمَرْعَى، وَالْفَحْلَ، فَيَكُونُ فَحْلُ الضَّرَابِ وَاحِدًا مُشْتَرِكًا لَهَا جَمِيعًا.

فَإِذَا تَوَافَرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ أَصْبَحَ الْمَالَانِ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ بِتَأْثِيرِ الْخَلْطَةِ.

لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ»^(١). فَالْخَلْطَةُ تُؤَثِّرُ فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ وَفِي إِسْقَاطِهَا، وَذَلِكَ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا.

وَمِثَالُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقِ: أَشْخَاصٌ ثَلَاثَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمْلِكُ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ، فَجَمِيعُهَا مِائَةٌ وَعِشْرُونَ، فَلَوْ اعْتَبَرْنَا كُلَّ وَاحِدٍ لَوَحْدِهِ لَوَجَبَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثُ شِيَائِهِ، لَكِنْ إِذَا جَمَعْنَا الْغَنَمَ كُلَّهَا فَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا شَاءَةٌ وَاحِدَةٌ. فَهُنَا: جَمَعُوا بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ؛ لِئَلَّا يَجِبَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثُ شِيَائِهِ، بَلْ وَاحِدَةٌ.

وَمِثَالُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ: شَخْصٌ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاءَةً، فَإِذَا عَلِمَ بِمَجِيءِ الْعَامِلِ فَرَّقَ بَيْنَهَا فَجَعَلَ عِشْرِينَ مِنْهَا فِي مَكَانٍ وَعِشْرِينَ فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَلَا يُؤْخَذُ عَلَيْهَا زَكَاةٌ لِإِدْمَاقِهَا النَّصَابَ مُتَفَرِّقَةً.

الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَيُقَالُ لَهَا: صَدَقَةُ الْفِطْرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ: لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْمَالِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالذِّمَّةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ عَنِ النَّفْسِ وَالْبَدَنِ.

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٦٢١) وَغَيْرُهُ وَحَسَنُهُ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ الطَّوِيلِ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْمٍ ٧٩٢).

المسألة الأولى: في حكمها ودليل ذلك:

زَكَاةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رحمهما قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالدَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

المسألة الثانية: شروطها وعلى من تجب:

تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ، وَدَّكْرٍ وَأُنْثَى، وَحُرٍّ وَعَبْدٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رحمهما السَّابِقِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْجَنِينِ إِذَا نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ، وَهُوَ مَا صَارَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ؛ فَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يُخْرِجُونَهَا عَنْهُ، كَمَا ثَبَتَ عَنْ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ.

وَيَجِبُ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَمَّنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ، مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ قَرِيبٍ، وَكَذَا الْعَبْدُ، فَإِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى سَيِّدِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»^(٢). وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ، وَقُوَّتِ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَحَوَائِجُهُ الضَّرُورِيَّةَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْفِطْرَةَ.

فَزَكَاةُ الْفِطْرِ لَا تَجِبُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

١ - الْإِسْلَامُ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ.

٢ - وَجُودُ مَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ، وَقُوَّتِ عِيَالِهِ، وَحَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ.

المسألة الثالثة: في حكمته وجوبها:

مِنْ الْحُكْمِ فِي وَجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ مَا يَلِي:

١ - تَطْهِيرُ الصَّائِمِ مِمَّا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ فِيهِ فِي صِيَامِهِ، مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٥٠٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٨٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٨٢) - ١٠.

٢- إغناء الفقراء والمساكين عن السؤال في يوم العيد، وإدخال السرور عليهم؛ ليكون العيد يوم فرح وسرور لجميع فئات المجتمع، وذلك لحديث ابن عباس رضي الله عنه: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ»^(١).

٣- وفيها إظهار شكر نعمة الله على العبد بإتمام صيام شهر رمضان وقيامه، وفعل ما تيسر من الأعمال الصالحة في هذا الشهر المبارك.

المسألة الرابعة: مقدار الواجب، ومدة يخرج؟

الواجب في زكاة الفطر صاعٌ من غالب قوت أهل البلد من بُرٍّ، أو شعير، أو تمرٍ، أو زبيب، أو أقط^(٢)، أو أرز، أو ذرة، أو غير ذلك؛ لثبوت ذلك عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة، كحديث ابن عمر رضي الله عنه المتقدم.

ويجوز أن تُعطي الجماعة زكاة فطرها لشخص واحد، وأن يُعطي الواحد زكاته لجماعة.

ولا يُجزئ إخراج قيمة الطعام؛ لأن ذلك خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ؛ ولأنه مخالف لعمل الصحابة، فقد كانوا يخرجونها صاعاً من طعام؛ ولأن زكاة الفطر عبادة مفروضة من جنس معين وهو الطعام، فلا يُجزئ إخراجها من غير الجنس المعين.

المسألة الخامسة: في وقت وجوبها وإخراجها؛

تجب زكاة الفطر بغروب الشمس من ليلة العيد؛ لأنه الوقت الذي يكون به الفطر من رمضان. ولا إخراجها وقتان: وقت فضيلة وأداء، ووقت جواز.

فَأَمَّا وَقْتُ الْفَضِيلَةِ: فهو من طلوع فجر يوم العيد إلى قبيل أداء صلاة العيد،

(١) أخرجه أبو داود برقم (١٦٠٩)، وابن ماجه برقم (١٨٢٧)، والحاكم (٤٠٩/١) وصححه، وحسنه النووي في المجموع، وحسنه الألباني (صحيح ابن ماجه برقم ١٤٩٢).

(٢) الأقط: هو لبن مجفف يابس مستحجر، يتخذ من اللبن المخيض.

لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» (١).

وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ: فَهُوَ قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ؛ لِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ لِذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَإِنْ أَخَّرَهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ، وَيَأْتُمْ عَلَى هَذَا التَّأْخِيرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» (٢).

البَابُ السَّادِسُ: فِي أَهْلِ الزَّكَاةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَنْ هُمْ أَهْلُ الزَّكَاةِ؟ وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

أَهْلُ الزَّكَاةِ هُمُ الْمُسْتَحِقُّونَ لَهَا، وَهُمْ الْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَّةُ الَّذِينَ حَصَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٠].

وَيَبْضَاحُ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كَمَا يَلِي:

١- الْفُقَرَاءُ: جَمْعُ فَقِيرٍ، وَهُوَ مَنْ لَيْسَ لَدَيْهِ مَا يَسُدُّ حَاجَتَهُ، وَحَاجَةٌ مَنْ يَعُولُ، مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَمَلْبَسٍ وَمَسْكَنٍ، بَأَلَّا يَجِدَ شَيْئًا، أَوْ يَجِدَ أَقْلًا مِنْ نِصْفِ الْكِفَايَةِ، وَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَكْفِيهِ سَنَةً كَامِلَةً.

٢- الْمَسَاكِينُ: جَمْعُ مَسْكِينٍ، وَهُوَ مَنْ يَجِدُ نِصْفَ كِفَايَتِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ، كَمَنْ مَعَهُ مِائَةٌ وَيَحْتَاجُ إِلَى مِائَتَيْنِ، وَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَكْفِيهِ لِمُدَّةٍ عَامٍ.

٣- الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا: جَمْعُ عَامِلٍ، وَهُوَ مَنْ يَبْعَثُهُ الْإِمَامُ لِجَبَايَةِ الصَّدَقَاتِ،

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٥٠٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٨٤).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٦٠٩)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٨٢٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء

فِيُعْطِيهِ الْإِمَامُ مَا يَكْفِيهِ مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ قَدْ فَرَّغَ نَفْسَهُ
لِهَذَا الْعَمَلِ، وَالْعَامِلُونَ هُمْ كُلُّ مَنْ يَعْمَلُ فِي جِبَابَتِهَا، وَكِتَابَتِهَا، وَحِرَاسَتِهَا،
وَتَفْرِيقِهَا عَلَى مُسْتَحِقِّيَّهَا.

٤ - الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ: وَهُمْ قَوْمٌ يُعْطَوْنَ الزَّكَاةَ؛ تَأْلِيفًا لِقُلُوبِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ إِنْ
كَانُوا كُفَّارًا، وَتَشْيِيتًا لِإِيمَانِهِمْ، إِنْ كَانُوا مِنْ ضِعَافِ الْإِيمَانِ الْمُتَهَاوِنِينَ فِي
عِبَادَاتِهِمْ، أَوْ لِتَرْغِيبِ ذَوِيهِمْ فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ طَلَبًا لِمَعُونَتِهِمْ أَوْ كَفٍّ أَذَاهُمْ.

٥ - فِي الرِّقَابِ: جَمْعُ رَقَبَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوِ الْأَمَةُ يُشْتَرَى مِنْ مَالِ
الزَّكَاةِ وَيُعْتَقُ، أَوْ يَكُونُ مَكَاتَبًا فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا يُسَدِّدُ بِهِ نُجُومَ كِتَابَتِهِ؛ لِيُصْبِحَ
حُرًّا نَافِذَ التَّصَرُّفِ، وَعُضْوًا نَافِعًا فِي الْمُجْتَمَعِ، وَيَتِمَكَّنَ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى
الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، وَكَذَا الْأَسِيرُ الْمُسْلِمُ يُفَكُّ مِنَ الْأَعْدَاءِ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ.

٦ - الْغَارِمُونَ: جَمْعُ غَارِمٍ، وَهُوَ الْمَدِينُ الَّذِي تَحَمَّلَ دَيْنًا فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ،
سِوَاءٍ لِنَفْسِهِ فِي أَمْرٍ مُبَاحٍ، أَوْ لِغَيْرِهِ كإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَهَذَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مَا
يُسَدِّدُ بِهِ دَيْنَهُ، وَالْغَارِمُ لِلْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

٧ - فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الْمُرَادُ بِهِ الْغَزَاةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْمُتَطَوُّعُونَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ
رَاتِبٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَيُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ، سِوَاءَ أَكَانُوا أَغْنِيَاءَ أَمْ فَقَرَاءَ.

٨ - ابْنُ السَّبِيلِ: وَهُوَ الْمُسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ عَنْ بَلَدِهِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى مَالٍ؛
لِيُوَصِلَ السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ، إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يُقْرِضُهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي حَدِّ الَّذِينَ لَا تُدْفَعُ لَهُمُ الزَّكَاةُ:

الْأَصْنَافُ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ لَهُمْ هُمْ:

١ - الْأَغْنِيَاءُ، وَالْأَقْوِيَاءُ الْمُكْتَسِبُونَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِيٍّ
مُكْتَسِبٍ»^(١)، لَكِنْ يُعْطَى الْعَامِلُ عَلَيْهَا وَالْغَارِمُ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٢ / ٥)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَمَ (١٦٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٩ / ٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ
بِرَقَمَ ٢٤٣٥).

وَالْقَادِرُ عَلَى الْكَسْبِ إِذَا كَانَ مُتَفَرِّغًا لِطَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْقَادِرُ عَلَى الْكَسْبِ عَابِدًا تَرَكَ الْعَمَلَ لِلتَّفَرُّغِ لِنَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ فَلَا يُعْطَى؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ نَفْعُهَا قَاصِرٌ عَلَى الْعَابِدِ بِخِلَافِ الْعِلْمِ.

٢- الْأُصُولُ وَالْفُرُوعُ وَالزَّوْجَةُ الَّذِينَ تَحِبُّ نَفَقَتَهُمْ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ تَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَتَهُمْ كَالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ، وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ، وَالْأَوْلَادِ، وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَى هَؤُلَاءِ يُغْنِيهِمْ عَنِ النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، وَيُسْقِطُهَا عَنْهُ، وَمِنْ ثَمَّ يَعُودُ نَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ دَفْعُهَا إِلَى نَفْسِهِ.

٣- الْكُفَّارُ غَيْرَ الْمُؤَلِّفِينَ، فَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى الْكُفَّارِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ» أَي: أَغْنِيَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَفَقَرَائِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَلِأَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الزَّكَاةِ إِغْنَاءَ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَوْطِيدَ دَعَائِمِ الْمَحَبَّةِ وَالْإِخَاءِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مَعَ الْكُفَّارِ.

٤- آلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَحِلُّ الزَّكَاةُ لِآلِ النَّبِيِّ ﷺ إِكْرَامًا لَهُمْ لِشَرَفِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا لَا تَحِلُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» ^(١). وَآلُ النَّبِيِّ ﷺ قِيلَ: هُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ؛ وَقِيلَ: هُمْ بَنُو هَاشِمٍ فَقَطْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَعَلَيْهِ يَصَحُّ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَى بَنِي الْمُطَّلِبِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلِعُمُومِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٠]، فَيَدْخُلُ فِيهِمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ.

٥- وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ لِمَوَالِي آلِ النَّبِيِّ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» ^(٢). وَمَوَالِيَ الْقَوْمِ: عَتَقَاؤُهُمْ. وَمَعْنَى (مِنْ أَنْفُسِهِمْ): أَي: فَحُكْمُهُمْ كَحُكْمِهِمْ، فَتَحَرَّمَ الزَّكَاةُ عَلَى مَوَالِي آلِ بَنِي هَاشِمٍ.

٦- الْعَبْدُ: لَا تُدْفَعُ الزَّكَاةُ إِلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْعَبْدِ مِلْكٌ لِسَيِّدِهِ، فَإِذَا أُعْطِيَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٧٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٦٥٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٥٢) - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَالْحَاكِمُ (٤٠٤/١). قَالَ التِّرْمِذِيُّ:

حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٥٣٠).

الرَّكَاءَةُ انْتَقَلَتْ إِلَى مَلِكٍ سَيِّدِهِ، وَلِأَنَّ نَفَقَتَهُ تَلْزَمُ سَيِّدَهُ. وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ: الْمُكَاتَبُ فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنَ الرَّكَاءَةِ مَا يَقْضِي بِهِ دِينَ كِتَابَتِهِ، وَالْعَامِلُ عَلَى الرَّكَاءَةِ، فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ عَامِلًا عَلَى الرَّكَاءَةِ أُعْطِيَ مِنْهَا لِأَنَّهُ كَالْأَجِيرِ، وَالْعَبْدُ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَأْجَرَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ. فَمَنْ دَفَعَهَا لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا لَهُمْ، فَهُوَ آثِمٌ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هَلْ يُشْتَرَطُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ

تَفْرِيقِ الرِّكَاءَةِ؟

لَا يُشْتَرَطُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ تَفْرِيقِ الرِّكَاءَةِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، بَلْ يُجْزَى دَفْعُهَا لِأَيِّ صِنْفٍ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ بُدِّدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

[البقرة: ٢٧١]

وَقَوْلِهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: لَقِيسَةَ: «أَقِمَّ عِنْدَنَا حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا» (١).

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، بَيَانُ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلرِّكَاءَةِ لَا تَعْمِيمُ الْمُسْتَحَقِّينَ عِنْدَ تَفْرِيقِهَا.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي نَقْلِ الرِّكَاءَةِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ:

يَجُوزُ نَقْلُ الرِّكَاءَةِ مِنْ بَلَدِهَا، إِلَى بَلَدٍ آخَرَ قَرِيبٍ، أَوْ بَعِيدٍ لِلْحَاجَةِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْبَلَدُ الْبَعِيدُ أَشَدَّ فَقْرًا، أَوْ يَكُونَ لِصَاحِبِ الرِّكَاءَةِ أَقْرَبُ فَقْرًا فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ مِثْلُ: فَقْرَاءِ بَلَدِهِ، فَإِنْ فِي دَفْعِهَا إِلَى أَقَارِبِهِ تَحْصِيلُ الْمَصْلَحَةِ، وَهِيَ الصَّدَقَةُ وَالصَّلَةُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ بِجَوَازِ نَقْلِ الرِّكَاءَةِ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] أَيِ: الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

* * *

رَابِعًا: كِتَابُ الصِّيَامِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ أَبْوَابٍ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي مُقَدِّمَاتِ الصِّيَامِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الصِّيَامِ، وَبَيَانُ أَرْكَانِهِ:

١ - تَعْرِيفُهُ: الصِّيَامُ فِي اللُّغَةِ: الْإِمْسَاكُ عَنِ الشَّيْءِ.

وَفِي الشَّرْعِ: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَسَائِرِ الْمُفْطِرَاتِ، مَعَ النِّيَّةِ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

٢ - أَرْكَانُهُ: مِنْ خِلَالِ تَعْرِيفِ الصِّيَامِ فِي الْأَصْطِلَاحِ، يَتَّضِحُ أَنَّ لَهُ رُكْنَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ، هُمَا:

الْأَوَّلُ: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَدَلِيلُ هَذَا الرُّكْنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوهُنَّ وَابْتَعَوْهُمَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْإِيلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وَالْمُرَادُ بِالْخَيْطِ الْأَبْيَضِ وَالْخَيْطِ الْأَسْوَدِ: بَيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ.

الثَّانِي: النِّيَّةُ، بِأَنْ يَقْصِدَ الصَّائِمُ بِهَذَا الْإِمْسَاكِ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ عِبَادَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَبِالنِّيَّةِ تَتَمَيَّزُ الْأَعْمَالُ الْمَقْصُودَةُ لِلْعِبَادَةِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ، وَبِالنِّيَّةِ تَتَمَيَّزُ الْعِبَادَاتُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، فَيَقْصِدُ الصَّائِمُ بِهَذَا الصِّيَامِ: إِمَّا صِيَامَ رَمَضَانَ، أَوْ غَيْرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الصِّيَامِ.

وَدَلِيلُ هَذَا الرُّكْنِ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١).

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ صِيَامِ رَمَضَانَ وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَجَعَلَهُ أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٠٧).

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿البقرة: ١٨٣﴾. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ﴿البقرة: ١٨٥﴾.

وَلَمَّا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ^(١).

وَلَمَّا رَوَاهُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَائِرَ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: «شَهْرَ رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا...» الْحَدِيثُ ^(٢).

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ صِيَامِ رَمَضَانَ، وَأَنَّهُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الَّتِي عَلِمَتْ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَأَنَّ مُنْكَرَهُ كَافِرٌ، مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ. فَثَبَّتَ بِذَلِكَ فَرَضِيَّةَ الصَّوْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى كُفْرِ مَنْ أَنْكَرَهُ.

المسألة الثالثة: أقسام الصيام:

الصَّيَامُ قِسْمَانِ: وَاجِبٌ، وَتَطَوُّعٌ؛ وَالْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- ١- صَوْمُ رَمَضَانَ.
- ٢- صَوْمُ الْكَفَّارَاتِ.
- ٣- صَوْمُ النَّذْرِ.

وَالْكَلَامُ هُنَا يَنْحَصِرُ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، وَفِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ، أَمَّا بَقِيَّةُ الْأَقْسَامِ فَتَأْتِي فِي مَوَاضِعِهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

المسألة الرابعة: فضل صيام شهر رمضان، والحكمة من مشروعيتها صومه:

١- فَضْلُهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ، إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١).

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وَعَنْهُ رحمته أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنِبْتَ الْكَبَائِرُ »^(٢).

هَذَا بَعْضُ مَا وَرَدَ فِي فَضْلِ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَفَضَائِلُهُ كَثِيرَةٌ.

٢- الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ صَوْمِهِ: شَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الصَّوْمَ لِحَكْمٍ عَدِيدَةٍ وَفَوَائِدَ كَثِيرَةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

١- تَزْكِيَةُ النَّفْسِ، وَتَطْهِيرُهَا، وَتَنْقِيَتُهَا مِنَ الْأَخْلَاطِ الرَّدِيئَةِ وَالْأَخْلَاقِ الرَّذِيلَةِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يُضَيِّقُ مَجَارِيَ الشَّيْطَانِ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ.

٢- فِي الصَّوْمِ تَزْهِيدٌ فِي الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا، وَتَرْغِيبٌ فِي الْآخِرَةِ وَنَعِيمِهَا.

٣- الصَّوْمُ يَبْعَثُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَالشُّعُورِ بِآلَمِهِمْ؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ يَذُوقُ أَلَمَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَكَمِ الْبَلِيغَةِ، وَالْفَوَائِدِ الْعَدِيدَةِ.

المسألة الخامسة: شروط وجوب صيام رمضان؛

يَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ عَلَى مَنْ تَوَافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ:

١- **الإسلام:** فَلَا يَجِبُ، وَلَا يَصِحُّ الصَّيَامُ مِنَ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّ الصَّيَامَ عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ، فَإِذَا أَسْلَمَ لَا يُلْزَمُ بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ.

٢- **البُلُوغُ:** فَلَا يَجِبُ الصَّيَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ التَّكْلِيفِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»^(٣) فَذَكَرَ مِنْهُمْ: الصَّبِيَّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَلَكِنَّهُ يَصِحُّ الصَّيَامُ مِنْ غَيْرِ الْبَالِغِ لَوْ صَامَ، إِذَا كَانَ مُمِيزًا، وَيَنْبَغِي لَوْلِي أَمْرِهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالصَّيَامِ؛ لِعِتَادِهِ وَيَأْلَفُهُ.

٣- **العقل:** فَلَا يَجِبُ الصَّيَامُ عَلَى الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُورِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...» فَذَكَرَ مِنْهُمْ الْمَجْنُونُ حَتَّى يَفِيْقَ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٠١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٧٦٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٣٣).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٥٨/٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٢٩٧).

٤- **الصَّحَّةُ:** فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يُطِيقُ الصَّيَامَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، وَإِنْ صَامَ صَحَّ صِيَامُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فَإِنْ زَالَ الْمَرَضُ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا أَفْطَرَهُ مِنْ أَيَّامٍ.

٥- **الإِقَامَةُ:** فَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْمُسَافِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ الآية؛ فَلَوْ صَامَ الْمُسَافِرُ صَحَّ صِيَامُهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا أَفْطَرَهُ فِي السَّفَرِ.

٦- **الخُلُوفُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ:** فَالْحَائِضُ وَالنَّفَسَاءُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا الصَّيَامُ، بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ؟ فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»^(١). وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِمَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ يُصِيئَانَا ذَلِكَ، فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(٢).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: ثُبُوتُ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَانْقِضَائِهِ:

يُثْبِتُ دُخُولَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ، بِنَفْسِهِ أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِهِ عَلَى رُؤْيَيْهِ، أَوْ إِخْبَارِهِ بِذَلِكَ؛ فَإِذَا شَهِدَ مُسْلِمٌ عَدْلٌ بِرُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ ثَبَتَ بِهِذِهِ الشَّهَادَةُ دُخُولَ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا»^(٣)، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِرُؤْيَا رَمَضَانَ فَصَامَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ»^(٤).

فَإِنْ لَمْ يَرَ الْهِلَالَ، أَوْ لَمْ يَشْهَدْ مُسْلِمٌ عَدْلٌ بِرُؤْيَيْهِ، وَجَبَ إِكْمَالُ عِدَّةِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. وَلَا يُثْبِتُ دُخُولَ الشَّهْرِ بِغَيْرِ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ -رُؤْيَا الْهِلَالِ، أَوْ إِتِمَامِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا-؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَبَى»^(٥).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٠٤).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٣٥).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٠٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٨٠) - ٨.

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٣٤٢)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٤٢٣/١) وَصَحَّحَهُ.

(٥) وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: (عُمِّي) وَبَعْضُهَا (عُمٌّ) وَالْمَعْنَى: غُطِيَ وَخُفِيَ وَلَمْ يَظْهَرِ.

عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»^(١).

وَيَبُتُّ انْقِضَاءُ، رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هِلَالِ شَهْرِ شَوَّالٍ، بِشَهَادَةِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ مُسْلِمَانِ عَدْلَانِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ، وَجَبَ إِكْمَالُ عِدَّةِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: وَقْتُ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ وَحُكْمُهَا:

يَجِبُ عَلَى الصَّائِمِ أَنْ يَتَوَيَّ الصِّيَامَ، وَهِيَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِهِ كَمَا مَضَى؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». وَيَتَوَيَّهَا مِنَ اللَّيْلِ فِي الصِّيَامِ الْوَاجِبِ؛ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَةِ وَالْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ، وَلَوْ قَبْلَ الْفَجْرِ بِدَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَنْتَهِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ»^(٢).

فَمَنْ نَوَى صَوْمًا فِي النَّهَارِ، وَلَمْ يَطْعَمْ شَيْئًا، لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ، فَيَجُوزُ بِنِيَّةِ مِنَ النَّهَارِ، إِذَا لَمْ يَطْعَمْ شَيْئًا مِنْ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقُلْنَا: لَا قَالَ: «فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ»^(٣). أَمَّا صِيَامُ الْوَاجِبِ فَلَا يَنْعَقِدُ بِنِيَّةِ مِنَ النَّهَارِ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّةِ اللَّيْلِ.

وَتَكْفِي نِيَّةً وَاحِدَةً فِي بَدَايَةِ رَمَضَانَ؛ لِجَمِيعِ الشَّهْرِ، وَيُسْتَحَبُّ تَجْدِيدُهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ.

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْأَعْذَارِ الْمُبِيحَةِ لِلْفِطْرِ وَمُفْطِرَاتِ الصَّائِمِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْأَعْذَارُ الْمُبِيحَةُ لِلْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ:

يُبَاحُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ لِأَحَدِ الْأَعْذَارِ الثَّلَاثَةِ:

الْأَوَّلُ: الْمَرَضُ وَالْكِبَرُ، فَيَجُوزُ لِلْمَرِيضِ الَّذِي يُرْجَى بُرُؤُهُ الْفِطْرُ، فَإِذَا بَرِيَ وَجَبَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٠٨١).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٧٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ (١٩٦/٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقَم (١٧٠٠)، وَاللَّفْظُ لِلنَّسَائِيِّ، وَصَحَّحَهُ

الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ٥٨٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (١١٥٤) - ١٧٠.

عَلَيْهِ قَضَاءُ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

[البقرة: ١٨٥]

وَالْمَرَضُ الَّذِي يُرَخَّصُ مَعَهُ فِي الْفِطْرِ هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يَشُقُّ عَلَى الْمَرِيضِ الصِّيَامُ بِسَبَبِهِ.

أَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ، أَوِ الْعَاجِزُ عَنِ الصِّيَامِ عَجْزًا مُسْتَمِرًّا كَالْكَبِيرِ: فَإِنَّهُ يُفْطِرُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنَّمَا تَلْزُمُهُ فِدْيَةٌ، بِأَنْ يُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- جَعَلَ الْإِطْعَامَ مُعَادِلًا لِلصِّيَامِ حِينَ كَانَ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا فِي أَوَّلِ مَا فَرَضَ الصِّيَامَ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَنْهُ عِنْدَ الْعُذْرِ.

يَقُولُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَأَمَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ إِذَا لَمْ يُطِقِ الصِّيَامَ، فَقَدْ أَطْعَمَ أَنْسَ بَعْدَمَا كَبُرَ عَامًا أَوْ عَامَيْنِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^{حَدَّثَنَا} فِي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ، لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا: فَلْيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا»^(١).

فَيُطْعِمُ الْعَاجِزُ عَنِ الصِّيَامِ عَجْزًا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ، بِمَرَضٍ كَانَ أَوْ كِبَرٍ، عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ تَمْرٍ، أَوْ أَرْزٍ، أَوْ نَحْوَهَا مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ، وَمِقْدَارُ الصَّاعِ كِيلَوَانٍ وَرُبْعٌ تَقْرِيبًا (٢٥، ٢) فَيَكُونُ الْإِطْعَامُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ: كِيلُو جَرَامٍ وَمِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعَشْرِينَ جَرَامًا (١١٢٥ جَرَامٍ) تَقْرِيبًا.

هَذَا وَإِنْ صَامَ الْمَرِيضُ صَحَّ صِيَامُهُ وَأَجْزَأُهُ.

الثَّانِي: السَّفَرُ؛ فَيَبَاحُ لِلْمُسَافِرِ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ

فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١٨٥﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَلَقَوْلُهُ ﷺ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنِ الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْطَرْ» (١). وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ صَائِمًا فِي رَمَضَانَ، فَلَمَّا بَلَغَ الْكَدِيدَ أَفْطَرَ، فَافْطَرَ النَّاسُ (٢).

وَيُبَاحُ الْفِطْرُ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ الَّذِي يُبَاحُ فِيهِ قَصْرُ الصَّلَاةِ (٣)، وَهُوَ مَا يُقَدَّرُ بِثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ مِيلًا، أَيْ: حَوْلَى ثَمَانِينَ كِيلُو مِثْرًا.

وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ هُوَ السَّفَرُ الْمُبَاحُ، فَإِنْ كَانَ سَفَرٌ مَعْصِيَةً أَوْ سَفَرًا يُرَادُ بِهِ التَّحَايُلُ عَلَى الْفِطْرِ، لَمْ يُبَحِّ لَهُ الْفِطْرُ بِهَذَا السَّفَرِ.

وَإِنْ صَامَ الْمُسَافِرُ صَحَّ صَوْمُهُ وَأَجْزَأُهُ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَعْصِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِ، وَلَا الْمُفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ» (٤). وَلَكِنْ بَشَرَطِ الْأَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ، فَإِنْ شُقَّ عَلَيْهِ، أَوْ أَصْرَبَ بِهِ، فَالْفِطْرُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ؛ أَخْذًا بِالرُّخْصَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي السَّفَرِ رَجُلًا صَائِمًا قَدْ ظَلَلَ عَلَيْهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَتَجَمَّعَ النَّاسُ حَوْلَهُ، فَقَالَ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ» (٥).

الثَّالِثُ: الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ، فَالْمَرْأَةُ الَّتِي أَتَاهَا الْحَيْضُ أَوْ النِّفَاسُ تُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ وَجُوبًا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ، وَلَوْ صَامَتْ لَمْ يَصَحَّ مِنْهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا» (٦).

وَيَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ يُصَيِّمُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ

(١) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ بِرَقْم (١٩٤٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٤٤).

(٣) انظر: المغني (٣/ ٣٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٤٧).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٤٦).

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٠٤).

الصَّوْمُ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ^(١).

الرَّابِعُ: الْحَمْلُ وَالرَّضَاعُ؛ فَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا أَوْ مُرْضِعًا، وَخَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا بِسَبَبِ الصَّوْمِ جَازَ لَهَا الْفِطْرُ، لِمَا رَوَاهُ أَنَسٌ رحمته الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَعَنِ الْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ»^(٢)، وَتَقْضِي الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ مَكَانَ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَتَاهَا، وَذَلِكَ إِنْ خَافَتَا عَلَى نَفْسَيْهِمَا، فَإِنْ خَافَتِ الْحَامِلُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى جَنِينِهَا، أَوْ الْمُرْضِعُ عَلَى رَضِيعِهَا؛ أَطْعَمَتَا مَعَ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُسْكِنًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمتهما الله: «وَالْمُرْضِعُ وَالْحُبْلَى إِذَا خَافَتَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا»^(٣). فَتَلَحَّصَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَسْبَابَ الْمُبِيحَةَ لِلْفِطْرِ أَرْبَعَةٌ: السَّفَرُ، وَالْمَرَضُ، وَالْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَالْخَوْفُ مِنَ الْهَلَاكِ، كَمَا فِي الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ.

المسألة الثانية: مفطرات الصائم:

وَهِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي تُقْسِدُ عَلَى الصَّائِمِ صَوْمَهُ وَتُفْطِرُهُ. وَيُفْطِرُ الصَّائِمُ بِفِعْلِ أَحَدِ الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

الأَوَّلُ: الْأَكْلُ أَوْ الشُّرْبُ عَمْدًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فَقَدْ بَيَّنَّتِ الْآيَةُ أَنَّهُ لَا يَبَاحُ لِلصَّائِمِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى اللَّيْلِ - غُرُوبِ الشَّمْسِ - أَمَّا مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَصِيَامُهُ صَحِيحٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ إِذَا تَذَكَّرَ، أَوْ ذُكِّرَ أَنَّهُ صَائِمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٣٥).

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٧١٥) وَحَسَنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٣/٢)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٦٦٧)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيح)

سنن النَّسَائِيِّ بِرَقْم (٢١٤٥).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٣١٧، ٢٣١٨) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٨/٤، ٢٥)، وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ

أَوْ شَرِبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١).

وَيَفْسُدُ الصَّوْمُ بِالسَّعْوِطِ^(٢)، وَبِكُلِّ مَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْفَمِ
مِمَّا هُوَ فِي حُكْمِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ كَالْإِبْرِ الْمُغْذِيَةِ.

الثَّانِي: الْجِمَاعُ، يَبْطُلُ الصَّيَامُ بِالْجِمَاعِ، فَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ صَائِمٌ بَطُلَ صِيَامُهُ،
وَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ، وَقَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي جَامَعَ فِيهِ، وَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ كَفَّارَةٌ،
وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ
مِسْكِينًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ
جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ؟»، قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى
امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَحِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ:
«هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لَا، فَقَالَ: «هَلْ تَحِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ
مِسْكِينًا». قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ
بِعَرَقٍ فِيهَا تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ - قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟». فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْ
هَذَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرِ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ
لَا بَيْتِهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى
بَدَتْ أُنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ»^(٣).

وَفِي مَعْنَى الْجِمَاعِ: إِنْزَالُ الْمَنِيِّ اخْتِيَارًا؛ فَإِذَا أَنْزَلَ الصَّائِمُ مُخْتَارًا بِتَقْبِيلِ، أَوْ
لَحْسٍ، أَوْ اسْتِمْنَاءٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَسَدَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْوَةِ الَّتِي تُنَاقِضُ
الصَّوْمَ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالْجِمَاعِ فَقَطْ،
يُزَوِّدُ النَّصَّ خَاصًّا بِهِ.

أَمَّا إِذَا نَامَ الصَّائِمُ فَاحْتَلَمَ، أَوْ أَنْزَلَ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ كَمَنْ بِهِ مَرَضٌ، فَلَا يَبْطُلُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٣٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٥٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَهُوَ دَوَاءٌ يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٣٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١١١).

صِيَامُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثُ: التَّيَقُّؤُ عَمْدًا، وَهُوَ إِخْرَاجُ مَا فِي الْمَعِدَةِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ عَنْ طَرِيقِ الْفَمِ عَمْدًا، أَمَّا إِذَا غَلَبَهُ الْقَيِّءُ وَخَرَجَ مِنْهُ بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِي صِيَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ ^(١) الْقَيِّءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ» ^(٢).

الرَّابِعُ: الْحِجَامَةُ، وَهِيَ إِخْرَاجُ الدَّمِ مِنَ الْجِلْدِ دُونَ الْعُرُوقِ، فَمَتَى اخْتَجَمَ الصَّائِمُ فَقَدْ أَفْسَدَ صَوْمَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» ^(٣)، وَكَذَا يَفْسُدُ صَوْمُ الْحَاجِمِ أَيْضًا، إِلَّا إِذَا حَجَّمَهُ بِآلَاتٍ مُنْفَصِلَةٍ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَصِّ الدَّمِ، فَإِنَّهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- لَا يَفْطُرُ.

وَفِي مَعْنَى الْحِجَامَةِ: إِخْرَاجُ الدَّمِ بِالْفَصْدِ ^(٤)، وَإِخْرَاجُهُ مِنْ أَجْلِ التَّبَرُّعِ بِهِ. أَمَّا خُرُوجُ الدَّمِ بِالْجَرَحِ، أَوْ قَلْعِ الضَّرْسِ، أَوْ الرَّعَافِ فَلَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحِجَامَةٍ، وَلَا فِي مَعْنَاهَا.

الخَامِسُ: خُرُوجُ دَمِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، فَمَتَى رَأَتْ الْمَرْأَةُ دَمَ الْحَيْضِ أَوْ النِّفَاسِ أَفْطَرَتْ، وَوَجَبَ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَرْأَةِ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ» ^(٥).

السَّادِسُ: نِيَّةُ الْفِطْرِ، فَمَنْ نَوَى الْفِطْرَ قَبْلَ وَقْتِ الْإِفْطَارِ وَهُوَ صَائِمٌ، بَطُلَ صَوْمُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْ مُفْطَرًا، فَإِنَّ النِّيَّةَ أَحَدُ رُكْنِي الصِّيَامِ، فَإِذَا نَقَضَهَا قَاصِدًا الْفِطْرَ، وَمُتَعَمِّدًا لَهُ، انْتَقَضَ صِيَامُهُ.

(١) أي: سبقه وغلبيه في الخروج.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٣٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٧٢٠)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقَم (١٦٧٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ بِرَقَم ١٣٦٨).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٣٦٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ بِرَقَم (١٩٨٣)، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ إِسْنَادَهُ (التَّعْلِيقُ عَلَى ابْنِ خَزِيمَةَ ٢٣٦/٣).

(٤) الفصد: شق العرق.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٣٠٤).

السَّابِعُ: الرَّدَّةُ، لِمُنَافَاتِهَا لِلْعِبَادَةِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبُطَنَّ عَمَلُكَ﴾.

[الزمر: ٦٥]

البَابُ الثَّالِثُ: مُسْتَحَبَّاتُ الصِّيَامِ وَمَكْرُوهُاتِهِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مُسْتَحَبَّاتُ الصِّيَامِ:

يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ أَنْ يُرَاعِيَ فِي صِيَامِهِ الْأُمُورَ التَّالِيَةَ:

١- السُّحُورُ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهًا»^(١). وَيَتَحَقَّقُ السُّحُورُ بِكَثِيرِ الطَّعَامِ وَقَلِيلِهِ، وَلَوْ بِجُرْعَةٍ مَاءٍ. وَوَقْتُ السُّحُورِ مِنْ مُتَتَصِفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

٢- تَأْخِيرُ السُّحُورِ: لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ قُلْتُ: كَمْ كَانَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: خَمْسِينَ آيَةً^(٢).

٣- تَعْجِيلُ الْفِطْرِ: فَيُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ مَتَى تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ»^(٣).

٤- الْإِفْطَارُ عَلَى رُطَبَاتٍ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَتَمْرَاتٍ، وَأَنْ تَكُونَ وَتَرًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى جَرَعَاتٍ مِنْ مَاءٍ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ، فَعَلَى تَمْرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ»^(٤)، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا نَوَى الْفِطْرَ بِقَلْبِهِ، وَيَكْفِيهِ ذَلِكَ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٢٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٩٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٧٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٩٧)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٥٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٩٨).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٣٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٩٦). وَحَسَنُهُ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (٢٦٦/٦) وَحَسَنُهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٥٦٠)، وَقَوَّى إِسْنَادَهُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى (شَرْحِ السُّنَّةِ).

٥- الدُّعَاءُ عِنْدَ الْفِطْرِ، وَأَثْنَاءَ الصَّيَامِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمُ الصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ وَالْمَظْلُومُ»^(١).

٦- الْإِكْتَارُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَتَفْطِيرِ الصَّائِمِينَ، وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ: فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ جَبْرِيلُ يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ، فَيَدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ»^(٢).

٧- الاجْتِهَادُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: وَبِالْأَخَصِّ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِزْرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيَقَظُ أَهْلَهُ»^(٣)، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٤).

٨- الْإِعْتِمَارُ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً»^(٥).

٩- قول: «إِنِّي صَائِمٌ» لِمَنْ شَتَمَهُ: وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَصْخَبْ، فَإِنْ سَابَّهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ»^(٦).

المسألة الثانية: مكروهات الصيام:

يُكْرَهُ فِي حَقِّ الصَّائِمِ بَعْضُ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ تُؤَدِّي إِلَى جَرَحِ صَوْمِهِ، وَنَقْصِ أَجْرِهِ، وَهِيَ:

١- الْمُبَالَغَةُ فِي الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ: وَذَلِكَ خَشْيَةً أَنْ يَذْهَبَ الْمَاءُ إِلَى

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢٥٢٦) وَحَسَنَهُ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣/ ٣٤٥) وَغَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «ثَلَاثَ دَعَوَاتٍ لَا تُرَدُّ: دَعْوَةُ الْوَالِدِ، وَدَعْوَةُ الصَّائِمِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ». وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الصَّحِيحَةُ ١٧٩٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٣٠٨).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٢٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٧٤).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٧٥٩).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٧٨٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢٥٦).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٠٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٥١) وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

جَوْفِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(١).

٢- **الْقُبْلَةُ**: لِمَنْ تُجَرِّكُ شَهْوَتَهُ، وَكَانَ مِمَّنْ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ: فَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَقْبَلَ زَوْجَتَهُ، أَوْ أَمَتَهُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُؤَدِّي إِلَى إِثَارَةِ الشَّهْوَةِ الَّتِي تَجُرُّ إِلَى فَسَادِ الصَّوْمِ بِالْإِمْنَاءِ أَوْ الْجِمَاعِ، فَإِنْ أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ فَسَادِ صَوْمِهِ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: «وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِزُبَيْهِ»^(٢) - أَي: حَاجَتُهُ-. وَكَذَلِكَ عَلَيْهِ تَجَنُّبُ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ إِثَارَةُ شَهْوَتِهِ وَتَحْرِيكُهَا؛ كَادَامَةِ النَّظَرِ إِلَى الزَّوْجَةِ، أَوْ الْأَمَةِ، أَوْ التَّفَكُّرِ فِي شَأْنِ الْجِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْإِمْنَاءِ، أَوْ الْجِمَاعِ.

٣- **بَلْعُ النُّخَامَةِ**: لِأَنَّ ذَلِكَ يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ، وَيَتَقَوَّى بِهِ، إِلَى جَانِبِ الْإِسْتِغْذَارِ وَالضَّرَرِ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ.

٤- **ذَوْقُ الطَّعَامِ لِغَيْرِ الْحَاجَةِ**: فَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ -كَأَن يَكُونَ طَبَّاحًا يَحْتَاجُ لَذَوْقِ مِلْحِهِ وَمَا أَشْبَهَهُ- فَلَا بَأْسَ، مَعَ الْحَذَرِ مِنْ وُصُولِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى حَلْقِهِ.

البَابُ الرَّابِعُ:

فِي الْقَضَاءِ، وَالصِّيَامِ الْمُسْتَحَبِّ، وَمَا يُكْرَهُ وَيَحْرُمُ مِنَ الصِّيَامِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَضَاءُ الصِّيَامِ:

إِذَا أَفْطَرَ الْمُسْلِمُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ بِغَيْرِ عُدْرٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ، وَيَسْتَغْفِرَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جُرْمٌ عَظِيمٌ، وَمُنْكَرٌ كَبِيرٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ الْقَضَاءُ بِقَدْرِ مَا أَفْطَرَ بَعْدَ رَمَضَانَ، وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ هُنَا عَلَى الْفَوْرِ عَلَى

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٧٨٨) وَصَحَّحَهُ، وَالنَّسَائِيُّ (١/٦٦)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٤٠٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ بِرَقْم ٨٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٢٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٠٦) - ٦٤.

الصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرْخَصٍ لَهُ فِي الْفِطْرِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ فِي وَقْتِهِ.

أَمَّا إِذَا أَفْطَرَ بِعُذْرٍ كَحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُبِيحَةِ لِلْفِطْرِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ، بَلْ عَلَى التَّرَاخِي إِلَى رَمَضَانَ الْآخِرِ، لَكِنْ يُنْدَبُ لَهُ، وَيُسْتَحَبُّ التَّعْجِيلُ بِالْقَضَاءِ، لِأَنَّ فِيهِ إِسْرَاعًا فِي إِبْرَاءِ الدِّمَةِ، وَلِأَنَّهُ أَحْوَطٌ لِلْعَبْدِ، فَقَدْ يَطْرَأُ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ كَمَرَضٍ وَنَحْوِهِ. فَإِنْ أَخَّرَهُ حَتَّى رَمَضَانَ الثَّانِي، وَكَانَ لَهُ عُذْرٌ فِي تَأْخِيرِهِ، كَانَ اسْتَمَرَّ عُذْرُهُ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ بَعْدَ رَمَضَانَ الثَّانِي.

أَمَّا إِنْ أَخَّرَهُ إِلَى رَمَضَانَ الثَّانِي بِغَيْرِ عُذْرٍ، فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَضَاءِ التَّاتِعِ، بَلْ يَصِحُّ مُتَّابِعًا وَمُتَفَرِّقًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فَلَمْ يَشْتَرَطْ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ التَّاتِعِ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَبَيَّنَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

المسألة الثانية: الصيام المستحب:

مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَحْمَتِهِ بَعَادِهِ: أَنْ جَعَلَ لَهُمْ مِنَ التَّطَوُّعِ مَا يُمَاتِلُ الْفَرَائِضَ، وَذَلِكَ زِيَادَةً فِي الْأَجْرِ وَالشَّوَابِ لِلْعَامِلِينَ، وَجَبْرًا لِلنَّقْصِ وَالْخَلَلِ الَّذِي قَدْ يَطْرَأُ عَلَى الْفَرِيضَةِ، فَقَدْ سَبَقَ مَعَنَا: أَنَّ الْفَرَائِضَ تُكْمَلُ مِنَ النَّوَافِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالْأَيَّامُ الَّتِي يُسْتَحَبُّ صِيَامُهَا هِيَ:

١ - صِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ: لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» ^(١).

٢ - صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ: لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ» (١).
أَمَّا الْحَاجُّ فَلَا يُسَنُّ لَهُ صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْطَرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ أَقْوَى لِلْحَاجِّ عَلَى الْعِبَادَةِ وَالِدُّعَاءِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

٣- **صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ:** فَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ: «أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ» (٢). وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ يَوْمِ قَبْلَهُ أَوْ يَوْمِ بَعْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأُصُومَنَّ التَّاسِعَ» (٣)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ، خَالَفُوا الْيَهُودَ» (٤).

٤- **صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ:** لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ» (٥)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَأَحَبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» (٦).

٥- **صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ:** لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «صُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ» (٧). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرُكْعَتَي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنْامَ» (٨).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْأَيَّامُ الْبَيْضُ، وَهِيَ الثَّالِثُ عَشَرَ، وَالرَّابِعُ عَشَرَ،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١١٦٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١١٦٢). وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١١٣٣) - ١٣٤.

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٤١/١)، وَابْنُ خَزِيمَةَ بِرَقْمٍ (٢٠٩٥) وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ، لَكِنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنَحْوِهِ مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِهِ.

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠١/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٧٤٥)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (التَّعْلِيقُ عَلَى ابْنِ خَزِيمَةَ رَقْمَ ٢١١٦).

(٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (٧٥١)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٢/١)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٢٤٣٦) وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْمَ ٥٩٦).

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٩٧٦).

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٩٨١).

وَالْخَامِسَ عَشَرَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ صَائِمًا مِنَ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْ الثَّلَاثَ الْبَيْضَ» ^(١).

٦- صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» ^(٢). وَهَذَا مِنْ أَفْضَلِ أَنْوَاعِ التَّطَوُّعِ.

٧- صِيَامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ، بَعْدَ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ» ^(٣).

٨- صِيَامُ تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ: وَتَبْدَأُ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَتَنْتَهِي بِاليَوْمِ التَّاسِعِ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ؛ وَذَلِكَ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الْعَمَلِ فِيهَا؛ فَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ» ^(٤). وَالصَّوْمُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: مَا يَكْرَهُ وَيَحْرُمُ مِنَ الصِّيَامِ:

١- يُكْرَهُ إِفْرَادُ شَهْرٍ رَجَبٍ بِالصِّيَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَدْ كَانُوا يَعْظُمُونَ هَذَا الشَّهْرَ، فَلَوْ صَامَهُ مَعَ غَيْرِهِ لَمْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حِينَئِذٍ مُخَصَّصًا لَهُ بِالصِّيَامِ. رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَرْشَةَ بْنِ الْحُرَّاقِ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَضْرِبُ أَكْفَ الْمُتَرَجِّبِينَ، حَتَّى يَضَعُوهَا فِي الطَّعَامِ. وَيَقُولُ: «كُلُوا، فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ تُعْظَمُهُ الْجَاهِلِيَّةُ» ^(٥).

٢- يُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا

(١) زَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٤/ ٢٢٢)، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ. وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقْمِ ٢٢٧٧-٢٢٨١).

(٢) زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (١٩٧٦).

(٣) زَوَاهُ مُسْلِمٍ بِرَقْمِ (١١٦٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٩٦٩).

(٥) عَزَاهُ الْأَلْبَانِيُّ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ: صَحِيحٌ. (إِزْوَاءُ الْغَيْلِ ٤/ ١١٣).

أَنْ تَصُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ»^(١). فَإِنْ صَامَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي.

٣- يُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ بِصِيَامٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ»^(٢). وَالْمَقْصُودُ: النَّهْيُ عَنْ إِفْرَادِهِ، وَتَخْصِيصِهِ بِالصِّيَامِ، أَمَّا إِذَا ضُمَّ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا مُمْمِئِينَ جَوِيرِيَّةً وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتُ أَمْسِي؟»، قَالَتْ: لَا، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَأَفْطِرِي»^(٣). فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» عَلَى جَوَازِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ مَعَ غَيْرِهِ. قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ- عَقِبَ إِخْرَاجِهِ حَدِيثِ النَّهْيِ الْمَاضِي: «وَمَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ فِي هَذَا: أَنْ يَخْتَصَّ الرَّجُلُ يَوْمَ السَّبْتِ بِصِيَامٍ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ يُعْظَمُونَ يَوْمَ السَّبْتِ».

٤- تَحْرِيمُ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ، وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ مَا يَمْنَعُ رُؤْيَا الْهِلَالِ، فَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ صَحْوًا فَلَا شَكَّ. وَذَلِيلُ تَحْرِيمِهِ: حَدِيثُ عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»^(٤).

وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ»^(٥). وَالْمَعْنَى: لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدٌ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ يُعَدُّ مِنْهُ بِقَصْدِ الْاِخْتِيَاطِ، فَإِنَّ صَوْمَهُ مُرْتَبِطٌ بِالرُّؤْيَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٨٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٤٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٧٤٤)، وَابْنُ مَاجَةَ بِرَقْم (١٧٢٦)، وَالْحَاكِمُ (٤٣٥/١). وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَوَاقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٥٩٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٨٦).

(٤) عُلِفَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِصِيغَةِ جَزْمٍ (الفتح ٤/١٤٣) كَالصِّيَامِ، بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا». وَوَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٨٩) وَغَيْرُهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ٥٥٣).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩١٤).

التَّكْلُفِ، أَمَّا مَنْ كَانَ لَهُ وَرْدٌ يَصُومُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ اسْتِقْبَالِ رَمَضَانَ. وَيُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: الْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ لَوْ جُوبِيَهُمَا.

٥- يَحْرُمُ صَوْمُ يَوْمَيِ الْعِيدَيْنِ، لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ» ^(١)، وَلِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمُ الْآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ» ^(٢).

٦- يُكْرَهُ صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ: الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ، لِقَوْلِهِ ﷺ عَنْهَا: «أَيَّامُ أَكْلٍ، وَشُرْبٍ، وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ^(٣). وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ، وَيَوْمُ النَّحْرِ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ» ^(٤). وَرُخِّصَ فِي صِيَامِهَا لِلْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ إِذَا لَمْ يَجِدَا ثَمَنَ الْهَدْيِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: «لَمْ يُرَخِّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمَنَ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ» ^(٥).

الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي الْاِعْتِكَافِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْاِعْتِكَافِ وَحُكْمُهُ:

١- تَعْرِيفُهُ: الْاِعْتِكَافُ فِي اللُّغَةِ: لُزُومُ الشَّيْءِ، وَحَبْسُ النَّفْسِ عَلَيْهِ.

وَفِي الشَّرْعِ: لُزُومُ الْمُسْلِمِ الْمُمَيَّزِ مَسْجِدًا لِبَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٢- حُكْمُهُ: وَهُوَ سُنَّةٌ وَقُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وَهَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٩١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٩٠).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٤١).

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٧٧٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم (٦٢٠).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٩٩٧، ١٩٩٨).

مَشْرُوعِيَّتِهِ حَتَّى فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿[البقرة: ١٨٧].

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ» ^(١).

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ سُنَّةٌ، لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ كَأَنْ يَنْذُرَهُ.

فَثَبَّتْ سُنَّةُ الْاِعْتِكَافِ وَمَشْرُوعِيَّتُهُ، بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

المسألة الثانية: شروط الاعتكاف:

الاعتكاف عبادة لها شروط لا تصح إلا بها، وهي:

١- أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَكِفُ مُسْلِمًا مُمَيِّزًا عَاقِلًا: فَلَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ مِنَ الْكَافِرِ، وَلَا مِنَ الْمَجْنُونِ، وَلَا الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ؛ أَمَّا الْبُلُوغُ وَالذُّكُورِيَّةُ فَلَا يُشْتَرَطَانِ، فَيَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ مِنْ غَيْرِ الْبَالِغِ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا، وَكَذَلِكَ مِنَ الْأُنْثَى.

٢- النَّيَّةُ: لِقَوْلِهِ رضي الله عنه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٢). فَيَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ لُزُومُ مُعْتَكِفِهِ؛ قُرْبَهُ وَتَعَبُّدًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٣- أَنْ يَكُونَ الْاِعْتِكَافُ فِي مَسْجِدٍ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وَلِفِعْلِهِ رضي الله عنه حَيْثُ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ اعْتَكَفَ فِي غَيْرِهِ.

٤- أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الَّذِي يَعْتَكِفُ فِيهِ تَقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ: وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُدَّةُ الْاِعْتِكَافِ تَتَخَلَّلُهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ، وَكَانَ الْمُعْتَكِفُ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، لِأَنَّ الْاِعْتِكَافَ فِي مَسْجِدٍ لَا تَقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ يَقْتَضِي تَرَكَ الْجَمَاعَةَ وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ تَكَرَّارُ خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ كُلِّ وَقْتٍ، وَهَذَا يُنَافِي

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٢٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٧٢).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٠٧).

الْمَقْصُودُ مِنَ الْاعْتِكَافِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَيَصِحُّ اعْتِكَافُهَا فِي كُلِّ مَسْجِدٍ سِوَاءِ أُقِيمَتْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ أَمْ لَا. هَذَا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى اعْتِكَافِهَا فِتْنَةٌ، فَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ فِتْنَةٌ مُنِعَتْ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الَّذِي يُعْتَكَفُ فِيهِ تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ، لَكِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَرْطًا لِلْاعْتِكَافِ.

٥ - الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ: فَلَا يَصِحُّ اعْتِكَافُ الْجُنُبِ، وَلَا الْحَائِضِ، وَلَا النَّفْسَاءِ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ مُكْتٍ هَؤُلَاءِ فِي الْمَسْجِدِ.

أَمَّا الصِّيَامُ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْاعْتِكَافِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^(١). فَلَوْ كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا لَمَا صَحَّ اعْتِكَافُهُ فِي اللَّيْلِ، لِأَنَّهُ لَا صِيَامَ فِيهِ. وَلِأَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ، فَلَا يُشْتَرَطُ لِأَحَدَاهُمَا وُجُودُ الْأُخْرَى.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: زَمَانُ الْاعْتِكَافِ وَمُسْتَحَبَاتُهُ وَمَا يَبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ:

١ - زَمَنُ الْاعْتِكَافِ وَوَقْتُهُ: الْمُكْتُ فِي الْمَسْجِدِ مَقْدَارًا مِنَ الزَّمَنِ هُوَ رُكْنُ الْاعْتِكَافِ، فَلَوْ لَمْ يَقَعْ الْمُكْتُ فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يَنْعَقِدِ الْاعْتِكَافُ، وَفِي أَقَلِّ مُدَّةِ الْاعْتِكَافِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنْ وَقْتُ الْاعْتِكَافِ لَيْسَ لِأَقَلِّهِ حَدٌّ، فَيَصِحُّ الْاعْتِكَافُ مَقْدَارًا مِنَ الزَّمَنِ، وَإِنْ قَلَّ، إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلُ أَلَّا يَقِلَّ الْاعْتِكَافُ عَنْ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ الْاعْتِكَافُ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ.

وَأَفْضَلُ أَوْقَاتِ الْاعْتِكَافِ الْعَشْرُ الْأَوَّخِرُ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا السَّابِقِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ»^(٢). فَإِنْ اعْتَكَفَ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ، جَازَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلِ.

وَمَنْ نَوَى اعْتِكَافَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ صَلَّى الْفَجْرَ مِنْ صَبِيحَةِ الْيَوْمِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٣٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٥٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٢٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٧٢).

الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُنَوِي الِاعْتِكَافَ فِيهِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي اعْتِكَافِهِ، وَيَنْتَهِي بِغُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ.

٢ - **مُسْتَحَبَّاتُهُ:** وَالِاعْتِكَافُ عِبَادَةٌ يَخْلُو فِيهَا الْعَبْدُ بِخَالِقِهِ، وَيَقْطَعُ الْعَلَائِقَ عَمَّا سِوَاهُ، فَيُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَتَفَرَّغَ لِلْعِبَادَةِ، فَيَكْثُرَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالتَّوْبَةِ، وَالِاسْتِغْفَارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الطَّاعَاتِ الَّتِي تَقَرِّبُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٣ - **مَا يُبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ:** وَيُبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِمَا لَا بَدَّ مِنْهُ؛ كَالْخُرُوجِ لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يُحْضِرُهُمَا، وَالْخُرُوجُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَالْوُضُوءِ مِنَ الْحَدَثِ، وَالِاغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَيُبَاحُ لَهُ التَّحَدُّثُ إِلَى النَّاسِ فِيمَا يُفِيدُ، وَالسُّؤَالُ عَنْ أَحْوَالِهِمْ، أَمَّا التَّحَدُّثُ فِيمَا لَا يُفِيدُ، وَفِيمَا لَا ضَرُورَةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُنَافِي مَقْصُودَ الِاعْتِكَافِ وَمَا شَرَعَ مِنْ أَجْلِهِ. وَيُبَاحُ لَهُ أَنْ يَزُورَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ وَأَقَارِبِهِ، وَأَنْ يَتَحَدَّثَ إِلَيْهِ سَاعَةً مِنْ زَمَانٍ، وَالْخُرُوجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِتَوْدِيعِهِمْ؛ لِحَدِيثِ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا فَأَتَيْتُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ فَأَنْقَلَبْتُ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي...» ^(١) الْحَدِيثُ. وَمَعْنَى لِيَقْلِبَنِي: يَرُدُّنِي إِلَى بَيْتِي.

وَلِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَأْكُلَ، وَيَشْرَبَ، وَيَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ، مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى نِظَافَةِ الْمَسْجِدِ، وَصِيَانَتِهِ.

المسألة الرابعة: مَبْطَلَاتُ الِاعْتِكَافِ:

يَبْطُلُ الِاعْتِكَافُ بِمَا يَلِي:

١ - الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ عَمَدًا، وَإِنْ قَلَّ وَقْتُ الْخُرُوجِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا» ^(٢)، وَلِأَنَّ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٣٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢١٧٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٢٩).

الْخُرُوجُ يُقَوِّتُ الْمُكْتَفَ فِي الْمُعْتَكَفِ، وَهُوَ رُكْنُ الْاِعْتِكَافِ.

٢- الْجِمَاعُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَيْلًا، أَوْ كَانَ الْجِمَاعُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَفِي حُكْمِهِ الْإِنْزَالُ بِشَهْوَةٍ بِدُونِ جِمَاعٍ كَالِاسْتِمْنَاءِ، وَمُبَاشَرَةِ الزَّوْجَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ.

٣- ذَهَابُ الْعَقْلِ، فَيَفْسُدُ الْاِعْتِكَافُ بِالْجُنُونِ وَالسُّكْرِ، لِخُرُوجِ الْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ عَنْ كَوْنِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ.

٤- الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ مُكْتَفِي الْحَائِضِ وَالنِّفَسَاءِ فِي الْمَسْجِدِ.

٥- الرَّدَّةُ؛ لِمُنَافَاتِهَا الْعِبَادَةَ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾.

[الزمر: ٦٥]



خامساً: كتاب الحج

وَيَسْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَقَدِّمَاتِ الْحَجِّ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَغْرِيفِ الْحَجِّ:

الْحَجُّ فِي اللُّغَةِ: الْقَصْدُ.

وَفِي الشَّرْعِ: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِأَدَاءِ الْمَنَاسِكِ فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، عَلَى مَا جَاءَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ الْحَجِّ وَفَضْلُهُ:

١- حُكْمُ الْحَجِّ: الْحَجُّ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَفُرُوضِهِ الْعِظَامُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...»، وَذَكَرَ مِنْهَا الْحَجَّ.

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ.

٢- فَضْلُهُ: وَرَدَ فِي فَضْلِ الْحَجِّ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» ^(١). وَقَالَ ﷺ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» ^(٢). إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هَلْ يَجِبُ الْحَجُّ فِي الْعُمْرِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ؟

لَا يَجِبُ الْحَجُّ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٣٤٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (١٥٢١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٣٥٠).

الْحَجَّ، فَحُجُّوا»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبْتُ، وَلَكِنِّي اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحُجَّ بَعْدَ هِجْرَتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَّا حَجَّةً وَاحِدَةً. وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَعَلَيْهِ أَنْ يُبَادَرَ بِأَدَائِهِ إِذَا تَحَقَّقَتْ شُرُوطُهُ، وَيَأْتُمُّ بِتَأْخِيرِهِ لِغَيْرِ عُدْرٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْزِضُ لَهُ»^(٢). وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا، مِنْ طَرُقٍ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا: «مَنْ اسْتَطَاعَ الْحَجَّ فَلَمْ يَحُجَّ، فَلَيِمْتُ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا»^(٣).

المسألة الرابعة: شروط الحج

يُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ خَمْسَةُ شُرُوطٍ:

١- **الإسلام**: فَلَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْكَافِرِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ.

٢- **العقل**: فَلَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَجْنُونِ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ فِي حَالِ جُنُونِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ شَرْطٌ لِلتَّكْلِيفِ، وَالْمَجْنُونُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، وَمَرْفُوعٌ عَنْهُ الْقَلَمُ، حَتَّى يَفِيقَ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيقَ»^(٤).

٣- **البُلُوغُ**: فَلَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ وَمَرْفُوعٌ عَنْهُ الْقَلَمُ حَتَّى يَبْلُغَ لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...»، لَكِنْ لَوْ حَجَّ فَحَجُّهُ صَحِيحٌ، وَيَنْوِي لَهُ وَلِيِّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُمِيزًا، وَلَا يَكْفِيهِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، بَلَا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٣٧).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣١٤)، وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ (الإرواء بِرَقْم ٩٩٠). وَمَعْنَى (مَا يَعْزِضُ لَهُ): أَيُّ مَا يَطْرَأُ وَيَحْدُثُ لَهُ.

(٣) انظر: نيل الأوطار (٤/٣٣٧).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٤٠١)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٠٤١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٢٩٧).

خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رحمته عليه أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» ^(١). وَلِقَوْلِهِ رحمته عليه: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ عَتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى» ^(٢).

٤- الْحُرِّيَّةُ: فَلَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، لَكِنْ لَوْ حَجَّ صَحَّ حَجُّهُ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَمْلُوكَ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ رِقِّهِ، ثُمَّ أَعْتَقَ، فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، إِذَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَا يُجْزِئُ عَنْهُ مَا حَجَّ فِي حَالِ رِقِّهِ؛ لِقَوْلِهِ رحمته عليه فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي ذِكْرُهُ: «وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ عَتَقَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

٥- الْإِسْتِطَاعَةُ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فَغَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ مَالِيًّا، بَأَنَّ كَانَ لَا يَمْلِكُ زَادًا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي مَنْ يَعُولُهُ، أَوْ كَانَ لَا يَمْلِكُ رَاحِلَةً تُوصِلُهُ إِلَى مَكَّةَ وَتَرْدُهُ. أَوْ بَدَنِيًّا بَأَنَّ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، أَوْ مَرِيضًا وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الرُّكُوبِ وَتَحْمُلِ مَشَاقِّ السَّفَرِ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ إِلَى الْحَجِّ غَيْرَ آمِنٍ، كَأَن يَكُونَ بِهِ قُطَاعُ طَرِيقٍ، أَوْ وَبَاءٌ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَخَافُ الْحَاجُّ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ حَتَّى يَسْتَطِيعَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وَالْإِسْتِطَاعَةُ مِنَ الْوُسْعِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ، وَمِنَ الْإِسْتِطَاعَةِ فِي حَجِّ الْمَرْأَةِ: وَجُودُ الْمُحَرَّمِ الَّذِي يُرَافِقُهَا فِي سَفَرِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ لِلْحَجِّ وَلَا لِغَيْرِهِ بِدُونِ مُحَرَّمٍ؛ لِقَوْلِهِ رحمته عليه: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبَوْهَا، أَوْ ابْنُهَا، أَوْ زَوْجُهَا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ ذُو عَحْرَمٍ مِنْهَا» ^(٣)، وَلِقَوْلِهِ رحمته عليه لِلرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً، وَإِنِّي اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا، قَالَ: «انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٣٣٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ بِرَقْمٍ (٧٤٣) بترتيب السندي، والبيهقي (١٧٩/٥) وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْمٍ ٩٨٦).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٣٤٠).

أَمْرَاتِكَ»^(١). فَإِذَا حَجَّتْ بِدُونِ مَحْرَمٍ فَحَجَّهَا صَحِيحٌ، وَتَكُونُ آثِمَةً.

المسألة الخامسة: حكم العُمرة وأدلتها ذلك:

تَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا سَأَلَتْهُ: هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ، لَا قِتَالُ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ»^(٢)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي رُزَيْنٍ لَمَّا سَأَلَهُ أَنْ أَبَاهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّنَّ. قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ»^(٣).

وَأَركَانُهَا ثَلَاثَةٌ: الْإِحْرَامُ، وَالطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ.

المسألة السادسة: مَوَاقِيتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ:

الْمِيقَاتُ لُغَةً: هُوَ الْحَدُّ. وَشَرْعًا: هُوَ مَوْضِعُ الْعِبَادَةِ أَوْ زَمَنُهَا، فَتَنْقَسِمُ الْمَوَاقِيتُ إِلَى: زَمَانِيَّةٍ وَمَكَانِيَّةٍ.

أَمَّا الْمَوَاقِيتُ الزَّمَانِيَّةُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ:

فَالْعُمْرَةُ يَجُوزُ أَدَاؤها فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ السَّنَةِ.

وَأَمَّا الْحَجُّ فَلَهُ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ إِلَّا فِيهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وَهِيَ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ.

وَأَمَّا الْمَوَاقِيتُ الْمَكَانِيَّةُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: فَهِيَ الْحُدُودُ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا إِلَّا بِإِحْرَامٍ. وَقَدْ بَيَّنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ هُنَّ لَهُنَّ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٨٦٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٤١).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥/٦)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٩٠١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ٢٣٦٢).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٨١٠)، وَالنَّسَائِيُّ (١١١/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٩٠٤، ٢٩٠٥)، وَأَحْمَدُ (٢٤٤/١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ بِرَقْم ٢٤٧٣).

مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»^(١). فَمَنْ تَعَدَّى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ بِدُونِ إِحْرَامٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا إِنْ أَمَكَنَ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الرُّجُوعِ فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَهِيَ شَاةٌ يَذْبَحُهَا فِي مَكَّةَ، وَيُوزَعُهَا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ.

أَمَّا مَنْ كَانَتْ مَنَازِلُهُمْ دُونَ الْمَوَاقِيتِ، فَإِنَّهُمْ يُحْرَمُونَ مِنْ أَمَاكِنِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: «وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ».

البَابُ الثَّانِي: فِي أَرْكَانِ الْحَجِّ، وَوَجِبَاتِهِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي أَرْكَانِ الْحَجِّ:

أَرْكَانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةٌ، هِيَ:

١- الإِحْرَامُ: وَهُوَ نِيَّةُ الْحَجِّ وَقَصْدُهُ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ فَلَا يَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢)، وَالنِّيَّةُ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ فِي الْحَجِّ النُّطْقُ بِهَا، مُعَيَّنًا التَّسْلُكُ الَّذِي نَوَاهُ، لِثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ.

٢- الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ: وَهُوَ رُكْنٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةَ»^(٣)، وَوَقْتُ الْوُقُوفِ: مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَةَ، إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ.

٣- طَوَافُ الزِّيَارَةِ: وَيُسَمَّى طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ مِنْ عَرَفَةَ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الْفَرَضِ، وَهُوَ رُكْنٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَيَقَضُوا تَنفُهِمَ وَلِيُؤَفِّقُوا أَلْبَابَهُمْ وَلِيَطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٥٢٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٨١). وَفِي لَفْظٍ: «وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٠٧).

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٨٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (١٩٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٦/٥)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٧٨/٢)

وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ بِرَقْم ٢٨٢٢).

٤- السَّعْيُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ: وَهُوَ رُكْنٌ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ، وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ^(١)، وَقَوْلِهِ رضي الله عنه: «اسْعَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» ^(٢).
وَهَذِهِ الْأَرْكَانُ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهَا، فَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا مِنْهَا لَمْ يَتِمَّ حَجُّهُ، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ.

المسألة الثانية: واجبات الحج:

١- الإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ الْمُعْتَبَرِ لَهُ شَرْعًا.
٢- الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ لِمَنْ أَتَاهَا نَهَارًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ إِلَى الْغُرُوبِ - كَمَا سَيَأْتِي فِي صِفَةِ حَجَّتِهِ -، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».
٣- الْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ إِلَى مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ، إِنْ وَافَاهَا قَبْلَهُ؛ لِفِعْلِهِ ﷺ ذَلِكَ.

٤- الْمَبِيتُ بِمِنًى لِيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.
٥- رَمْيُ الْجَمَرَاتِ مُرْتَبًا.
٦- الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وَلِفِعْلِهِ ﷺ، وَأَمْرِهِ بِذَلِكَ.

٧- طَوَافُ الْوَدَاعِ لغيرِ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ» ^(٣).
فَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا جَبَرَهُ بِدَمٍ وَصَحَّ حَجُّهُ، لِمَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا أَوْ تَرَكَهُ فَلْيُرِقْ دَمًا» ^(٤).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢٧٧).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٤٢١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ بِرَقْم (٢٧٦٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٥/ ٩٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (التعليق على صحيح ابن خزيمة ٤/ ٢٣٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٧٥٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٢٨).

(٤) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢/ ١٩١) بِرَقْم (٢٥١٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٥/ ١٥٢) وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ ثَابِتٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (الاستذكار ١٢/ ١٨٤) وَالْأَلْبَانِيُّ (الإرواء ٤/ ٢٩٩).

وَمَا سِوَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَعْمَالِ فَهُوَ سُنَّةٌ. وَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ السُّنَنِ:

١- الاغتسال للإحرام والتطيب ولبس ثوبين أبيضين.

٢- تقليم الأظفار وأخذ شعر العانة والإبط وقص الشارب وما يلزم أخذه.

٣- طواف القدوم للمفرد والقارن.

٤- الرَّمْلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَشْوَاطِ الْأُولَى مِنْ طَوَافِ الْقُدُومِ.

٥- الاضطباع فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، وَهُوَ: أَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، وَطَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ.

٦- الْمَبِيتُ بِمَنْى لَيْلَةَ عَرَفَةَ.

٧- التَّلْبِيَةُ مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ إِلَى رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

٨- الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ تَقْدِيمًا.

٩- الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الشُّرُوقِ إِنْ تَسَرَّ، وَإِلَّا فَمُزْدَلِفَةُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ.

البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْمَحْظُورَاتِ وَالْفَدِيَةِ وَالْهَدْيِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ:

وَهِيَ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْمُحْرِمِ فَعْلُهُ شَرْعًا، وَهِيَ تِسْعَةٌ:

١- لُبْسُ الْمَخِيطِ، وَهُوَ الْمُفْصَلُّ عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ أَوْ الْعُضْوِ مِنَ السَّرَاوِيلِ وَالثِّيَابِ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَيَجُوزُ لَهُ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ. وَهَذَا الْمَحْظُورُ خَاصٌّ بِالرِّجَالِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَتَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا النَّقَابَ وَالْقَفَّازِينَ، كَمَا سَيَأْتِي.

٢- اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثِيَابِهِ، وَكَذَلِكَ تَعَمُّدُ شَمِّهِ، وَيَجُوزُ لَهُ شَمُّ مَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، وَلَهُ الْاِكْتِحَالُ بِمَا لَا طِيبَ فِيهِ.

٣- إِزَالَةُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَيَجُوزُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ، وَإِنْ

انْكَسَرَ ظُفْرُهُ جَازَ لَهُ رَمِيهِ.

٤- تَغْطِيَةُ رَأْسِ الرَّجُلِ بِمُلَاصِقٍ لَهُ، وَلَهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْخِيَمَةِ وَنَحْوِهَا كَشَجَرَةٍ.

وَيَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَسْتَظِلَّ بِالشَّمْسِيَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْمَرْأَةُ مَمْنُوعَةٌ مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهَا بِمَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ كَالنَّقَابِ وَالْبُرْقُعِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا بِالْخُمَارِ عِنْدَ وُجُودِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ، وَمَمْنُوعَةٌ مِنْ لُبْسِ الْقَفَازِينَ، وَتَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ مِمَّا يُنَاسِبُهَا. فَمَنْ تَطَيَّبَ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ، أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا، جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَفِيَ لِأُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

فَمَتَى عَلِمَ الْجَاهِلُ، أَوْ ذَكَرَ النَّاسِي، أَوْ زَالَ الْإِكْرَاهُ، فَعَلَيْهِ مَنْعُ اسْتِدَامَةِ هَذَا الْمَحْظُورِ.

٥- عَقْدُ النِّكَاحِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ.

٦- الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ، وَهُوَ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

٧- الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، وَلَا تُفْسِدُ النَّسْكَ، وَكَذَا الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ.

٨- قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطْيَادُهُ، وَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ الْفَوَاسِقِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهَا فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، لِلْمُحْرِمِ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ: الْغُرَابُ وَالْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْحِدَاةُ وَالْحَيَّةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ. وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِعَانَةُ عَلَى قَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ، لَا بِالْإِشَارَةِ وَلَا بِغَيْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَكْلُ مَا صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ.

٩- لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ وَلَا غَيْرِهِ قَطْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ أَوْ نَبَاتِهِ الرَّطْبِ غَيْرِ الْمُؤْذِي، وَيَجُوزُ قَطْعُ الْأَوْصَالِ الْمُؤْذِيَةِ فِي الطَّرِيقِ، وَيُسْتَنَى مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ الْإِذْخِرُ، وَمَا أَتَبَتْهُ الْأَدَمِيُونَ بِالْإِجْمَاعِ.

المسألة الثانية: فدية المحظورات:

- بالنسبة لحلق الشعر، وتقليم الأظافر، ولبس المخيط، والطيب، وتغطية الرأس، والإمئاء بنظرة، والمباشرة بغير إنزال المني: الفدية فيها على التخيير بين أصناف ثلاثة:

١- صيام ثلاثة أيام.

٢- أو إطعام ستة مساكين.

٣- أو ذبح شاة.

لِقَوْلِهِ ﷺ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ حِينَ آذَاهُ هَوَامُّ رَأْسِهِ: «اخْلُقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ انْصُكْ شَاةً»^(١). وَقِيسَتْ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ بِالْإِحْرَامِ، وَلَا تُفْسِدُ الْحَجَّ.

- وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِقَتْلِ الصَّيْدِ: فَيُخَيَّرُ قَاتِلُ الصَّيْدِ بَيْنَ ذَبْحِ الْمِثْلِ مِنَ النِّعَمِ، أَوْ تَقْوِيمِ الْمِثْلِ بِمَحَلِّ التَّلَفِّ، وَيَشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ، فَيُطْعَمُ كُلُّ مِسْكِينٍ مَدْبُورٌ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، كَتَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ يَصُومُ عَنْ إِطْعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾.

[المائدة: ٩٥].

- وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَطْءِ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْزَالِ الْمَنِيِّ بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ اسْتِمْنَاءٍ، أَوْ تَقِيلٍ، أَوْ لَمْسٍ بِشَهْوَةٍ، أَوْ تَكَرُّارِ نَظَرٍ: فَإِنَّهُ يَفْسِدُ الْحَجَّ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ الْمَجَامِعُ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا. وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ بَدَنَةٌ، وَقَضَاءُ الْحَجِّ، وَالتَّوْبَةُ. وَأَمَّا بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْسِدُ الْحَجَّ، وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ شَاةٌ.

- وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِعَقْدِ النِّكَاحِ: فَلَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ فِدْيَةٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْعَقْدُ فَاسِدًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٨١٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢٠١).

- وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِقَطْعِ شَجَرِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ الَّذِي لَمْ يَزَرْعْهُ الْإِدْمِي: فَتُضْمَنُ الشَّجَرَةُ الصَّغِيرَةُ عُرْفًا بِشَاةٍ وَمَا فَوْقَهَا بِبَقَرَةٍ، وَيُضْمَنُ النَّبَاتُ وَالْوَرَقُ بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ.

هَذَا إِذَا كَانَ مُرْتَكِبُ الْمَحْظُورِ مُتَعَمِّدًا، أَمَّا الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا.

المسألة الثالثة: في الهدى وأحكامه:

الهدى: مَا يُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ - الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ - تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

أنواع الهدى:

١ - **هَدْيُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ:** وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَهُوَ دَمٌ نُسِكَ لَا جُبْرَانٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فَإِنْ عَدِمَ الْهَدْيُ أَوْ ثَمَنُهُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَيَجُوزُ صِيَامُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاجِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَدْيِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦].

٢ - **هَدْيُ الْجُبْرَانِ:** وَهُوَ الْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ لِتَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ ارْتِكَابِ مَحْظُورٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، أَوْ بِسَبَبِ الْإِحْصَارِ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَلِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا أَوْ تَرَكَهُ فَلْيَرْقُ دَمًا» (١).

وَهَذَا النَّوعُ لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهُ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ.

٣ - **هَدْيُ التَّطَوُّعِ:** وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ حَاجٍّ وَلِكُلِّ مُعْتَمِرٍ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ.

فَقَدْ أَهْدَى مِائَةَ بَدَنَةٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَزُورٍ بِبَضْعَةٍ، فَطُبِخَتْ، وَأَكَلَ مِنْهَا، وَشَرِبَ مِنْ مَرَقِهَا. ^(١) وَالْبَضْعَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ.

وَيَجُوزُ لِغَيْرِ الْمُحْرِمِ أَنْ يَبْعَثَ هَدَايَا إِلَى مَكَّةَ لِتَذْبَحَ بِهَا؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرَمُ عَلَى الْمُحْرِمِ.

٤ - هَدْيُ النَّذْرِ: وَهُوَ مَا يَنْذِرُهُ الْحَاجُّ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِذَا النَّذْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ **[الحج: ٢٩]**. وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْ هَذَا الْهَدْيِ.

وَقْتُ ذَبْحِ الْهَدْيِ:

هَدْيُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ يَبْدَأُ وَقْتُهِ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِيدِ يَوْمَ النَّحْرِ، إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

أَمَّا ذَبْحُ فِدْيَةِ الْأَذَى وَاللُّبْسِ فَحِينَ فَعَلَهُ، وَكَذَلِكَ الْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ لِتَرْكِ وَاجِبٍ. وَأَمَّا دَمُ الْإِحْصَارِ فَعِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ، وَهُوَ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ أَوْ سُبُعٌ بَقَرَةٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ **[البقرة: ١٩٦]**.

مَكَانُ الذَّبْحِ:

هَدْيُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ: السُّنَّةُ أَنْ يَذْبَحَهُ بِمَنَى، وَإِنْ ذَبَحَهُ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَرَمِ جَازَ.

وَكَذَلِكَ فِدْيَةُ تَرْكِ الْوَاجِبِ وَفِعْلِ الْمَحْظُورِ فَلَا تُذْبَحُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، عَدَا هَدْيِ الْإِحْصَارِ، فَيَذْبَحُهُ فِي مَوْضِعِهِ. أَمَّا الصِّيَامُ فَيَجْزِيهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِنْ تَمَنَعٍ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ **[البقرة: ١٩٦]**.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَ الْحَاجُّ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ أَنْابَ غَيْرُهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ.

أَمَّا شُرُوطُ الْهَدْيِ: فِيهِ شُرُوطُ الْأُضْحِيَّةِ نَفْسَهَا:

١- أَنْ يَكُونَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ (الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ).

٢- أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ، كَالْمَرَضِ وَالْعَوَرِ وَالْعَرَجِ وَالْهُزَالِ.

٣- أَنْ تَتَوَافَرَ فِيهِ السَّنُّ الْمَشْرُوعَةُ: فَالْإِبِلُ خَمْسُ سَنَوَاتٍ، وَالْبَقَرُ سَتَتَانِ، وَالْمَعْزُ سَنَةً، وَالضَّأْنُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ:

الْأَصْلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صِفَةِ الْحَجِّ حَدِيثُ جَابِرٍ الْمَشْهُورُ ^(١).

وَقَدْ تَبَعْنَا الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَلَخَّصْنَا لَنَا مِنْ مَجْمُوعِهَا الصِّفَةَ التَّالِيَةَ:

إِذَا وَصَلَ مُرِيدُ النَّسُكِ إِلَى الْمِقَاتِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَأْخُذَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى أَخْذِهِ مِنْ شَعْرٍ، يَحُلُّ أَخْذُهُ، كَشَعْرِ الْإِبِطِ وَالْعَانَةِ وَالشَّارِبِ، وَيُقْلَمَ أَظْفَرُهُ، وَيَنْجَرَّدَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَخِيطِ، وَيَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ قَبْلَ نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي النَّسُكِ، وَيَلْبَسَ الرَّجُلُ إِزَارًا وَرِدَاءً نَظِيفَيْنِ أَبْيَضَيْنِ. وَتُحْرَمُ الْمَرْأَةُ فِيمَا شَاءَتْ مِنْ ثِيَابٍ.

وَيُغَطِّي الرَّجُلُ كَتِفَيْهِ بِرِدَائِهِ، وَيُهْلُ بِنُسُكِهِ الَّذِي يُرِيدُ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ إِهْلَالُهُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى دَابَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُحْرِمُ يَخَافُ مِنْ عَائِقٍ يَمْنَعُهُ مِنْ إِتِمَامِ نُسُكِهِ كَمَرَضٍ أَوْ قَطْعِ طَرِيقٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ إِهْلَالِهِ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذِهِ حَجَّةٌ لَا رِيَاءَ فِيهَا وَلَا سُمْعَةً، وَيَشْرَعُ فِي التَّلْبِيَةِ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنْ

الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ. وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَزِيدُونَ: لَبَّيْكَ ذَا
الْمَعَارِجِ، لَبَّيْكَ ذَا الْفَوَاضِلِ. وَيُسَنُّ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّلْيِيَةِ، فَإِذَا وَصَلَ مَكَّةَ
اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ اضْطَبَعَ الرَّجُلُ بِأَنْ يَكْشِفَ عَنْ كَتِفَيْهِ
الْأَيْمَنِ، وَيُعْطِيَ كَتِفَهُ الْيَسَرَ بِرِدَائِهِ. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ حَالَ الطَّوَافِ مُتَوَضِّئًا،
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيُقَبِّلَهُ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ، وَقَبَّلَ
يَدَهُ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ يُشِيرُ إِلَيْهِ بِيَدِهِ، وَلَا يَقْبَلُهَا، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ شَوْطٍ،
وَيَبْدَأُ كُلَّ شَوْطٍ بِالتَّكْبِيرِ، وَإِنْ ابْتَدَأَ الطَّوَافَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ فَحَسَنٌ، وَإِذَا أَتَى
الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ اسْتَلَمَهُ وَلَمْ يَقْبَلْهُ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ اسْتِلَامُهُ فَإِنَّهُ لَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا
يُكَبِّرُ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ - وَهُمَا: الرُّكْنُ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ -: رَبَّنَا آتِنَا فِي
الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.

وَيَدْعُو فِي بَقِيَّةِ الطَّوَافِ بِمَا شَاءَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْمِلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ
الْأُولَى - وَالرَّمْلُ فَوْقَ الْمَشْيِ وَدُونَ الْعَدْوِ - وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعَةِ، فَإِذَا أَتَمَّ سَبْعَةَ
أَشْوَاطٍ غَطَّى كَتِفَيْهِ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ
إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِسُورَةِ
(الْكَافِرُونَ) وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ (الْإِخْلَاصِ) فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ
الْمَقَامِ لَزَحَامٍ وَنَحْوِهِ، صَلَّى فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الطَّوَافُ هُوَ طَوَافُ
الْقُدُومِ لِلْمُفْرَدِ وَالْقَارِنِ وَطَوَافُ الْعُمْرَةِ لِلْمُتَمَتِّعِ، ثُمَّ يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ
زَمْزَمَ، وَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فَيَسْتَلِمُهُ إِنْ تيسَّرَ، ثُمَّ
يَخْرُجُ إِلَى الصَّفا، وَيَقْرَأُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾
[البقرة: ١٥٨] ثُمَّ يَرْقَى الصَّفا حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ،
وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ
وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ
الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدْعُو بَيْنَهَا طَوِيلًا، ثُمَّ يَنْزِلُ مَا شَاءَ إِلَى

الْمَرْوَةِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ سَعْيًا شَدِيدًا، وَذَلِكَ لِلرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَرْقَى الْمَرْوَةَ، فَيَصْنَعُ عَلَيْهَا مِثْلَ مَا صَنَعَ عَلَى الصَّفَا، وَهَذَا شَوْطٌ، ثُمَّ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا شَوْطٌ آخَرٌ حَتَّى يَتِمَّ السَّعْيُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ. وَهَذَا سَعْيُ الْحَجِّ لِلْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ، وَلَا يَتَحَلَّلَانِ بَعْدَهُ، بَلْ يَنْفَيَانِ بِإِحْرَامِهِمَا، وَهُوَ سَعْيُ الْعُمْرَةِ لِلْمُتَمَتِّعِ.

وَيَتَحَلَّلُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ عُمْرَتِهِ بِتَقْصِيرِ شَعْرِهِ ثُمَّ يَلْبَسُ مَلَابِسَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ - وَهُوَ يَوْمُ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - أَحْرَمَ الْمُتَمَتِّعُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَانِهِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْمُحَلِّينَ بِمَكَّةَ وَقُرْبَاهَا. وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا فَعَلَهُ عِنْدَ الْمِيقَاتِ مِنَ الْاِغْتِسَالِ وَالتَّطْيِبِ وَالتَّنَظُّفِ. وَيَتَوَجَّهُ جَمِيعُ الْحُجَّاجِ إِلَى مَنَى مُلَبَّيْنِ، وَيُصَلُّونَ فِي مَنَى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ بِقُصْرِ الرُّبَاعِيَّةِ مِنْ غَيْرِ جَمْعٍ، ثُمَّ فِي صَبِيحَةِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ يَسِيرُ الْحَاجُّ إِلَى عَرَفَةَ. فَإِنْ تيسَّرَ لَهُ أَنْ يَنْزِلَ بَنِمْرَةَ إِلَى الزَّوَالِ فَحَسَنٌ. وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ خَطَبَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ خُطْبَةً قَصِيرَةً، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ قَصْرًا وَجَمْعًا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَرَفَةَ.

وَيَجِبُ عَلَى الْحَاجِّ أَنْ يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ فِي دَاخِلِ حُدُودِ عَرَفَةَ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ يَدْعُو وَيُكَبِّرُ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيَجْتَهِدُ فِي التَّضَرُّعِ وَالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الْعَظِيمِ. وَأَفْضَلُ مَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مُفْطَرًا؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَلَا يَزَالُ وَاقِفًا مُتَضَرِّعًا مُتَدَلِّلًا، إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِذَا غَرَبَتْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ بِسَكِينَةٍ، وَيَسِيرُ مُلَبَّيًّا حَتَّى يَأْتِيَ مُزْدَلِفَةَ فَيُصَلِّي بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا وَيَقْصُرُ الْعِشَاءَ، وَرُخْصَ لِلضَّعْفَةِ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ مُزْدَلِفَةَ بَلِيلٍ، وَيَبْقَى الْقَوِيُّ فِي مُزْدَلِفَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيُكَبِّرُهُ وَيَهْلِلُهُ حَتَّى يُسْفِرَ جَدًّا، ثُمَّ يَدْفَعُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ، مُلَبَّيًّا، وَيَلْتَقِطُ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ مِنَ الطَّرِيقِ، حَتَّى إِذَا أَتَى

جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقْطَعُ التَّلْيَةَ، ثُمَّ يَنْحَرُ هَدْيَهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَيَسْعَى سَعْيَ الْحَجِّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَوْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا وَلَمْ يَسْعَ مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ. وَالسُّنَّةُ تَرْتِيبُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ: الرَّمْيُ، فَالذَّبْحُ، فَالْحَلْقُ، أَوِ التَّقْصِيرُ، فَإِنْ قَدَّمَ وَاحِدًا مِنْهَا عَلَى آخَرٍ فَلَا حَرَجَ، وَإِذَا فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْمَالٍ - رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَالْحَلْقَ أَوِ التَّقْصِيرَ، وَالطَّوَافَ مَعَ السَّعْيِ، إِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ - تَحَلَّلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلَ وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ. فَإِذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ تَحَلَّلَ التَّحَلُّلُ الْأَكْبَرَ فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى النِّسَاءِ، وَيَبْتَئِ بِمَنْى لَيْلَةَ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَجُوبًا، وَيَرْمِي الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ يَوْمَ الْحَادِي عَشَرَ بَادِئًا بِالصُّغْرَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْكُبْرَى وَكَذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ، وَيَبْدَأُ وَقْتُ الرَّمْيِ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الصُّغْرَى سُنَّ لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ قَلِيلًا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو. وَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى سُنَّ لَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَيَأْخُذَ ذَاتَ الشِّمَالِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَقُومُ طَوِيلًا يَدْعُو رَافِعًا يَدَيْهِ، وَلَا يَقِفُ بَعْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَجَّلَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَنْى يَوْمَ الثَّانِي عَشَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَإِنْ غَرَبَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فِي مَنْى مُخْتَارًا، وَجَبَ عَلَيْهِ مَبِيتُ لَيْلَةِ الثَّلَاثِ عَشَرَ. ثُمَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الْوَدَاعِ، وَيَجْعَلَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ الطَّوَافِ، وَيَسْقُطُ هَذَا الطَّوَافُ عَنِ الْحَائِضِ وَالنِّفْسَاءِ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي تَشْرَعُ زِيَارَتُهَا فِي الْمَدِينَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: زِيَارَةُ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ:

تُسَنُّ زِيَارَةُ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَدُّ الرَّحْلِ إِلَيْهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ، سِوَاءِ أَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْحَجِّ أَمْ بَعْدَهُ، وَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ خَاصٌّ، وَلَا دَخَلَ لَهَا فِي

الْحَجِّ، وَلَيْسَتْ مِنْ شُرُوطِهِ وَلَا مِنْ وَاجِبَاتِهِ، لَكِنْ يَنْبَغِي لِمَنْ قَدِمَ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يَزُورَ مَسْجِدَهُ ﷺ قَبْلَ أَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ أَوْ بَعْدَهَا، وَبِخَاصَّةٍ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ السَّفَرُ إِلَى هَذِهِ الْأَمَاكِينِ. فَلَوْ مَرَّ الْحُجَّاجُ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَصَلَّوْا فِيهِ، لَكَانَ أَرْفَقَ بِهِمْ وَأَعْظَمَ لِأَجْرِهِمْ وَلَجَمَعُوا بَيْنَ الْحُسَيْنَيْنِ: أَدَاءَ فَرِيضَةِ الْحَجِّ، وَزِيَارَةَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لِلصَّلَاةِ فِيهِ، مَعَ الْعِلْمِ - كَمَا سَبَقَ - بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَارَةَ لَيْسَتْ مِنْ مُكَمَّلَاتِ الْحَجِّ، وَلَا دَخَلَ لَهَا فِيهِ، فَالْحَجُّ كَامِلٌ وَتَامٌ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَارَةِ، وَلَا ارْتِبَاطٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَجِّ الْبَتَّةَ.

وَالْأَدِلَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ شِدِّ الرَّحَالِ لِمَسْجِدِهِ ﷺ وَالصَّلَاةِ فِيهِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ ﷺ: « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى »^(١).

٢- وَقَوْلُهُ ﷺ: « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ »^(٢).

فَهَذِهِ النُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ زِيَارَةِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ لِلصَّلَاةِ فِيهِ لِفَضْلِهَا وَمُضَاعَفَةِ أَجْرِهَا، وَتَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ شِدُّ الرَّحَالِ لِغَيْرِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ لِقَصْدِ الْعِبَادَةِ، فَلَا تُشْرَعُ الزِّيَارَةُ وَالسَّفَرُ لِأَيِّ مَكَانٍ فِي أَنْحَاءِ الْمَعْمُورَةِ، إِلَّا إِلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ. وَقَصْدُ الْمَدِينَةِ لِلصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ مَشْرُوعٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ عُمُومِ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ.

أَمَّا كَيْفِيَّةُ الزِّيَارَةِ: فَإِذَا وَصَلَ الْمُسَافِرُ إِلَى الْمَسْجِدِ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَالَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ، وَيَقُولُ الدُّعَاءَ الْمَشْرُوعَ عِنْدَ دُخُولِ أَيِّ مَسْجِدٍ: بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ.

وَلَيْسَ لِمَسْجِدِهِ ﷺ ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي أَيِّ

(١) تَفَقَّحَ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١١٨٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١١٩٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٩٤).

مَكَانٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ صَلَّاهَا فِي الرُّوضَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»^(١).

وَمَنْ زَارَ مَسْجِدَهُ ﷺ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى آدَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِيهِ، وَأَنْ يُكْتَبَرِ فِيهِ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَصَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي الرُّوضَةِ الشَّرِيفَةِ؛ اخْتِسَابًا لِلْأَجْرِ وَالثَّوَابِ الْجَزِيلِ، أَمَّا صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ فَلِأَوَّلَى لِلزَّائِرِ وَغَيْرِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَيْهَا، وَيُخْرِصَ عَلَى الصُّفُوفِ الْأَوَّلِ الْمُرَغَّبِ فِيهَا مَا اسْتَطَاعَ؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى الرُّوضَةِ.

المسألة الثانية: زيارة قبره ﷺ:

إِذَا زَارَ الْمُسْلِمُ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ اسْتَحَبَّ لَهُ زِيَارَةُ قَبْرِهِ ﷺ وَقَبْرِی صَاحِبِيهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَزِيَارَةِ مَسْجِدِهِ ﷺ، وَلَيْسَتْ هِيَ أَصْلُ الْقَصْدِ. وَهَذِهِ هِيَ الزِّيَارَةُ الْمَشْرُوعَةُ، وَلَا يُشْرَعُ شُدُّ الرَّحْلِ إِلَيْهَا، بَلْ شُدُّ الرَّحْلِ لَزِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَالْأَمَاكِنِ الْأُخْرَى غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ - الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى - انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَمَنْ فَعَلَهُ فَهُوَ عَاصٍ بِنَيْتِهِ، اِثْمٌ بِقَصْدِهِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَقْهُومِ الْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي شُدِّ الرَّحَالِ إِلَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا كَيْفِيَّةُ الزِّيَارَةِ: فَعَلَى الزَّائِرِ أَنْ يَقِفَ تَجَاهَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَدَبٍ وَخَفْضِ صَوْتٍ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ قَائِلًا: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»^(٢).

وَإِنْ قَالَ الزَّائِرُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ، أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّيْتَ الْأَمَانَةَ، وَنَصَحْتَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدْتَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، اللَّهُمَّ آتِهِ الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ، اللَّهُمَّ اجْزِهِ عَنْ أُمَّتِهِ خَيْرَ الْجَزَاءِ، فَلَا بَأْسَ. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما وَيَدْعُو

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١١٩٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٣٩١).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٠٤١)، وَأَحْمَدُ (٥٢٧/٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَ النَّوَوِيُّ إِسْنَادَهُ (الْأَذْكَارُ رَقْم

٣٤٩)، وَابْنُ الْقَيْمِ (جَلَاءُ الْأَفْهَامِ رَقْم ٣٢)، وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ (صَحِيحُ التَّرْغِيبِ بِرَقَم ١٦٦٦).

لَهُمَا، وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِمَا؛ لِمَا أُثِرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ، لَا يَزِيدُ عَلَى قَوْلِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَتْبَاهُ» ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الزَّائِرِ وَغَيْرِهِ التَّمَسُّحُ بِالْحَجَرَةِ أَوْ تَقْبِيلُهَا أَوْ الطَّوْفُ بِهَا، أَوْ اسْتِقْبَالُهَا حَالَ الدُّعَاءِ، أَوْ سُؤَالِ الرَّسُولِ ﷺ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ، وَتَفْرِيجِ الْكُرْبَاتِ، وَشِفَاءِ الْمَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لِلَّهِ، وَلَا يُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ.

وَلَيْسَتْ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَبْرِ صَاحِبِيهِ وَاجِبَةً، وَلَا شَرْطًا فِي الْحَجِّ كَمَا يُظَنُّ بَعْضُ الْجُهَّالِ مِنَ الْعَامَّةِ، بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ مَنْ زَارَ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا ارْتِبَاطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَجِّ بَتَانًا، وَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ يَقُولُ بِمَشْرُوعِيَّةِ شَدِّ الرَّحْلِ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهَا مِنْ مُكَمَّلَاتِ الْحَجِّ فَهِيَ أَحَادِيثُ سَاقِطَةٌ، لَا أَصْلَ لَهَا، إِمَّا ضَعِيفَةٌ أَوْ مَوْضُوعَةٌ، كَحَدِيثِ: «مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي»، وَحَدِيثِ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي»، وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ، وَكُلُّهَا لَمْ يَثْبُتْ مِنْهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ جَزَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ مَكْذُوبَةٌ.

المسألة الثالثة: الأماكن الأخرى التي تشرع زيارتها في المدينة النبوية:

يُسْتَحَبُّ لَزَائِرِ الْمَدِينَةِ -رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً- أَنْ يَخْرُجَ مُتَطَهِّرًا إِلَى مَسْجِدِ قُبَاءَ وَيُصَلِّيَ فِيهِ؛ لِفِعْلِهِ ﷺ حَيْثُ كَانَ يَزُورُ مَسْجِدَ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَيُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ^(١).

وقوله ﷺ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ، فَصَلَّى فِيهِ صَلَاةً، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ عُمْرَةٍ» ^(٢).

وَيُسَنُّ لِلرَّجَالِ فَقَطْ زِيَارَةُ قُبُورِ الْبَقِيعِ وَقُبُورِ الشُّهَدَاءِ فِي أَحَدِ كَقَبْرِ حَمْزَةَ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١١٩٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٩٩) (٥١٦).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٧/٣)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٤١٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧/٢) وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ

الترغيب بِرَقْم ١١٨١)، وَانْظُرْ: الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي فِصَالِ الْمَدِينَةِ (ص ٥٤٢).

وغيره، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُو لَهُمْ؛ لِفَعْلِهِ ﷺ إِذْ كَانَ يَزُورُهُمْ وَيَدْعُو لَهُمْ، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «زُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»^(١).
وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولُوا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِلْحَاقِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»^(٢).

هَذِهِ هِيَ الْأَمَاكِنُ الَّتِي تُشْرَعُ زِيَارَتُهَا فِي الْمَدِينَةِ.
أَمَّا الْأَمَاكِنُ الْأُخْرَى الَّتِي يَظُنُّ بَعْضُ الْعَامَّةِ أَنَّ زِيَارَتَهَا مَشْرُوعَةٌ: كَمَبْرَكِ النَّاقَةِ، وَمَسْجِدِ الْجُمُعَةِ، وَبَيْتِ الْحَاتِمِ، وَبَيْتِ عُثْمَانَ، وَالْمَسَاجِدِ السَّبْعَةِ، وَمَسْجِدِ الْقِبْلَتَيْنِ، فَهَذِهِ لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ زَارَ هَذِهِ الْأَمَاكِنَ أَوْ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا، وَلَمْ يَرِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنَّهُ زَارَهَا. وَلَيْسَ لِأَيِّ مَسْجِدٍ فِي الْمَدِينَةِ فَضْلٌ خَاصٌّ، إِلَّا مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ وَمَسْجِدَ قُبَاء. وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣)، فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ إِذَا زَارَ الْمَدِينَةَ أَنْ يَتَّقِدَ بِالْأَمَاكِنِ الَّتِي تُشْرَعُ زِيَارَتُهَا، وَيَتَجَنَّبَ الْأَمَاكِنَ الَّتِي لَا تُشْرَعُ زِيَارَتُهَا.

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الْأُضْحِيَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْأُضْحِيَّةِ وَحُكْمِهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا وَشُرُوطُهَا:

١ - تَعْرِيفُ الْأُضْحِيَّةِ:

الْأُضْحِيَّةُ لُغَةً: هِيَ ذَبْحُ الْأُضْحِيَّةِ وَقَتِ الضُّحَى.

وَشَرْعًا: هِيَ مَا يُذْبَحُ مِنَ الْإِبِلِ أَوِ الْبَقَرِ أَوِ الْغَنَمِ أَوِ الْمَعْزِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

يَوْمَ الْعِيدِ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٧٦) - ١٠٨.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (٩٧٥).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٧١٨).

٢- حُكْمُهَا وَادِلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:

الأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]

وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ دَبَّحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا» ^(٢).

٣- شُرُوطُ مَشْرُوعِيَّةِ الْأُضْحِيَّةِ:

تُسَنُّ الْأُضْحِيَّةُ فِي حَقِّ مَنْ وَجَدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- الْإِسْلَامُ: فَلَا يُخَاطَبُ بِهَا غَيْرُ الْمُسْلِمِ.

٢- الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْغَا عَاقِلًا فَلَا يُكَلَّفُ بِهَا.

٣- الْإِسْتِطَاعَةُ: وَتَتَحَقَّقُ بِأَنْ يَمْلِكَ قِيَمَةَ الْأُضْحِيَّةِ زَائِدَةً عَنِ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ مَنْ تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهُ، خِلَالَ يَوْمِ الْعِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا تَجُوزُ الْأُضْحِيَّةُ بِهِ:

لَا تَصِحُّ الْأُضْحِيَّةُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ:

١- الْإِبِلِ. ٢- الْبَقَرِ. ٣- الْغَنَمِ وَمِنْهُ الْمَاعِزُ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّذِكْرِهِمْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]. وَالْأَنْعَامُ لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ.

وَلِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ التَّضَحِّيَّةُ بِغَيْرِهَا.

وَتُجْزَى الشَّاةُ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَنِ الْوَاحِدِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ؛ فَفِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَيَأْكُلُونَ وَيَطْعَمُونَ» ^(٣).

وَيَجُوزُ التَّضَحِّيُّ بِالْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ سَبْعَةٍ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

(١) الأملح: ما فيه سواد وبياض، والأقرن: ما له قرن.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٥٥٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٦٦).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٣١٤٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ بِرَقْم (١٥٠٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم

«نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ» (١).

المسألة الثالثة: الشروط المعتبرة في الأضحية:

١ - السن:

(أ) الإبل: وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَكْمَلَ خَمْسَ سِنِينَ.

(ب) البقر: وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَكْمَلَ سَتَيْنِ.

(ج) المعز: وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَكْمَلَ سَنَةً.

لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ» (٢). وَالْمُسِنَّةُ مِنَ الْإِبِلِ مَا لَهَا خَمْسُ سِنِينَ، وَمِنَ الْبَقَرِ مَا لَهُ سَتَانِ، وَمِنَ الْمَعَزِ مَا لَهُ سَنَةٌ، وَتُسَمَّى الْمُسِنَّةُ بِالثَّيِّةِ.

(د) الضأن: وَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْجَذَعُ، وَهُوَ مَا أَكْمَلَ سَنَةً، وَقِيلَ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَصَابَنِي جَذَعٌ. قَالَ: «ضَحَّ بِهِ» (٣)، وَلِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَيْضًا: «ضَحِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَذَعٍ مِنَ الضَّأْنِ» (٤).

٢ - السلامة:

يُشْتَرَطُ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ أَنْ تَكُونَ سَالِمَةً مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُسَبِّبَ نُقْصَانًا فِي اللَّحْمِ، فَلَا تُجْزَى الْعَجَفَاءُ، وَالْعَرَجَاءُ، وَالْعَوْرَاءُ، وَالْمَرِيضَةُ؛ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ، الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ، الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ، الْبَيِّنُ عَرَجُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي» (٥). وَالْعَجَفَاءُ: الْهَزِيلَةُ، وَمَعْنَى (لَا تُنْقِي): أَيْ لَا مُخَّ لَهَا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣١٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٦٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمِيُّ بِرَقْم (٥٥٥٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٦٥) - ١٦. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٤) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢١٩/٧)، وَقَوَّى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِسْنَادَهُ (الْفَتْحُ ١٠/١٥)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ

النَّسَائِيِّ بِرَقْم (٤٠٨٠).

(٥) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ص ٢٤٨)، وَأَحْمَدُ (٢٨٩/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٩٧) وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَأَبُو

دَاوُدَ بِرَقْم (٢٨٠٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٤٤/٧) وَمَا بَعْدَهَا، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٣١٤٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ

لِهَٰذَا لَهَا. وَيُقَاسُ عَلَىٰ هَذِهِ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ مَا فِي مَعْنَاهَا: كَالْهَتْمَاءِ الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيهَا، وَالْعَضْبَاءِ الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أَذْنَاهَا أَوْ قَرْنَاهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْعُيُوبِ.

المسألة الرابعة: وقت ذبح الأضحية:

يَبْتَدِئُ وَقْتُهَا مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِيدِ لِمَنْ صَلَّاهَا، وَمِنْ بَعْدِ طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ عِيدِ الْأَضْحَى بِمِقْدَارِ مَا يَتَسَعُ لِرُكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا، لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى» ^(١). وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُهَا إِلَى غُرُوبِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ» ^(٢).

وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ؛ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ» ^(٣).

المسألة الخامسة: ما يصنع بالأضحية، وما يلزم المضحي إذا دخلت العشر:

١ - مَا يُصْنَعُ بِالْأَضْحِيَّةِ:

يُسْنُ لِلْمُضْحِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ، وَيُهْدِي لِلْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ وَالْأَصْدِقَاءِ، وَيَتَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾.

[الحج: ٢٨]

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا أَثَلَاثًا: ثُلُثٌ لِأَهْلِ بَيْتِهِ، وَثُلُثٌ يُطْعَمُهُ فَقَرَاءَ جِيرَانِهِ، وَيُهْدِي

سنن النسائي برقم (٤٠٧٣).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨/٦)، ومسلم (١٥٥٣/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٢/٤)، والبيهقي (٢٩٥/٩)، وابن حبان (١٠٠٨)، والدارقطني (٢٨٤/٤)، قال الهيثمي:

«ورجال أحمد وغيره ثقات» (مجمع الزوائد ٢٥/٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ برقم (٥٥٦٠)، ومسلم برقم (١٩٦١).

الثُّلُثُ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي صِفَةِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «وَيُطْعَمُ أَهْلُ بَيْتِهِ الثُّلُثُ، وَيُطْعَمُ فَقَرَاءَ جِيرَانِهِ الثُّلُثُ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى السُّؤَالِ بِالثُّلُثِ» ^(١).

وَيَجُوزُ ادِّخَارُ لُحُومِ الْأَصْحَابِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ادِّخَارِ لُحُومِ الْأَصْحَابِ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ» ^(٢).

٢- مَا يَلْزَمُ مَرِيدَ التَّضَحِّيَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ:

إِذَا دَخَلَتْ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، حُرِّمَ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ، أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا، حَتَّى يُضَحِّيَ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها مَرْفُوعًا: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَعِنْدَهُ أَصْحَابٌ يُرِيدُ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، وَلَا يَقْلِمَنَّ ظُفْرًا». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئًا» ^(٣).

الْبَابُ السَّابِعُ: فِي الْعَقِيقَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسَائِلُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْعَقِيقَةِ وَحُكْمُهَا وَوَقْتُهَا:

١- تَعْرِيفُ الْعَقِيقَةِ:

الْعَقِيقَةُ لُغَةً: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعَقِّ وَهُوَ الْقَطْعُ، وَهِيَ تُطْلَقُ فِي الْأَصْلِ عَلَى الشَّعْرِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْمَوْلُودِ حِينَ الْوِلَادَةِ.

وَشَرْعًا: مَا يُذْبَحُ لِلْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ عِنْدَ خَلْقِ شَعْرِهِ. وَهِيَ مِنْ حَقِّ الْوَلَدِ عَلَى وَالِدِهِ.

٢- حُكْمُ الْعَقِيقَةِ:

الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، لِحَدِيثِ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَتُهُ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى فِي الْوُضَائِفِ وَحَسَنَهُ (انظر: المغني ٨/ ٦٣٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣/ ١٥٦٤) رَقْم (١٩٧٧).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٧٧) ٣٩-٤٠.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦/ ٢١٧).

وَلِحَدِيثِ سَمُرَةَ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ» ^(١)، وَلِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ فَلْيَنْسُكْ» ^(٢). وَمَعْنَى يَنْسُكُ: يَذْبَحُ.

٣- وَقْتُ الْعَقِيْقَةِ:

يَدْخُلُ وَقْتُ جَوَازِ ذَبْحِ الْعَقِيْقَةِ بِانْفِصَالِ جَمِيعِ الْمَوْلُودِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الاسْتِحْبَابِ إِلَى الْبُلُوغِ، إِلَّا أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يُعَقَّ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ وَلَادَتِهِ؛ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ رحمته الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «الْغُلَامُ مُرْتَمِنٌ بِعَقِيْقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُسَمَّى، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ» ^(٣).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَقْدَارُ مَا يَذْبَحُ فِي الْعَقِيْقَةِ:

يُسَنُّ أَنْ يَذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لِحَدِيثِ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ رحمته الله قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» ^(٤).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ، وَحَلْقُ رَأْسِهِ، وَتَحْنِيكُهُ، وَالتَّأْدَانُ فِي أُذُنِهِ:

١- تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ:

يُسَنُّ تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ مِنْ وَلَادَتِهِ، لِحَدِيثِ سَمُرَةَ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٧، ٨، ١٢)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٨٣٧) وَمَا بَعْدَهَا، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٥٢٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٧/١٦٦) وَمَا بَعْدَهَا، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ (المستدرك ٤/٢٣٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صحيح النسائي برقم ٣٩٣٦).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٨٤٢) وَمَا بَعْدَهَا، وَالنَّسَائِيُّ (٧/١٦٢)، وَأَحْمَدُ (٢/١٨٢) وَمَا بَعْدَهَا، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صحيح النسائي برقم ٣٩٢٨).

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (انظر حاشية رقم ٢ من هذه الصفحة).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٨١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣/٢٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٧/١٦٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صحيح النسائي برقم ٣٩٣١).

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ» (١).
وَيُسَنُّ أَنْ يَخْتَارَ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، مَا كَانَ حَسَنًا؛ فَقَدْ غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَسْمَاءَ
الْقَبِيْحَةَ، وَأَمَرَ بِذَلِكَ (٢).

وَأَحْسَنُهَا: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» (٣).

٢- حَلْقُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ:

وَيُسَنُّ حَلْقُ رَأْسِهِ - ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى - يَوْمَ سَابِعِهِ بَعْدَ ذَبْحِ الْعَقِيْقَةِ، وَيَتَصَدَّقُ
بِرِزَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ بِشَاةً،
وَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، احْلِقِي رَأْسَهُ، وَتَصَدَّقِي بِرِزَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً» (٤).

٣- تَحْنِيْكُ الْمَوْلُودِ:

وَيُسَنُّ تَحْنِيْكُ الْمَوْلُودِ بِتَمْرٍ سَوَاءً أَكَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى.
وَالْتَحْنِيْكُ: هُوَ مَضْغُ التَّمْرِ وَذَلِكَ حَنَكُ الْمَوْلُودِ بِهِ حَتَّى يَنْزِلَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَى
جَوْفِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وُلِدَ لِي غُلَامٌ، فَاتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ
إِبْرَاهِيمَ وَحَنَكُهُ بِتَمْرٍ (٥)، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي
بِالصَّبِيَّانِ وَيَحْنِكُهُمْ (٦).

٤- الْأَذَانُ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ:

يُسَنُّ الْأَذَانُ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ حِينَ وَلَادَتِهِ، وَقِيلَ: يُؤَذَّنُ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَتَقَامُ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي ١٠ / ٥٧٧».

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣ / ١٦٨٢).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦ / ٣٩٠، ٣٩٢)، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ص ٢٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (١٥١٩)، وَالْحَاكِمُ

(٤ / ٢٣٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩ / ٣٠٤)، وَحَسَنَةُ الشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْمُ ١٢٢٦).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦ / ٢١٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢١٤٥).

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢١٤٧).

الصَّلَاةُ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى، لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
أُذِّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ، بِالصَّلَاةِ» ^(١).

*

*

*

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٥١٤) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ١٢٢٤).

سادساً: كتاب الجهاد

وَيَشْتَمِل عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْجِهَادِ وَفَضْلُهُ وَحُكْمُهُ وَشُرُوطُهُ وَمَسْقُطَاتُهُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهُ، وَفَضْلُهُ، وَالْحُكْمَةُ مِنْهُ، وَحُكْمُهُ، وَمَتَى يَتَعَيَّنُ؟

أ- تَعْرِيفُهُ:

الْجِهَادُ لُغَةً: بَذْلُ الْجُهْدِ وَالطَّاقَةِ وَالْوُسْعِ.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: بَذْلُ الْجُهْدِ وَالْوُسْعِ فِي قِتَالِ الْأَعْدَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ وَمُدَا فَعَتِهِمْ.

ب- فَضْلُهُ وَالْحُكْمَةُ مِنْهُ:

الْجِهَادُ ذُرْوَةُ سَنَامِ الْإِسْلَامِ، كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ ^(١)، أَي: أَعْلَاهُ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلُو بِهِ الْإِسْلَامُ وَيَرْتَفِعُ وَيُظْهَرُ، وَقَدْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَوَعَدَهُمُ الْجَنَّةَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي آيَةِ سُورَةِ النَّسَاءِ بَعْدَ قَلِيلٍ، وَالآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ وَالْمُجَاهِدِينَ كَثِيرَةٌ.

أَمَّا الْحُكْمَةُ مِنَ مَشْرُوعِيَّةِ الْجِهَادِ: فَقَدْ شَرَّعَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِأَهْدَافٍ سَامِيَةٍ وَغَايَاتٍ نَبِيلَةٍ، مِنْ ذَلِكَ:

١- شَرَعَ الْجِهَادُ لِتَخْلِيصِ النَّاسِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَالطَّوَاغِيَةِ وَإِخْرَاجِهِمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

٢- كَمَا شَرَعَ لِإِزَالَةِ الظُّلْمِ وَإِعَادَةِ الْحُقُوقِ إِلَى أَهْلِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩].

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢٦١٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٥/ ٢٣١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحٌ

سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ٢١١٠) وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

٣- كَمَا شُرِعَ الْجِهَادُ؛ لِإِذْلالِ الْكُفَّارِ، وَإِزْغَامِ أَنْفُسِهِمْ، وَالانْتِقَامِ مِنْهُمْ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

ج- حُكْمُهُ وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

الْجِهَادُ بِمَعْنَاهُ الْخَاصِّ - وَهُوَ جِهَادُ الْكُفَّارِ - فَرَضُ كِفَايَةٍ، إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ وَصَارَ فِي حَقِّهِمْ سُنَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]. فَقَدْ دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ فَرَضُ كِفَايَةٍ، لَا فَرَضُ عَيْنٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ فَاضَلَ بَيْنَ الْمُجَاهِدِينَ وَالْقَاعِدِينَ عَنِ الْجِهَادِ بِدُونِ عُدٍّ، وَكُلًّا وَعَدَ الْحُسْنَى وَهِيَ الْجَنَّةُ. وَلَوْ كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٍ لَأَسْتَحَقَّ الْقَاعِدُونَ الْوَعْدَ لَا الْوَعْدَ.

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]. وَهَذَا مُشْرُوطٌ بِمَا إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى قِتَالِ أَعْدَائِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِمْ قُوَّةٌ وَلَا قُدْرَةٌ سَقَطَ عَنْهُمْ كَسَائِرُ الْوَاجِبَاتِ، وَأَصْبَحَ قِتَالُهُمْ لِعَدُوِّهِمْ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - إِلْقَاءً بِنَفْسِهِمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ.

د- مَتَى يَتَعَيَّنُ؟

لَكِنْ هُنَاكَ حَالَاتٌ يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْجِهَادُ فَيَصِيرُ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى الْمُسْلِمِ وَهِيَ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: إِذَا هَاجَمَ الْأَعْدَاءُ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَزَلُّوا بِهَا، أَوْ حَصَرُوهَا، تَعَيَّنَ قِتَالُهُمْ، وَدَفْعُ ضَرَرِهِمْ، عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الْمُسْلِمِينَ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا حَصَرَ الْقِتَالَ، وَذَلِكَ إِذَا التَّقَى الزَّحْفَانِ، وَتَقَابَلَ الصَّفَّانِ، تَعَيَّنَ الْجِهَادُ، وَحُرِّمَ عَلَى مَنْ حَصَرَ الْقِتَالَ الْانْصِرَافُ، وَالتَّوَلَّى مِنْ أَمَامِ الْعَدُوِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ

الْأَذْبَارَ ﴿[الأنفال: ١٥]، وَلِعَدَّهُ ﷺ التَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ مِنَ الْكَبَائِرِ الْمُوبِقَاتِ (١). وَلَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنَ التَّوَلَّى الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهِ حَالَتَانِ: الْأُولَى: إِذَا كَانَ الْمُتَوَلَّى مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ، أَيْ: يَذْهَبُ لِكَيْ يَأْتِيَ بِقُوَّةٍ أَكْثَرَ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مُتَحِيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَقْوِيَةً وَنُصْرَةً لَهَا.

الحالة الثالثة: إِذَا عَيْنُهُمُ الْإِمَامُ وَاسْتَفْرَهُمُ لِلْجِهَادِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأَقِلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٢٨) لَا نَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿[التوبة: ٣٨، ٣٩]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا اسْتَفْرْتُمْ، فَانْفِرُوا» (٢).

الحالة الرابعة: إِذَا احْتِجَّ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّن عَلَيْهِ الْجِهَادُ.

المسألة الثانية: شروط الجهاد؛

يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْجِهَادِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ، وَهِيَ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالذُّكُورِيَّةُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْاِسْتِطَاعَةُ الْمَالِيَّةُ وَالْبَدَنِيَّةُ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَضْرَارِ.

- فَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ عَلَى الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَالْعِبَادَةُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَا تَصِحُّ مِنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَوَافَرُ فِيهِ الْإِخْلَاصُ وَالْأَمَانَةُ وَالطَّاعَةُ، فَلَا يُؤْذَنُ لَهُ بِالْخُرُوجِ مَعَ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِلرَّجُلِ الْمُشْرِكِ الَّذِي تَبِعَهُ فِي بَدْرٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ» (٣).

- وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ غَيْرِ الْبَالِغِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّهُ عَرَضَ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٧٦٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٥).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٨٣٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٥٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٨١٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

سَنَةً، فَلَمْ يُجْزِهِ فِي الْمُقَاتَلَةِ ^(١).

- وَكَذَلِكَ الْمَجْنُونُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ الْقَلَمُ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ.

- وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهِ، وَلَا الْمَرْأَةُ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ فَقَالَ: «جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ؛ الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ» ^(٢). وَفِي لَفْظٍ: نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ فَقَالَ: «لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ» ^(٣).

- وَغَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ حَمْلَ السِّلَاحِ لِضَعْفٍ أَوْ كِبَرٍ، وَكَذَلِكَ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ فِي طَرِيقِهِ فَاضِلًا عَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجِهَادُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفِقُونَ حَرْجٌ﴾.

[التَّوْبَةُ: ٩١]

وَكَذَلِكَ مَنْ بِهِ ضَرَرٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ يَنْفِي الْوُجُوبَ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الْفَتْح: ١٧]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

[التَّوْبَةُ: ٩١]

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَسْقَطَاتُ الْجِهَادِ؛

هُنَاكَ أَعْذَارٌ تُسْقِطُ عَنْ صَاحِبِهَا الْجِهَادَ إِذَا كَانَ فَرَضٌ عَيْنٍ أَوْ فَرَضٌ كِفَايَةٍ وَهِيَ:

١- ٢- الْجُنُونُ وَالصَّبَا: لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٦٦٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٨٦٨).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٩٠١)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٥٠/٤) وَغَيْرُهُمَا، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ١١٨٥).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٧٩٤).

يَفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»^(١).

٣- **الْأَنْوَةُ:** فَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ عَلَى الْأُنْثَى. وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

٤- **الرَّق:** لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ»^(٢).

٥- **الضَّعْفُ الْبَدَنِيُّ، وَالْعَجْزُ الْمَالِيُّ، وَالْمَرَضُ، وَعَدَمُ سَلَامَةِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ:** كَالْعَمَى وَالْعَرَجَ الشَّدِيدِ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا.

٧- **عَدَمُ إِذْنِ الْأَبَوَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، إِذَا كَانَ الْجِهَادُ تَطَوُّعًا:** لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحْيِ وَالِدَاكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»^(٣)، فَبَرَّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضُ عَيْنٍ، وَالْجِهَادُ فَرَضُ كِفَايَةٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَيَقْدَمُ فَرَضُ الْعَيْنِ. فَإِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ فَلَيْسَ لَهُمَا مَنَعُهُ، وَلَا إِذْنُ لَهُمَا.

٨- **الدِّينُ الَّذِي لَا يَجِدُ لَهُ وَفَاءً إِذَا لَمْ يَأْذَنْ صَاحِبُهُ، وَكَانَ الْجِهَادُ تَطَوُّعًا،** لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدِّينَ»^(٤)، فَإِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ فَلَا إِذْنَ لِغَيْرِهِ.

٩- **الْعَالَمُ الَّذِي لَا يُوجَدُ غَيْرُهُ فِي الْبَلَدِ؛** لِأَنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَافْتَقَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحِلَّ مَحَلَّهُ، فَإِذَا كَانَ لَا يُوجَدُ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْخُرُوجُ لِلْجِهَادِ نَظَرًا لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ لَهُ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٤٠١)، وَالتَّسَنُّي (١٥٦/٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء برقم ٢٩٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥٤٨)، وَقَوْلُهُ: (والذي نفسي بيده) الصحيح أنه مدرج من كلام أبي هريرة.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٠٠٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٥٤٩).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٨٨٦) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه.

البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَسْرِ وَالْغَنَائِمِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ أَسْرِ الْكُفَّارِ:

ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ -: أَنَّ أَسْرَى الْكُفَّارِ مِنَ الرِّجَالِ أَمْرُهُمْ إِلَى الْإِمَامِ، فَيُخَيَّرُ فِيهِمْ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَةُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ بَيْنَ: الْقَتْلِ، وَالْأَسْتِرْقَاقِ، وَالْمَنْ بَغَيْرِ عَوْضٍ، وَالْفِدَاءِ إِمَّا بِمَالٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ أَوْ أَسِيرٍ مُسْلِمٍ، أَمَّا النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانِ فَإِنَّهُمْ يُسْتَرْقَوْنَ بِمُجَرَّدِ السَّبْيِ، وَيَصِيرُونَ كَجُمْلَةِ الْمَالِ يُضْمُّونَ إِلَى الْغَنِيمَةِ، وَلَا يُخَيَّرُ فِيهِمُ الْإِمَامُ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ، لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

- وَالدَّلِيلُ عَلَى الْقَتْلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْزَوُا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتُخِذَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْأَنْفَال: ٦٧]. فَأَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ قَتْلَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ كَانَ أَوْلَى مِنْ أَسْرِهِمْ وَفِدَائِهِمْ.

وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ «اقْتُلُوهُ»^(١)، وَقَتَلَ ﷺ رِجَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ.

- وَالدَّلِيلُ عَلَى الْأَسْتِرْقَاقِ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ بَنِي قُرَيْظَةَ لَمَّا نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رضي الله عنه، فَحَكَمَ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَتُسَبَى الذَّرِيَّةُ^(٢).

- وَالدَّلِيلُ عَلَى الْمَنْ وَالْفِدَاءِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا ائْتَمَتُمْهُمْ فَاقْتُلُوا أَلْوَقَاقَ فَإِذَا مَنَّا بَعْدَ مَا بَعَدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [مُحَمَّد: ٤]. وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ الْأَصْلَحَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ لِعِغْرِهِ، فَلَزِمَ أَنْ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٨٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٥٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٠٤٣).

يَكُونُ تَخْيِيرُهُ لِلْمَصْلَحَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَقْسِيمُ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ:

الْغَنِيمَةُ: اسْمٌ لِمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفْرَةِ قَهْرًا بِقِتَالٍ، عَلَى وَجْهِ يَكُونُ فِيهِ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسَمَّى أَيْضًا: الْأَنْقَالُ - جَمْعُ نَقْلٍ - لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[الأنفال: ٦٩] وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْغَنَائِمَ لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ دُونَ الْأُمَّةِ السَّابِقَةِ، قَالَ ﷺ: «وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي»^(١).

وَتَشْمَلُ الْغَنَائِمُ: الْأَمْوَالُ الْمَنْقُولَةُ، وَالْأَسْرَى، وَالْأَرْضَ.

وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْغَنِيمَةَ تُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ أَصْهُمٍ:

السَّهْمُ الْأَوَّلُ: سَهْمُ الْإِمَامِ، وَهُوَ خُمْسُ الْغَنِيمَةِ يُخْرِجُهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ.

وَيُقَسَّمُ هَذَا الْخُمْسُ عَلَى مَا بَيَّنَّ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَلِمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ

لِلَّهِ خُمُسُهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]

فَيُقَسَّمُ هَذَا الْخُمْسُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ:

١ - اللَّهُ وَرَسُولُهُ: وَيَكُونُ هَذَا الْقِسْمُ فَيْئًا يَدْخُلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَيُنْفَقُ فِي

مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لِي بِمَا أَفَاءَ اللَّهُ إِلَّا الْخُمْسُ،

وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ»^(٢). فَجَعَلَهُ ﷺ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ.

٢ - ذَوِي الْقُرْبَى: وَهُمْ قَرَابَةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُمْ: بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ،

وَيُقَسَّمُ هَذَا الْخُمْسُ بَيْنَهُمْ حَسَبَ الْحَاجَةِ.

٣ - الْيَتَامَى: وَهُوَ مَنْ مَاتَ أَبُوهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ، ذَكَرًا كَانَ أَمْ أُنْثَى، وَيَعْمُ ذَلِكَ

الْغَنَى مِنْهُمْ وَالْفَقِيرَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٢١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٦٩٤)، وَالتَّسَائِي بِرَقْم (٤١٣٨) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (إِرَوَاءُ الْغَلِيلِ بِرَقْم

٤- **المَسَاكِينُ**؛ وَيَدْخُلُ فِيهِمُ الْفُقَرَاءُ هُنَا.

٥- **ابْنُ السَّبِيلِ**؛ وَهُوَ الْمُسَافِرُ الَّذِي انْقَطَعَتْ بِهِ السَّبِيلُ، فَيُعْطَى مَا يُبْلِغُهُ إِلَى مَقْصِدِهِ.

وَأَمَّا بَاقِي السَّهَامِ الْأَرْبَعَةِ - أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ - فَتَكُونُ لِكُلِّ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ: مِنَ الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ، الْأَحْرَارِ، الْعُقَلَاءِ، مِمَّنْ اسْتَعَدَّ لِلْقِتَالِ سَوَاءً بَاشَرَ الْقِتَالَ أَوْ لَمْ يُبَاشِرْ، قَوِيًّا كَانَ أَوْ ضَعِيفًا، لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ» ^(١).
وَكَيْفِيَّةُ التَّقْسِيمِ: أَنْ يُعْطَى الرَّاجِلُ - الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَى رِجْلِهِ - سَهْمًا وَاحِدًا، وَيُعْطَى الْفَارِسُ - الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَى فَرَسِهِ - ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا ^(٢)، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ فِي خَيْرٍ «جَعَلَ لِلرَّاجِلِ سَهْمًا وَاحِدًا، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ» ^(٣)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ غِنَاءَ الْفَارِسِ وَنَفْعَهُ أَكْثَرُ مِنْ غِنَاءِ الرَّاجِلِ.

وَأَمَّا النِّسَاءُ وَالْعَبِيدُ وَالصَّبِيَّانُ إِذَا حَضَرُوا الْوَقْعَةَ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُرْضَخُ ^(٤) لَهُمْ وَلَا يُقَسَّمُ لَهُمْ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِمَنْ سَأَلَهُ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُحْذَيَا ^(٥).

وَفِي لَفْظٍ: وَأَمَّا الْمَمْلُوكُ فَكَانَ يُحْذَى ^(٦).

وَإِذَا كَانَتِ الْغَنِيمَةُ أَرْضًا خَيْرَ الْإِمَامِ بَيْنَ قِسْمَتِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ، وَوَفَّيَهَا لِمَصَالِحِ

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (٩/ ٥٠) كِتَابُ الْجِهَادِ بَابُ الْغَنِيمَةِ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٥/ ٣٠٢).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٤٢٢٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٧٦٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٨٧٣).

(٤) الرِّضْخُ: إِعْطَاءُ الشَّيْءِ لَيْسَ بِالكَثِيرِ.

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٨١٢). وَيُحْذَى: يَعْنِي يُعْطَى.

(٦) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٢٧٢٧).

الْمُسْلِمِينَ وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا مُسْتَمَرًّا يُؤْخَذُ مِنْ هِيَ بِيَدِهِ، سَوَاءً أَكَانَ مُسْلِمًا أَمْ ذِمِّيًّا، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ كُلِّ عَامٍ، وَهَذَا التَّخْيِيرُ يَكُونُ تَخْيِيرَ مَصْلَحَةٍ.

المسألة الثالثة: مصرف الفيء:

الفيء: مَا أَخِذَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِحَقٍّ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ، كَالْأَمْوَالِ الَّتِي يَهْرُبُ الْكُفَّارُ وَيَتْرَكُونَهَا فِرْعَاءً عِنْدَ عِلْمِهِمْ بِقُدُومِ الْمُسْلِمِينَ.

أَمَّا مصرفه: فَهُوَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ كَرِزْقِ الْقَضَاةِ، وَالْمُؤَدِّينَ، وَالْأَيَّامَةَ، وَالْفُقَهَاءَ، وَالْمُعَلِّمِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِمَا ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ ^(١) الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. ^(٢)

وَلِهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ فِتْنَةٍ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعْرِضِ بَيَانِ مَصَارِفِ الْفِيءِ فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ، وَيُعْطِي الْقَرَابَةَ بِاجْتِهَادٍ، وَيَصْرِفُ الْبَاقِي فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

الباب الثالث: في الهدنة والذمة والأمان

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: عقد الهدنة مع الكفار:

١ - **تعريفها:** الْهُدْنَةُ لُغَةً: الشُّكُونُ. وَشُرْعًا: عَقْدُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَإِنْ طَالَتْ، وَتُسَمَّى: مُهَادَنَةً، وَمُؤَادَعَةً، وَمُعَاهَدَةً.

(١) الإيجاب: الإسراع، أي: لم يعدوا في تحصيله خيالاً ولا إبالاً، وإنما حصل بغير قتال.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٩٠٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧٥٧). وَالْكُرَاعُ: الْخَيْلُ.

٢- **مَشْرُوعِيَّتُهَا وَدَلِيلُ ذَلِكَ:** يَجُوزُ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ عَقْدُ الْهُدْنَةِ مَعَ الْكُفَّارِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، إِذَا كَانَ فِي عَقْدِهَا مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، كَضَعْفِهِمْ أَوْ عَدَمِ اسْتِعْدَادِهِمْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ، كَطَمَعٍ فِي إِسْلَامِ الْكُفَّارِ وَنَحْوِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاِجْنَحْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦١]. وَقَدْ عَقَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهُدْنَةَ مَعَ الْكُفَّارِ فِي صَلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَصَالَحَ الْيَهُودَ فِي الْمَدِينَةِ.

٣- لزوم الهدنة:

- تَكُونُ الْهُدْنَةُ الَّتِي عَقَدَهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لَازِمَةً، لَا يَجُوزُ نَقْضُهَا وَلَا إِبْطَالُهَا، مَا اسْتَقَامُوا لَنَا، وَلَمْ يَخُونُوا، وَلَمْ نَخْشَ مِنْهُمْ خِيَانَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَغِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

[المائدة: ١]

- **فَإِنْ نَقَضُوا الْعَهْدَ:** بِقِتَالٍ، أَوْ مُظَاهَرَةٍ عَدُوًّا عَلَيْنَا، أَوْ قَتْلِ مُسْلِمٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ، انْتَقَضَ الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ وَجَازَ قِتَالُهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

- وَإِنْ خِيفَ مِنْهُمْ نَقْضُ الْعَهْدِ بِأَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، جَازَ أَنْ نُنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ وَلَا يَلْزَمُ الْبَقَاءُ عَلَى عَهْدِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]. أَيْ: أَعْلِمُهُمْ بِنَقْضِ عَهْدِهِمْ، حَتَّى تَكُونَ أَنْتَ وَهُمْ سَوَاءً فِي الْعِلْمِ، وَلَا يَجُوزُ قِتَالُهُمْ قَبْلَ إِعْلَامِهِمْ بِنَقْضِ الْعَهْدِ.

المسألة الثانية: عقد الذمة، ودفع الجزية:

١- **تَعْرِيفُهُ:** الذِّمَّةُ لُغَةً: الْعَهْدُ، وَهُوَ الْأَمَانُ وَالضَّمَانُ.

وَعَقْدُ الذِّمَّةِ اصْطِلَاحًا: هُوَ إِقْرَارُ بَعْضِ الْكُفَّارِ عَلَى كُفْرِهِمْ، بِشَرَطِ بَذْلِ الْجِزْيَةِ، وَالتَّزَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ الَّتِي حَكَمَتْ بِهَا الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةَ عَلَيْهِمْ.

٢- **مَشْرُوعِيَّتُهُ:** الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ عَقْدِ الذِّمَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾ [التوبة: ٢٩] وَقَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ... فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْلُهِمُ الْجِزْيَةَ» (١).

٣- مَنْ تُوْخِذُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ؟ تُوْخِذُ الْجِزْيَةُ مِنَ الرِّجَالِ، الْمُكَلَّفِينَ، الْأَحْرَارِ، الْأَغْنِيَاءِ الْقَادِرِينَ عَلَى الْأَدَاءِ، فَلَا تُوْخِذُ مِنَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْفَقِيرِ، وَلَا تُوْخِذُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، وَلَا تُوْخِذُ مِنَ الْمَرِيضِ الْمُزْمِنِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ؛ لِأَنَّ دِمَاءَهُمْ مُحَقَّقَةٌ، فَاشْتَبَهُوا النِّسَاءَ.

٤- مُوجِبُ عَقْدِ الذَّمَّةِ: يُوجِبُ هَذَا الْعَقْدَ مَعَ الْكُفَّارِ: حُرْمَةُ قِتَالِهِمْ، وَالْحِفَازُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَصِيَانَةُ أَعْرَاضِهِمْ، وَكَفَالَةُ حُرِّيَّتِهِمْ، وَعَدَمُ إِيْذَائِهِمْ، وَمُعَاقَبَةُ مَنْ قَصَدَهُمْ بِأَذَى، لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيَّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ» (٢).

المسألة الثالثة: عقد الأمان:

١- تعريفه:

الْأَمَانُ لُغَةً: ضِدُّ الْخَوْفِ.

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَأْمِينِ الْكَافِرِ عَلَى مَالِهِ وَدَمِهِ مُدَّةً مُحْدُودَةً.

٢- مشروعيته وأدلة ذلك:

الأصل في مشروعيته عقد الأمان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَّهُ﴾ [التوبة: ٦].

٣- مِمَّنْ يَصِحُّ وَشُرُوطُهُ: يَصِحُّ عَقْدُ الْأَمَانِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ:

- عَاقِلًا بَالِغًا: فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالطُّفْلِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٧٣١).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

- **مُخْتَارًا:** فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمُكْرَهِ، وَلَا السَّكَرَانِ، وَلَا الْمُغْمَى عَلَيْهِ.

فَيَصِحُّ مِنَ الْمَرْأَةِ لِقَوْلِهِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمُّ هَانِيٍّ»^(١). وَيَصِحُّ مِنَ الْعَبْدِ؛ لِقَوْلِهِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ»^(٢).

وَيَكُونُ الْأَمَانُ عَامًّا: مِنَ الْإِمَامِ لِجَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ مِنَ الْأَمِيرِ لِأَهْلِ بَلَدِهِ، وَخَاصًّا: مِنْ أَحَادِ الرَّعِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَعْدَاءِ. وَالْأَمَانُ الْعَامُّ مِنْ تَصَرُّفَاتِ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَامَّةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِلَّا بِمُوافَقَتِهِ.

وَيَقَعُ الْأَمَانُ بِكُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ مِثْلُ: (أَنْتَ آمِنٌ)، أَوْ: (أَجَرْتُكَ)، أَوْ (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ)، أَوْ إِشَارَةً مُفْهِمَةً.

وَالْمُسْتَأْمَنُ: هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ الْأَمَانَ لِيَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ وَيَعْرِفَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، فَتَلْزَمُ إِجَابَتُهُ لِلآيَةِ السَّابِقَةِ، ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى مَأْمِنِهِ.

٤- **حُكْمُ الْأَمَانِ وَمَا يَلْزَمُ بِهِ:** يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِعَقْدِ الْأَمَانِ، فَيَحْرُمُ قَتْلُ الْمُسْتَأْمَنِ أَوْ أَسْرُهُ أَوْ اسْتِرْقَاقُهُ، وَكَذَا الْإِلْتِزَامُ بِسَائِرِ الْأُمُورِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا فِي عَقْدِ الْأَمَانِ. وَيَجُوزُ نَبْذُ الْأَمَانِ إِلَى الْأَعْدَاءِ، إِنْ خِيفَ شَرُّهُمْ وَخِيَانَتُهُمْ.

* * *

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٣٣٦) - ٨٢ -

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣١٧٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٧٠).

سَابِعًا: كِتَابُ الْمَعَامَلَاتِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ بَابًا:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْبَيْعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسَائِلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْبَيْعِ وَحُكْمُهُ:

أ- تَعْرِيفُهُ:

الْبَيْعُ فِي اللُّغَةِ: أَخَذُ شَيْءٍ، وَإِعْطَاءُ شَيْءٍ.

وَفِي الشَّرْعِ: مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ، أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَا حَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ، غَيْرَ رَبًّا وَقَرْضٍ.

ب- حُكْمُهُ:

الْبَيْعُ جَائِزٌ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وَلَمَّا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا» (١).

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَحَاجَةُ النَّاسِ دَاعِيَةٌ إِلَى وُجُودِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَحْتَاجُ إِلَى مَا فِي يَدِ غَيْرِهِ، وَتَعَلَّقَ بِهِ مَصْلَحَتُهُ، وَلَا وَسِيلَةَ لَهُ إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَتَحْصِيلِهِ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ، إِلَّا بِالْبَيْعِ، فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ جَوَازَهُ، وَمَشْرُوعِيَّتَهُ؛ لِلْوُصُولِ إِلَى الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ.

الْمَسَائِلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَرْكَانُ الْبَيْعِ:

أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ: عَاقِدٌ، وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ، وَصِیْغَةٌ.

فَالْعَاقِدُ يَشْمَلُ الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ، وَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْمَبِيعُ، وَالصِّیْغَةُ هِيَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ.

وَالْإِيجَابُ: اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْبَائِعِ، كَأَن يَقُولَ: بَعْتُ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١١٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٣١).

والقول: اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْمُشْتَرِي، كَأَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ.
وَهَذِهِ هِيَ الصِّيغَةُ الْقَوْلِيَّةُ.

أَمَّا الصِّيغَةُ الْفِعْلِيَّةُ فَهِيَ الْمُعَاطَاةُ، وَهِيَ الْأَخْذُ وَالْإِعْطَاءُ، كَأَنْ يَدْفَعَ الْمُشْتَرِي ثَمَنَ السَّلْعَةِ إِلَى الْبَائِعِ، فَيُعْطِيهِ إِيَّاهَا بِدُونِ قَوْلٍ.

المسألة الثالثة: الإشهاد على البيع؛

الإشهاد على البيع مُسْتَحَبٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالإِشْهَادِ عِنْدَ الْبَيْعِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لِلِاسْتِحْبَابِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليُؤَدِّ الَّذِي أَوْثَمَنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ إِرْشَادِيٌّ؛ لِلتَّوْثِيقِ وَالْمَصْلَحَةِ.

وَعَنْ عِمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، أَنَّ عَمَّهُ حَدَّثَهُ - وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْتِاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، وَاسْتَبْعَهُ لِيَقْبِضَ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيُّ، وَطَفِقَ الرَّجَالُ يَتَعَرَّضُونَ لِلْأَعْرَابِيِّ فَيَسْؤُمُونَهُ بِالْفَرَسِ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتَاعَهُ^(١). وَمَعْنَى «يَسْؤُمُونَهُ»: يَطْلُبُونَ شِرَاءَهُ مِنْهُ.

ووجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى الْفَرَسَ مِنَ الْأَعْرَابِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي الْبَيْعِ لَمْ يَشْتَرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا بَعْدَ الْإِشْهَادِ.
وَكَانَ الصَّحَابَةُ عليهم السلام يَتَبَايَعُونَ فِي عَصْرِهِ ﷺ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالْإِشْهَادِ، وَلَا نُقِلَ عَنْهُمْ فِعْلُهُ.

وَلِأَنَّ الشُّرَاءَ وَالْبَيْعَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَكْثُرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَسْوَاقِ فِي حَيَاتِهِمُ الْيَوْمِيَّةِ، فَلَوْ أَشْهَدُوا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، لَأَدَّى إِلَى الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٥/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٣٦٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٠١/٧)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقْمِ ٤٣٣٢).

لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مِنَ الصَّفَقَاتِ الْكَبِيرَةِ الْمُؤَجَّلَةِ الثَّمَنَ، مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْثِيقٍ، فَيَنْبَغِي كِتَابَتُهُ ذَلِكَ، وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهِ؛ لِلرُّجُوعِ إِلَى الْوَثِيقَةِ إِذَا وَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

المسألة الرابعة: الخيار في البيع:

الخيار: أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي الْحَقُّ فِي إِمْضَاءِ عَقْدِ الْبَيْعِ، أَوْ فُسْخِهِ.

فَالْأَصْلُ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا، مَتَى انْعَقَدَ مُسْتَوْفِيًا أَرَّكَانَهُ وَشُرُوطَهُ، وَلَا يَحِقُّ لِأَيٍّ مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الرُّجُوعُ عَنْهُ.

إِلَّا أَنْ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ دِينَ السَّمَاخَةِ وَالْيُسْرِ، يُرَاعِي الْمَصَالِحَ وَالظُّرُوفَ لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اشْتَرَى سِلْعَةً أَوْ بَاعَهَا لِسَبَبٍ مَا، ثُمَّ نَدِمَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ أَبَاحَ لَهُ الشَّرْعُ الْخِيَارَ حَتَّى يُفَكِّرَ فِي أَمْرِهِ، وَيَنْظُرَ فِي مَصْلَحَتِهِ، فَيَقْدُمَ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ يَتَرَجَعَ عَنْهُ، عَلَى مَا يَرَاهُ مُنَاسِبًا لَهُ.

أقسام الخيار:

للخيار أقسام، أهمها:

أولاً: خيار المجلس: وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ التَّبَايعُ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ الْخِيَارَ مَا دَامَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَلَمْ يَتَفَرَّقَا مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» ^(١).

ثانياً: خيار الشرط: وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَعَاقِدَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، لِإِمْضَاءِ الْعَقْدِ أَوْ فُسْخِهِ، فَإِذَا انْتَهَتِ الْمُدَّةُ الْمُحَدَّدَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ بَدَايَةِ الْعَقْدِ، وَلَمْ يُفْسَخْ صَارَ لَازِمًا.

مثاله: أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ مِنْ آخَرٍ سَيَّارَةً، وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: لِي الْخِيَارُ مُدَّةَ شَهْرٍ كَامِلٍ، فَإِنْ تَرَجَعَ عَنِ الشَّرَاءِ خِلَالَ الشَّهْرِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا لَزِمَهُ شِرَاءُ السَّيَّارَةِ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١١٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٣٢).

بِمُجَرَّدِ انْتِهَاءِ الشَّهْرِ.

ثَالِثًا: خِيَارُ الْعَيْبِ: وَهُوَ الَّذِي يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا وَجَدَ عَيْبًا فِي السَّلْعَةِ، لَمْ يُخْبِرْهُ بِهِ الْبَائِعُ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ بِهِ، وَتَنْقُصُ بِسَبَبِ هَذَا الْعَيْبِ قِيَمَةُ السَّلْعَةِ، وَيُرْجَعُ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ الْخِبْرَةِ مِنَ التُّجَّارِ الْمُعْتَبَرِينَ، فَمَا عَدُوهُ عَيْبًا ثَبَتَ بِهِ الْخِيَارُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَيَثْبُتُ هَذَا الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي، فَإِنْ شَاءَ أَمْضَى الْبَيْعَ، وَأَخَذَ عِوَضَ الْعَيْبِ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ قِيَمَةِ السَّلْعَةِ صَحِيحَةٍ وَقِيَمَتِهَا وَهِيَ مَعِيْبَةٌ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ السَّلْعَةَ، وَاسْتَرَدَّ الثَّمَنَ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى الْبَائِعِ.

رَابِعًا: خِيَارُ التَّدْلِيْسِ: وَهُوَ: أَنْ يُدَلِّسَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي مَا يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنَ، وَهَذَا الْفِعْلُ مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١).

مِثَالُهُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ سَيَّارَةٌ، فِيهَا عُيُوبٌ كَثِيرَةٌ فِي دَاخِلِهَا، فَيَعْمَدُ إِلَى إِظْهَارِهَا بِلَوْنٍ جَمِيلٍ، وَيَجْعَلُ مَظْهَرَهَا الْخَارِجِيَّ بَرَّافًا حَتَّى يَخْدَعَ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهَا سَلِيمَةٌ فَيَشْتَرِيهَا. فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي الْحَقُّ فِي رَدِّ السَّلْعَةِ عَلَى الْبَائِعِ وَاسْتِرْجَاعِ الثَّمَنِ.

الْمَسَائِلُ الْعَامِسَةُ: شُرُوطُ الْبَيْعِ:

يُشْتَرَطُ لِصَحَّةِ الْبَيْعِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

أَوَّلًا: التَّرَاضِي بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾.

[النساء: ٢٩]

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»^(٢). فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِذَا أُكْرِهَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ بِحَقٍّ، كَأَنْ يُكْرِهَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠١).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢١٨٥)، وَابْنُ حِبَانَ (٣٤٠/١١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٧/٦). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ، انْظُرْ إِرْوَاهُ

الْحَاكِمُ شَخْصًا عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ لِسَدَادِ دِينِهِ، صَحَّ.

ثَانِيًا: كَوْنُ الْعَاقِدِ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، بَأَن يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا حُرًّا رَشِيدًا.

ثَالِثًا: أَن يَكُونَ الْبَائِعُ مَالِكًا لِلْمَبِيعِ، أَوْ قَائِمًا مَقَامَ مَالِكِهِ، كَالْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ وَالْوَلِيِّ وَالنَّاطِرِ. فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَبِيعَ شَخْصٌ شَيْئًا لَا يَمْلِكُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِحَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» ^(١).

رَابِعًا: أَن يَكُونَ الْمُبَاعُ مِمَّا يَبَاحُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، كَالْمَأْكُولِ، وَالْمَشْرُوبِ، وَالْمَلْبُوسِ، وَالْمَرْكُوبِ، وَالْعَقَارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا يَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، كَالْخَمْرِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْآلَاتِ اللَّهْوِ، وَالْمَعَازِفِ. لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ» ^(٢).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمَنَهُ» ^(٣).

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ، لِحَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ...» ^(٤).

خَامِسًا: أَن يَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ كَالْمَعْدُومِ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ إِذْ هُوَ دَاخِلٌ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ ^(٥)، فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَّ قَدْ يَدْفَعُ الثَّمَنَ وَلَا يَحْصُلُ عَلَى الْمَبِيعِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَلَا النَّوَى فِي الثَّمَرِ، وَلَا الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا الْحَمْلُ الَّذِي فِي بَطْنِ أُمِّهِ،

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٢/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (١٢٣٢) وَابْنُ مَاجَهَ، بِرَقْمٍ (٢١٨٧) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ، انْظُرْ إِرْوَاءَ الْغَلِيلِ (١٣٢/٥).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٢٣٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٥٨١).

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٧/١)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٣٤٨٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي خَاشِيَةِ الْمُسْنَدِ (٩٥/٤).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمٍ (٢٢٣٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمٍ (١٥٦٧).

(٥) بَيْعُ الْغَرَرِ: مَا كَانَ لَهُ ظَاهِرٌ يَغُرُّ الْمُشْتَرِيَّ، وَبَاطِنٌ مَجْهُولٌ.

وَلَا الْحَيَوَانَ الشَّارِدِ.

لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ» (١).

سَادِسًا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَعْلُومًا لِكُلِّ مِنْهُمَا بِرُؤْيَيْهِ وَمُشَاهَدَتِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ، أَوْ وَصْفِهِ وَصْفًا يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْجَهَالََةَ غَرَرٌ، وَالْغَرَرُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا لَمْ يَرَهُ، أَوْ رَأَهُ وَجْهَلَهُ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ.

سَابِعًا: أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا، بِتَحْدِيدِ سِعْرِ السَّلْعَةِ الْمَبِيعَةِ، وَمَعْرِفَةِ قِيمَتِهَا.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: الْمَبِيعُ الْمَنْهِي عَنْهَا:

نَهَى الشَّارِعُ الْحَكِيمُ عَنْ بَعْضِ الْبُيُوعِ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهَا تَضْيِيعٌ لِمَا هُوَ أَهَمُّ؛ كَأَنْ تَشْغَلَ عَنْ أَدَاءِ عِبَادَةٍ وَاجِبَةٍ، أَوْ يَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا إِضْرَارٌ بِالْآخِرِينَ. وَمِنْ هَذِهِ الْبُيُوعِ الْمَنْهِي عَنْهَا:

١- الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بَعْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشِّرَاءُ مِمَّنْ تَلَزَمَهُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩].

فَقَدْ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْبَيْعِ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَعَدَمُ صِحَّةِ الْبَيْعِ.

٢- بَيْعُ الْأَشْيَاءِ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، أَوْ يَسْتَخْدِمُهَا فِي الْمُحَرَّمَاتِ. فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَصِيرِ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَلَا الْأَوَانِي لِمَنْ يَشْرَبُ بِهَا الْخَمْرَ، وَلَا بَيْعُ السَّلَاحِ فِي وَقْتِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

٣- بَيْعُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ.

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِعَشْرَةٍ: أَنَا أَبِيعُكَ مِثْلَهُ بِأَرْخَصٍ مِنْهُ، أَوْ

أَيُّعَكَ أَحْسَنَ مِنْهُ بِنَفْسِ الثَّمَنِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» ^(١).

٤ - الشَّرَاءُ عَلَى الشَّرَاءِ.

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ لِمَنْ بَاعَ شَيْئًا: افْسَحِ الْبَيْعَ، وَأَنَا أَشْتَرِيهِ مِنْكَ بِأَكْثَرٍ، بَعْدَ أَنْ اتَّفَقَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى الثَّمَنِ. وَهَذِهِ الصُّورَةُ دَاخِلَةٌ فِي النَّهْيِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

٥ - بَيْعُ الْعَيْنَةِ.

وَصُورَتُهُ: أَنْ يَبِيعَ شَخْصٌ سِلْعَةً لِآخَرَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ الْبَائِعُ بِثَمَنِ حَاضِرٍ أَقْلَ، وَفِي نَهَايَةِ الْأَجَلِ يَدْفَعُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ الْأَوَّلَ. كَأَنْ يَبِيعَ أَرْضًا بِخَمْسِينَ أَلْفًا يَدْفَعُهَا بَعْدَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ مِنْهُ بِأَرْبَعِينَ أَلْفًا نَقْدًا، وَيَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ الْخَمْسُونَ أَلْفًا يَدْفَعُهَا الْمُشْتَرِي عَلَى رَأْسِ السَّنَةِ؛ وَسُمِّيَتْ عَيْنَةً لِأَنَّ الْمُشْتَرِي يَأْخُذُ مَكَانَ السِّلْعَةِ عَيْنًا، أَيْ: نَقْدًا حَاضِرًا.

وَحُرِّمَ هَذَا الْبَيْعُ، لِأَنَّهُ حِيلَةٌ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الرِّبَا، فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَرْفَعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» ^(٢).

٦ - بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

مِثَالُهُ: أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً مِنْ شَخْصٍ، ثُمَّ يَبِيعَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا وَيَحُوزَهَا. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ» ^(٣)، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السِّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاغُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ» ^(٤).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١٦٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤١٢).

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٤٦٢). وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ بِرَقْم (١١).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١٣٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٢٥).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٤٩٩)، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ إِسْنَادَهُ. (الُلُّوْهُ الْمَصْنُوعُ بِرَقْم: (١٦٩١).

فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ قَبْضًا تَامًا.

٧- بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ بَدْوَ صِلَاحِهَا.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صِلَاحُهَا؛ خَوْفًا مِنْ تَلَفِهَا أَوْ حُدُوثِ عَيْبٍ بِهَا قَبْلَ أَخْذِهَا، فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، يَمْ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» ^(١).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ» ^(٢).

وَيُعْرَفُ بَدْوَ صِلَاحِهَا: بِأَحْمَرَارِ ثَمَارِ النَّخِيلِ أَوْ أَصْفَرَارِهَا، وَفِي الْعِنَبِ أَنْ يَسْوَدَّ وَتَبْدُو الْحَلَاوَةُ فِيهِ، وَفِي الْحَبِّ أَنْ يَنْبَسَ وَيَشْتَدَّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الثَّمَارِ.

٨- النَّجَشُ.

وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ شَخْصٌ فِي ثَمَنِ السِّلْعَةِ الْمَعْرُوضَةِ لِلْبَيْعِ، وَلَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا، وَإِنَّمَا لِيُغَرِّغَ غَيْرُهُ بِهَا، وَيَرْغَبُ فِيهَا، وَيَرْفَعَ سِعْرَهَا.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجَشِ» ^(٣).

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الْإِقَالَةُ فِي الْبَيْعِ:

الْإِقَالَةُ: رَفْعُ الْعَقْدِ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ وَفَسْخُهُ بِرِضَاهُمَا. وَتَحْصُلُ بِسَبَبِ نَدَمِ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ عَلَى الْعَقْدِ، أَوْ يَتَبَيَّنَ لِلْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَيْسَ مُحْتَاجًا لِلْسِّلْعَةِ، أَوْ لَمْ يَسْتَطِعْ دَفْعَ ثَمَنِهَا، فَيَرْجِعُ كُلُّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي بِمَا كَانَ لَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ.

وَالْإِقَالَةُ مَشْرُوعَةٌ، وَحَثَّ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيْعَتَهُ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١٩٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٥٥).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١٩٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٣٤).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٩٦٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥١٦).

أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١).

المسألة الثامنة: عقد المُرَابَحَةِ:

المُرَابَحَةُ: بَيْعُ السِّلْعَةِ بِثَمَنِهَا الْمَعْلُومِ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، بِرِبْحٍ مَعْلُومٍ بَيْنَهُمَا.
مِثَالُهَا: يَقُولُ صَاحِبُ السِّلْعَةِ: رَأْسُ مَالِي فِيهَا مِائَةُ رِيَالٍ، أُبِيعُكَ إِيَّاهَا بِالمِائَةِ وَرِبْحُ عَشْرَةِ رِيَالٍ.
فَالْبَيْعُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ صَحِيحٌ، إِذَا عَلِمَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي مِقْدَارَ الثَّمَنِ، وَمِقْدَارَ الرِّبْحِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِتَحَكُّرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

وَالْمُرَابَحَةُ بَيْعٌ تَحَقَّقَ فِيهِ رِضَا الْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَالْحَاجَةُ مَاسَّةٌ إِلَى جَوَازِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يُحْسِنُ الشِّرَاءَ ابْتِدَاءً، فَيَعْتَمِدُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الشِّرَاءِ، وَيَزِيدُهُ رِبْحًا مُّحَدَّدًا مَعْلُومًا بَيْنَهُمَا.

المسألة التاسعة: البيع بالتقسيط:

هُوَ بَيْعُ السِّلْعَةِ إِلَى أَجَلٍ مُّحَدَّدٍ، يُقْسَطُ فِيهِ الثَّمَنُ أَقْسَاطًا مُّتَعَدِّدَةً، كُلُّ قِسْطٍ لَهُ أَجَلٌ مَعْلُومٌ يَدْفَعُهُ الْمُشْتَرِي.

مِثَالُهُ: أَنْ تَكُونَ عِنْدَ الْبَائِعِ سَيَّارَةٌ، قِيمَتُهَا نَقْدًا أَرْبَعُونَ أَلْفَ رِيَالٍ، وَمَوْجَلَةٌ سِتُّونَ أَلْفَ رِيَالٍ، فَيَتَّفِقُ مَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى أَنْ يُسَدِّدَهُ الْمَبْلَغَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ قِسْطًا، يَدْفَعُ فِي نَهَايَةِ كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ آلَافٍ رِيَالٍ.

حُكْمُهُ: الْجَوَازُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اشْتَرَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ - أَيْ بِالْأَجَلِ - وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ» (٢).

وَالْبَيْعُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِيهِ فَائِدَةٌ لِكُلِّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، فَإِنَّ الْبَائِعَ يَزِيدُ فِي

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٤٦٠)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢١٩٩)، وَابْنُ حِبَانَ (١١/ ٤٠٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ١٨٠٠).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٠٣).

مَبِيعَاتِهِ، وَيُعَدُّ مِنْ أَسَالِيْبِهِ فِي تَسْوِيقِ بَضَاعَتِهِ، فَيَبِيعُ نَقْدًا وَتَقْسِيطًا، وَيَسْتَفِيدُ فِي حَالِ التَّقْسِيطِ مِنْ زِيَادَةِ الثَّمَنِ مُقَابِلَ الْأَجَلِ. كَمَا أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يَحْصُلُ عَلَى السَّلْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ قِيَمَتُهَا، وَيُسَدِّدُ ثَمَنَهَا فِيمَا بَعْدَ أَقْسَاطًا.

شُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ التَّقْسِيطِ:

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ بَيْعِ التَّقْسِيطِ إِضَافَةُ إِلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا يَلِي:

- ١- أَنْ تَكُونَ السَّلْعَةُ بِحُوزَةِ الْبَائِعِ وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُمَا الْإِتِّفَاقُ عَلَى ثَمَنِهَا، وَتَحْدِيدُ مَوَاعِيدِ السَّدَادِ وَالْأَقْسَاطِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَشْتَرِيهَا الْبَائِعُ وَيُسَلِّمُهَا لِلْمُشْتَرِي، فَإِنَّ هَذَا مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(١).
- ٢- لَا يَجُوزُ إلْزَامُ الْمُشْتَرِي -عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ فِيمَا بَعْدَ- بِدَفْعِ مَبْلَغٍ زَائِدٍ عَلَى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَقْدِ فِي حَالِ تَأَخُّرِهِ عَنِ دَفْعِ الْأَقْسَاطِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رَبًّا مُحَرَّمٌ.
- ٣- يَحْرُمُ عَلَى الْمُشْتَرِي الْمَلِيءِ الْمُطَاطَلَةَ فِي سَدَادِ مَا حُلَّ مِنَ الْأَقْسَاطِ.
- ٤- لَا حَقَّ لِلْبَائِعِ فِي الْإِحْتِفَاطِ بِمِلْكِيَّةِ الْمَبِيعِ بَعْدَ الْبَيْعِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَهْنَ الْمَبِيعِ عِنْدَهُ؛ لِضَمَانِ حَقِّهِ فِي اسْتِيفَاءِ الْأَقْسَاطِ الْمُوجَّلةِ.

البَابُ الثَّانِي: فِي الرِّبَا

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الرِّبَا وَحُكْمُهُ:

- ١- تَعْرِيفُهُ: الرِّبَا فِي اللُّغَةِ: الزِّيَادَةُ.
- وَشَرْعًا: زِيَادَةُ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ الْمُتَجَانِسَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَابَلَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَوَضًا.
- ٢- حُكْمُهُ: الرِّبَا مُحَرَّمٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٧٥]. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٢/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَمِ (٣٥٠٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَمِ (١٢٣٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٩/٧)، وَابْنُ مَاجَهَ

بِرَقَمِ (٢١٨٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقَمِ ٤٢٩٩).

مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿البقرة: ٢٧٨﴾ .

وَتَوَعَّدَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمُتَعَامِلَ بِالرَّبِّ بِأَشَدِّ الْوَعِيدِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أَي: لَا يَقُومُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ عِنْدَ الْبَعْثِ، إِلَّا كَقِيَامِ الْمَضْرُوعِ حَالَةً صَرَعَهُ؛ وَذَلِكَ لِتَضَخُّمِ بُطُونِهِمْ بِسَبَبِ أَكْلِهِمُ الرِّبَا فِي الدُّنْيَا. وَعَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَلَعَنَ كُلَّ الْمُتَعَامِلِينَ بِالرَّبِّ، عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانُوا، فَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ» ^(١). وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

المسألة الثانية: الحكمة في تحريمه:

التَّعَامُلُ بِالرَّبِّ يَحْمِلُ عَلَى حُبِّ الذَّاتِ، وَالتَّكَالُبِ عَلَى جَمْعِ الْأَمْوَالِ وَتَحْصِيلِهَا مِنْ غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعَةِ، وَتَحْرِيمُهُ رَحْمَةً بِالْعِبَادِ، فَإِنَّ فِيهِ أَخْذًا لِأَمْوَالِ الْآخَرِينَ بِغَيْرِ عَوْضٍ؛ إِذَا الْمُرَابِي يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ دُونَ أَنْ يَسْتَفِيدُوا شَيْئًا فِي مُقَابِلِهِ، كَمَا أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَضَخُّمِ الْأَمْوَالِ وَزِيَادَتِهَا عَلَى حِسَابِ سَلْبِ أَمْوَالِ الْفُقَرَاءِ، وَيَعُودُ الْمُرَابِي الْكَسَلَ وَالْخُمُولَ، وَالْإِتِّعَادَ عَنِ الْإِسْتِغَالِ بِالْمَكَاسِبِ الْمُبَاحَةِ النَّافِعَةِ.

كَمَا أَنَّ فِيهِ قِطْعًا لِلْمَعْرُوفِ بَيْنَ النَّاسِ، وَسَدًّا لِبَابِ الْقَرْضِ الْحَسَنِ، وَتَحْكُمَ طَبَقَةً مِنَ الْمُرَابِينَ بِأَمْوَالِ الْأُمَّةِ وَاقْتِصَادِ الْبِلَادِ، وَهُوَ مَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ وَإِنْ زَادَ مَالُ الْمُرَابِي فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْحَقُ بَرَكَتَهُ، وَلَا يُبَارِكُ فِيهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

المسألة الثالثة: أنواع الربا:

أولاً: ربا الفضل:

هُوَ الزِّيَادَةُ فِي أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ الرَّبَوِيِّينِ الْمُتَّفِقَيْنِ جِنْسًا.

مِثَالُهُ: أَنْ يَشْتَرِيَ شَخْصٌ مِنْ آخَرَ أَلْفَ صَاعٍ مِنَ الْقَمْحِ بِأَلْفٍ وَمِائَتَيْ صَاعٍ مِنَ الْقَمْحِ، وَيَتَقَابِضُ الْمُتَعَاقِدَانِ الْعَوَظِينَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ. فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَهِيَ مِائَتَا صَاعٍ مِنَ الْقَمْحِ، لَا مُقَابِلَ لَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ فَضْلٌ.

حُكْمُهُ: حَرَمَتِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ رَبَا الْفَضْلِ فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ: الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ، وَالْبُرُّ، وَالشَّعِيرُ، وَالتَّمْرُ، وَالْمِلْحُ. فَإِذَا بَاعَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ السِّتَةِ بِجِنْسِهِ حُرِّمَتِ الزِّيَادَةُ وَالتَّقَاضُلُ بَيْنَهُمَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مَثَلًا بِمِثْلِ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي سَوَاءٌ» ^(١). وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ السِّتَةِ مَا شَارَكَهَا فِي الْعِلَّةِ، فَيَحْرُمُ فِيهِ التَّقَاضُلُ.

فَعِلَّةُ الرَّبَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ: الْكِيلُ وَالْوِزْنُ، فَيَحْرُمُ التَّقَاضُلُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ.

ثَانِيًا: رَبَا النِّسِيَّةِ:

هُوَ الزِّيَادَةُ فِي أَحَدِ الْعَوَظِينَ مُقَابِلَ تَأْخِيرِ الدَّفْعِ، أَوْ تَأْخِيرِ الْقَبْضِ فِي بَيْعِ كُلِّ جِنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةٍ رَبَا الْفَضْلِ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا.

مِثَالُهُ: أَنْ يَبِيعَ شَخْصٌ أَلْفَ صَاعٍ مِنَ الْقَمْحِ، بِأَلْفٍ وَمِائَتَيْ صَاعٍ مِنَ الْقَمْحِ لِمُدَّةٍ سَنَةٍ، فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ مُقَابِلَ امْتِدَادِ الْأَجَلِ، أَوْ يَبِيعَ كَيْلُو شَعِيرٍ بِكَيْلُو بُرٍّ وَلَا يَتَقَابِضَانِ.

حُكْمُهُ: التَّحْرِيمُ، فَإِنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمُحَرَّمَاتِ لِلرَّبَا وَالْمُحَذَّرَةِ مِنَ التَّعَامُلِ بِهِ، يَدْخُلُ فِيهَا هَذَا النَّوعُ مِنَ الرَّبَا دُخُولًا أَوَّلِيًّا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ مَعْرُوفًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي تَتَعَامَلُ بِهِ الْبُنُوكُ الرَّبَوِيَّةُ فِي هَذَا الْعَصْرِ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢١٧٥، ٢١٧٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٨٤) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» وَالنَّاجِزُ: الْحَاضِرُ. وَفِي لَفْظٍ: «مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِبَا» ^(١).

المسألة الرابعة: صور لبعض المسائل الربوية:

يَتَبَيَّنُ لَنَا مِنْ خِلَالِ تَطْبِيقِ الْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، مَعْرِفَةُ إِنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الرِّبَا، أَوْ هِيَ مِنَ الصُّوَرِ الْمُبَاحَةِ. وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ هِيَ: إِذَا بَاعَ الرَّبْوِيُّ ^(٢) بِجِنْسِهِ، اشْتَرَطَ فِيهِ شَرْطَانِ:

- ١ - التَّقَابُضُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا.
 - ٢ - التَّسَاوِي بَيْنَهُمَا بِالْمِغْيَارِ الشَّرْعِيِّ، الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونُ بِالْمَوْزُونِ.
- أَمَّا إِذَا بَاعَ الرَّبْوِيُّ بِرَبْوِيٍّ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِذَا بَاعَ الرَّبْوِيُّ بِغَيْرِ رَبْوِيٍّ جَازَ التَّفَاضُلُ وَالتَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ.

وَفِيهَا يَلِي بَعْضُ الصُّوَرِ وَأَحْكَامُهَا:

- (١) بَاعَ مِائَةَ جَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ، بِمِائَةِ جَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ بَعْدَ شَهْرٍ. هَذَا مُحَرَّمٌ، وَهُوَ مِنَ الرِّبَا؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَقَابُضَا فِي الْمَجْلِسِ.
- (٢) اشْتَرَى كَيْلُو جَرَامٍ مِنَ الشَّعِيرِ بِكَيْلُو جَرَامٍ مِنَ الْبُرِّ، جَازَ لاختلاف الجنس، وَيُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ.
- (٣) إِذَا بَاعَ خَمْسِينَ كَيْلُو جَرَامًا مِنَ الْبُرِّ بِشَاةٍ جَازَ مُطْلَقًا، سَوَاءً تَقَابُضًا فِي الْمَجْلِسِ أَوْ لَا.

- (٤) بَاعَ مِائَةَ دُولَارٍ، بِمِائَةِ وَعَشْرَةِ دُولَارَاتٍ. لَا يَجُوزُ.
- (٥) افْتَرَضَ أَلْفَ دُولَارٍ عَلَى أَنْ يُعِيدَهَا بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ بِأَلْفٍ وَمِائَتَيْ دُولَارٍ. لَا يَجُوزُ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٨٩).

(٢) الْمُرَادُ بِهِ: إِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنَ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا.

(٦) بَاعَ مِائَةَ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ بِعَشْرَةِ جُنَيْهَاتٍ مِنَ الذَّهَبِ، يَدْفَعُهَا بَعْدَ سَنَةٍ.
لَا يَجُوزُ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ التَّقَابُضِ يَدًّا بِيَدٍ.

(٧) لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَوْ شِرَاءُ أَشْهُمِ الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ، لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ بَيْعِ النَّقْدِ بِالنَّقْدِ
بِغَيْرِ تَسَاوٍ وَلَا تَقَابُضٍ.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْقَرْضِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ، وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ:

الْقَرْضُ: دَفْعُ مَالٍ لِمَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَيُرَدُّ بَدَلَهُ.

وَهُوَ مَشْرُوعٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عُمُومُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى فَضْلِ
الْمُعَاوَنَةِ، وَقَضَاءِ حَاجَةِ الْمُسْلِمِ، وَتَفْرِيجِ كُرْبَتِهِ، وَسَدِّ فَاقَتِهِ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ
عَلَى جَوَازِهِ.

رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا ^(١)، فَقَدِمَتْ
عَلَيْهِ إِبِلُ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ فَقَالَ:
لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رَبَاعِيًّا ^(٢)، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خِيارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ
قَضَاءً» ^(٣).

وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى فَضْلِهِ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ
يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً» ^(٤).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي شُرُوطِهِ وَبَعْضِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ:

١ - لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُقْرِضَ أَخَاهُ بِشَرْطٍ أَنْ يُقْرِضَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ
قَرْضَهُ؛ لِأَنَّ الْمُقْرِضَ اشْتَرَطَ نَفْعًا، وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رَبًّا، كَأَنْ يُسْكِنَهُ

(١) البكر: الفتى من الإبل.

(٢) هو ما استكمل ست سنوات ودخل في السابعة.

(٣) رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ بِرَقْم (٢٣٩٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٠١) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٤) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٤٣٠) وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. انظر إرواء الغليل (٥/٢٢٦).

دَارُهُ مَجَانًا أَوْ رَخِيسَةً، أَوْ يُعِيرُهُ دَابَّتَهُ، أَوْ أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَنَافِعِ. فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَفْتَوْا بِمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ، وَأَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى مَنَعِهِ.

٢- أَنْ يَكُونَ الْمُقْرِضُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، بِالْغَا عَاقِلًا رَشِيدًا، يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ.

٣- لَيْسَ لِلْمُقْرِضِ أَنْ يَشْتَرِطَ زِيَادَةً فِي مَالِهِ الَّذِي أَقْرَضَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الرَّبَا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهَا، بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَبْلُغِ الَّذِي دَفَعَهُ لِلْمُقْتَرِضِ أَوَّلًا.

٤- إِذَا رَدَّ الْمُقْتَرِضُ عَلَى الْمُقْرِضِ أَحْسَنَ مِمَّا أَخَذَ مِنْهُ، أَوْ أَعْطَاهُ زِيَادَةً دُونَ شَرْطٍ أَوْ قَصْدٍ، صَحَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ مِنَ الْمُقْتَرِضِ وَحُسْنُ قَضَاءٍ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ السَّابِقِ.

٥- أَنْ يَكُونَ الْمُقْرِضُ مَالِكًا لِمَا يُقْرِضُهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْرِضَ مَا لَا يَمْلُكُ.

٦- مِنَ الْمُعَامَلَاتِ الرَّبَوِيَّةِ الْمُحَرَّمَةِ: مَا تَقُومُ بِهِ الْبُنُوكُ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ مِنْ عَقْدِ قُرُوضٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ذَوِي الْحَاجَاتِ، فَتَدْفَعُ لَهُمْ مَبَالِغَ مِنَ الْمَالِ نَظِيرَ فَائِدَةِ مُحَدَّدَةٍ تَأْخُذُهَا زِيَادَةٌ عَلَى مَبْلَغِ الْقَرْضِ، أَوْ يَتَفَقَّ الْبَنْكُ مَعَ الْمُقْتَرِضِ عَلَى قِيَمَةِ الْقَرْضِ، ثُمَّ يَدْفَعُ لَهُ الْبَنْكُ أَقْلَ مِنَ الْقِيَمَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، عَلَى أَنْ يَرُدَّهَا الْمُقْتَرِضُ كَامِلَةً، فَمَثَلًا: يَطْلُبُ الْمُقْتَرِضُ مِنَ الْبَنْكِ مَبْلَغَ مِائَةِ أَلْفٍ، فَيُعْطِي لَهُ الْبَنْكُ ثَمَانِينَ أَلْفًا، وَيَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا مِائَةً. وَهَذَا مِنَ الرَّبَا الْمُحَرَّمِ أَيْضًا.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الرِّهْنِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ:

الرَّهْنُ: جَعْلُ عَيْنٍ مَالِيَةٍ، وَثِيقَةٍ بِدَيْنٍ؛ لِيُسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا، إِذَا تَعَذَّرَ الْوَفَاءُ.

وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الرَّهْنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٣]. وَالتَّقْيِيدُ بِالسَّفَرِ فِي الْآيَةِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا

مَفْهُومُ لَهُ؛ لِدَلَالَةِ السُّنَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي الْحَضَرِ. فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ» ^(١).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ:

١- لَا يَصِحُّ رَهْنُ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ كَالْوَقْفِ وَالْكَلْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِيفَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ، وَلَا رَهْنُ مَا لَا يَمْلِكُ.

٢- وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الرَّهْنِ وَجَنْسِهِ وَصِفَتِهِ.

٣- أَنْ يَكُونَ الرَّاهِنُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، مَالِكًا لِلْمَرْهُونِ أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ.

٤- لَيْسَ لِلرَّاهِنِ التَّصَرُّفُ فِي الرَّهْنِ بِغَيْرِ رِضَى الْمُرْتَهِنِ، وَلَا يَمْلِكُ الْمُرْتَهِنُ ذَلِكَ بِغَيْرِ رِضَى الرَّاهِنِ.

٥- لَا يَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ الْإِنْتِفَاعُ بِالرَّهْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّهْنُ مَرْكُوبًا أَوْ مُحْلُوبًا فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْكَبَ الْمَرْكُوبَ أَوْ يَحْلِبَ الْمُحْلُوبَ إِذَا أَتَفَقَ عَلَيْهِ.

٦- الْمَرْهُونُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ، لَا يَضْمَنُهُ إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ، فَإِذَا حُلَّ الدَّيْنُ الَّذِي بِهِ رَهْنٌ، وَجَبَ عَلَى الْمَدِينِ سَدَادُهُ، فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ، فَإِنْ امْتَنَعَ حَبَسَهُ، وَعَزَّرَهُ، حَتَّى يَوْفِيَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، أَوْ يَبِيعَ الرَّهْنُ، وَيُسَدَّدَ مِنْ قِيَمَتِهِ.

الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي السَّلَمِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَاهُ وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتَهُ وَالْحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ:

تَعْرِيفُهُ: السَّلَمُ وَالسَّلَفُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ: بَيْعُ سِلْعَةٍ آجِلَةٍ مَوْصُوفَةٍ فِي الذِّمَّةِ بِثَمَنٍ مُقَدَّمٍ.

دَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ: وَهُوَ مَشْرُوعٌ، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ، فَلْيَسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» ^(٢).

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٠٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٠٣).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٤٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٠٤).

الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّتِهِ: وَأَجَازَتُهُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَوْسِيعًا عَلَى أَفْرَادِهَا، فَالْمَزَارِعُ مَثَلًا قَدْ لَا يَمْلِكُ نَقْدًا يُنْفِقُهُ فِي إِصْلَاحِ أَرْضِهِ وَزَرَاعَتِهِ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْرِضُهُ، فَأَبِيحَ لَهُ السَّلَمَ حَتَّى لَا تَفُوتَهُ مَصْلَحَةُ اسْتِثْمَارِ أَرْضِهِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي شُرُوطِهِ:

السَّلَمُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ؛ وَلِذَلِكَ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ الشُّرُوطُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ، وَيُضَافُ عَلَيْهَا الْآتِي:

(١) أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مِمَّا يُمَكِّنُ انْضِبَاطَ صِفَاتِهِ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ ذَرْعٍ، حَتَّى لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّنَازُعِ.

(٢) مَعْرِفَةُ قَدْرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِمَعْيَارِهِ الشَّرْعِيِّ، فَلَا يَصِحُّ فِي مَكِيلٍ وَزْنًا، وَلَا فِي مَوْزُونٍ كَيْلًا.

(٣) أَنْ يَذْكَرَ جِنْسَ الْمُسْلِمِ فِيهِ، وَنَوْعَهُ، بِصِفَاتِهِ الْمُمَيِّزَةِ لَهُ.

(٤) أَنْ يَكُونَ دَيْنًا فِي الذِّمَّةِ.

(٥) أَنْ يَكُونَ مُوَجَّلًا.

(٦) أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا وَمُحَدَّدًا مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

(٧) أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ كَامِلًا مَعْلُومًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا.

(٨) كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِمَّا يَغْلِبُ وَجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ، حَتَّى يُسَلِّمَهُ لَهُ فِي وَقْتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا - كَالرُّطْبِ فِي الشِّتَاءِ - لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ.

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الْجَوَالَةِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا:

الْجَوَالَةُ: نَقْلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ.

وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِرْفَاقِ، وَتَبَادُلِ الْمَصَالِحِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ، وَالتَّسَامُحِ وَتَسْهِيلِ الْمُعَامَلَاتِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ» ^(١).

وَمَعْنَاهُ: إِذَا أُحِيلَ بِالذَّيْنِ الَّذِي لَهُ، عَلَى مُوسِرٍ فَلْيَحْتَلْ، وَلْيَقْبَلِ الْحِوَالَةَ. فَإِذَا أَحَالَ الْمَدِينُ دَائِنَهُ عَلَى مُفْلِسٍ رَجَعَ بِحَقِّهِ عَلَى مَنْ أَحَالَهُ؛ لِأَنَّ الْفَلَسَ عَيْبٌ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ، فَلَهُ حَقُّ الرُّجُوعِ.

المسألة الثانية: في شروط صحتها:

يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا الْآتِي:

١ - رضا المحيل؛ لأنه مخير في جهات قضاء الدين، فلا تتعين عليه جهة قهراً.

٢ - كون المالكين المحال به وعليه، متفقين قدراً وجنساً وصفةً.

٣ - أن يكون المحال به ديناً مستقراً في ذمة المحال عليه.

وَيَتَرَتَّبُ عَلَى انْعِقَادِ الْحِوَالَةِ الصَّحِيحَةِ حَسَبَ مَا ذَكَرَ؛ انْتِقَالُ الْحَقِّ مِنْ ذِمَّةِ الْمَحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ.

وَمِنْ الصُّوَرِ الْمُعَاصِرَةِ لِلْحِوَالَةِ:

- **الحِوَالَةُ الْمَصْرِفِيَّةُ:** وَهِيَ وَسِيلَةٌ لِسَدَادِ مَبَالِغِ نَقْدِيَّةٍ مُقَابِلَ تَسْديد مُقَابِلِهَا فِي جِهَةٍ أُخْرَى. وَصُورَتُهَا: أَنْ يَقْرَأَ الشَّخْصُ بِدَفْعِ مَبْلَغٍ نَقْدِيٍّ إِلَى بَنكِ مِنَ الْبُنُوكِ، طَالِباً مِنْهُ سَدَادَ قِيَمَةِ هَذَا الْمَبْلَغِ لِشَخْصٍ آخَرَ فِي بَلَدٍ آخَرَ نَظِيرَ عُمُولَةِ يَتَقَاضَاهَا الْبَنْكُ.

- **السُّفْتَجَةُ:** وَهِيَ مِمَّا يَلْحَقُ بِالْحِوَالَةِ أَيْضًا، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ كِتَابٍ أَوْ رُقْعَةٍ يَكْتُبُهَا الْمُسْتَقْرِضُ لِلْمُقْرِضِ أَوْ نَائِبِهِ إِلَى نَائِبِهِ فِي بَلَدٍ آخَرَ لِيُوفِّيَهُ الْمُقْرِضُ، أَوْ أَنْ يُقْرِضَ إِنْسَانٌ آخَرَ قَرْضًا فِي بَلَدٍ؛ لِيُوفِّيَهُ الْمُقْتَرِضُ أَوْ نَائِبُهُ إِلَى الْمُقْرِضِ أَوْ نَائِبِهِ فِي بَلَدٍ آخَرَ. فَالْوَرَقَةُ الَّتِي يَكْتُبُهَا الْمُقْتَرِضُ بِذَلِكَ تُسَمَّى سَفْتَجَةً - وَهِيَ كَلِمَةٌ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٨٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٦٤).

فَارِسِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ. - وَقَدْ مَنَعَهَا قَوْمٌ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهَا؛ إِذْ فِيهَا مَصْلَحَةٌ لِلطَّرَفَيْنِ، مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا مَحْظُورٍ شَرْعِيٍّ.

الْبَابُ السَّابِعُ: فِي الْوَكَالَةِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمُهَا، وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا:

- ١ - تَعْرِيفُهَا: الْوَكَالَةُ تَفْوِيضُ شَخْصٍ غَيْرِهِ؛ لِيَقُومَ مَقَامَهُ فِيَمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.
 - ٢ - حُكْمُهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا: وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ١٩]، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]. فَجَوَّزَ سُبْحَانَهُ الْعَمَلَ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ بِحُكْمِ النِّيَابَةِ عَنِ الْمُسْتَحِقِّينَ.
- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ وَكِيلِي فَخُذْ مِنْهُ خُمُسَةَ عَشْرٍ وَسَقًّا...»^(١). وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جَلْبُ، فَأَعْطَانِي دِينَارًا، فَقَالَ: «يَا عُرْوَةُ أَتَيْتَ الْجَلْبَ فَاشْتَرِ لَنَا شَاةً...» الْحَدِيثُ^(٢).

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْوَكَالَةِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يُمَكِّنُ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِعْلُ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهَا، وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا:

- ١ - يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ أَنْ يَكُونَ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، بِإِلْغَاءِ عَاقِلًا، رَشِيدًا.
- ٢ - تَصِحُّ الْوَكَالَةُ فِي كُلِّ مَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَسَائِرِ الْعُقُودِ،

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٦٣٢)، وَالدَّارَقُطْنِي (١٥٥/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٦٤٢).

وَالْفُسُوحِ كَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ، وَكَذَلِكَ تَصَحُّ فِي كُلِّ مَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ، كَأَخْرَاجِ الزَّكَاةِ، وَالْكَفَّارَةِ، وَالنَّذْرِ، وَالْحَجِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٣- لَا تَصَحُّ الْوَكَالَةُ فِيمَا لَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ.

٤- يَمْلِكُ الْوَكِيلُ مِنَ التَّصَرُّفِ مَا يَقْتَضِيهِ إِذْنُ الْمُوَكَّلِ، أَوْ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ، بِشَرْطِ أَلَّا يَتَرَتَّبَ عَلَى هَذَا الْإِذْنِ ضَرَرٌ بِالْمُوَكَّلِ.

٥- لَا يَصَحُّ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرُهُ، إِلَّا إِذَا أَجَازَ لَهُ الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ، أَوْ عَجَزَ الْوَكِيلُ عَنِ الْعَمَلِ، أَوْ كَانَ لَا يُحْسِنُهُ، فَيُوَكَّلُ أَمِينًا يَقُومُ مَقَامَهُ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ.

٦- الْوَكِيلُ أَمِينٌ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ، لَا يَضْمَنُ، إِلَّا إِذَا قَرَّطَ أَوْ تَعَدَّى.

٧- الْوَكَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ، لِكُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَسْخُهُ.

٨- تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، أَوْ جُنُونِهِ، أَوْ فَسْخِهَا لَهَا، أَوْ عَزْلِهِ مِنْ قِبَلِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ الْحَجْرِ عَلَيْهِ لِسَفْهِهِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَى الْكَفَالَةِ وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا:

١- تَعْرِيفُهَا: الْكَفَالَةُ هِيَ التَّزَامُ إِحْضَارِ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ مَالِيٌّ لِرَبِّهِ، إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ.

٢- أَدَلَّةٌ مَشْرُوعِيَّتُهَا: وَهِيَ مَشْرُوعَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

فَمِنْ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] أَيِ كَفِيلٍ ضَامِنٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠] أَيِ كَفِيلٍ.

وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ **رَضَا**: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالذَّيْنُ مَقْضِيٌّ» ^(١).
فَالزَّعِيمُ هُوَ الْكَفِيلُ، وَالزَّعَامَةُ الْكَفَالَةُ ^(٢).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْكَفَالَةِ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمَدِينِ.

المسألة الثانية: أركان الكفالة وشروطها:

أَرْكَانُ الْكَفَالَةِ خَمْسَةٌ: الصَّيْغَةُ، وَالْكَفِيلُ، وَالْمَكْفُولُ لَهُ، وَالْمَكْفُولُ عَنْهُ، وَالْمَكْفُولُ بِهِ.

وَصَيغَتُهَا تَتِمُّ بِإِيجَابِ الْكَفِيلِ وَحْدَهُ، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى قُبُولِ الْمَكْفُولِ لَهُ.
أَمَّا الْكَفِيلُ: فَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ سَوَاءً كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً؛ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ.

وَعَلَى ذَلِكَ لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ مِنَ الْمَجْنُونِ أَوِ الْمَعْتُورِ أَوِ الصَّبِيِّ، وَكَذَلِكَ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفِهِ، فَلَا تَصِحُّ كِفَالَتُهُ، وَلَا ضَمَانُهُ.
وَأَمَّا الْمَكْفُولُ عَنْهُ: فَلَا يُشْتَرَطُ رِضَاهُ لِصِحَّةِ الْكَفَالَةِ، بِخِلَافِ الْكَفِيلِ فَإِنَّ رِضَاهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْكَفَالَةِ.

أَمَّا مَحَلُّ الْكَفَالَةِ: فَقَدْ تَكُونُ الْكَفَالَةُ بِالْمَالِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا الضَّمَانُ، وَقَدْ تَكُونُ بِالنَّفْسِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا كِفَالَةُ الْبَدَنِ وَالْوَجْهِ.

المسألة الثالثة: فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْكَفَالَةِ:

- ١- تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِبَدَنِ كُلِّ إِنْسَانٍ عَلَيْهِ حَقٌّ مَالِيٌّ.
- ٢- لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِبَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ.
- ٣- لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِبَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ قَصَاصٌ.
- ٤- يَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ الْمُتَعَذِّرِ إِحْضَارُهُ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٦٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٢٦٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (السَّلْسَلَةُ

الصَّحِيحَةُ بِرَقْم ٦١٠).

(٢) معالِم السنن (٣/ ١٧٧).

٥- الكَفِيلُ الْغَارِمُ ضَامِنٌ إِذَا مَاطَلَ الْأَصِيلَ، وَلَمْ يُسَدِّدْ، أَوْ أَفْلَسَ.

٦- الكَفِيلُ غَيْرُ الْغَارِمِ - الْحُضُورِيُّ - لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ كِفَالَتَهُ كِفَالَةُ تَعْرِيفٍ وَإِحْضَارٍ لِلْمَكْفُولِ أَوْ لِلْكَفِيلِ الْغَارِمِ.

٧- تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالنَّفْسِ، وَهِيَ التَّزَامُ الْكَفِيلِ بِإِحْضَارِ الْمَكْفُولِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ، أَوْ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الضَّمَانِ:

الضَّمَانُ: هُوَ التَّزَامُ مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ جَائِزٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] أَيُّ ضَامِنٍ.

وقوله ﷺ: « الزَّعِيمُ غَارِمٌ »^(١).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ قَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَالتَّعَاوُنِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعًا.

أَحْكَامُ الضَّمَانِ وَشُرُوطُهُ:

١- لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَلَيْهِ.

٢- يَجُوزُ تَعَدُّ الضَّامِنِينَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَضْمَنَ الْحَقَّ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ.

٣- لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَنْهُ.

٤- يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ إِذَا كَانَ يُوَوَّلُ إِلَى الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ يَصِحُّ ضَمَانُ عَهْدَةِ الْمَبِيعِ.

٥- يَصِحُّ الضَّمَانُ بِكُلِّ لَفْظٍ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ: كَأَنَا ضَامِنٌ، أَوْ ضَمِينٌ، أَوْ زَعِيمٌ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

٦- لَا تَبْرَأُ ذِمَّةُ الضَّامِنِ، إِلَّا إِذَا بَرَّتْ ذِمَّةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ مِنَ الدَّيْنِ، بِإِبْرَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ.

٧- يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ: رِضَا الضَّامِنِ، فَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى الضَّمَانِ لَمْ يَصَحَّ، وَلَا

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

يُشْتَرَطُ رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ لَهُ.
كَمَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ: أَنْ يَكُونَ الضَّامِنُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، بِأَنْ يَكُونَ: بِالْغَا عَاقِلًا
رَشِيدًا.

البَابُ التَّاسِعُ: فِي الْحَجْرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ وَأَنْوَاعُهُ:

١- تَعْرِيفُ الْحَجْرِ: الْحَجْرُ لُغَةً: الْمَنْعُ.

وَفِي الشَّرْعِ: مَنْعُ إِنْسَانٍ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ.

٢- أَدِلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ: وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾.

[النساء: ٥]

أَيُّ: أَمْوَالَهُمْ، لَكِنْ أُضِيفَ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ عَلَيْهَا مُدَبِّرُونَ لَهَا.
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ
أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا
يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى جَوَازِ الْحَجْرِ عَلَى السَّفِيهِ وَالْيَتِيمِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمَا -
كَالْمَجْنُونِ وَالصَّغِيرِ- فِي أَمْوَالِهِمْ، لِئَلَّا تَعَرَّضَ لِلضِّيَاعِ وَالْفَسَادِ، وَلَا تُدْفَعَ
إِلَيْهِمْ، إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ رُشْدُهُمْ، وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي أَمْوَالِهِمْ، إِذَا دَعَتِ
الْمَصْلَحَةُ لِذَلِكَ.

٣- أَنْوَاعُهُ: الْحَجْرُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْحَجْرُ لِمَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، كَالْحَجْرِ عَلَى الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ
وَالْمَجْنُونِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

النَّوعُ الثَّانِي: الْحَجْرُ عَلَى الْإِنْسَانِ لِمَصْلَحَةِ غَيْرِهِ، كَالْحَجْرِ عَلَى الْمُفْلِسِ،

فَيُمنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ لِئَلَّا يُضَرَّ بِأَصْحَابِ الدُّيُونِ. وَالْحَجَرُ عَلَى الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مِنْ مَالِهِ لِحَقِّ الْوَرَثَةِ. وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ يُحَجَرُ عَلَيْهِ لِحَقِّ سَيِّدِهِ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

المسألة الثانية: الأحكام المتعلقة بالنوع الأول من الحجر، وهو الحجر

على الإنسان لمصلحة نفسه:

١- إذا تعدى المحجور عليه لصغره ونحوه، على نفس أو مالٍ بجناية، فإنه يضمن ويتحمل ما يترتب على ذلك من غرامة؛ لأن المتعدى عليه لم يفرط، ولم يأذن بذلك، وأما إذا دفع ماله إلى صغير أو سفيه أو مجنون، فأُتلفه، لم يضمنه؛ لأنه سلطه عليه برضاه، فهو مفرط.

٢- يزول الحجر عن الصغير بأمريين:

الأمر الأول: البلوغ، ويعرف ذلك بعلامات، وهي: إنزاله المنى، أو إنبات الشعر الخشن حول القبل، أو بلوغه الخامسة عشرة، أو الحيض في حق الجارية.

الأمر الثاني: الرشد، وهو الصلاح في المال، لقوله تعالى: ﴿وَابْنُوا لِلنِّسَاءِ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

ويعرف رُشدُه بالامتحان، فيمنح شيئاً من التصرف، ويترك يتصرف مراراً في المال، فإن لم يغبن غبناً فاحشاً، ولم ينفق ماله في حرام أو فيما لا فائدة فيه، كان ذلك دليل رُشدِه.

٣- يزول الحجر عن المجنون بأمريين أيضاً:

الأول: زوال الجنون ورجوع عقله إليه.

والثاني: الرشد. أمّا السفه: فيزول عنه بزوال السفه والطيش واتّصافه بالصلاح في التصرفات المالية.

٤- يَتَوَلَّى أَمْرَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِمُ الْآبُ إِذَا كَانَ عَدْلًا رَشِيدًا، ثُمَّ وَصِيَّهُ. وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَهُمْ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمَا فِيهِ الْأَحْظُ وَالْأَنْفَعُ لَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. وَالْآيَةُ نَصَّتْ عَلَى الْيَتِيمِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّنْ هُوَ فِي مَعْنَاهُ.

٥- عَلَى وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى مَالِهِ، وَلَا يَأْكُلَهُ، أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ ظُلْمًا وَبُهْتَانًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

المسألة الثالثة: الأحكام المتعلقة بالنوع الثاني من الحجر، وهو الحجر

على الإنسان لمصلحة غيره:

١- لَا يُحَجَّرُ عَلَى الْمَدِينِ بَدِينٍ لَمْ يَحِلَّ أَجَلُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ قَبْلَ حُلُولِهِ، لَكِنْ لَوْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا يَحِلُّ الدِّينَ قَبْلَ قُدُومِهِ مِنْهُ، فَلِلْغَرِيمِ مِنْهُ السَّفَرُ، حَتَّى يُوَثِّقَهُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ.

٢- إِذَا كَانَ مَالُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي عَلَيْهِ، فَهَذَا لَا يُحَجَّرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَلَكِنْ يُؤْمَرُ بِالْوَفَاءِ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ، فَإِنْ امْتَنَعَ حُسْوَ وَعَزَّرَ حَتَّى يَوْفِيَ الدِّينَ، فَإِنْ امْتَنَعَ تَدْخُلَ فِي مَالِهِ بِوَفَاءِ دُيُونِهِ. أَمَّا إِذَا كَانَ مَالُهُ أَقَلَّ مِمَّا عَلَيْهِ الدِّينَ الْحَالُ، فَهَذَا يُحَجَّرُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ؛ لِئَلَّا يَضُرَّ بِالْغُرَمَاءِ. وَلَا يُمْكِنُ الْمَدِينُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ بِتَبَرُّعٍ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ هَذَا الْأَمْرُ يَضُرُّ بِأَصْحَابِ الدُّيُونِ.

٣- مَنْ بَاعَ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ أَوْ أَفْرَضَهُ شَيْئًا بَعْدَ الْحَجْرِ، فَلَا يَحِقُّ لَهُ الْمُطَالَبَةُ إِلَّا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ.

٤- لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ مَالَهُ وَيُقَسِّمَ ثَمَنَهُ بِقَدْرِ دُيُونِ غُرَمَائِهِ الْحَالَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ، وَفِي تَأْخِيرِ ذَلِكَ مَطْلٌ وَظُلْمٌ لَهُمْ، وَيَتْرَكُ لَهُ الْحَاكِمُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَالنَّقْفَةِ وَالسَّكَنِ.

البَابُ العَاشِرُ: الشَّرَكَةُ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الشَّرَكَةِ وَحُكْمُهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا:

١ - تَعْرِيفُ الشَّرَكَةِ:

الشَّرَكَةُ لُغَةً: الْإِخْتِلَاطُ، أَيْ: خَلُطَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ بِالْآخَرِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ عَنْ بَعْضِهِمَا.

وَشَرْعًا: هِيَ الْاجْتِمَاعُ فِي اسْتِحْقَاقِ أَوْ تَصَرُّفِ.

فَالْاجْتِمَاعُ فِي الْاسْتِحْقَاقِ: كَشَرَكَةِ الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْهَبَةِ فِي عَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ، وَتُسَمَّى هَذِهِ أَيْضًا: «شَرَكَةُ الْأَمْلاكِ».

وَالْاجْتِمَاعُ فِي التَّصَرُّفِ: وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِـ «شَرَكَةِ الْعُقُودِ»، وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ هُنَا بِالْبَحْثِ. فَهَذَانِ قِسْمَانِ لِلشَّرَكَةِ وَفَقَّ هَذَا التَّعْرِيفِ.

٢ - أَدِلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا: الشَّرَكَةُ مَشْرُوعَةٌ، وَجَاءَتِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الْكَرِيمَةُ، وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ الشَّرِيفَةُ، بِجَوَازِهَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيْبَغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٤]. وَالْخُلَطَاءُ: الشُّرَكَاءُ. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].

وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ، وَالْمُجْتَمَعُ بِحَاجَةٍ مَاسَّةٍ إِلَيْهَا وَلَا سِيَّما فِي الْمَشْرُوعَاتِ الضَّخْمَةِ الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ الشَّخْصُ الْقِيَامُ بِهَا بِمُفْرَدِهِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْوَاعُ شَرَكَةِ الْعُقُودِ:

أَوَّلًا: شَرَكَةُ الْعِنَانِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ فِي مَالٍ يَتَجَرَّانِ فِيهِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِاسْتِوَاءِ الشَّرِيكَيْنِ فِيهَا فِي الْمَالِ وَالتَّصَرُّفِ، كَاسْتِوَاءِ عِنَانٍ فَرَسَيْهِمَا إِذَا اسْتَوَيَا فِي السَّيْرِ، وَيَشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا كَوْنُ رَأْسِ الْمَالِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ نَقْدًا مَعْلُومًا حَاضِرًا، وَأَنْ يُحَدَّدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ مَعْلُومٌ مِنَ الرَّيْحِ.

ثَانِيًا: شَرَكَةُ الْمُضَارَبَةِ: وَهِيَ أَنْ يَدْفَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِلْآخَرِ مَالًا يَتَجَرَّبُ بِهِ،

بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الرَّبْحِ.

ثَالِثًا: شَرَكَةُ الْوُجُوهِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي رِبْحٍ مَا يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِيهِمَا، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا رَأْسُ مَالٍ، اعْتِمَادًا عَلَى ثِقَةِ التُّجَّارِ بِهِمَا.

رَابِعًا: شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ فِيمَا يَكْتَسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا مِنَ الْمُبَاحِ، كَالَاخْتِشَاشِ، وَالْأَصْطِيَادِ، وَالْمَعْدِنِ، وَالْأَخْطَاطِ، أَوْ يَشْتَرِكَ فِيمَا يَتَقَبَّلَانِ فِي ذِمَّتِهِمَا مِنَ الْعَمَلِ، كَنَسْجٍ وَخِيَاطَةٍ وَنَحْوِهِمَا.

يُوزَعُ الرَّبْحُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ عَلَى حَسَبِ مَا يَتَّفَقَانِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْخَسَارَةُ تَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ مَالِيهِمَا، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُضَارَبَةِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فسخٌ عَقْدِ الشَّرَكَةِ مَتَى شَاءَ، كَمَا تَنْفَسَخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ جُنُونِهِ.

الْبَابُ الْحَادِي عَشَرَ: الْإِجَارَةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتَهَا:

١ - مَعْنَى الْإِجَارَةِ وَتَعْرِيفُهَا:

لُغَةً: مُسْتَقْتَنَةٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَهُوَ الْعِوَضُ، وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ الثَّوَابِ أَجْرًا.

وَشَرْعًا: عَقْدٌ عَلَى مَنَفْعَةٍ مُبَاحَةٍ مَعْلُومَةٍ تُؤْخَذُ شَيْئًا فَشَيْئًا، مُدَّةً مَعْلُومَةً، مِنْ عَيْنٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَوْصُوفَةٍ فِي الذَّمَّةِ. أَوْ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ بِعِوَضٍ مَعْلُومٍ.

٢ - **أَدَلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:** وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَكُنَّ لَهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٦]، وَقَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَابَتِ اسْتَعْجِرُهُ إِنْ خَيْرَ مَنِ اسْتَعْجَرْتُ الْقَوَى الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

وَقَدْ ثَبَتَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ اسْتَأْجَرَا رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيَّتًا»^(١).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٦٣). وَالْخَرِيتُ: الْمَاهِرُ بِالطَّرْقِ وَالْمَسَالِكِ الْخَفِيَةِ فِي الصَّحَرَاءِ.

وَجَاءَ الْوَعِيدُ لِمَنْ لَمْ يُوفِّ الْأَجِيرَ أُجْرَتَهُ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... وَذَكَرَ مِنْهُمْ: رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ » ^(١). وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَحْفَ عَرْقُهُ» ^(٢).

المسألة الثانية: شروطها:

١- لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، عَاقِلًا، بَالِغًا، حُرًّا، رَشِيدًا.

٢- أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةً؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ هِيَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا، فَاشْتَرَطَ الْعِلْمُ بِهَا كَالْبَيْعِ.

٤- أَنْ تَكُونَ الْأَجْرَةُ مَعْلُومَةً؛ لِأَنَّهَا عِوَضٌ فِي عَقْدٍ مَعَاوِضَةٍ، فَوَجَبَ الْعِلْمُ بِهَا كَالثَّمَنِ.

٤- أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مُبَاحَةً، فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ عَلَى الزَّئْيِ، وَالْغَنَاءِ، وَيَبْعِ آلَاتِ اللَّهْوِ.

٥- كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ قَابِلَةً لِلِاسْتِيفَاءِ، فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ لَشَيْءٍ يُتَعَذَّرُ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ مِنْهُ، كَالِإِجَارَةِ أَعْمَى لِحِفْظِ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَى الرُّؤْيَةِ.

٦- أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مَمْلُوكَةً لِلْمُؤَجَّرِ أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ يَبْعُ الْمَنَافِعِ، فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ فِيهَا كَالْبَيْعِ.

٧- أَنْ تَكُونَ الْمُدَّةُ مَعْلُومَةً، فَلَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِمُدَّةٍ مَجْهُولَةٍ؛ لِأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلَى التَّنَازُعِ.

المسألة الثالثة: الأحكام المتعلقة بها:

وَيَتَعَلَّقُ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَّةُ:

(١) لَا يَجُوزُ الاسْتِئْجَارُ عَلَى أَعْمَالِ الْقُرْبِ وَالْعِبَادَاتِ، كَالْأَذَانِ وَالْحَجِّ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٢٧).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه بِرَقْم (٢٤٤٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَه بِرَقْم ١٩٩٥).

وَالْفُتْيَا وَالْقَضَاءُ وَالْإِمَامَةُ وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ رِزْقًا مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

(٢) عَلَى الْمُؤَجَّرِ أَنْ يَدْفَعَ الْعَيْنَ الْمُؤَجَّرَةَ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَيُمْكِّنُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ، وَأَنْ يَدْفَعَ الْأُجْرَةَ عِنْدَ حُلُولِهَا.

(٣) لَا يَجُوزُ فَسْخُ عَقْدِ الْإِجَارَةِ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، إِلَّا بِرِضَا الْآخَرِ، وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ بَاقِيَةً لَمْ يَبْطُلِ الْعَقْدُ، وَيَقُومُ وَارِثُهُ بِمَقَامِهِ.

(٤) تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ إِذَا تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ، أَوْ انْقَطَعَ نَفْعُهَا، كَدَابَّةٍ مَاتَتْ، أَوْ دَارٍ انْهَدَمَتْ.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: الْمُزَارَعَةُ وَالْمُسَاقَاةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُمَا وَحُكْمُهُمَا:

١ - مَعْنَاهُمَا: الْمُزَارَعَةُ: دَفْعُ أَرْضٍ لِمَنْ يَزْرَعُهَا، أَوْ حَبٍّ لِمَنْ يَزْرَعُهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مَشَاعٍ مِنَ الثَّمَرَةِ.

الْمُسَاقَاةُ: دَفْعُ شَجَرٍ مَغْرُوسٍ مَعْلُومٍ، لَهُ ثَمَرٌ مَأْكُولٌ لِمَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهِ بِجُزْءٍ مَشَاعٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ.

وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْمُزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ: أَنَّ الْمُزَارَعَةَ تَقَعُ عَلَى الزَّرْعِ كَالْحُبُوبِ، وَالْمُسَاقَاةُ تَقَعُ عَلَى الشَّجَرِ كَالنَّخِيلِ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا لِلْعَامِلِ جُزْءٌ مِنَ الْإِنْتِاجِ.

٢ - حُكْمُهُمَا: مَشْرُوعَتَانِ، وَهُمَا مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ، لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِمَا. فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»^(١).

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهُمَا:

(١) أَنْ يَكُونَ عَاقِدُهُمَا جَائِزَ التَّصَرُّفِ، فَلَا يَقَعَانِ إِلَّا مِنْ بَالِغٍ، حُرٍّ، رَشِيدٍ.

(١) متفق عليه: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٣٢٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٥١).

(٢) أَنْ يَكُونَ الشَّجَرُ مَعْلُومًا فِي الْمُسَاقَاةِ، وَالْبَذْرُ مَعْلُومًا فِي الْمَزَارَعَةِ.

(٣) أَنْ يَكُونَ لِلشَّجَرِ ثَمَرٌ مَأْكُولٌ، مِنْ نَخْلٍ وَغَيْرِهِ.

(٤) أَنْ يَكُونَ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ مَشَاعٌ مَعْلُومٌ مِمَّا يَحْصُلُ مِنْ ثَمَرِ الشَّجَرِ، أَوْ مِنَ الْغَلَّةِ، كَالثُلُثِ أَوْ الرَّبْعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

المسألة الثالثة: الأحكام المتعلقة بهما:

وَيَتَعَلَّقُ بِهِمَا الْأَحْكَامُ الْآتِيَّةُ:

(١) يَلْزَمُ الْعَامِلُ أَنْ يَعْمَلَ كُلَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى صَلَاحِ الثَّمَرَةِ، مِنْ حَرْثٍ، وَسَقْيٍ، وَنَظَافَةٍ، وَصَيَانَةٍ، وَتَلْقِيحِ النَّخْلِ، وَتَجْفِيفِ الثَّمَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٢) عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ الْعَمَلُ عَلَى كُلِّ مَا يَحْفَظُ الْأَصْلَ، كَحَفْرِ الْبُئْرِ، وَتَوْفِيرِ الْمِيَاهِ، وَإِقَامَةِ الْجُدْرَانِ وَالْحَوَاجِزِ، وَجَلْبِ الْأَلَاتِ وَمَضَخَاتِ الْمِيَاهِ.

(٣) يَمْلِكُ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ بظُهُورِ الثَّمَرَةِ.

(٤) لِكُلِّ عَاقِدٍ فَسَخَ الْعَقْدِ مَتَى شَاءَ؛ لِأَنَّهُمَا عَقْدٌ جَائِزٌ غَيْرُ لَازِمٍ، فَإِنْ انْفَسَخَ الْعَقْدُ وَقَدْ ظَهَرَ الثَّمَرُ، فَهُوَ بَيْنَ الْعَاقِدَيْنِ عَلَى مَا شَرَطَا، فَإِنْ فَسَخَ الْعَامِلُ قَبْلَ طُلُوعِ الزَّرْعِ وَظُهُورِ الثَّمَرَةِ، فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ كَعَامِلِ الْمُضَارَبَةِ، أَمَا إِنْ فَسَخَ رَبُّ الْمَالِ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ، فَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ.

(٥) لَوْ سَاقَاهُ أَوْ زَارَعَهُ فِي مُدَّةٍ تَكْمُلُ فِيهَا الثَّمَرَةُ غَالِيًا، فَلَمْ تَحْمِلْ تِلْكَ السَّنَةَ، فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ.

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ الشُّفْعَةُ وَالْجَوَارُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: في معناها وأدلتها مشروعيتهما:

١ - معناها: الشُّفْعَةُ هِيَ اسْتِحْقَاقُ الشَّرِيكِ انْتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِمَّنْ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بَعُوضُ مَالِيٍّ. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا ضَمَّ الْمَبِيعَ إِلَى مِلْكِهِ، فَصَارَ

شَفْعًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ نَصِيْبُهُ مُنْفَرِدًا فِي مَلِكِهِ. وَقِيلَ: هِيَ حَقٌّ تَمْلِكُ قَهْرِيٌّ يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ بِسَبَبِ الشَّرِكَةِ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ.

٢- **أَدْلَةٌ مَشْرُوعِيَّتُهَا:** الْأَصْلُ فِيهَا حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ» ^(١). وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ رُبْعَةً أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ، فَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنْهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» ^(٢). وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ» ^(٣). وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِبْثَابِ حَقِّ الشُّفْعَةِ لِلشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يُقَاسِمَ فِيمَا يَبِيعُ مِنْ أَرْضٍ، أَوْ دَارٍ، أَوْ حَائِطٍ.

فَيَبِينُ مِنْ ذَلِكَ ثُبُوتَ مَشْرُوعِيَّةِ الشُّفْعَةِ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ.

المسألة الثانية: الأحكام المتعلقة بالشُّفْعَةِ:

١- لَا يَجُوزُ لِلشَّرِيكِ أَنْ يَبِيعَ نَصِيْبَهُ حَتَّى يُؤْذَنَ وَيَعْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ، فَإِنْ بَاعَ، وَلَمْ يُؤْذَنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

٢- لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي غَيْرِ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، كَالْمَنْقُولَاتِ مِنَ الْأَمْتِعَةِ وَالْحَيَوَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٣- الشُّفْعَةُ حَقٌّ شَرْعِيٌّ لَا يَجُوزُ التَّحِيلُ لِإِسْقَاطِهِ؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الشَّرِيكِ.

٤- تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِلشَّرَكَاءِ عَلَى قَدَرِ مَلِكِهِمْ، وَمَنْ ثَبَّتَ لَهُ الشُّفْعَةَ أَخَذَهُ بِالْثَمَنِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ سَوَاءً كَانَ مُوَجَّلاً أَوْ حَالًا.

٥- تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ بِكَوْنِ الْحِصَّةِ الْمُتَقَلَّةِ عَنِ الشَّرِيكِ مَبِيعَةً بَيْعًا صَرِيحًا أَوْ مَا

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٥٧) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢٢٩).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٨) (١٣٤). وَالرُّبْعَةُ وَالرَّبْعُ: الدَّارُ وَالْمَسْكَنُ وَمَطْلُقُ الْأَرْضِ.

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٣٦٨) وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥١٧)، وَاللَّفْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ

الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ١٥٣٩).

فِي مَعْنَاهُ، فَلَا شُفْعَةَ فِيمَا انْتَقَلَ عَنْ مِلْكِ الشَّرِيكِ بِغَيْرِ بَيْعٍ: كَمَوْهُوبٍ بِغَيْرِ عَوْضٍ، وَمَوْزُوثٍ، وَمَوْصًى بِهِ.

٦- لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَقَارُ الْمُنتَقِلُ بِالْبَيْعِ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ، فَلَا شُفْعَةَ فِيمَا لَا يُقَسَّمُ: كَحَمَّامٍ صَغِيرٍ، وَبَيْرٍ، وَطَرِيقٍ.

٧- الشُّفْعَةُ تُثَبَّتُ الْمُطَالَبَةُ بِهَا فَوْرَ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ، وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْ بِهَا وَقَتَ الْبَيْعِ سَقَطَتْ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ، كَذَلِكَ لَوْ أَخَّرَ طَلَبَهُ لِعُذْرٍ، كَالْجَهْلِ بِالْحُكْمِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْذَارِ.

٨- مَحَلُّ الشُّفْعَةِ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُقَسَّمْ، وَلَمْ تُحَدَّ، وَمَا فِيهَا مِنْ غِرَاسٍ وَبِنَاءٍ فَهُوَ تَابِعٌ لَهَا. فَإِذَا قُسِّمَتْ لَكِنْ بَقِيَ بَعْضُ الْمَرَافِقِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْجِيرَانِ كَالطَّرِيقِ وَالْمَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالشُّفْعَةُ بَاقِيَةٌ فِي أَصَحِّ قَوْلِي أَهْلِ الْعِلْمِ.

٩- وَلَا بُدَّ لِلشَّفِيعِ مِنْ أَخْذِ جَمِيعِ الْمِيعِ، فَلَا يَأْخُذُ بَعْضُهُ وَيَتْرُكُ بَعْضَهُ، وَذَلِكَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمُشْتَرِي.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي أَحْكَامِ الْجَوَارِ

الْجَارُ لَهُ حَقٌّ عَلَى جَارِهِ، وَقَدْ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَارِ حَتَّى كَادَ أَنْ يُورَثَهُ. فَمَنْ احتَاجَ إِلَى جَارِهِ كَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ فِي أَرْضِهِ، أَوْ مَمَرٍ فِي مُلْكِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَعَلَى جَارِهِ أَنْ يُحَقِّقَ لَهُ حَاجَتَهُ، سَوَاءً كَانَتْ بِعَوْضٍ أَوْ بِغَيْرِ عَوْضٍ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحْدِثَ فِي مُلْكِهِ مَا يَضُرُّ جَارَهُ، كَفَتْحِ نَافِذَةٍ تَطُلُّ عَلَى بَيْتِهِ، أَوْ مَصْنَعٍ يُفْلِقُ جَارَهُ بِأَصْوَاتِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ مُشْتَرَكٌ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ، وَيَضَعُ عَلَيْهِ الْخَشَبَ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، كَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّسْقِيفِ، فَلَا يَمْنَعَنَّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ» (١).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الطَّرَقَاتِ:

- ١ - لَا يَجُوزُ مُضَايَقَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي طُرُقَاتِهِمْ.
- ٢ - لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدِثَ فِي مِلْكِهِ مَا يُضَايِقُ الطَّرِيقَ.
- ٣ - لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ مَوْقِفًا لِدَابَّتِهِ أَوْ سَيَّارَتِهِ بِطَرِيقِ الْمَارَّةِ.
- ٤ - الطَّرِيقُ حَقٌّ لِلْجَمِيعِ فَتَجِبُ الْمُحَافَظَةُ عَلَيْهِ، مِنْ جَمِيعِ مَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ عَلَيْهِ، كَوْضْعِ الْمُخَلَّفَاتِ وَالْقَمَائِمِ فِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِمَاطَةَ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْإِيمَانِ.

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الْوَدِيعَةُ وَالْإِتْلَافَاتُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا:

- ١ - تَعْرِيفُهَا: الْوَدِيعَةُ هِيَ عَيْنٌ يَضَعُهَا مَالِكُهَا أَوْ نَائِبُهُ عِنْدَ مَنْ يَحْفَظُهَا بِإِلَاقَةٍ عِوَضَ.

- ٢ - أَدَلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا: الْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾.

[النساء: ٥٨]

وَقَالَ ﷺ: «أَدُّ الْأَمَانَةَ لِمَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»^(١). وَلِأَنَّ الضَّرُورَةَ وَالْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ لِلْإِيْدَاعِ.

فَمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ الْقُدْرَةَ عَلَى حِفْظِ الْأَمَانَةِ فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ الْوَدِيعَةَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(٢).
أَمَّا إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ عَدَمَ الْقُدْرَةِ عَلَى حِفْظِ الْوَدِيعَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شَرْطُ صَحَّتِهَا:

أَنْ تَكُونَ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ لِمِثْلِهِ، فَلَوْ أَوْدَعَ إِنْسَانٌ جَائِزُ التَّصَرُّفِ مَالَهُ عِنْدَ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٣٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٢٦٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرَوَاءِ (٣٨١ / ٥).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦٩٩).

صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيهِ، فَاتَّلَفَهُ فَلَا ضَمَانَ، لِتَفْرِيطِهِ. وَإِنْ أَوْدَعَ الصَّغِيرَ وَنَحْوَهُ مَالَهُ عِنْدَ آخَرَ، صَارَ الْوَدِيعُ ضَامِنًا؛ لِتَعَدِّيهِ بِأَخْذِهِ.

المسألة الثالِثَة: فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوَدِيعَةِ:

١- الْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَوْدَعِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُفْرِطْ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ، وَالْأَمِينُ لَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَتَعَدَّ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمَنٍ» ^(١).

٢- إِذَا تَعَدَّى عَلَى الْوَدِيعَةِ، أَوْ فَرَطَ فِي حِفْظِهَا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهَا إِذَا تَلَفَتْ؛ لِأَنَّهُ مُتْلَفٌ لِمَالٍ غَيْرِهِ.

٣- يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ حِفْظُ الْوَدِيعَةِ فِي حِرْزٍ مِثْلَهَا عُرْفًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ بِأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِحِفْظِهَا، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِيْدَاعِ الْحِفْظُ، وَالْوَدِيعُ مُتْلَزَمٌ بِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا لَمْ يَفْعَلْ مَا التَزَمَهُ.

٤- يَجُوزُ لِلْمُسْتَوْدَعِ أَنْ يَدْفَعَ الْوَدِيعَةَ إِلَى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً، كَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ وَخَازِنِهِ وَخَادِمِهِ، وَإِنْ تَلَفَتْ عَنْدهُمْ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍّ وَلَا تَفْرِيطٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ.

٥- لَا يَجُوزُ أَنْ يُودِعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، وَأَمَّا لِعُدْرٍ: كَسَفَرٍ أَوْ حُضُورِ مَوْتٍ فَجَائِزٌ. وَعَلَيْهِ: فَإِنْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ الْغَيْرِ بِعُدْرٍ، فَتَلَفَتْ، لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عُدْرٍ ضَمِنَ؛ لِتَعَدِّيهِ وَتَفْرِيطِهِ.

٦- إِذَا خَافَ الْمُسْتَوْدَعُ عَلَى الْوَدِيعَةِ، أَوْ أَرَادَ السَّفَرَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهَا إِلَى صَاحِبِهَا، أَوْ وَكِيلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا فَإِنَّهُ يَحْمِلُهَا مَعَهُ فِي السَّفَرِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَحْفَظَ لَهَا، وَإِلَّا دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَكَّنْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ مَنْ يَثِقُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْدَعَ الْوَدَائِعَ لَأُمِّ أَيْمَنَ رضي الله عنها، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى أَهْلِهَا ^(٢)، وَكَذَلِكَ إِذَا مَرِضَ الْمُسْتَوْدَعُ مَرَضًا مَخُوفًا، وَعِنْدَهُ وَدَائِعُ،

(١) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِرَقْمٍ (٤١١٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٩/٦)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ (الإرواء برقم ١٥٤٧).

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٨٩/٦) وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٣٨٤/٥).

فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهَا إِلَى أَصْحَابِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ أَوْ دَعَا عَنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ عِنْدَ مَنْ يَتَّقُ بِهِ.

٧- إِذَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ دَابَّةً لَزِمَ الْمُسْتَوْدِعُ إِعْلَافَهَا، وَتَغْذِيَّتَهَا، فَإِنْ أَهْمَلَهَا، وَتَلَفَتْ، ضَمِنَهَا، وَيَأْتُمُّ بِهَذَا الْإِهْمَالِ لِحُرْمَتِهَا، وَلِأَنَّ كُلَّ كَبِدٍ رَطِبٍ فِيهَا أَجْرٌ.

٨- الْمُسْتَوْدِعُ أَمِينٌ يُقْبَلُ قَوْلُهُ، إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، إِذَا ادَّعَى أَنَّهَا تَلَفَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍّ وَلَا تَفْرِيطٍ. وَعَلَى الْمُسْتَوْدِعِ أَلَّا يُؤَخِّرَ الْوَدِيعَةَ عِنْدَ طَلَبِ صَاحِبِهَا لَهَا، فَإِنْ أَخَّرَهَا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، فَتَلَفَتْ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ.

٩- مِنَ الصُّورِ الْمُعَاصِرَةِ لِلْوَدِيعَةِ: الْوَدَائِعُ الْمَصْرِفِيَّةُ، وَهِيَ مَا يَقُومُ بِهِ الْأَفْرَادُ مِنْ إِيدَاعِ مَبَالِغٍ نَقْدِيَّةٍ فِي الْبُنُوكِ، إِلَى أَجَلٍ مُحَدَّدٍ أَوْ مُطْلَقًا، وَيَقُومُ الْبَنْكُ بِالتَّصَرُّفِ فِي هَذِهِ الْمَبَالِغِ، وَيُدْفَعُ لِصَاحِبِهَا فَائِدَةٌ مَالِيَّةٌ ثَابِتَةٌ، وَهَذِهِ تَصِيرُ فِي مَعْنَى الْقَرْضِ، مِنْ حَيْثُ تَمْلُكُ الْبَنْكُ لِعَيْنِهَا، وَتَعْلُقُهَا بِذِمَّتِهِ، وَتَعْهَدُ بِرَدِّ مِثْلِهَا عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ، وَهِيَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الرِّبَا الْمُحَرَّمِ، فَلْيَحْذَرِ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ.

أَمَّا الْوَدَائِعُ الَّتِي لَا يَتَقَاضَى صَاحِبُهَا عَلَيْهَا فَائِدَةٌ، كَالَّذِي يُعْرِفُ الْيَوْمَ بِالْحِسَابِ الْجَارِي، فَلَا شَيْءَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ زِيَادَةً عَلَى أَصْلِ مَالِهِ. أَمَّا إِذَا أُلْزِمَ الشَّخْصُ بِقَبْضِ الزِّيَادَةِ، وَكَانَ مُضْطَرًّا إِلَى الْإِيدَاعِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْبُنُوكِ بِحَيْثُ يَلْحَقُهُ ضَرَرٌ مَحَقَّقٌ بِتَرْكِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَقْبِضُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، وَيُنْفِقُهَا فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ.

المسألة الرابعة: في الإتاافات:

يَحْرُمُ الْاعْتِدَاءُ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ، وَأَخْذُهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمَنْ اعْتَدَى عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَاتْلَفَهُ، وَكَانَ هَذَا الْمَالُ مُحْتَرَمًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِ مَالٍ غَيْرِهِ، بِحُلٍّ قِيدٍ، أَوْ بِفَتْحِ بَابٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ مَوَاشٍ وَجَبَ عَلَيْهِ حِفْظُهَا فِي اللَّيْلِ، مِنْ إِفْسَادِ زُرُوعِ النَّاسِ أَوْ
إِفْسَادِ أَنْفُسِهِمْ، فَإِنْ أَهْمَلَهَا وَحَصَلَ الْفَسَادُ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ عَلَى
أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَهْلِ الْمَوَاشِي حِفْظَهَا بِاللَّيْلِ، وَمَا أَفْسَدَتْ بِاللَّيْلِ
فَإِنَّهُ مَظْمُونٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ وَأَرْوَاحَهُمْ مُحْتَرَمَةٌ، فَيَحْرُمُ التَّعَدِّي
عَلَيْهَا، أَوْ التَّسَبُّبُ فِي إِفْسَادِهَا أَوْ هَلَاكِهَا.

وَالصَّائِلُ ^(١) مِنَ الْإِنْسَانِ أَوْ الْحَيَوَانِ، إِذَا لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ، فَقَتَلَهُ، فَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَاتَلَ
فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ» ^(٢).

وَمَنْ أَتْلَفَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ كَالآتِ اللَّهْوِ، وَالصَّلِيبِ، وَأَوَانِي الْخَمْرِ، وَكُتِبَ
الضَّلَالِ وَالْبِدْعَةِ، وَأَشْرِطَةِ وَمَجَلَّاتِ الْمُجُونِ، وَالْخَلَاعَةِ، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ،
لَكِنْ لَا يَكُونُ الْإِتْلَافُ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ، وَتَحْتَ
رِقَابَتِهِ؛ ضَمَانًا لِلْمَصْلَحَةِ، وَدَفْعًا لِلْمُفْسَدَةِ، وَدَرَاءً لِلْفِتَنِ.

الْبَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي الْغَضَبِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهُ وَحُكْمُهُ:

١ - تَعْرِيفُهُ: الْغَضَبُ لُغَةً: أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا.
وَشَرْعًا: الْاسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ، ظُلْمًا وَعُدْوَانًا بِغَيْرِ حَقٍّ.

٢ - حُكْمُهُ: وَهُوَ مُحَرَّمٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ» ^(٣)، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ

(١) الصائِل من الإنسان: هو الذي يسطو على غيره عاديًا، يريد نفسه، أو عرضه، أو ماله.

(٢) أخرجه الترمذي برقم (١٤٢٠)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه برقم (٢٥٨٢)، وحسن البوصيري إسناده
في «الزوائد»، وصححه الشيخ الألباني (صحيح الترمذي برقم ١١٤٧).

(٣) رواه أحمد (٧٢/٥)، والدارقطني (٢٦/٣) وصححه الألباني (الإرواء رقم ١٤٥٩).

شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١).

فَعَلَى كُلِّ مَنْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ، وَيَتَحَلَّلَ مِنْ أَخِيهِ، وَيَطْلُبَ مِنْهُ الْعَفْوَ فِي الدُّنْيَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ»^(٢).

المسألة الثانية: في الأحكام المتعلقة بالغصب:

- ١- يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ الْمَغْصُوبِ بِحَالِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ رَدَّ بَدَلًا مِنْهُ.
- ٢- يَلْزَمُ الْغَاصِبُ رَدُّ الْمَغْصُوبِ بِزِيَادَتِهِ، سَوَاءً كَانَتْ مُنْفَصِلَةً أَوْ مُتَّصِلَةً.
- ٣- الْغَاصِبُ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْمَغْصُوبِ بِنَاءً أَوْ غَرْسٍ، أُمِرَ بِقَلْعِهِ إِذَا طَالَبَهُ الْمَالِكُ بِذَلِكَ.
- ٤- الْمَغْصُوبُ إِذَا تَغَيَّرَ، أَوْ قُلَّ، أَوْ رُخِصَ، ضَمِنَ الْغَاصِبُ النِّقْصَ.
- ٥- لَا غِتْصَابُ قَدْ يَكُونُ بِالْخُصُومَةِ وَالْأَيْمَانِ الْفَاجِرَةِ.
- ٦- جَمِيعُ تَصَرُّفَاتِ الْغَاصِبِ بَاطِلَةٌ، إِنْ لَمْ يَأْذَنْ بِهَا الْمَالِكُ.

الباب السادس عشر: في الصلح

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معناه، وأدلت مشروعيته:

- ١- معناه: الصُّلْحُ فِي اللُّغَةِ: التَّوْفِيقُ، أَيْ: قَطْعُ الْمُنَازَعَةِ.
- وفي الشَّرْع: هُوَ الْعَقْدُ الَّذِي يَنْقَطِعُ بِهِ خُصُومَةُ الْمُتَخَاصِمِينَ.
- ٢- أدلة مشروعيته: وَقَدْ دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.
- فَمِنْ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا خَيْرَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٥٢-٢٤٥٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦١٠) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٤٩).

فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾ [النساء: ١١٤].

وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا»^(١). وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُومُ بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ. وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ بِقَصْدِ رِضَا اللَّهِ، ثُمَّ رِضَا الْمُتَخَاصِمِينَ.

فَدَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصُّلْحِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

المسألة الثانية: في أنواع الصلح العامة:

الصلح بين الناس على أنواع:

١- الصلح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥]، أَوْ خَافَتْ إِعْرَاضُهُ، أَيْ: تَرْفَعُهُ عَنْهَا وَعَدَمَ رَغْبَتِهِ فِيهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨].

٢- الصلح بين الطائفتين المتقاتلتين من المسلمين. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

٣- الصلح بين المسلمين والكفار المتحاربين.

٤- الصلح بين المتخاصمين في غير المال.

٥- الصلح بين المتخاصمين في المال، وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي بَحْثِنَا، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أ- الصلح مع الإقرار، وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ أَيْضًا:

١- صلح الإبراء: وَهُوَ صُلْحٌ عَلَى جِنْسِ الْحَقِّ الْمُقَرَّرِ بِهِ، كَأَن يَقَرَّ رَشِيدٌ لِأَخَرٍ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٣٥٢) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٣٥٢)،

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ١٩٠٥).

بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ، ثُمَّ يُسْقِطُ عَنْهُ الْمَقْرَرُ لَهُ بَعْضُ الْعَيْنِ أَوْ الدَّيْنِ، وَيَأْخُذُ الْبَاقِي، فَهُوَ إِبْرَاءٌ عَنِ بَعْضِ الدَّيْنِ بِلَفْظِ الصُّلْحِ. وَهَذَا جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَقِّ مِمَّنْ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، وَالْأَيُّ يَكُونُ مُشْرُوطًا فِي الْإِقْرَارِ.

٢- صُلْحُ الْمُعَاوَضَةِ: وَهُوَ أَنْ يُصَالِحَ عَنِ الْحَقِّ الْمَقْرَرِ بِهِ بِغَيْرِ جَنْسِهِ، كَمَا لَوْ اعْتَرَفَ لَهُ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ ثُمَّ تَصَالَحَا عَلَى أَخْذِ الْعَوَضِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ. فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْبَيْعِ، وَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَنْفَعَةٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِجَارَةِ.

ب- الصُّلْحُ مَعَ الْإِنْكَارِ، وَهُوَ أَنْ يَدَّعِي شَخْصٌ عَلَى آخَرَ بَعَيْنٍ لَهُ عِنْدَهُ أَوْ بِدَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ، فَيُنْكِرُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، أَوْ يَسْكُتُ وَهُوَ يَجْهَلُ الْمُدَّعَى بِهِ، ثُمَّ يُصَالِحُ الْمُدَّعَى عَنْ دَعْوَاهُ بِمَالٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ؛ فَيَصِحُّ الصُّلْحُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، إِذَا كَانَ الْمُنْكِرُ مُعْتَقِدًا بَطْلَانَ الدَّعْوَى، فَيَدْفَعُ الْمَالَ؛ دَفْعًا لِلْخُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ، وَافْتِدَاءً لِيَمِينِهِ، وَالْمُدَّعَى يَعْتَقِدُ صِحَّةَ الدَّعْوَى، فَيَأْخُذُ الْمَالَ عَوَضًا عَنْ حَقِّهِ الثَّابِتِ.

المسألة الثالثة: في الأحكام المتعلقة بالصِّلح؛

١- يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنِ الْحَقِّ الْمَجْهُولِ، وَهُوَ مَا تَعَدَّرَ عِلْمُهُ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ، كَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ شَخْصَيْنِ مُعَامَلَةً وَحِسَابَ مَضَى عَلَيْهِ زَمَنٍ، وَلَا عِلْمَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ.

٢- يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ كُلِّ مَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَنْهُ، كَالصُّلْحِ عَنِ الْقَصَاصِ بِالِدِّيَّةِ الْمُحَدَّدَةِ شَرْعًا، أَوْ أَقْلٍ، أَوْ أَكْثَرٍ.

٣- لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَنْهُ، كَالصُّلْحِ عَنِ الْحُدُودِ، لِأَنَّهَا شَرِيعَتٌ لِلزَّجْرِ.

البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ: الْمُسَابَقَةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: معناها، وحكمها؛

١- مَعْنَاهَا: السَّبْقُ مَا يَتَرَاهُنَّ عَلَيْهِ الْمُتَسَابِقُونَ فِي الْخَيْلِ، وَالْإِبِلِ، وَفِي

النِّضَالِ، فَمَنْ سَبَقَ أَخَذَهُ.

وَالْمُسَابَقَةُ هِيَ الْمُجَارَاةُ بَيْنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ. وَالْمُنَاضِلَةُ وَالنِّضَالُ: الْمُسَابَقَةُ بِالرَّمْيِ بِالسَّهَامِ وَنَحْوِهَا.

٢- حُكْمُهَا وَأَدِلَّتُهَا: وَالْمُسَابَقَةُ جَائِزَةٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وَمِنَ السُّنَّةِ: مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الْمُضْمَرَّةِ^(١) مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثِيَّةِ الْوَدَاعِ، وَبَيْنَ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنْ ثِيَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ»^(٢)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَضْلٍ، أَوْ حَافِرٍ»^(٣).
وَالْخُفُّ: الْبَعِيرُ، وَالنُّضْلُ: السَّهْمُ ذُو النُّضْلِ، وَالْحَافِرُ: الْفَرَسُ.
وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ الْمُسَابَقَةِ فِي الْجُمْلَةِ.

المسألة الثانية: الأحكام المتعلقة بها:

- ١- تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْخَيْلِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ وَالْمَرَائِبِ، وَعَلَى الْأَقْدَامِ، وَكَذَا التَّرَامِي بِالسَّهَامِ، وَاسْتِعْمَالِ الْأَسْلِحَةِ.
- ٢- تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَى عَوْضٍ فِي الْإِبِلِ، وَالْخَيْلِ، وَالسَّهَامِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ نَضْلٍ، أَوْ حَافِرٍ»^(٤).
- ٣- كُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ، كَالْتَدَرُّبِ عَلَى الْجِهَادِ، وَالتَّدَرُّبِ عَلَى مَسَائِلِ الْعِلْمِ، فَالْمُسَابَقَةُ فِيهِ مُبَاحَةٌ، وَيَجُوزُ أَخْذُ الْعِوَضِ عَلَيْهَا.
- ٤- كُلُّ مَا يُقْصَدُ مِنْهُ اللَّعِبُ وَالْمَرَحُ الَّذِي لَا مَضَرَّةَ مِنْهُ، مِمَّا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ،

(١) تضيير الخيل: هو أن يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن، ثم لا تلعف إلا قوتاً لتخف، ويكون تضيير الخيل للغزو أو السباق.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٨٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٨٧٠).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٥٧٤)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٣٦١٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٧٠٠) وَقَالَ: حَسَنٌ، وَصَحَّحَهُ

الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرَوَاءِ (٥/٣٣٣).

(٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (انظر الحاشية السَّابِقَةَ).

تَجُوزُ فِيهِ الْمُسَابَقَةُ، بِشَرْطِ أَلَّا يَشْغَلَ عَنْ أُمُورِ الدِّينِ الْوَاجِبَةِ كَالصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا.
وَهَذَا النَّوعُ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَلَيْهِ.

٥- لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَسَابِقِينَ فُسْخُ الْمُسَابَقَةِ مَا لَمْ يَظْهَرْ الْفَضْلُ لِصَاحِبِهِ،
فَإِنْ ظَهَرَ فَلِلْفَاضِلِ الْفُسْخُ دُونَ الْمَفْضُولِ.

٦- تَبْطُلُ الْمُسَابَقَةُ بِمَوْتِ أَحَدِ الْمُتَسَابِقِينَ، أَوْ أَحَدِ الْمَرْكُوبِينَ.

٧- يُكْرَهُ لِلْأَمِينِ أَوْ الْحُضُورِ مَدْحُ أَحَدِ الْمُتَسَابِقِينَ، أَوْ عَيْبُهُ.

المسألة الثالثة: شروط أخذ العوض في المسابقة:

١- تَعْيِينُ الرُّمَةِ فِي الْمُنَاضَلَةِ، أَوْ الْمَرْكُوبِينَ فِي الْمُسَابَقَةِ، وَذَلِكَ بِالرُّؤْيَةِ.

٢- اتِّحَادُ الْمَرَائِبِ فِي الْمُسَابَقَةِ، أَوْ الْقَوَسِينَ فِي الْمُنَاضَلَةِ، وَذَلِكَ بِالنَّوعِ؛
فَلَا تَصِحُّ بَيْنَ عَرَبِيٍّ وَهَجِينٍ، وَلَا بَيْنَ قَوْسٍ عَرَبِيَّةٍ وَفَارِسِيَّةٍ.

٣- تَحْدِيدُ الْمَسَافَةِ أَوْ الْغَايَةِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِالشَّاهِدَةِ أَوْ بِالذَّرْعِ.

٤- أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ مَعْلُومًا وَمُبَاحًا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فِي عَقْدٍ، فَوَجِبَ الْعِلْمُ بِهِ
وِإِبَاحَتُهُ كَسَائِرِ الْعُقُودِ.

٥- أَنْ يَكُونَ الْعَوَضُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَسَابِقِينَ؛ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ عَنْ شَبَهِ الْقَمَارِ، أَمَّا
إِذَا كَانَ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَلَا تَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ.

البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ: الْعَارِيَةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: معناها وأدلتها ومشروعيتها:

١- مَعْنَاهَا: الْإِعَارَةُ: إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِالشَّيْءِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.

وَالْعَارِيَةُ: هِيَ الْعَيْنُ الْمَأْخُودَةُ لِلْإِنْتِفَاعِ، كَأَنْ يَسْتَعِيرَ إِنْسَانٌ مِنْ آخَرَ سَيَّارَتَهُ
لِيَسَافِرَ بِهَا ثُمَّ يُعِيدَهَا إِلَيْهِ.

٢- أَدَلَّةٌ مَشْرُوعِيَّتُهَا: وَهِيَ مَشْرُوعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا
عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]، وَالْمُرَادُ مَا يَسْتَعِيرُ الْجِيرَانُ مِنْ بَعْضِهِمْ، كَالْأَوَانِي وَالْقُدُورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ ذَمَّهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِمَنْعِهِمُ الْعَارِيَّةَ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ مُنْدُوبٌ إِلَيْهَا. وَرَوَى صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ رحمته الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ أَدْرُعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ» ^(١). وَعَنْ أَنَسٍ رحمته الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ رحمته الله» ^(٢).

المسألة الثانية: شروطها؛

- ١- أَنْ يَكُونَ الْمُعِيرُ وَالْمُسْتَعِيرُ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ شَرْعًا، وَالْعَيْنُ الْمَعَارَةُ مِلْكًا لِلْمُعِيرِ.
- ٢- أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْمَعَارَةُ مُبَاحَةَ النِّفْعِ، فَلَا تَصِحُّ الْإِعَارَةُ لِغَنَاءٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا تَصِحُّ اسْتِعَارَةُ إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لِلشُّرْبِ فِيهِ، وَكَذَا سَائِرُ مَا يَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْعًا.
- ٣- أَنْ تَبْقَى الْعَيْنُ الْمَعَارَةُ بَعْدَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَعْيَانِ الَّتِي تُسْتَهْلَكُ كَالطَّعَامِ، فَلَا تَصِحُّ إِعَارَتُهَا.

المسألة الثالثة: بعض الأحكام المتعلقة بها؛

- ١- لَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ إِعَارَةُ الْعَيْنِ الَّتِي اسْتَعَارَهَا، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهَا، وَكَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَأْجِيرُهَا، إِلَّا إِذَا أَدِنَ الْمَالِكُ فِي ذَلِكَ.
- ٢- أَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ، يَجِبُ أَنْ يُحَافِظَ عَلَيْهَا، وَيُرُدَّهَا سَلِيمَةً، كَمَا أَخَذَهَا، فَإِنْ تَعَدَّى أَوْ فَرَّطَ ضَمِنَهَا.
- ٣- الْإِعَارَةُ عَقْدٌ غَيْرُ لَازِمٍ، فَلِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ فِيهِ مَتَى شَاءَ، مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْمُسْتَعِيرِ، فَإِنْ أَضَرَّ بِهِ لَمْ يَجْزِ الرُّجُوعُ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٣٥٦٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء برقم ١٥١٣).

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٢٦٢٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢٣٠٧).

- ٤- تَنْتَهِي الإِعَارَةُ، وَتُرَدُّ الْعَارِيَةُ بِأَمْرِ:
 - مُطَالَبَةُ الْمَالِكِ بِذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَتَحَقَّقْ غَرَضُ الْمُسْتَعِيرِ مِنْهَا.
 - وَبِإِنْقِضَاءِ الْغَرَضِ مِنَ الْعَيْنِ الْمُعَارَةِ.
 - انْقِضَاءُ الْوَقْتِ إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ مُؤَقَّتَةً.
 - مَوْتُ الْمُعِيرِ أَوْ الْمُسْتَعِيرِ، لِبُطْلَانِ الإِعَارَةِ بِذَلِكَ.
 ٥- الْمُسْتَعِيرُ فِي اسْتِيفَاءِ النِّفْعِ كَالْمُسْتَأْجِرِ، لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِنَفْسِهِ، وَبِمَنْ يَقُومُ
 مَقَامَهُ، وَذَلِكَ لِمِلْكِهِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِإِذْنِ مَالِكِهَا.

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرُ: أَحْيَاءُ الْمَوَاتِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: فِي مَعْنَاهُ وَحُكْمِهِ:

- ١- مَعْنَاهُ: الْمَوَاتُ لُغَةً: هُوَ مَا لَا رُوحَ فِيهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْمَرْ
 وَلَا مَالِكٌ لَهَا.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: هُوَ الْأَرْضُ الْمُفْكَّةُ عَنِ الْاِخْتِصَاصَاتِ وَمِلْكِ مَعْصُومٍ، فَهُوَ
 الْأَرْضُ الْخَرَابُ الَّتِي لَمْ يَجْرَ عَلَيْهَا مِلْكٌ لِأَحَدٍ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا أَثَرُ عِمَارَةٍ. أَوْ
 وَجَدَ فِيهَا أَثَرُ مِلْكٍ وَعِمَارَةٍ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ.

٢- حُكْمُهُ وَأَدِلَّتُهُ: وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ
 لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(١). وَالْعِرْقُ الظَّالِمُ: أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضٍ قَدْ أَحْيَاهَا غَيْرُهُ،
 فَيَغْرِسُ فِيهَا، أَوْ يَزْرَعُ؛ لِيَسْتَوْجِبَ بِذَلِكَ الْأَرْضَ.

وَقَدْ يَكُونُ الْإِحْيَاءُ مُسْتَحَبًّا لِحَاجَةِ النَّاسِ وَالِدَّوَابِّ وَنَفْعِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ
 أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ، وَمَا أَكَلَهُ الْعَوَافِي»^(٢) فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(٣).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمٍ (٣٠٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (١٣٧٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء برقم ١٥٥١).

(٢) جَمْعُ الْعَافِيَةِ وَالْعَافِي، وَهُوَ: كُلُّ طَالِبِ رِزْقٍ مِنْ طَيْرٍ أَوْ إِنْسَانٍ أَوْ هَيْمَةٍ.

(٣) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٢/٢٦٧)، وَأَحْمَدُ (٣/٣١٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٤/٦).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهُ وَمَا يَحْصُلُ بِهِ:

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ شَرْطَانِ:

١- أَنَّهُ لَمْ يَجْرَ عَلَى الْأَرْضِ مِلْكٌ مُسْلَمٌ، فَإِنْ جَرَى ذَلِكَ حَرَّمَ التَّعَرُّضَ لَهَا بِالْإِحْيَاءِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرْعِيٍّ.

٢- أَنْ يَكُونَ الْمُحْيِي مُسْلِمًا، فَلَا يَجُوزُ إِحْيَاءُ الْكَافِرِ مَوَاتًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

وَيَحْصُلُ الْإِحْيَاءُ بِأُمُورٍ:

١- إِذَا أَحَاطَهُ بِحَائِطٍ مَنَعَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فَقَدْ أَحْيَاهُ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» ^(١).

٢- إِذَا حَفَرَ فِي الْأَرْضِ الْمَوَاتِ بُئْرًا، فَوَصَلَ إِلَى الْمَاءِ، فَقَدْ أَحْيَاهَا، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَاءِ فَهُوَ الْأَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَفَرَ فِيهَا نَهْرًا.

٣- إِذَا أَوْصَلَ إِلَى الْأَرْضِ الْمَوَاتِ مَاءً أَجْرَاهُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ نَهْرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ أَحْيَاهَا بِذَلِكَ.

٤- إِذَا غَرَسَ فِيهَا شَجَرًا، وَكَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ لَا تَصْلُحُ لِلْغِرَاسِ، فَنَقَّاهَا، وَغَرَسَهَا فَقَدْ أَحْيَاهَا.

٥- وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِحْيَاءَ لَا يَقِفُ عِنْدَ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، فَمَا عَدَّهُ النَّاسُ إِحْيَاءً فَهُوَ إِحْيَاءٌ، وَمَا لَا يُعَدُّ إِحْيَاءً فَلَا يُعْتَبَرُ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ:

١- مَنْ أَحْيَا شَيْئًا مِنْ أَرْضِ الْمَوَاتِ فَقَدْ مَلَكَهُ؛ لِغُضْمِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».

٢- حَرِيمٌ ^(٢) الْمَعْمُورُ لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ؛ لِأَنَّ مَالِكَ الْمَعْمُورِ يَسْتَحِقُّ مُرَافَقَهُ.

٢- لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ إِقْطَاعُ الْأَرْضِ الْمَوَاتِ لِمَنْ يُحْيِيهَا؛ لِحَدِيثِ وَائِلِ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بَرَقَم (٣٠٧٧) عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي (الإرواء ١٥٥٤).

(٢) حَرِيمُ الشَّيْءِ: هُوَ مَا حَوْلَهُ مِنْ حَقُوقِهِ وَمُرَافَقِهِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى غَيْرِ مَالِكِهِ أَنْ يَسْتَبْدَّ بِالْإِثْفَاعِ بِهِ.

حُجْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ»^(١).

٤- يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ الْعُشْبَ فِي أَرْضِ الْمَوَاتِ لِإِبِلِ الصَّدَقَةِ وَخَيْلِ الْمُجَاهِدِينَ، إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَيْقٌ أَوْ مَضَرَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ سِوَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، فِي حَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ مَرْفُوعًا: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»^(٢). وَمَعْنَى حِمَاهُ: أَي جَعَلَهُ حِمَى، أَي: مَحْظُورًا لَا يُقْرَبُ.

الباب العشرون: الجعالة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معناها وحكمها:

١- مَعْنَاهَا: الْجِعَالَةُ: التِّزَامُ عَوَضٍ مَعْلُومٍ، عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ فَاعِلِهِ.

مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ: مَنْ وَجَدَ سَيَّارَتِي الْمَفْقُودَةَ فَلَهُ أَلْفُ رِيَالٍ.

٢- حُكْمُهَا وَأَدَلَّتُهَا: وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ الْمُبَاحَةِ شَرْعًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ، حُمِلَ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ، زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مَرُّوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ، فَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلَدَغَ سَيِّدُ الْحَيِّ، فَقَالُوا لِلصَّحَابَةِ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟، قَالُوا: نَعَمْ، لَكِنْ لَا نَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعَ شِيَاهٍ، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَبَرَأَ الرَّجُلُ، فَاتَوْهُمْ بِالشِّيَاهِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذَهَا حَتَّى نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعُوا سَأَلُوهُ، فَقَالَ لَهُمْ ﷺ: «خُذُوا مِنْهُمْ، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ»^(٣).

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٣٨١)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ رَقْم

(١١١٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٣٧٠).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٢٧٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٢٠١).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا:

وَيَتَعَلَّقُ بِالْجَعَالَةِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَّةُ:

- ١- يُشْتَرَطُ فِي الْمُلتَزِمِ بِالْجُعْلِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ التَّصَرُّفِ، وَفِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْعَمَلِ.
- ٢- أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مُبَاحًا، فَلَا تَصِحُّ عَلَى مُحَرَّمٍ كِغْنَاءٍ، أَوْ صِنَاعَةٍ خَمْرٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا.
- ٣- أَلَّا يُوقَّتَ الْعَمَلُ بِوَقْتٍ مُحَدَّدٍ، فَلَوْ قَالَ: مَنْ رَدَّ جَمَلِي إِلَى نِهَآيَةِ الْأُسْبُوعِ فَلَهُ دِينَارٌ؛ لَمْ يَصَحَّ.
- ٤- أَنَّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ، لِكُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَسْخُهَا، فَإِنْ فَسَخَهَا الْجَاعِلُ فَلِلْعَامِلِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، وَإِنْ فَسَخَهَا الْعَامِلُ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

الْبَابُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: اللَّقْطَةُ وَاللَّقِيطُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَى اللَّقْطَةِ وَحُكْمُهَا:

- ١- **مَعْنَاهَا:** اللَّقْطَةُ لُغَةً: الشَّيْءُ الْمَلْقُوطُ، وَهِيَ اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي تَجِدُهُ مُلْقًى فَتَأْخُذُهُ.
- وَفِي الشَّرْعِ:** هِيَ أَخْذُ مَالٍ مُحْتَرَمٍ مِنْ مَضِيْعَةٍ؛ لِيَحْفَظَهُ، أَوْ لِيَتَمَلَّكَهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ.

- ٢- **حُكْمُهَا وَأَدَلَّتُهَا:** وَالْأَصْلُ فِيهَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ (الْفِضَّة) فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ عِنْدَكَ وَدِيْعَةً، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَادَّعَاهَا إِلَيْهِ»، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا، دَعَهَا، فَإِنَّ مَعَهَا جِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا»،

وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّبِّ»^(١).

المسألة الثانية: أقسام اللقطة:

١ - مَا لَا تَبِعُهُ هِمَّةُ النَّاسِ: كَالسَّوْطِ وَالرَّغِيفِ، وَالشَّمْرَةِ وَالْعَصَا، وَهَذَا يَجُوزُ التِّقَاطُ، وَلِلْمُلْتَقِطِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَتَمْلِكُهُ بِلَا تَعْرِيفٍ.

٢ - مَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا: كَالْإِبِلِ، وَالْخَيْلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْبَعَالِ، وَهَذَا يَحْرُمُ التِّقَاطُ وَلَا يَمْلِكُهُ مُلْتَقِطُهُ بِتَعْرِيفِهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْمُتَقَدِّمِ: «مَا لَكَ وَلَهَا، دَعَهَا، فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا».

٣ - مَا يَجُوزُ التِّقَاطُ، وَيَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ: كَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَالْمَتَاعِ، وَمَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ كَالْغَنَمِ وَالِدَّجَاجِ وَنَحْوِهِمَا، وَذَلِكَ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْمُتَقَدِّمِ. هَذَا لِمَنْ وَثَّقَ فِي نَفْسِهِ، وَقَدَّرَ عَلَى تَعْرِيفِهَا.

المسألة الثالثة: بعض الأحكام المتعلقة بها:

١ - إِذَا كَانَ الْمَلْقُوطُ حَيَوَانًا مَأْكُولًا، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَكْلِهِ وَدَفْعِ قِيَمَتِهِ فِي الْحَالِ، أَوْ بَيْعِهِ، وَالْإِحْتِفَاطُ بِقِيَمَتِهِ لِصَاحِبِهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَوْصَافِهِ، أَوْ حِفْظِهِ، وَالْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَمْلِكُهُ، وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى مَالِكِهِ إِذَا جَاءَ وَاسْتَلَمَهُ، وَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَهَا الْمُلْتَقِطُ فَلَهُ أَخْذُهَا.

٢ - إِذَا كَانَ الْمَلْقُوطُ مِمَّا يُخْشَى فُسَادُهُ كَالْفَاكِهَةِ، فَلِلْمُلْتَقِطِ أَكْلُهُ وَدَفْعُ قِيَمَتِهِ لِمَالِكِهِ، أَوْ بَيْعُهُ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ حَتَّى يَأْتِيَ مَالِكُهُ.

٣ - أَمَّا النُّقُودُ وَالْأَوَانِي وَالْمَتَاعُ فَيَلْزَمُهُ حِفْظُ الْجَمِيعِ أَمَانَةً بِيَدِهِ وَالتَّعْرِيفُ بِهَا فِي مَجَامِعِ النَّاسِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٣٧٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧٢٢)، وَالْوَكَاءُ: الْخِيطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الصُّرَةُ وَالْكَيْسُ وَغَيْرُهُمَا، وَالْعِفَاصُ: الرِّعَاءُ تَكُونُ فِيهِ التَّفَقُّةُ، مِنْ جِلْدٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَالْمَقْصُودُ: مَعْرِفَةُ الْمُلْتَقِطِ بِالْعَلَامَاتِ حَتَّى يَتَّعَلَّمَ صَدَقَ وَاصْفَهَا إِذَا وَصَفَهَا.

٤- لَا يَجُوزُ اخْذُ اللَّقْطَةِ إِلَّا إِذَا أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهَا وَاسْتَطَاعَ أَنْ يَعْرِفَ بِهَا؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِاللَّقْطَةِ وَاجِبٌ، فَإِذَا التَّقَطَّهَا يَعْرِفُ صِفَاتَهَا، ثُمَّ يَعْرِفُهَا سَنَةً كَامِلَةً، وَذَلِكَ بِالنَّمَادَةِ عَلَيْهَا فِي مَجَامِعِ النَّاسِ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَوَصَفَهَا بِمَا يَطَابِقُ صِفَتَهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ صَاحِبُهَا بَعْدَ تَعْرِيفِهَا عَامًّا كَامِلًا تَكُونُ مِلْكَ لَهُ.

٥- الْمُلتَقِطُ يَتَمَلَّكُ اللَّقْطَةَ، بَعْدَ تَعْرِيفِهَا وَمُرُورِ الْحَوْلِ، لَكِنْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَوْصَافِهَا. فَتَمَى جَاءَ طَالِبُهَا بِمَا يَنْطَبِقُ عَلَى تِلْكَ الْأَوْصَافِ دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ؛ لِأَمْرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْمُتَقَدِّمِ.

٦- لُقْطَةُ الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ يَتَصَرَّفُ فِيهَا وَلِيُّ أَمْرِهِمَا، بِمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

٧- لُقْطَةُ الْحَرَمِ لَا تُمَلِّكُ بِحَالٍ، وَيَجِبُ التَّعْرِيفُ بِهَا طُولَ الدَّهْرِ.

المسألة الرابعة: في اللقيط:

اللَّقِيطُ: هُوَ الطِّفْلُ الَّذِي يُوجَدُ مَبْنُودًا فِي شَارِعٍ، أَوْ بَابِ مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ يَضِلُّ عَنْ أَهْلِهِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ نَسَبٌ وَلَا كَفِيلٌ.

وَلَا يَنْبَغِي تَرْكُ اللَّقِيطِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] فَعُمُومُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ اخْذِ اللَّقِيطِ، فَالْتِقَاطُهُ وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَلِأَنَّ فِي اخْذِهِ إِحْيَاءَ لِنَفْسِهِ.

وَمَا وَجَدَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ لَهُ، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، وَلِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ؛ وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَالٌ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

وَاللَّقِيطُ حُرٌّ مُسْلِمٌ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، إِلَّا إِذَا وَجَدَ بِلَدِ الْكُفْرِ، فَإِنَّهُ كَافِرٌ. وَيُثْبِتُ نَسَبُ اللَّقِيطِ بِإِقْرَارِ مَنْ يَدَّعِيهِ مِمَّنْ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ، فَإِنْ تَنَازَعَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَا بَيِّنَةَ عَرَضَ عَلَى الْقَافَةِ ^(١).

وَالْأَحَقُّ بِحَضَانَةِ اللَّقِيطِ وَاجِدُهُ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حُرًّا أَمِينًا عَدْلًا رَشِيدًا، وَلَا

(١) جَمْعُ قَافٍ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ الْآثَارَ وَيَعْرِفُهَا، وَيَعْرِفُ شَبَهَ الرَّجُلِ بِأَخِيهِ وَأَبِيهِ. (النهاية: قوف).

حَضَانَةَ لِكَافِرٍ وَلَا فَاسِقٍ عَلَى مُسْلِمٍ.
وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُلتَقِطِ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ،
وَالرُّشْدُ. فَلَا يَصِحُّ التَّقَاطُ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْعَبْدِ، وَالْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ،
وَالْفَاسِقِ، وَالسَّفِيهِ.

البَابُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: الْوَقْفُ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ وَحُكْمُهُ:

١ - مَعْنَاهُ: الْوَقْفُ حَبْسُ عَيْنٍ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا مَعَ بَقَائِهَا، تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى، فَهُوَ: حَبْسُ الْأَصْلِ وَتَسْيِيلُ الثَّمَرَةِ.

مِثَالُهُ: أَنْ يُوقِفَ دَارًا وَيُؤَجَّرَهَا، وَيَصْرِفَ الْأَجْرَةَ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ، أَوْ
الْمَسَاجِدِ، أَوْ طِبَاعَةِ الْكُتُبِ الدِّينِيَّةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

٢ - حُكْمُهُ وَأَدِلَّتُهُ: وَهُوَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ، مَا وَرَدَ عَنْ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ
مَالًا قَطُّ أَنَفْسَ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ
بِهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعَ أَصْلُهَا، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ» ^(١). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ
يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» ^(٢). فَالْمَقْصُودُ بِالصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ: الْوَقْفُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ:

وَيَتَعَلَّقُ بِالْوَقْفِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ:

١ - أَنْ يَكُونَ الْوَاقِفُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، عَاقِلًا بَالِغًا حُرًّا رَشِيدًا.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٧٣٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٣٢).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٣١).

٢- كَوْنُ الْوَقْفِ مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِهِ انْتِفَاعًا دَائِمًا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَأَنْ يُعَيَّنَهُ.

٣- أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ عَلَى بَرٍّ وَمَعْرُوفٍ، كَالْمَسَاجِدِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَكُتُبِ الْعِلْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَيَحْرُمُ الْوَقْفُ عَلَى مَعَابِدِ الْكُفَّارِ، أَوْ لِشِرَاءِ مُحَرَّمٍ.

٤- إِذَا تَعَطَّلَتْ مَنَافِعُ الْوَقْفِ، وَلَمْ يُمْكِنْ الْانْتِفَاعُ بِهِ، فَبَيْعُ، وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا صُرِفَ ثَمَنُهُ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ، أَوْ كَانَ دَارًا بِيَعْتَ، وَاشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا دَارًا أُخْرَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى مَقْصُودِ الْوَاقِفِ.

٥- الْوَقْفُ عَقْدٌ لَازِمٌ، يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ، وَلَا يَجُوزُ فُسْخُهُ، وَلَا بَيْعُهُ.

٦- أَنْ يَكُونَ الْمُوقِفُ مُعَيَّنًا، فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ.

٧- أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ مُنْجَزًا، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ الْمُعْلَقُ وَلَا الْمُؤَقَّتُ، إِلَّا عَلَى

مَوْتِهِ.

٨- يَجِبُ الْعَمَلُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ، إِذَا كَانَ لَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ.

٩- إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ اسْتَوَى فِيهِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ.

البَابُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: الْهَبَةُ، وَالْعَطِيَّةُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسَائِلُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَأَدْلَتُهَا:

١- مَعْنَاهَا: الْهَبَةُ هِيَ التَّبَرُّعُ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ فِي حَيَاتِهِ لِغَيْرِهِ، بِمَالٍ مَعْلُومٍ

أَوْ غَيْرِهِ، بِلَا عَوَضٍ.

٢- حُكْمُهَا وَأَدْلَتُهَا: وَالْهَبَةُ مُسْتَحَبَّةٌ إِذَا قُصِدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ، كَالْهَبَةِ لِصَالِحٍ، أَوْ

فَقِيرٍ، أَوْ صَلَةٍ رَحِمَ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَهَادُّوا تَحَابُّوا» ^(١). وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٦٩/٦)، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء برقم ١٦٠١).

عَلَيْهَا» (١). وَتَكَرُّهُ إِنْ كَانَتْ رِيَاءً وَسُمْعَةً وَمُبَاهَاةً.

المسألة الثانية: شروط الهبة:

وَيَتَعَلَّقُ بِالْهَبَةِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَّةُ:

١- أَنْ تَكُونَ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَهُوَ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ الرَّشِيدُ.

٢- أَنْ يَكُونَ الْوَاهِبُ مُخْتَارًا، فَلَا تَصِحُّ مِنَ الْمُكْرَه.

٣- أَنْ يَكُونَ الْمَوْهُوبُ مِمَّا يَصِحُّ بَيْعُهُ، فَمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ، مِثْلُ:

الْخَمْرُ، وَالْخَنْزِيرُ.

٤- أَنْ يَقْبَلَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ، لِأَنَّ الْهَبَةَ عَقْدُ تَمْلِكٍ فَافْتَقَرَ إِلَى

الِإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

٥- أَنْ تَكُونَ الْهَبَةُ حَالَةً مُنْجَزَةً، فَلَا تَصِحُّ الْهَبَةُ الْمُؤَقَّتَةُ، مِثْلُ: وَهَبْتُكَ هَذَا

شَهْرًا أَوْ سَنَةً؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ عَقْدُ تَمْلِكٍ، فَلَا تَصِحُّ مُؤَقَّتَةً.

٦- أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ عَوْضٍ، لِأَنَّهَا تَبْرُعٌ مَحْضٌ.

المسألة الثالثة: بعض الأحكام المتعلقة بها:

وَيَتَعَلَّقُ بِالْهَبَةِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَّةُ:

١- تَلَزُّمُ الْهَبَةِ إِذَا قَبَضَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ بِإِذْنِ الْوَاهِبِ، وَلَيْسَ لِلْوَاهِبِ الرَّجُوعُ

فِيهَا لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» (٢). إِلَّا إِذَا كَانَ أَبًا،

فَإِنَّ لَهُ الرَّجُوعَ فِيمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا

يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، فَيَرْجِعَ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ» (٣).

٢- يَجِبُ عَلَى الْأَبِ الْمُسَاوَاةُ بَيْنَ أَبْنَائِهِ فِي الْهَبَةِ، فَلَوْ خَصَّ بَعْضَهُمْ بِهَا، أَوْ

فَاضَلَ بَيْنَهُمْ فِي الْعَطَاءِ دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحْ ذَلِكَ، وَإِنْ رَضُوا صَحَّتْ الْهَبَةُ؛

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْم (٢٥٨٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٦٢٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٢٠).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٢٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٢٩٩) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٣٧٧)،

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الْإِرْوَاءَ بِرَقْم (١٦٢٤).

وَذَلِكَ لِحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَبَاهُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَكُلْ وَلَدِكَ أَعْطَيْتَ مِثْلَهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تُشْهَدْنِي عَلَى جَوْرِ» ^(١).

٣- إِذَا فَاضَلَ الْأَبُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بَيْنَ أَبْنَائِهِ، أَوْ خَصَّ أَحَدَهُمْ بِعَطِيَّةٍ دُونَ الْآخَرِينَ، لَمْ يَصَحَّ إِلَّا إِذَا أَجَازَ ذَلِكَ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ.

٤- تَصَحَّ الْهَبَةُ الْمُعَلَّقَةُ، كَأَن يَقُولَ: إِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ، أَوْ نَزَلَ الْمَطَرُ، وَهَبْتُكَ كَذَا.

٥- تَصَحَّ هَبَةُ الدِّينِ لِمَنْ هُوَ فِي ذِمَّتِهِ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ إِبْرَاءً لَهُ.

٦- لَا يَنْبَغِي رَدُّ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ، وَإِنْ قَلَّتْ، وَتُسَنُّ الْإِثَابَةُ عَلَيْهَا؛ لِفِعْلِهِ ﷺ، فَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» ^(٢).



(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥٨٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٢٣).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْم (٢٥٨٥).

ثامناً: كتاب المواريث والوصايا والعتق

ويشتمل على أربعة أبواب:

الباب الأول: تصرفات المريض

الإنسان إذا كان صحيحاً ومُعافى فإنه يتصرف في ماله بكل حُرِّيَّة، وَلَكِنْ بِحُدُودِ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْع.

أَمَّا إِذَا كَانَ مَرِيضاً، فَلَا يَخْلُو الْمَرَضُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُخَوِّفٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُخَافُ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبِهِ كَوَجَعِ الضَّرْسِ وَالْأَصْبُعِ وَالصَّدَاعِ وَالْآمِ الْجِسْمِ الَّتِي لَا تُؤَثِّرُ، وَيُمْكِنُ شِفَاؤُهَا وَبَرُؤُهَا، فَهَذَا الْمَرِيضُ يَكُونُ تَصَرُّفُهُ لَازِمًا كَتَصَرُّفِ الصَّحِيحِ فَتَصِحُّ عَطِيَّتُهُ، وَهَبَّتُهُ، مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ، وَإِنْ تَطَوَّرَ إِلَى مَرَضٍ مُخَوِّفٍ وَمَاتَ بِسَبَبِهِ، فَالْعَبْرَةُ بِحَالِهِ عِنْدَ الْعَطِيَّةِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَرَضُ مُخَوِّفًا، بِأَنْ يُتَوَقَّعَ مِنْهُ الْمَوْتُ كَالْأَمْرَاضِ الْخَبِيثَةِ وَالْمُسْتَعْصِيَةِ، فَإِنَّ تَبَرُّعَاتِهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ تُنْفَذُ مِنْ ثُلُثِهِ لَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي حُدُودِ الثُّلُثِ فَمَا دُونَ نَفَذَتْ. وَإِنْ زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهَا لَا تُنْفَذُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ. لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ»^(١). فَذَلِكَ الْحَدِيثُ وَمَا وَرَدَ بِمَعْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ لِلْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ فِي ثُلْثِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ عَطِيَّتَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ تَضُرُّ بِالْوَرَثَةِ، فَرُدَّتْ إِلَى الثُّلُثِ كَالْوَصِيَّةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَرَضُ مُزْمِنًا، وَلَكِنَّهُ غَيْرَ مُخَوِّفٍ، وَلَمْ يُلْزِمْهُ الْفِرَاشُ، كَمَرَضِ السُّكَّرِ وَغَيْرِهِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ تُصْبِحُ تَبَرُّعَاتُهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ كَتَبَرُّعَاتِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَافُ مِنْهُ تَعْجِيلُ الْمَوْتِ، كَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٧٠٩)، وَالدَّارَقُطْنِي (٤/ ٤٥٠)، وَابْنُ بَيْهَقِي (٦/ ٢٦٤) وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، انْظُرْ إِرْوَاءَ

أَمَّا إِذَا أَلَزَمَهُ الْفِرَاشُ، فَلَا تَصِحُّ تَبَرُّعَاتُهُ وَلَا وَصَايَاهُ إِلَّا فِي حُدُودِ الثُّلُثِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ؛ لِأَنَّهُ مَرِيضٌ مُلَازِمٌ لِفِرَاشِهِ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ، فَلَا تُعْتَبَرُ تَصَرُّفَاتُهُ وَتَبَرُّعَاتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَالْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ.

البَابُ الثَّانِي: الْوَصِيَّةُ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتَهَا:

١ - تَعْرِيفُهَا: الْوَصِيَّةُ لُغَةً: مَعْنَاهَا الْعَهْدُ إِلَى الْغَيْرِ، أَوِ الْأَمْرُ. وَشَرْعًا: هِبَةُ الْإِنْسَانِ غَيْرُهُ عَيْنًا، أَوْ دِينًا، أَوْ مَنْفَعَةً، عَلَى أَنْ يَمْلِكَ الْمُوصِي لَهُ الْهِبَةَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي.

وَقَدْ تَشْمَلُ الْوَصِيَّةُ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى: الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ - كَمَا عَرَفْنَاهَا بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ - فَتَشْمَلُ الْوَصِيَّةُ لِشَخْصٍ بِغُسْلِهِ، أَوِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِمَامًا، أَوْ دَفْعِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ لِحِجَّةٍ.

٢ - أَدَلَّةٌ مَشْرُوعِيَّتَهَا: وَهِيَ مَشْرُوعَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ:

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْفِقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

وَلَمَّا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ»^(١). وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهَا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا:

وَيَتَعَلَّقُ بِالْوَصِيَّةِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ:

١ - يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُدَوِّنَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُقُوقِ فِي وَصِيَّةٍ يَبِينُ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٧٣٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٢٧).

فِيهَا ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ.

٢- تُسْتَحَبُّ الْوَصِيَّةُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَالِ، يُصْرَفُ فِي طَرُقِ الْبِرِّ وَالْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ؛ لِيَصِلَ إِلَيْهِ ثَوَابُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ لِيَجْعَلَهَا لَكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ» ^(١).

٣- جَوَازُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ فَأَقْلَ، أَمَّا جَوَازُ الثُّلُثِ: فَلِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: أَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَبِالشُّطْرِ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَبِالثُّلُثِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ». وَأَمَّا اسْتِحْبَابُ أَقْلٍ مِنَ الثُّلُثِ: فَلِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» ^(٢).

٤- أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَصِحُّ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثُلْثِ مَا يَمْلِكُ لِمَنْ لَهُ وَارِثٌ؛ لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ الْمُتَقَدِّمِ، إِلَّا إِذَا أَجَازَ الْوَرِثَةُ ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَتَصِحُّ بِالْمَالِ كُلِّهِ.

٥- لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِأَحَدٍ مِنَ الْوَرِثَةِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» ^(٣).

٦- تَحْرُمُ الْوَصِيَّةُ بِأَمْرِ فِيهِ مَعْصِيَةٌ؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِرِّيَاةِ حَسَنَاتِ الْمُوصِي، كَمَا مَضَى فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

٧- أَنَّ الدِّينَ وَالْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةَ كَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالْكَفَّارَاتِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: ١١]، وَقَالَ عَلِيُّ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٣/٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٦٢٨).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٢٨٥٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (٢٢٠٣)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمِ (٢٧١٣)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ

(صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ رَقْمُ ٢١٩٣).

حَوْلَهُ عَنْهُ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ».

٨- يُشْتَرَطُ فِي الْمَوْصِي أَنْ يَكُونَ جَائِزَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، فَيَكُونُ عَاقِلًا، بَالِغًا، حُرًّا، مُخْتَارًا.

٩- يَحْرُمُ أَنْ يُوصِيَ لِجَهَةِ مَعْصِيَةٍ، كَأَنْ يُوصِيَ لِمَعَايِدِ الْكُفَّارِ، أَوْ لِشِرَاءِ آلَاتِ اللَّهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَتَكُونُ وَصِيَّةً بَاطِلَةً.

١٠- تُسْتَحَبُّ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ وَوَارِثُهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾ [البقرة: ١٨٠]،
وَالْخَيْرُ هُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ، وَتُكْرَهُ لِمَنْ مَالُهُ قَلِيلٌ وَوَارِثُهُ مُحْتَاجٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكَ
أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ». وَكَثِيرٌ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَاتُوا، وَلَمْ يُوصُوا.

١١- تُحْرَمُ الْوَصِيَّةُ إِذَا كَانَ قَصْدُ الْمَوْصِي الْمُضَارَّةَ بِالْوَرَثَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ غَيْرَ مُضَارٍّ ﴾ [النساء: ١٢].

١٢- لَا يَصِحُّ قَبُولُ الْوَصِيَّةِ وَلَا مِلْكُهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
وَقْتُ ثُبُوتِ حَقِّهِ، هَذَا إِذَا كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنٍ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ،
كَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، أَوْ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، أَوْ الْمَسَاجِدِ، وَدُورِ الْإِيْتَامِ، فَإِنَّهَا لَا
تَحْتَاجُ إِلَى قَبُولٍ وَتَلَزَمُ بِمُجَرَّدِ الْمَوْتِ.

١٣- يَجُوزُ لِلْمَوْصِي أَنْ يَرْجِعَ فِي وَصِيَّتِهِ أَوْ بَعْضِهَا، وَلَهُ نَقْضُهَا. قَالَ عُمَرُ
حَوْلَهُ عَنْهُ: يُغَيِّرُ الرَّجُلُ مَا شَاءَ مِنْ وَصِيَّتِهِ ^(١).

١٤- تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ شَخْصٍ يَصِحُّ تَمْلِكُهُ سِوَاءَ أَكَانَ مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا.
قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦].

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْعَتَقِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالتَّدْبِيرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْعَتَقِ، وَمَشْرُوعِيَّتِهِ، وَفَضْلِهِ، وَحِكْمَةِ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

١ - تَعْرِيفُ الْعَتَقِ:

الْعَتَقُ لُغَةً: بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ التَّاءِ: الْحُرِّيَّةُ وَالْخُلُوصُ، مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَتَقَ الْفَرَسُ، إِذَا سَبَقَ، وَعَتَقَ الْفَرُخُ: طَارَ وَاسْتَقَلَّ وَخَلَصَ. **وَشَرْعًا:** هُوَ تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنَ الرِّقِّ، وَإِزَالَةُ الْمِلْكِ عَنْهَا، وَتَثْبِيتُ الْحُرِّيَّةِ لَهَا.

٢ - أَدَلَّةٌ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْعَتَقِ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ. **أَمَّا الْكِتَابُ:** فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا﴾ [المجادلة: ٣]. **وَأَمَّا السُّنَّةُ:** فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ» ^(١). وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى صِحَّةِ الْعَتَقِ، وَحُصُولِ الْقُرْبَةِ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٣ - فَضْلُهُ:

الْعَتَقُ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَاتِ وَأَجَلِّ الطَّاعَاتِ، لِمَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعَتَقِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣] يَعْنِي: تَخْلِيصُ الشَّخْصِ مِنَ الرِّقِّ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي مَعْرُضِ بَيَانِ الطَّرِيقِ الَّتِي فِيهَا النَّجَاةُ وَالْخَيْرُ لِمَنْ سَلَكَهَا؛ أَلَا وَهِيَ: عَتَقُ الرَّقَابِ. وَتَقَدَّمَ مَعَنَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي فَضْلِ الْعَتَقِ، وَعَنْ أَبِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥١٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٠٩)-٢٢، وَاللَّفْظُ لَهُ.

أَمَامَهُ عليه السلام أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، كَانَ فَكَاهُ مِنَ النَّارِ...» الْحَدِيثُ ^(١). وَالنُّصُوصُ فِي فَضْلِ الْعِتْقِ كَثِيرَةٌ جِدًّا. وَعِتْقُ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ الْمَرْأَةِ، وَالرَّقَبَةُ الْأَعْلَى ثَمَنًا وَالْأَنْفُسُ عِنْدَ أَهْلِهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا.

٤ - الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

شُرِعَ الْعِتْقُ فِي الْإِسْلَامِ لِغَايَاتٍ بَنِيَّةٍ، وَحِكَمٍ بَلِيغَةٍ. فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ تَخْلِيصُ الْآدَمِيِّ الْمَعْصُومِ مِنْ ضَرَرِ الرِّقِّ، وَمِلْكِ نَفْسِهِ، وَتَمَكِينِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي نَفْسِهِ وَمَنَافِعِهِ حَسَبَ إِرَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ. وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهُ كَفَّارَةً لِلْقَتْلِ، وَالْوَطْءِ فِي رَمَضَانَ، وَالْأَيْمَانِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَرْكَانُ الْعِتْقِ، وَشُرُوطُهُ، وَصِيَغَتُهُ وَالْفَاضِلَةُ:

١ - أَرْكَانُ الْعِتْقِ: أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ:

- أ - الْمُعْتَقُ: وَهُوَ الشَّخْصُ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ الْعِتْقُ لِغَيْرِهِ.
 - ب - الْمُعْتِقُ: وَهُوَ الشَّخْصُ الَّذِي عَتَقَ، أَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ.
 - ج - الصِّيغَةُ: وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعِتْقُ.
- ٢ - شُرُوطُهُ: يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْعِتْقِ وَوُقُوعِهِ مَا يَلِي:

- أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَقُ مِمَّنْ يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ، وَهُوَ: الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الرَّشِيدُ الْمُخْتَارُ، فَلَا يَصِحُّ الْعِتْقُ مِنَ الصَّبِيِّ، وَلَا الْمَجْنُونِ وَلَا الْمَعْتُوهِ، وَلَا الْمُكْرَهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ». وَلَا يَصِحُّ عِتْقُ الْمُكْرَهِ، كَمَا لَا تَصِحُّ سَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ.
- أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِمَنْ يُعْتِقُهُ، فَلَا يَصِحُّ الْعِتْقُ مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ.
- أَلَّا يَتَعَلَّقَ بِالْمُعْتَقِ حَقٌّ لَازِمٌ يَمْنَعُ عِتْقَهُ، كَدَيْنٍ أَوْ جِنَايَةٍ، فَلَا يَصِحُّ عِتْقُهُ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٥٤٧) وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم (١٢٥٢).

حَتَّى يُؤَدِّي الدِّينَ، أَوْ تُدْفَعُ دِيَّةُ جَنَائِتِهِ.

- لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَتَقُ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْكِنَايَاتِ، وَلَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ فَلَا يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ.

٣- صِبْغَتُهُ وَالْفَاطَةُ:

- الْفَاطَةُ إمَّا صَرِيحَةٌ، وَهِيَ مَا كَانَ بِلَفْظِ الْعَتَقِ، وَالتَّخْرِيرِ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا، مِثْلُ: أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ مُحَرَّرٌ، أَوْ: عَتِيقٌ، أَوْ: مُعْتَقٌ، أَوْ: أَعْتَقْتُكَ.

- وَإِمَّا كِنَايَةً، كَقَوْلِهِ: اذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ، أَوْ: لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، أَوْ: لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، أَوْ: اغْرُبْ، أَوْ ابْعِدْ عَنِّي، أَوْ: خَلَيْتُكَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْكِنَايَاتُ لَا يَحْصُلُ الْعَتَقُ بِهَا، إِلَّا إِذَا نَوَى قَائِلُهَا الْعَتَقَ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مِنْ أَحْكَامِ الْعَتَقِ:

١- يَجُوزُ الْاِسْتِرَاكُ فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي الْمَلِكِ، بَأَنْ يَمْلِكَهُ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ.

٢- إِذَا أَعْتَقَ شَخْصٌ نَصِيبَهُ فِي عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ فَقَدْ عَتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ.

وَأَمَّا نَصِيبُ شَرِيكِهِ: فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا عَتَقَ نَصِيبُ شَرِيكِهِ مِنَ الْعَبْدِ، وَقَوِّمَتْ عَلَيْهِ حِصَّةُ شَرِيكِهِ وَدَفَعَ لَهُ الْقِيَمَةَ. أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا غَيْرَ مُوسِرٍ، فَلَا يَعْتَقُ نَصِيبُ شَرِيكِهِ، وَيَسْعَى الْعَبْدُ فِي تَحْصِيلِ قِيَمَةِ نَصِيبِ هَذَا الشَّرِيكِ، فَيَعْتَقُ بَعْدَ تَسْلِيمِ مَا عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ كَالْمُكَاتَبِ.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوِّمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةَ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شَرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» ^(١)، وَلَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا - أَوْ شَقِيصًا ^(٢) - فِي مَمْلُوكٍ، فَخَلَّاصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قَوِّمَ عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِيَ ^(٣) بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥٢٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٠١).

(٢) الشَّقِصُ وَالشَّقِيقُ: النَصِيبُ فِي الْعَيْنِ الْمَشْرُوكَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(٣) يَعْنِي: طَلَبَ مِنْهُ السَّعْيَ فِي تَحْصِيلِ الْقِيَمَةِ لِيَخْلَصَ نَفْسَهُ وَيَعْتَقَ.

عَلَيْهِ»^(١). وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ.

٣- يَرِثُ الْمُعْتَقُ جَمِيعَ مَالٍ مَنْ أَعْتَقَهُ دُونَ الْعَكْسِ، لِأَنَّ الْمُعْتَقَ وَلَاؤُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ، كَمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٢). وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ، فَقَالَ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ»^(٣) كُلْحِمَةِ النَّسَبِ»^(٤).

٤- مَنْ ضَرَبَ عَبْدَهُ ظُلْمًا، أَوْ ضَرْبًا مُبَرِّحًا، أَوْ مَثَلٍ بِهِ، أَوْ أَفْسَدَهُ، أَوْ قَطَعَ لَهُ عُضْوًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ»^(٥). أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ ضَرْبًا خَفِيفًا عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِيبِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

المسألة الرابعة: التَّدْبِيرُ

١- تَعْرِيفُهُ: التَّدْبِيرُ هُوَ تَعْلِيقُ عِتْقِ الرَّقِيقِ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ.
يَقَالُ: دَبَّرَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ تَدْبِيرًا: إِذَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَكَذَا: أَعْتَقَهُ عَنْ دُبْرٍ.
وَالْمُدَبَّرُ: هُوَ الْعَبْدُ الَّذِي حَصَلَ لَهُ التَّدْبِيرُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُ جُعِلَ دُبْرَ حَيَاةِ سَيِّدِهِ، فَالْمَوْتُ يَكُونُ دُبْرَ الْحَيَاةِ.

٢- حُكْمُهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

التَّدْبِيرُ جَائِزٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ^(٦).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥٢٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٠٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٤٩٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٠٥).

(٣) معناه: المخالطة في الولاء، وأنها تجري مجرى النسب في الميراث.

(٤) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١٢٣٢)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٤١/٤) وَصَحَّحَهُ، وَابْيَهَقِي (٢٩٢/١٠).

وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ (صَحِيحُ الْجَامِعِ بِرَقْم ٧١٥٧، وَالْإِرْوَاءُ ٦/١٠٩).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٥٧) - ٣٠.

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥٣٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٩٧) وَالْفَلْظُ لَهُ.

٣- مِنْ أَحْكَامِ الْمُدَبِّرِ:

- يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ مُطْلَقًا لِلْحَاجَةِ، وَأَجَازَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيْعَهُ مُطْلَقًا لِلْحَاجَةِ وَغَيْرَهَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ.
- الْمُدَبِّرُ يُعْتَقُ مِنَ الثُّلُثِ، لَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْوَصِيَّةِ، فَكِلَاهُمَا لَا يَنْفَذُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ.
- وَيَجُوزُ لِسَيِّدِهِ هِبَتُهُ، لِأَنَّ الْهِبَةَ مِثْلُ الْبَيْعِ.
- يَجُوزُ لِلْسَيِّدِ وَطْءُ أَمَتِهِ الْمُدَبَّرَةِ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَمْلُوكِينَ﴾ [المؤمنون: ٦].

المَسَائِلُ الْخَامِسَةُ: الْمَكَاتِبُ:

١- تَعْرِيفُهُ:

الْمُكَاتِبَةُ وَالْمُكَاتَبَةُ لُغَةً: مَا اخُذَتْ مِنْ كِتَابٍ بِمَعْنَى أَوْجَبَ، وَالزَّمَّ. وَشَرْعًا: هِيَ إِعْتَاقُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِمَالٍ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ يُؤَدَّى مُوجَلًّا. فَالْمُكَاتَبُ -بِفَتْحِ التَّاءِ-: هُوَ الْعَبْدُ الَّذِي عُلِقَ عِتْقُهُ بِمَالٍ يَدْفَعُهُ لِسَيِّدِهِ، وَبِكَسْرِهَا: مَنْ تَقَعَ مِنْهُ. وَسُمِّيَتْ كِتَابَةً، لِأَنَّ السَّيِّدَ يَكْتُبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِهِ كِتَابًا بِمَا انْفَقَ عَلَيْهِ.

٢- حُكْمُ الْمُكَاتَبَةِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

الْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ الصَّدُوقُ الْمُكْتَسِبُ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَدَاءِ الْمَالِ الَّذِي اشْتَرَطَهُ عَلَيْهِ سَيِّدُهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].

٣- مِنْ أَحْكَامِ الْمُكَاتَبَةِ:

- يُعْتَقُ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ وَيَصِيرُ أَحْرَيْنِ مَتَى أَدَّى مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ مَعَ سَيِّدِهِمَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ دِرْهَمٌ»^(١). فَمَفْهُومُهُ: أَنَّهُ مَتَى أَدَّى مَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٩٢٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٢٦٠) وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ. وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء

عَلَيْهِ لَمْ يَعُدْ عَبْدًا، وَيَصِيرُ حُرًّا بِالْأَدَاءِ.

- لَا يُعْتَقُ الْعَبْدُ إِلَّا إِذَا أَدَّى جَمِيعَ كِتَابَتَيْهِ، لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي.

- وَلَاءُ الْمُكَاتَبِ يَكُونُ لِسَيِّدِهِ إِذَا أَدَّى مَا عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(١).

- عَلَى السَّيِّدِ أَنْ يَضَعَ عَنِ الْمُكَاتَبِ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ الَّذِي كَاتَبَهُ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ضَعُوا عَنْهُمْ مِنْ مَكَاتِبَتِهِمْ^(٢). وَيُخَيَّرُ السَّيِّدُ بَيْنَ وَضْعِهِ عَنْهُ وَأَخْذِهِ مِنْهُ، وَدَفْعِهِ إِلَيْهِ.

- يُجْعَلُ الْمَالُ عَلَى الْمُكَاتَبِ مُنْجَمًا^(٣)، نَجْمَيْنِ فَصَاعِدًا، عَلَى أَنْ تَكُونَ النُّجُومُ مَعْلُومَةً، وَيَعْلَمُ فِي كُلِّ نَجْمٍ قَدْرُ الْمَالِ الْمُؤَدَّى.

- لَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَهُوَ عَاهِرٌ»^(٤). وَلَا يَتَسَرَّى كَذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

- يَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ، وَتَبَقَى الْكِتَابَةُ عَلَيْهِ فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ، فَإِنْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ عَتَقَ، وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لِمُشْتَرِيهِ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِهَا... فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٥).

البَابُ الرَّابِعُ: الْفَرَائِضُ، وَالْمَوَارِيثُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَالْحَثُّ عَلَى تَعْلَمِهَا:

عِلْمُ الْفَرَائِضِ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْإِهْتِمَامُ بِهِ وَالتَّفَقُّهُ فِيهِ؛

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ (١٠/ ٣٣٠). وَانْظُرِ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ (١٠/ ٤٢٧).

(٣) النَجْمُ: هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَحُلُ فِيهِ الْأَدَاءُ، يُقَالُ: نَجَمَتْ عَلَيْهِ الدِّينُ إِذَا جَعَلْتَهُ نَجْمًا نَجْمًا.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٢٠٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمِ (١١١١) وَحَسَنَهُ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْمِ

٨٨٧). وَمَعْنَى عَاهِرٍ: زَانٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٢٥٦٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٥٠٤) - ١٢.

لَأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةٌ إِلَيْهِ.

وَيُسَمَّى هَذَا الْعِلْمُ بِالْفَرَائِضِ جَمْعُ فَرِيضَةٍ، مَأْخُودَةٌ مِنَ الْفَرْضِ وَهُوَ التَّقْدِيرُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَنَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أَيْ قَدَرْتُمْ.

وَالْفَرْضُ فِي الشَّرْعِ: نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا لِمُسْتَحِقِّهِ. وَعِلْمُ الْفَرَائِضِ: هُوَ الْعِلْمُ بِالْمَوَارِيثِ مِنْ حَيْثُ فَهَّمْ أَحْكَامُهَا وَمَعْرِفَةُ الْحِسَابِ الْمُوَصَّلِ إِلَى قِسْمَتِهَا.

وَالْمَوَارِيثُ: جَمْعُ مِيرَاثٍ، وَهُوَ الْحَقُّ الْمُخْلَفُ عَنِ الْمَيِّتِ الْمَنْقُولُ إِلَى الْوَارِثِ.

وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَهْتَمَّ بِشَأْنِ الْمَوَارِيثِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرُّفًا يُغَيِّرُهَا عَنْ وَضْعِهَا الشَّرْعِيِّ، فَيُورَثُ غَيْرُ الْوَارِثِ أَوْ يُحْرِمُ الْوَارِثُ مِنْ جَمِيعِ حُقُوقِهِ أَوْ بَعْضِهَا، فَيُعْرِضُ نَفْسَهُ بِذَلِكَ لِسَخَطِ اللَّهِ، وَعِقَابِهِ.

المسألة الثانية: الحقوق المتعلقة بالتركة وأسباب الميراث وموانعه:

١- حُقُوقُ التَّرِكَةِ: التَّرِكَةُ هِيَ مَا يَتْرُكُهُ الْمَيِّتُ مِنَ الْأَمْوَالِ النَّقْدِيَّةِ، وَالْعَيْنِيَّةِ، وَالْحُقُوقِ. وَيَتَعَلَّقُ بِتَرِكَةِ الْمَيِّتِ أَرْبَعَةُ حُقُوقٍ:

- ١- مُؤَنَّةُ تَجْهِيزِهِ مِنْ ثَمَنِ كَفْنٍ، وَحَنُوطٍ وَأُجْرَةِ دَفْنٍ وَغَسَلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.
- ٢- قَضَاءُ الدُّيُونِ، وَدِيُونُ اللَّهِ مُقَدَّمَةٌ كَالزَّكَاةِ، وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَالْكَفَّارَةِ، وَالنَّذْرِ، ثُمَّ دِيُونُ الْأَدَمِيِّينَ.

٣- إخراج الوصايا بشرط أن تكونَ في حُدُودِ الثُّلُثِ فَأَقَلُّ.

٤- الإرث، فيقسم ما بقي بعد ذلك على ورثته القسمة الشرعية.

وَالْإِرْثُ: هُوَ انْتِقَالُ مَالِ الْمَيِّتِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى حَيٍّ، حَسَبًا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ

وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرِكَةِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ حَالَ الْحَيَاةِ، وَهِيَ الْحُقُوقُ الْعَيْنِيَّةُ، كَحَقِّ الْبَائِعِ فِي تَسَلُّمِ الْمَبِيعِ، وَحَقِّ الرَّاهِنِ فِي الْمَرْهُونِ، فَهِيَ تُقَدَّمُ عَلَى تَجْهِيزِ الْمَيِّتِ، لِتَعَلُّقِهَا بِعَيْنِ الْمَالِ قَبْلَ صَيْرُورِهِ تَرِكَةً.

٢- **أَسْبَابُ الْإِرْثِ**: أَسْبَابُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: النِّكَاحُ، وَهُوَ عَقْدُ الزَّوْجِيَّةِ الصَّحِيحِ بِشَاهِدَيْنِ وَوَلِيِّ، وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ وَطْءٌ وَلَا خُلُوةٌ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾.

[النساء: ١٢]

الثَّانِي: النَّسَبُ، أَي: الْقَرَابَةُ مِنَ الْمِيتِ، وَهِيَ: الْإِتِّصَالُ الْعُضْوِي بَيْنَ إِنْسَانٍ وَآخَرِينَ بِوِلَادَةٍ قَرِيبَةٍ أَوْ بَعِيدَةٍ، وَتَشْمَلُ الْأُصُولَ، وَالْفُرُوعَ، وَالْحَوَاشِي. فَالْأُصُولُ: هُمُ الْآبَاءُ وَالْأَجْدَادُ وَإِنْ عَلَوْا بِمَحْضِ الذُّكُورِ، وَالْفُرُوعُ: هُمُ الْأَوْلَادُ وَأَوْلَادُ الْبَنِينَ وَإِنْ نَزَلُوا، وَالْحَوَاشِي: هُمُ الْإِخْوَةُ وَبَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا، وَالْأَعْمَامُ وَإِنْ عَلَوْا، وَبَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا.

الثَّالِثُ: الْوِلَاءُ، وَهُوَ رَابِطَةٌ سَبَبُهَا نِعْمَةُ الْمُعْتِقِ عَلَى رَقِيقِهِ بِالْعَتَقِ، وَلَا يَرِثُ الْعَتِيقُ مُعْتَقَهُ بِالْإِجْمَاعِ، فَانْحَصَرَتْ أَسْبَابُ الْإِرْثِ فِي اثْنَيْنِ: النَّسَبِ، وَالزَّوْاجِ الصَّحِيحِ.

٣- **مَوَانِعُ الْإِرْثِ**: مَوَانِعُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ:

١- **الْقَتْلُ**: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ الْعَمْدَ الْمُحَرَّمَ مَانِعٌ مِنَ الْمِيرَاثِ، فَمَنْ قَتَلَ مُورَثَهُ ظُلْمًا لَا يَرِثُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»^(١).

٢- **الرَّقُّ**: فَلَا يَرِثُ الْعَبْدُ قَرِيبَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَرِثَ شَيْئًا فَسَيَكُونُ لِسَيِّدِهِ دُونَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَا يُورَثُ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ.

٣- **اِخْتِلَافُ الدِّينِ بَيْنَ الْمُورِثِ وَالْوَارِثِ**: فَإِنَّ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»^(٢).

المَسْأَلَةُ الثَّابِتَةُ: أَقْسَامُ الْوَرِثَةِ:

الْوَرِثَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: ذَكَورٌ، وَإِنَاثٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي بِرَقْم (٤١٠٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٢٠/٦)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ رَقْم ١٦٧١).

فَالْوَارِثُونَ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ:

١-٢- الابنُ وابنتُه وإن نزل، لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

٣-٤- الأبُ وأبوه وإن علا، كأبي الأب وأبي الجد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]. والجدُّ أبٌ وقد أعطاه النبي ﷺ الشُّدُسَ.

٥- الأخُ من أيِّ الجهاتِ كان، سواءً أكان شقيقاً أو لأبٍ أو لأُمٍّ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهَا هَ لَكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرُثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَةً وَلَهُ رَاحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢].

٦- ابنُ الأخِ لغيرِ أُمٍّ، أمَّا ابنُ الأخِ لأُمٍّ فلا يرث؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.
٧-٨- العمُّ وابنُ العمِّ من أبيه شقيقاً أو لأبٍ، لا لأُمٍّ فَإِنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.
٩- الزَّوْجُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢].
١٠- الْمُعْتِقُ أَوْ مَنْ يَحِلُّ مَحَلَّهُ؛ لقوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةِ النَّسَبِ»^(١). وقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٢).

أَمَّا الْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ فَسَبْعٌ:

١-٢- البنتُ وبنتُ الابنِ وإن نزل أبوها لِمَحْضِ الذُّكُورِ؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١].

٣- الأُمُّ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ

(١) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١٢٣٢)، وَالْحَاكِمُ (٣٤١/٤)، وَابِيهَقِي (٢٩٢/١٠)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٠٩/٦). وَاللَّحْمَةُ: الْقَرَابَةُ.

(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٥٦٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٠٤).

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴿٤﴾.

[النساء: ١١]

٤- الْجَدَّةُ؛ وَقَدْ فَرَضَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ السُّدُسَ، لِحَدِيثِ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ»^(١)، فَهِيَ تَرِثُ، بِشَرْطِ عَدَمِ وُجُودِ الْأُمِّ.

٥- الْأُخْتُ؛ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ شَقِيقَةً أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

٦- الزَّوْجَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: ١٢].

٧- الْمُعْتَقَةُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^(٢).

المَسَائِلَةُ الرَّابِعَةُ: أَقْسَامُ الْوَرِثَةِ بِاعْتِبَارِ الْإِرْثِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ - أَيْ: النَّصِيبُ الْمُقَدَّرُ - فَقَطْ، وَهُمْ سَبْعَةٌ: الزَّوْجَانِ، وَالْجَدَّتَانِ، وَالْأُمُّ، وَوَلَدَاهَا.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ - أَيْ بِإِلَّا تَقْدِيرٍ - فَقَطْ، وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ: الْابْنُ وَابْنُهُ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ وَابْنُهُ، وَالْأَخُ لِأَبٍ وَابْنُهُ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ وَابْنُهُ، وَالْعَمُّ لِأَبٍ وَابْنُهُ، وَالْمُعْتَقُ وَالْمُعْتَقَةُ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ تَارَةً، وَبِالْفَرَضِ أُخْرَى، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَهُمَا: الْأَبُ وَالْجَدُّ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ تَارَةً، وَبِالتَّعْصِيبِ أُخْرَى، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا،

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٨٩٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٧٢٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢١٠١)، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ:

«صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ، وَقَوَّاهُ ابْنُ عَدِيٍّ». (بُلُوغُ الْمَرَامِ رَقْم ٨٩٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْم (٢٥٦١)، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ عَتَقَ بَرِيرَةَ.

وَهُمْ: أَصْحَابُ النِّصْفِ، مَا عَدَا الزَّوْجَ، وَأَصْحَابُ الثُّلَاثِينَ.

وَجُمْلَةُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ:

وَالْفُرُوضُ الْمُعَيَّنَةُ لِأَصْحَابِ الْفُرُوضِ سِتَّةٌ، هِيَ: النِّصْفُ، وَالرُّبْعُ، وَالثُّمْنُ، وَالثُّلَاثَانُ، وَالثَّلْثُ، وَالسُّدُسُ.

• أَوَّلًا: أَصْحَابُ النِّصْفِ وَهُمْ خَمْسَةٌ:

١- الزَّوْجُ: عِنْدَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

٢- الْبِنْتُ: عِنْدَ انْفِرَادِهَا عَمَّنْ يُشَارِكُهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا، وَانْفِرَادِهَا عَمَّنْ يُعَصِّبُهَا مِنْ إِخْوَتِهَا.

٣- بِنْتُ ابْنٍ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُشَارِكِ وَالْمُعَصَّبِ، وَالْفَرْعِ الْوَارِثِ.

٤- الْأَخُ الشَّقِيقُ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ وَالْمُشَارِكِ وَالْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالْأَصْلُ

الْوَارِثِ.

٥- الْأُخْتُ لِأَبٍ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ وَالْمُشَارِكِ وَالْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالْأَصْلُ

الْوَارِثِ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ.

• ثَانِيًا: أَصْحَابُ الرُّبْعِ وَهُمْ اثْنَانِ:

١- الزَّوْجُ: يَسْتَحِقُّهُ عِنْدَ وُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

٢- الزَّوْجَةُ: تَسْتَحِقُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

• ثَالِثًا: أَصْحَابُ الثُّمْنِ: الزَّوْجَةُ فَأَكْثَرُ، عِنْدَ وُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

• رَابِعًا: أَصْحَابُ الثُّلَاثِينَ أَرْبَعَةٌ وَهُمْ:

١- الْبَنَاتُ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ، وَهُوَ ابْنُ الْمَيِّتِ لِصُلْبِهِ فِي حَالَةِ كَوْنِهِنَّ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، كَوْنُهُنَّ جَمْعًا.

٢- بَنَاتُ الْإِبْنِ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ وَهُوَ ابْنُ الْإِبْنِ، وَعَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَهُوَ الْإِبْنُ، وَأَنْ يَكُنَّ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ.

٣- الْأَخَوَاتُ الشَّقَائِقُ: أَنْ يَكُنَّ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ وَعَدَمِ الْمُعَصَّبِ لَهُمَا وَهُوَ الْأَخُ

الشَّقِيقَ فَأَكْثَرَ، وَعَدَمَ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَهُمْ الْأَوْلَادُ وَأَوْلَادُ الْبَنِينَ.

٤- الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ: أَنْ يَكُنَّ اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ، عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ، وَعَدَمِ الْفَرْعِ

الْوَارِثِ، وَعَدَمَ الْأَشْقَاءِ وَالشَّقَائِقِ.

• خَامِسًا: أَصْحَابُ الثَّلَاثِ اثْنَانِ وَهُمْ:

١- الْأُمُّ: تَسْتَحِقُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ وَعَدَمِ الْجَمْعِ مِنَ الْأَخَوَةِ

وَالْأَخَوَاتِ.

٢- الْأَخَوَةُ لِأُمٍّ: أَنْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَعَدَمَ الْفَرْعِ الْوَارِثِ مِنَ الْأَوْلَادِ

وَأَوْلَادِ الْبَنِينَ، وَعَدَمَ الْأَصْلِ الْوَارِثِ مِنَ الذُّكُورِ وَهُمَا الْأَبُ وَالْجَدُّ.

• سَادِسًا: أَصْحَابُ السُّدُسِ سَبْعَةٌ وَهُمْ:

١- الْأَبُ: عِنْدَ وُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْبَنِينَ.

٢- الْجَدُّ: عِنْدَ وُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْبَنِينَ.

٣- الْأُمُّ: عِنْدَ وُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ وَعِنْدَ وُجُودِ الْجَمْعِ مِنَ الْأَخَوَةِ.

٤- الْجَدَّةُ: عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ الْأُمِّ.

٥- بِنْتُ الْإِبْنِ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ وَعَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ الَّذِي أَعْلَى مِنْهَا،

سِوَى صَاحِبَةِ النِّصْفِ، فَإِنَّهَا لَا تَأْخُذُ السُّدُسَ إِلَّا مَعَهَا.

٦- الْأُخْتُ لِأَبٍ: عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ وَهُوَ أَخُوهَا، وَأَنْ تَكُونَ مَعَ أُخْتِ

شَقِيقَةٍ وَارِثَةٍ لِلنِّصْفِ فَرَضًا.

٧- الْأَخُ أَوِ الْأُخْتُ لِأُمٍّ: عِنْدَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمِ الْأَصْلِ مِنَ الذُّكُورِ

الْوَارِثِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدًا.

الْمَسَائِلُ الْخَامِسَةُ: فِي الشَّغْيِبِ:

الْعَصَبَةُ: هُمُ الَّذِينَ يَرِثُونَ بِلَا تَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْعَاصِبَ إِذَا انْفَرَدَ حَازَ جَمِيعَ الْمَالِ،

وَإِذَا كَانَ مَعَهُ صَاحِبُ فَرَضٍ أَخَذَ مَا بَقِيَ بَعْدَ الْفَرَضِ.

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»^(١).
يَعْنِي: أَقْرَبُ رَجُلٍ.

وَالْعَصَبَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عَصَبَةُ بِالنَّفْسِ، وَعَصَبَةُ بِالْغَيْرِ، وَعَصَبَةُ مَعَ الْغَيْرِ.

١ - الْعَصَبَةُ بِالنَّفْسِ: هُمُ الْإِبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأَخُ لِأَبٍ وَابْنَاهُمَا مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأَخُ لِأَبٍ وَابْنَاهُمَا وَإِنْ نَزَلَا، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ وَالْعَمُّ لِأَبٍ وَإِنْ عَلُوا وَابْنَاهُمَا وَإِنْ نَزَلَا، وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتَقَةُ، فَمَنْ انْفَرَدَ مِنْهُمْ حَازَ جَمِيعَ الْمَالِ، وَإِذَا كَانُوا مَعَ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ يَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ أُسْقِطُوا.

٢ - الْعَصَبَةُ بِالْغَيْرِ: وَهُمْ الْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ وَالْأَخْتُ لِأَبٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَعَ أُخِيهَا، وَتَزِيدُ بِنْتُ الْإِبْنِ بِأَنَّهُ يُعَصَّبُهَا ابْنُ ابْنٍ فِي دَرَجَتِهَا مُطْلَقًا أَخُوهَا أَوْ ابْنُ عَمِّهَا وَابْنُ الْإِبْنِ الَّذِي هُوَ أَنْزَلَ مِنْهَا إِذَا احْتَجَّتْ إِلَيْهِ. وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الذُّكُورِ لَا تَرِثُ أَخَوَاتُهُمْ مَعَهُمْ شَيْئًا كَأَبْنَاءِ الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ وَأَبْنَاءِ الْأَعْمَامِ.

٣ - الْعَصَبَةُ مَعَ الْغَيْرِ: وَهُمْ الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ عَاصِبَانِ فَأَكْثَرُ، فَإِنْ اتَّحَدَا فِي الْجِهَةِ وَالْقُوَّةِ وَالدرَجَةِ اشْتَرَكَا فِي الْمِيرَاثِ كَالْأَبْنَاءِ وَالْأَخَوَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجِهَةِ يُقَدَّمُ الْأَقْوَى كَالْإِبْنِ وَالْأَبِ، وَإِنْ اتَّحَدَا فِي الْجِهَةِ وَاخْتَلَفَا فِي الدَّرَجَةِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ دَرَجَةً، كَالْإِبْنِ مَعَ ابْنِ الْإِبْنِ، وَإِنْ اتَّحَدَا فِي الْجِهَةِ وَالدَّرَجَةِ، وَاخْتَلَفَا فِي الْقُوَّةِ، فَيُقَدَّمُ الْأَقْوَى، كَالْأَخِ الشَّقِيقِ مَعَ الْأَخِ لِأَبٍ.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: الْحَجَبُ:

الْحَجَبُ هُوَ: الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ الْمِيرَاثِ أَوْ بَعْضِهِ لَوْجُودِ شَخْصٍ آخَرَ أَحَقَّ مِنْهُ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٣٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦١٥).

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

١ - **حَجْبُ الْأَوْصَافِ**: وَيَكُونُ فِيمَنْ اتَّصَفَ بِأَحَدِ مَوَانِعِ الْإِرْثِ: الرِّقُّ، أَوْ الْقَتْلُ، أَوْ اخْتِلَافُ الدِّينِ، فَمَنْ اتَّصَفَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ لَمْ يَرِثْ وَوُجُودُهُ كَالْعَدَمِ، وَيَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ.

٢ - **حَجْبُ الْأَشْخَاصِ**: وَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ اسْمُ الْحَجْبِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: حَجْبُ الْحَرَمَانِ: وَهُوَ مَنْعُ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْإِرْثِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَيَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ مَا عَدَا سِتَّةَ: الْأَبِّ وَالْأُمِّ، وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَالْابْنِ وَالْبِنْتِ.

الثَّانِي: حَجْبُ نُقْصَانٍ: وَهُوَ مَنْعُهُ مِنْ إِرْثٍ أَكْثَرَ إِلَى إِرْثٍ أَقَلِّ. **وَسَبَبُ هَذَا الْحَجْبِ**: وَجُودُ شَخْصٍ أَحَقَّ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ حَجْبُ الْأَشْخَاصِ. وَهُوَ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ:

١ - **انْتِقَالٌ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ أَقَلَّ مِنْهُ**، وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ فَرَضَانِ، كَالزَّوْجَيْنِ، وَالْأُمِّ، وَبِنْتِ الْابْنِ، وَالْأُخْتِ لِأَبٍ.

٢ - **الانتقال من فرض إلى تعصيب**، وَهَذَا فِي حَقِّ ذَوَاتِ النِّصْفِ وَالثُّلُثَيْنِ، إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ مَنْ يُعَصِّبُهُنَّ.

٣ - **انتقال من تعصيب إلى فرضٍ أَقَلَّ مِنْهُ**، وَهَذَا فِي حَقِّ الْأَبِّ وَالْجَدِّ مِنَ الْإِرْثِ بِالتَّعْصِيبِ إِلَى الْإِرْثِ بِالْفَرَضِ.

٤ - **انتقال من تعصيب إلى تعصيبٍ أَقَلَّ مِنْهُ**، وَهُوَ فِي حَقِّ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ أَوْ لِأَبٍ، فَإِنَّ لَهُمَا مَعَ أَخِيهِمَا أَقَلَّ مِمَّا لَهُمَا مَعَ الْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ الْابْنِ.

٥ - **المُزَاحِمَةُ فِي الْفَرَضِ**، كَازْدِحَامِ الزَّوْجَيْنِ فِي الرُّبْعِ وَالْجَدَّاتِ فِي السُّدُسِ.

٦ - **المُزَاحِمَةُ فِي التَّعْصِيبِ**، كَازْدِحَامِ الْعَصَبَاتِ فِي الْمَالِ أَوْ فِيمَا أَبْقَتْ الْفُرُوضُ.

٧- الْمَزَاحِمَةُ فِي الْعَوْلِ ^(١) فِي حَقِّ ذَوِي الْفُرُوضِ فِي الْأُصُولِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الْعَوْلُ.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِنَّ مَنْ أَدْلَى ^(٢) بِوَاسِطَةِ حَجَبَتِهِ تِلْكَ الْوَاسِطَةَ، وَالْأُصُولَ لَا يَحْجُبُهُمْ إِلَّا الْأُصُولُ، وَالْفُرُوعُ لَا تَحْجُبُهُمْ إِلَّا فُرُوعُ أَعْلَى مِنْهُمْ، وَالْحَوَاشِي تَحْجُبُهُمْ الْأُصُولُ وَالْفُرُوعُ وَالْحَوَاشِي.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ:

ذَوُو الْأَرْحَامِ: هُمْ كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بِذِي فَرْصٍ وَلَا عَصِيَّةٍ، وَهُمْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ:

١- مَنْ يَنْتَمِي إِلَى الْمَيِّتِ، وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْبَنِينَ، وَإِنْ نَزَلُوا.

٢- مَنْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمُ الْمَيِّتِ، وَهُمْ الْأَجْدَادُ السَّاقِطُونَ وَالْجَدَّاتُ السَّوَاقِطُ، وَإِنْ عَلَوْا.

٣- مَنْ يَنْتَمِي إِلَى أَبَوِي الْمَيِّتِ، وَهُمْ أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتُ الْأَخَوَةِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَةِ لِأُمٍّ وَمَنْ يُدْلِي بِهِمْ، وَإِنْ نَزَلُوا.

٤- مَنْ يَنْتَمِي إِلَى أَجْدَادِ الْمَيِّتِ وَجَدَّاتِهِ، وَهُمْ الْأَعْمَامُ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ مُطْلَقًا وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ مُطْلَقًا وَالْأَخْوَالُ وَإِنْ تَبَاعَدُوا وَأَوْلَادُهُمْ، وَإِنْ نَزَلُوا. وَدَلِيلُ تَوْرِيثِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وَقَالَ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» ^(٣). وَكَيْفِيَّةُ تَوْرِيثِهِمْ أَنْ يُنْزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنْزِلَةً مَنْ أَدْلَى بِهِ، فَيُجْعَلُ لَهُ نَصِيبُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْعَوْلُ: هُوَ الزِّيَادَةُ فِي سَهَامِ ذَوِي الْفُرُوضِ، وَالنَّقْصَانُ مِنْ مَقَادِيرِ أَنْصَبِهِمْ فِي الْإِثْرِ.

(٢) الْإِدْلَاءُ: هُوَ الْاِتِّصَالُ بِالْمَيِّتِ، إِمَّا مُبَاشَرَةً بِالنَّفْسِ كَالْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْأَبْنِ وَالْبِنْتِ، وَإِمَّا بِوَاسِطَةِ كَابِنِ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ، وَبِنْتِ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٨٩٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (٢١٠٣) وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقَم ١٧٠٩).

تاسعاً: كِتَابُ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ

وَيُسْتَمَلُّ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ بَابًا:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي النِّكَاحِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ النِّكَاحِ، وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتَهُ:

أ- تَعْرِيفُ النِّكَاحِ:

النِّكَاحُ لُغَةً: الضَّمُّ وَالْجَمْعُ وَالتَّدَاخُلُ، يَقَالُ: مَاخُذُ مِنْ: تَنَاقَحَتِ الْأَشْجَارُ، إِذَا انْضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، أَوْ مِنْ: نَكَحَ الْمَطَرُ الْأَرْضَ، إِذَا اخْتَلَطَ بِثَرَاهَا.

وَشَرْعًا: عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ اسْتِمْتَاعِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ، عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

ب- أَدِلَّةُ مَشْرُوعِيَّةِ النِّكَاحِ:

الأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ النِّكَاحِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

فَقَدْ دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ النِّكَاحِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ: مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٣].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى^(١) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النُّور: ٣٢].

وَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ^(٢) فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(٣)». وَحَدِيثُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَّمَ»^(٤).

(١) الْأَيْمَى: جَمْعُ أَيْمٍ وَهُوَ مَنْ لَا زَوْجَ لَهُ مِنَ الرِّجَالِ، وَمَنْ لَا زَوْجَ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ. (النِّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ ٢/ ١٢٦).

(٢) الْبَاءَةُ: النِّكَاحُ وَالتَّزَوُّجُ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا: تَكَاثُفُ الزَّوْاجِ وَمُؤْنَةُ.

(٣) زَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٠٦٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٠٠)، وَالْمُرَادُ بِالصَّوْمِ وَجَاءُ: أَيِ قَاطِعِ لَشَهْوَةِ النِّكَاحِ.

(٤) زَوَّاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٠٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٦٥١٦) وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ، انْظُرْ: «صَحِيحُ النَّسَائِيِّ» رَقْم (٣٠٢٦).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ النِّكَاحِ.

المسألة الثانية: الحكمة في مشروعية النكاح:

- لَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النِّكَاحَ لِحِكْمٍ سَامِيَةٍ يُمَكِّنُ إِجْمَالَهَا فِي الْآتِي:
- ١- إِعْفَافُ الْفُرُوجِ؛ إِذْ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْإِنْسَانَ، وَغَرَزَ فِي كَيَانِهِ الْغَرِيزَةَ الْجِنْسِيَّةَ، فَشَرَعَ اللَّهُ الزَّوَاجَ؛ لِإِشْبَاعِ هَذِهِ الرَّغْبَةِ، وَلِعَدَمِ الْعَبَثِ فِيهَا.
 - ٢- حُصُولُ السَّكَنِ وَالْأُنْسِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَحُصُولِ الرَّاحَةِ وَالْإِسْتِقْرَارِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الرُّوم: ٢١].
 - ٣- حِفْظُ الْأَنْسَابِ وَتَرَابُطُ الْقَرَابَةِ وَالْأَرْحَامِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.
 - ٤- بَقَاءُ النَّسْلِ الْبَشَرِيِّ، وَتَكْثِيرُ عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ، لِإِغَاظَةِ الْكُفَّارِ بِهِمْ، وَلِنَشْرِ دِينِ اللَّهِ.
 - ٥- الْحِفَاطُ عَلَى الْأَخْلَاقِ مِنَ الْهُبُوطِ وَالتَّرَدِّي فِي هَاوِيَةِ الزِّنَى وَالْعِلَاقَاتِ الْمَشْبُوهَةِ.

المسألة الثالثة: حكم النكاح واختيار الزوجة:

- ١- حُكْمُ النِّكَاحِ: يَخْتَلِفُ حُكْمُ النِّكَاحِ مِنْ شَخْصٍ لِآخَرٍ:
- أَوَّلًا:** يَكُونُ وَاجِبًا إِذَا كَانَ الشَّخْصُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الزِّنَى؛ وَكَانَ قَادِرًا عَلَى تَكَالِيفِ الزَّوَاجِ وَنَفَقَاتِهِ؛ لِأَنَّ الزَّوَاجَ طَرِيقُ إِعْفَافِهِ، وَصَوْنِهِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، وَلَيْسْتَغْفِرْ حَتَّى يُغْنِيَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ.
- ثَانِيًا:** يَكُونُ مَدْنُوبًا مَسْنُونًا إِذَا كَانَ الشَّخْصُ ذَا شَهْوَةٍ وَيَمْلِكُ مُؤَنَةَ النِّكَاحِ، وَلَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الزِّنَى، لِعُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَثِّ عَلَى الزَّوَاجِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ.

ثالثًا: يَكُونُ مَكْرُوهُمَا إِذَا كَانَ الشَّخْصُ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، بِأَنْ كَانَ عَيْنِيًّا، أَوْ كَبِيرًا، أَوْ مَرِيضًا لَا شَهْوَةَ لَهُ. وَالْعَيْنِيُّ: الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِ النِّسَاءِ، أَوْ لَا يَشْتَهِيَهُنَّ.

٢- اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ وَمُقَوِّمَاتُ ذَلِكَ:

وَيُسَنُّ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ ذَاتِ الدِّينِ وَالْعَفَافِ وَالْأَصْلِ الطَّيِّبِ وَالْحَسَبِ وَالْجَمَالِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» ^(١). فَيَحْرِصُ عَلَى ذَاتِ الدِّينِ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ أَسَاسَ الْاِخْتِيَارِ لَا غَيْرَهُ، وَيُسَنُّ أَيْضًا اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ الْوَلُودِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٢). وَيُسَنُّ اخْتِيَارُ الْبِكْرِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «فَهَلَا بَكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ» ^(٣)، إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ تَرْجَحُ نِكَاحَ الشَّيْبِ، فَيُقَدِّمُهَا عَلَى الْبِكْرِ؛ وَيَخْتَارُ الْجَمِيلَةَ؛ لِأَنَّهَا أَسْكَنُ لِنَفْسِهِ، وَأَغْضُ لِبَصَرِهِ، وَأَدْعَى لِمَوَدَّتِهِ.

المَسَائِلُ الرَّابِعَةُ: مِنْ أَحْكَامِ الْخُطْبَةِ، وَأَدَابِهَا:

الْخُطْبَةُ: هِيَ إِظْهَارُ الرَّغْبَةِ فِي الزَّوَاجِ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَإِعْلَامٍ وَلِيِّهَا بِذَلِكَ. وَمِنْ أَحْكَامِ الْخُطْبَةِ وَأَدَابِهَا:

١- تَحْرُمُ خُطْبَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ الَّذِي أُجِيبَ لِطَلَبِهِ وَلَوْ تَعْرِيفًا، وَعَلِمَ الثَّانِي بِإِجَابَةِ الْأَوَّلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ» ^(٤)؛ وَذَلِكَ لِمَا فِي التَّقَدُّمِ لِلْخُطْبَةِ مِنَ الْإِفْسَادِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِيقَاعِ الْعَدَاوَةِ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٠٩٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٦٦). وَمَعْنَى (تَرَبَّتْ يَدَاكَ): أَيِ افْتَقَرْتَ يَدَاكَ، وَالتَّصَقَّتْ بِالْتَرَابِ. وَهِيَ كَلِمَةٌ يَرَادُ بِهَا الْحَثُّ وَالتَّحْرِيزُ، لَا الدَّعَاءَ.

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ.

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٠٧٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٧١٥).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٤٤).

٢- يَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِخِطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ الْبَائِنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فَيَجُوزُ لَهُ التَّعْرِيزُ، كَأَنْ يَقُولَ: وَدِدْتُ أَنْ يُسِّرَ اللَّهُ لِي امْرَأَةً صَالِحَةً، أَوْ: إِنِّي أُرِيدُ الزَّوْاجَ، فَتَنفِي الْحَرَجِ عَنِ الْمُعَرَّضِ بِالْخِطْبَةِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّصْرِيحِ، فَقَدْ يَحْمِلُهَا الْحِرْصُ عَلَى الزَّوْاجِ عَلَى الْإِخْبَارِ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا. وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ الرَّجْعِيَّةُ، فَيَحْرُمُ حَتَّى التَّعْرِيزُ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَاتِ.

٣- مَنْ اسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ أَوْ مَخْطُوبَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ مَا فِيهِمَا مِنْ مَحَاسِنَ وَمَسَاوِي، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْغِيَةِ، بَلْ مِنَ النَّصِيحَةِ الْمُرْغَبِ فِيهَا شَرْعًا.

٤- الْخِطْبَةُ مُجَرَّدُ وَعْدٍ بِالزَّوْاجِ، وَإِبْدَاءِ الرَّغْبَةِ فِيهِ، وَلَيْسَتْ زَوَاجًا؛ لِذَا يَبْقَى كُلُّ مِنَ الْخَاطِبِ وَالْمَخْطُوبَةِ أَجْنَبِيًّا عَنِ الْآخَرِ.

المسألة الخامسة: حكم النظر إلى المخطوبة؛

مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً يُشْرَعُ وَيُسْنُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى مَا يَظْهَرُ مِنْهَا عَادَةً، كَوَجْهِهَا وَكَفْيِهَا وَقَدَمَيْهَا؛ لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَصَعَدَ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَأْسَهُ» (١). وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» (٢).

وَحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». قَالَ: فَخَطَبْتُ امْرَأَةً، فَكُنْتُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٠٨٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٥).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٤). وَ(شَيْئًا): قِيلَ: الْمُرَادُ صُغْرُ، وَقِيلَ: زُرْقَةٌ.

أَتَخَبَّأَ لَهَا، حَتَّى رَأَيْتَ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا، فَتَزَوَّجْتُهَا^(١).

وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ النَّظَرَ أَدْعَى لِحِظَوَاتِهَا فِي نَفْسِهِ، وَمِنْ ثَمَّ أَدْعَى لِلْأُلْفَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَدَوَامِ الْمَوَدَّةِ بَيْنَهُمَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ لِلْمُغِيرَةِ وَقَدْ خَطَبَ امْرَأَةً: «انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يُودَمَ بَيْنَكُمَا»^(٢). أَي: تَكُونُ بَيْنَكُمَا الْمَحَبَّةُ وَالِاتِّفَاقُ.

المسألة السادسة: شروط النكاح وأركانها:

١- شروط النكاح: يُشْتَرَطُ فِي النِّكَاحِ الْآتِي:

١- **تَعْيِينُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ:** فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى وَاحِدَةٍ لَا يُعَيِّنُهَا كَقَوْلِهِ: «زَوَّجْتُكَ بِنْتِي» إِنْ كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ، أَوْ يَقُولُ: «زَوَّجْتُهَا ابْنَكَ» إِنْ كَانَ لَهُ عِدَّةُ أَبْنَاءٍ. بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ ذَلِكَ بِالاسْمِ: كَفَاطِمَةَ وَمُحَمَّدَ، أَوْ بِالصِّفَةِ: كَالْكُبْرَى أَوِ الصَّغْرَى.

٢- **رِضَا كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ:** فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْإِكْرَاهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ، حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»^(٣).

٣- **الْوِلَايَةُ فِي النِّكَاحِ:** فَلَا يَعْقِدُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا وَلِيُّهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»^(٤)، وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَلِيِّ أَنْ يَكُونَ: رَجُلًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، حُرًّا، عَدْلًا وَلَوْ ظَاهِرًا.

٤- الشَّهَادَةُ عَلَى عَقْدِ النِّكَاحِ:

فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَاهِدَي عَدْلٍ مُسْلِمَيْنِ، بَالِغَيْنِ،

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٠٨٢)، وَاحْمَدُ (٣/ ٣٣٤)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢/ ١٦٥) وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ

مُسْلِمٍ» وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ. (السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ رَقْم ٩٩).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٨٧) وَقَالَ: حَسَنٌ. وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٨٦٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ

التِّرْمِذِيِّ رَقْم ٨٦٨)

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٣٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤١٩).

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١١٠١)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٠٨٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٩٠٧، ١٩٠٨)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ

الْأَبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ رَقْم ١٥٣٧، ١٥٣٨).

عَدْلَيْنِ، وَلَوْ ظَاهِرًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(١). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ...» وَاشْتَرَاطُ الشَّهَادَةِ فِي النِّكَاحِ احْتِيَاطٌ لِلنَّسَبِ خَوْفَ الْإِنْكَارِ.

٥- خُلُوُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْمَوَانِعِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الزَّوْاجِ، مِنْ نَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ، كَرَضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ وَاخْتِلَافٍ دِينٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ؛ كَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُحْرِمًا بِحَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ.

٢- أَرْكَانُ النِّكَاحِ: وَأَرْكَانُ النِّكَاحِ الَّتِي بِهَا قَوَامُهُ وَوُجُودُهُ هِيَ:

١- الْعَاقِدَانِ: وَهُمَا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ الْخَالِيَانِ مِنْ مَوَانِعِ الزَّوْاجِ الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، وَالْآتِي ذِكْرُهَا فِي بَحْثِ الْمُحَرَّمَاتِ.

٢- الْإِيجَابُ: وَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْوَلِيِّ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ (وَكِيلًا) بِلَفْظِ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ.

٣- الْقَبُولُ: وَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، بِلَفْظِ: قَبِلْتُ، أَوْ: رَضِيتُ هَذَا الزَّوْاجَ.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ الْإِيجَابِ عَلَى الْقَبُولِ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الْمُحَرَّمَاتُ فِي النِّكَاحِ:

الْمُحَرَّمَاتُ فِي النِّكَاحِ قِسْمَانِ: قِسْمُ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ، وَقِسْمُ التَّحْرِيمِ الْمُؤَقَّتِ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُحَرَّمَاتُ تَأْيِيدًا:

يُحْرَمُ تَأْيِيدًا أَرْبَعُ عَشْرَةَ امْرَأَةً، سَبْعُ يَحْرُمْنَ بِالنَّسَبِ وَسَبْعُ بِالسَّبَبِ. وَيُقَصَّدُ بِالتَّأْيِيدِ عَدَمُ جَوَازِ نِكَاحِهِنَّ أَبَدًا، مَهْمَا كَانَتْ الْأَحْوَالُ. وَلِهَذِهِ الْحُرْمَةُ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ: الْقَرَابَةُ، وَالْمُصَاهَرَةُ، وَالرَّضَاعُ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْم (٤٠٧٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ (٣٤٦٥/٩).

أَوَّلًا: الْمُحَرَّمَاتُ بِالْقَرَابَةِ:

- ١- الْأُمُّ وَأُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِ. وَيُعْبَرُ عَنْهُنَّ بِأُصُولِ الْإِنْسَانِ.
 - ٢- الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْبِنْتِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ. وَيُعْبَرُ عَنْهُنَّ بِفُرُوعِ الْإِنْسَانِ.
 - ٣- الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ أَوْ الْأُخْتُ لِأَبٍ أَوْ الْأُخْتُ لِأُمٍّ. وَيُعْبَرُ عَنْهُنَّ بِفُرُوعِ الْأَبَوَيْنِ.
 - ٤- بِنْتُ الْأَخِ الشَّقِيقِ، وَبِنْتُ الْأَخِ لِأَبٍ وَبِنْتُ الْأَخِ لِأُمٍّ.
 - ٥- بِنْتُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ.
 - ٦- الْعَمَّةُ وَهِيَ أُخْتُ الْأَبِ، وَمِثْلُهَا عَمَّةُ الْأَبِ وَعَمَّةُ الْأُمِّ. وَيُعْبَرُ عَنْهُنَّ بِفُرُوعِ الْجَدَّيْنِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ.
 - ٧- الْخَالَةُ وَهِيَ أُخْتُ الْأُمِّ وَمِثْلُهَا خَالَةُ الْأُمِّ وَخَالَةُ الْأَبِ. وَيُعْبَرُ عَنْهُنَّ بِفُرُوعِ الْجَدَّيْنِ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ.
- فَهُوَ لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِحَالٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣].

ثَانِيًا: الْمُحَرَّمَاتُ بِالمُصَاهَرَةِ:

وَيَحْرُمُ بِهَا الْآتِي:

- ١- زَوْجَةُ الْأَبِ وَمِثْلُهَا زَوْجَةُ الْجَدِّ الْأَبِ، وَزَوْجَةُ الْجَدِّ الْأُمِّ. وَيُعْبَرُ عَنْهُنَّ بِزَوَاجَاتِ الْأُصُولِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢].
- ٢- زَوْجَةُ الْإِبْنِ، وَزَوْجَةُ ابْنِ الْإِبْنِ، وَابْنُ الْبِنْتِ أَيْضًا، وَهَكَذَا زَوَاجَاتِ الْفُرُوعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].
- ٣- أُمُّ الزَّوْجَةِ، وَمِثْلُ أُمِّهَا جَمِيعُ أُصُولِهَا مِنَ النِّسَاءِ كَأُمِّ الزَّوْجَةِ؛ لِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَأُمّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. وَهُوَ لِأَيِّ الثَّلَاثَةِ يَحْرُمُ مِنْ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ، سَوَاءَ دَخَلَ بِالسَّبَبِ الْمُحَرَّمِ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ.

٤- بِنْتُ الزَّوْجَةِ وَهِيَ الْمُسَمَّاءُ بِالرَّبِيبَةِ، فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى زَوْجِ أُمِّهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]. وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّحْرِيمِ أَنْ تَكُونَ الرَّبِيبَةُ تَرَبَّتْ فِي حِجْرِ زَوْجِ أُمِّهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ قَيْدَ الْحِجْرِ لِبَيَانِ الْغَالِبِ. فَهَذِهِ الْبِنْتُ تَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا دَخَلَ بِأُمِّهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، كَأَنْ طَلَّقَ الْأُمَّ، أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

٥- يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ زَوْجُ أُمِّهَا، وَزَوْجُ ابْنَتِهَا، وَابْنُ زَوْجِهَا، وَأَبُو زَوْجِهَا.

ثَالِثًا: الْمُحَرَّمَاتُ بِالرَّضَاعِ:

يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ سَبْعُ نِسْوَةٍ، ذَكَرَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْهُنَّ اثْنَتَيْنِ، وَالْحَقَّقَتِ السُّنَّةُ بِهِنَّ خَمْسًا.

(أ) الْمُحَرَّمَاتُ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

١- الْأُمُّ بِالرَّضَاعِ: وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَرْضَعْتِكِ، وَيَلْحَقُ بِهَا أُمُّهَا، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَأُمُّ أَبِيهَا.

٢- الْأُخْتُ بِالرَّضَاعِ: وَهِيَ الَّتِي رَضَعْتَ مِنْ أُمِّكَ أَوْ رَضَعْتَ مِنْ أُمِّهَا أَوْ رَضَعْتَ أَنْتَ وَهِيَ مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ رَضَعْتَ مِنْ زَوْجَةِ أَبِيهَا، أَوْ رَضَعْتَ هِيَ مِنْ زَوْجَةِ أَبِيكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمّهَتْكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْتُكُمْ مِنَ الرَّرْضَعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

(ب) الْمُحَرَّمَاتُ بِالسُّنَنِ الْمُطَهَّرَةِ:

١- بِنْتُ الْأَخِ مِنَ الرَّرْضَاعِ.

٢- بِنْتُ الْأُخْتِ مِنَ الرَّرْضَاعِ.

٣- العَمَّةُ مِنَ الرَّضَاعِ. وَهِيَ الَّتِي رَضَعَتْ مَعَ أَيْبِكَ.

٤- الْخَالَةُ مِنَ الرَّضَاعِ. وَهِيَ الَّتِي رَضَعَتْ مَعَ أُمِّكَ.

٥- الْبِنْتُ مِنَ الرَّضَاعِ. وَهِيَ الَّتِي رَضَعَتْ مِنْ زَوْجَتِكَ، فَيَكُونُ الرَّجُلُ أَبًا لَهَا مِنْ الرَّضَاعِ.

وَدَلِيلُ تَحْرِيمِ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ مِنَ السُّنَّةِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ» ^(١). وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بِنْتِ حَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ» ^(٢).

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُحَرَّمَاتُ تَأْقِيَتًا:

يَحْرُمُ تَأْقِيَتًا عِدَّةُ نِسَاءٍ يُمَكِّنُ تَقْسِيمُهُنَّ إِلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: مَا يَحْرُمُ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ.

النَّوعُ الثَّانِي: مَا كَانَ تَحْرِيمُهُ لِعَارِضٍ.

النَّوعُ الْأَوَّلُ: مَا يَحْرُمُ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ:

١- الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، سَوَاءَ كَانَتَا مِنَ النَّسَبِ أَوْ مِنَ الرَّضَاعِ، وَسَوَاءَ عَقَدَ عَلَيْهِمَا مَعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾.

[النساء: ٢٣]

٢- الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبِنْتِ أُخْتِهَا، أَوْ بِنْتِ أُخِيهَا، أَوْ بِنْتِ ابْنَتِهَا، أَوْ بِنْتِ ابْنَتِهَا.

وَالْقَاعِدَةُ هُنَا: أَنَّ الْجَمْعَ يَحْرُمُ بَيْنَ كُلِّ امْرَأَتَيْنِ لَوْ فَرَضْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا لِمَا جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْآخَرَى. وَدَلِيلُ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) زَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٠٩٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٤٤).

(٢) زَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٠٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٤٧) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»^(١).

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا أَلْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا تُنْكَحَ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى، وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى»^(٢). كَمَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا التَّحْرِيمِ.

النَّوعُ الثَّانِي: مَا كَانَ تَحْرِيمُهُ لِعَارِضٍ:

- ١- يَحْرُمُ تَزْوُجُ الْمُعْتَدَّةِ مِنَ الْغَيْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].
- ٢- يَحْرُمُ تَزْوُجُ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ، بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].
- ٣- يَحْرُمُ تَزْوُجُ الْمُحْرِمَةِ حَتَّى تَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهَا؛ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ رَوَاهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ»^(٣).
- ٤- يَحْرُمُ تَزْوُجُ الْكَافِرِ بِالْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١].
- ٥- وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْكَافِرَةَ إِلَّا الْكِتَابِيَّةَ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. يَعْنِي: فَهِنَّ حِلٌّ لَكُمْ.
- ٦- يَحْرُمُ عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأَمَةَ الْمُسْلِمَةَ، إِلَّا إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٠٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٠٨).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٠٦٥)، وَالتَّرمِذِيُّ بِرَقْم (١١٢٦)، وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَصَحَّحَهُ

الْشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء ٢٩٠/٦).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٠٩).

الزَّنى، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَهْرِ الْحُرَّةِ، أَوْ ثَمَنِ الْأَمَةِ، فَيَجُوزُ حَيْثُ تَزَوَّجُ الْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَيِّئِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

٧- يَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ سَيِّدَتَهُ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ كَوْنِهَا سَيِّدَتَهُ وَكَوْنِهِ زَوْجًا لَهَا.

٨- يَحْرُمُ عَلَى السَّيِّدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَمْلُوكَتَهُ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْمِلْكِ أَقْوَى مِنْ عَقْدِ النِّكَاحِ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: حُكْمُ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ:

لَقَدْ أَبَاحَ الْإِسْلَامُ نِكَاحَ الْحَرَائِرِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥].

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ نِكَاحِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَيُقْصَدُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ يَجُوزُ نِكَاحُ نِسَائِهِمْ: أَهْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦].

البَابُ الثَّانِي

فِي الصَّدَاقِ وَحُقُوقِ الزَّوْاجِ وَوَاجِبَاتِهِ، وَوَلِيْمَةِ الْعَرَسِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الصَّدَاقِ، وَمَشْرُوعِيَّتُهُ، وَحُكْمُهُ:

أ- تَعْرِيفُ الصَّدَاقِ:

لُغَةً: مَا أُخِذَ مِنَ الصَّدَقِ خِلَافَ الْكَذِبِ.

وَشَرْعًا: هُوَ الْمَالُ الَّذِي وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُهُ لَزَوْجَتِهِ؛ بِسَبَبِ عَقْدِ النِّكَاحِ.

وُسَمِيَ الصَّدَاقُ صَدَاقًا لِإِشْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةٍ بِإِذْلِهِ فِي النِّكَاحِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: الْمَهْرُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْعُقْرُ.

ب- مَشْرُوعِيَّتُهُ:

الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الصَّدَاقِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى حُكْمِ الصَّدَاقِ.

ج- حُكْمُ الصَّدَاقِ:

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُ الْمَالِ بِمُجَرَّدِ تَمَامِ الْعَقْدِ، وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ. وَدَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، فَقَالَ: «مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنَاهَا، قَالَ: «أَعْطَاهَا ثَوْبًا... الْحَدِيثُ» ^(١)، وَحَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ زَعْفَرَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْمٌ؟»، - يَعْنِي: مَا شَأْنُكَ وَمَا أَمْرُكَ؟ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ: «مَا أَصْدَقْتَهَا؟» قَالَ: وَزَنَ نَوَاقِثَ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» ^(٢). وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصَّدَاقِ فِي النِّكَاحِ.

المسألة الثانية: حُدُّهُ، وَحُكْمَتُهُ، وَتَسْمِيَّتُهُ:

أ- حُدُّ الصَّدَاقِ:

لَا حَدَّ لِأَقْلِ الصَّدَاقِ وَلَا أَكْثَرَهُ، فَكُلُّ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا أَوْ أُجْرَةً صَحَّ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٤٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٥).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٥٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٧).

[النساء: ٢٤]، فَأُطْلِقَ الْمَالُ، وَلَمْ يُقَدَّرْ بِحَدِّ مُعَيَّنٍ. وَلِيَحْدِثَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رحمته الله وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ الْوَاحِبَةِ نَفْسَهَا: «أَعْطَاهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١). فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ أَقْلٍ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مَالٌ.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا زَوْجَ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾. [النساء: ٢٠]. وَالْقِنْطَارُ الْمَالُ الْكَثِيرُ.

ب- الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الصَّدَاقِ:

الْحِكْمَةُ مِنْ تَشْرِيعِ الصَّدَاقِ: هِيَ إِظْهَارُ صَدَقِ رَغْبَةِ الزَّوْجِ فِي مُعَاشَرَةِ زَوْجَتِهِ مُعَاشَرَةً شَرِيفَةً، وَبِنَاءِ حَيَاةِ زَوْجِيَّةٍ كَرِيمَةٍ. كَمَا أَنَّ فِيهِ إِعْزَازًا لِلْمَرْأَةِ، وَإِكْرَامًا لَهَا، وَتَمْكِينًا لَهَا مِنْ أَنْ تَتَهَيَّأَ لِلزَّوْاجِ بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ لِبَاسٍ وَنَفَقَاتٍ.

ج- الْحِكْمَةُ فِي جَعْلِ الصَّدَاقِ بِيَدِ الرَّجُلِ:

جَعَلَ الْإِسْلَامُ الصَّدَاقَ عَلَى الزَّوْجِ؛ رَغْبَةً مِنْهُ فِي صَيَانَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ أَنْ تُمْتَهَنَ كَرَامَتُهَا فِي سَبِيلِ جَمْعِ الْمَالِ الَّذِي تُقَدِّمُهُ مَهْرًا لِلرَّجُلِ، وَهَذَا يَتَّفَقُ مَعَ الْمَبْدَأِ التَّشْرِيعِيِّ: فِي أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ الْمُكَلَّفُ بِوَاجِبَاتِ النِّفَقَةِ، دُونَ الْمَرْأَةِ.

د- مِلْكِيَّةُ الصَّدَاقِ:

الصَّدَاقُ مِلْكٌ لِلزَّوْجَةِ وَحْدَهَا، وَلَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِيهِ مِنْ أَوْلِيَائِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ حَقُّ قَبْضِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَقْبِضُونَهُ لِحَسَابِهَا وَمِلْكِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَاءً مَرْيَمًا﴾ [النساء: ٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانٍ وَإِثْمٍ مُبِينٍ﴾ [النساء: ٢٠].

هـ- تَسْمِيَةُ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ:

يُسَمَّى الصَّدَاقُ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ وَتَحْدِيدِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخْلِ نِكَاحًا مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ فِيهِ، وَلِأَنَّ فِي تَسْمِيَّتِهِ دَفْعًا لِلْخُصُومَةِ وَالنِّزَاعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٤٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٥).

و- شُرُوطُ الْمَهْرِ وَمَا يَكُونُ مَهْرًا وَمَا لَا يَكُونُ:

- ١- أَنْ يَكُونَ مَالًا مُتَقَوِّمًا، مُبَاحًا، مِمَّا يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ وَبَيْعُهُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ بِخَمْرِ وَخِنْزِيرٍ وَمَالٍ مَعْصُوبٍ يَعْلَمَانِهِ.
 - ٢- أَنْ يَكُونَ سَالِمًا مِنَ الْغَرَرِ، بَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مُعَيَّنًا، فَلَا يَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ كَذَارٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ دَابَّةٍ مُطْلَقَةٍ، أَوْ مَا يُثْمِرُ شَجَرُهُ مُطْلَقًا، أَوْ هَذَا الْعَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.
- وَعَلَى هَذَا، يَصِحُّ الْمَهْرُ بِكُلِّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا، أَوْ أَجْرَةً، مِنْ عَيْنٍ أَوْ دِينَ أَوْ مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ.

ز- تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ:

يَجُوزُ تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ، كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، حَسَبَ عُرْفِ النَّاسِ وَعَادَاتِهِمْ، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ الْأَجَلُ مَجْهُولًا جَهَالَةً فَاحِشَةً، وَأَلَّا تَكُونَ الْمُدَّةُ بَعِيدَةً جِدًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِظَنَّةُ سُقُوطِ الصَّدَاقِ.

المسألة الثالثة: حُكْمُ الْمُغَالَاةِ فِي الصَّدَاقِ:

يُسْتَحَبُّ عَدَمُ الْمُغَالَاةِ فِي الْمَهْرِ لِمَا يَلِي:

- ١- حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ يُمْنِ الْمَرْأَةَ تَسْهِيلُ أَمْرِهَا وَقِلَّةُ صَدَاقِهَا» ^(١). وَالْيُمْنُ: الْبَرَكََةُ.
- ٢- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَّا لَا تُغَالُوا فِي صُدُقِ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُغْلِي بِصَدَقَةِ امْرَأَتِهِ، حَتَّى يَكُونَ لَهَا عِدَاوَةٌ فِي قَلْبِهِ، وَحَتَّى

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ بِرَقْم (٤٠٩٥)، وَالْحَاكِم (١٨١/٢)، وَصَحَّحَهُ عَلِيُّ شَرِيفُ مُسْلِمٍ، وَحَسَنَهُ الْأَبَانِيُّ (انظر.

يَقُولُ: كُفِّتْ لَكُمْ عِلْقُ الْقَرَبَةِ»^(١).

٣- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَدَاقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: ائْتَيْتُ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً، وَنَشَأُ. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي. قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ^(٢).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْحُقُوقُ الزَّوْجِيَّةُ:

إِذَا وَقَعَ عَقْدُ النِّكَاحِ صَاحِبًا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْحُقُوقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَهِيَ:

أَوَّلًا: حُقُوقُ الزَّوْجَةِ:

لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا حُقُوقٌ مَالِيَّةٌ كَالصَّدَاقِ وَالنَّفَقَةِ، وَحُقُوقٌ مَعْنَوِيَّةٌ غَيْرُ مَالِيَّةٍ، كَالْعَدْلِ، وَإِحْسَانِ الْعِشْرَةِ، وَطِيبِ الْمُعَامَلَةِ. وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١- **المَهْرُ**: وَهُوَ حَقٌّ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

٢- **النَّفَقَةُ وَالْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى**: فَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ تَحْصِيلُهَا لِلْمَرْأَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

وَلِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢١٠٦)، وَأَحْمَدُ (٤٠/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١١١٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٨٨٧)، وَقَالَ الْأَبَانِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ١٠٥٣٢). وَعِلْقُ الْقَرَبَةِ: حَبْلُهَا الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ، فَالْمَرَادُ: تَحَمَّلَتْ لِأَجْلِكَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى عِلْقَ الْقَرَبَةِ. وَيُرْوَى بِالرَّاءِ (عَرَق).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٦).

حَقُّ الزَّوْجَةِ؟ فَقَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَأَنْ تَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ»^(١).

وَلِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خُطْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِيهِ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(٢).

٣- إِعْفَافُ الزَّوْجَةِ بِالْجِمَاعِ؛ مِرَاعَاةً لِحَقِّهَا وَمَصْلَحَتِهَا فِي النِّكَاحِ، وَدَفْعًا لِلْفِتْنَةِ عَنْهَا، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

[البقرة: ٢٢٢]

وقوله تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ولقوله ﷺ: «وفي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»^(٣) يعني: الجِمَاعُ.

٤- حُسْنُ مَعَاشَرَتِهَا، وَمَعَامَلَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] فَيَكُونُ حَسَنَ الْخُلُقِ مَعَ زَوْجَتِهِ رَفِيقًا بِهَا، صَابِرًا عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْهَا، مُحْسِنًا لِلظَّنِّ بِهَا. قَالَ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ»^(٤).

٥- الْعَدْلُ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْمَبِيتِ وَالنَّفَقَةِ، لِمَنْ كَانَتْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ زَوْجَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً...﴾ [النساء: ٣]. وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا فَسَمَ بَيْنَهُنَّ، لَا يَتَّبِعِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ...»^(٥).

ثَانِيًا: حَقُّ الزَّوْجِ:

وَحَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَعْظَمُ مِنْ حَقِّهَا عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢١٤٢)، وَاحْمَد (٤٤٧/٤)، وَالْحَاكِم (١٨٧/٢) وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا: الْأَبَانِي (الإرواء برقم ٢٠٣٣).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢١٨).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٠٠٦).

(٤) رَوَاهُ أَحْمَد (٤٧٢/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٦٨٢)، وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِي (الضعيفة ٢/٢٤٢).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٦٢).

الْمَرْأَةُ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْحِهَا، وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا كُلَّهُ، حَتَّى تُؤَدِّي حَقَّ زَوْجِهَا عَلَيْهَا كُلَّهُ»^(١).

وَمِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ:

١ - حِفْظُ سِرِّهِ وَعَدَمُ إِفْشَائِهِ لِأَحَدٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

٢ - وَجُوبُ طَاعَتِهِ فِي الْمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

٣ - تَمْكِينُهُ مِنْ نَفْسِهَا إِذَا دَعَاها إِلَى فِرَاشِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَحِيَّاءَ فَبَاتَ غَضْبَانًا عَلَيْهَا، لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»^(٢).

٤ - الْمُحَافَظَةُ عَلَى بَيْتِهِ وَمَالِهِ وَأَوْلَادِهِ وَحُسْنُ تَرْبِيَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ... وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا»^(٣). وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ»^(٤).

٥ - الْمُعَاشَرَةُ بِالْمَعْرُوفِ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، وَكَفُّ الْأَذَى عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ، قَاتَلَكَ اللَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ دَخِيلٌ يُوْشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا»^(٥). وَالْدَّخِيلُ: الضَّيْفُ وَالنَّزِيلُ.

ثَالِثًا: الْحُقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ:

أَغْلَبُ الْحُقُوقِ الْمَاضِي ذِكْرُهَا حُقُوقُ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَبِخَاصَّةٍ حَقُّ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (١٨٥٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ (٢٩٢/٧)، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ إِسْنَادَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ (الصَّحِيحَةُ ٢٠٢/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٩٣، ٥١٩٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٣٦) - ١٢٢.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٨٩٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٨٢٩).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢١٨).

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٢/٥)، وَابْنُ مَاجَهَ رَقْم (٢٠١٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الصَّحِيحَةُ ١٧٣).

الاسْتِمْتَاعُ، وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ حُقُوقٍ، وَكَذَا تَحْسِينُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خُلُقَهُ لِمُصَاحِبِهِ، وَتَحَمُّلُ أَذَاهُ وَمُعَاشَرَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، فَلَا يُمَاطِلُهُ بِحَقِّهِ وَلَا يَتَكَرَّرُهُ لِبَذْلِهِ، وَلَا يَتَّبَعُهُ أَذَى وَمِنَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ»^(١).

كَمَا يُسَنُّ لِلزَّوْجِ إِمْسَاكُ زَوْجَتِهِ حَتَّى مَعَ كَرَاهَتِهِ لَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: إِعْلَانُ النِّكَاحِ؛

يُسَنُّ إِعْلَانُ النِّكَاحِ، وَإِظْهَارُهُ، وَإِسَاعَتُهُ، وَالضَّرْبُ عَلَيْهِ بِالْدَّفِّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، الصَّوْتُ وَالْدَّفُّ فِي النِّكَاحِ»^(٢)، وَيَكُونُ الضَّرْبُ بِالْدَّفِّ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، شَرْطٌ أَلَّا يَصْحَبَ ذَلِكَ فُحْشٌ فِي الْقَوْلِ، أَوْ مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: الْوَلِيمَةُ فِي النِّكَاحِ؛

الْوَلِيمَةُ: طَعَامُ الْعُرْسِ يُدْعَى إِلَيْهِ النَّاسُ وَيُجْمَعُونَ. وَيُسَنُّ عَمَلُ وَلِيمَةٍ لِلنِّكَاحِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٣)، وَ«أَوَلَمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِخُبْزٍ وَلَحْمٍ»^(٤)، وَ«أَوَلَمْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ»^(٥).

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٨/٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٩١/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٨٨) وَحَسَنَهُ، وَحَسَنَهُ الْأَبَانِيُّ أَيْضًا فِي الْإِرْوَاءِ

بِرَقْم (١٩٩٤).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٨).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٥٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٨).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٧٢).

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: حُكْمُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ:

يَجِبُ عَلَى مَنْ دُعِيَ لَوَلِيْمَةِ عُرْسٍ أَنْ يُجِيبَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا» ^(١)، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ^(٢).

شُرُوطُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ:

١- أَنْ تَكُونَ هِيَ الْوَلِيْمَةُ الْأُولَى، فَإِنْ أَوْلَمَ فِي أَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ اسْتُجِبَ فِي الثَّانِي، وَكُرِهَ فِي الثَّلَاثِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ» ^(٣).

٢- أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا؛ فَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ دَعْوَةِ الْكَافِرِ.

٣- أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مِنْ غَيْرِ الْعَصَاةِ الْمُجَاهِرِينَ بِالْمَعْصِيَةِ، وَأَلَّا يَكُونَ ظَالِمًا أَوْ صَاحِبَ مَالٍ حَرَامٍ.

٤- أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ مُعَيَّنَةً؛ فَإِنْ دَعَاهُ فِي جَمْعٍ فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ.

٥- أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ مِنَ الدَّعْوَةِ التَّوَدُّدَ وَالتَّقَرُّبَ، فَإِنْ دَعَاهُ لِخَوْفٍ مِنْهُ، أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهٍ، فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ.

٦- أَلَّا يَكُونَ فِي الْوَلِيْمَةِ مُنْكَرٌ، كَخَمْرِ وَغِنَاءٍ وَمَعَازِفٍ وَاخْتِلَافِ رِجَالٍ بِنِسَاءٍ، فَإِنْ وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا تَجِبُ الدَّعْوَةُ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَتَعَدَّنَّ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٧٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٢٩).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٣٢).

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٠٩٧)، وَبِمَعْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي الْمُسْنَدِ (٢٨/٥) وَضَعْفَهُ الْأَبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ بِرَقْم (١٩٥٠).

وَذَهَبَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِلَى أَنَّ مَجْمُوعَ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْمَعْنَى - وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ مِنْهَا مَقَالٌ - يَدُلُّ

عَلَى أَنَّ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلًا. (فتح الباري ١٥١/٩).

الْخُمْرُ»^(١). فَإِنْ كَانَ الْمَدْعُوُّ يَسْتَطِيعُ إِزَالََةَ الْمُنْكَرِ بِحُضُورِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُضُورُ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَإِزَالََةُ الْمُنْكَرِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٢).

الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي الْخَلْعِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ، وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتَهُ:

أ- تَعْرِيفُ الْخُلْعِ:

الْخُلْعُ لُغَةً: مَا خُوِذَ مِنْ خَلْعِ الثَّوبِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِبَاسٌ لِلْآخَرِ. وَشَرْعًا: فُرْقَةٌ تَجْرِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى عَوْضٍ تَدْفَعُهُ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا، بِالْفَظِ مَخْصُوصَةٍ.

ب- مَشْرُوعِيَّةُ الْخُلْعِ:

الْخُلْعُ مَشْرُوعٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ^(٣) فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً»^(٤).

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٠)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ بِرَقْمِ (١٩٤٩).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٤٩).

(٣) أَي: أَنَّهُ تَكْرَهُ الْوُقُوعَ فِي كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَالتَّقْصِيرِ فِي حَقِّهِ عَلَيْهَا وَمَا يَجِبُ لَهُ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ بَغْضَاهَا إِيَّاهُ، لَا لِعَيْبِ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٥٢٧٣).

المسألة الثانية: الأحكام المتعلقة به، والحكمة منه:

أ- أحكام الخلع:

تتلخص أحكام الخلع في الآتي:

١- أَنَّ الخُلْعَ جَائِزٌ لِسُوءِ الْعِشْرَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا بِعَوَضٍ مَالِيٍّ، تَفَرُّضُهُ الزَّوْجَةُ لِلزَّوْجِ.

٢- لَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَةِ الرَّشِيدَةِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الرَّشِيدَةِ لَا تَمْلِكُ التَّصَرُّفَ لِنَقْصِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣- إِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ أَمْرَ نَفْسِهَا، وَلَمْ يَتَّقِ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَلَا رُجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا.

٤- لَا يُلْحَقُ الْمُخَالَعَةُ طَلَاقٌ، أَوْ ظَهَارٌ، أَوْ إِيْلَاءٌ، أَثْنَاءَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الَّذِي خَالَعَهَا، لِأَنَّهَا تَصِيرُ أَجْنَبِيَّةً عَنْ زَوْجِهَا.

٥- يَجُوزُ الخُلْعُ فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ عَلَيْهَا بِذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَطْلَقَهُ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِزَمَنِ دُونَ زَمَنِ.

٦- يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُؤْذِيَ زَوْجَتَهُ وَيَمْنَعَهَا حُقُوقَهَا، حَتَّى يَضْطَرَّهَا إِلَى خُلْعِ نَفْسِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ دِينَهُنَّ لَمَّا نَكَحْنَ عَلَيْهِنَّ غُلَامًا فَصَارَتْ زَوَّاجًا وَلَا تَمْنُوا فَيْسًا يُغْنِيَنَّكُمْ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ﴾ [النساء: ١٩].

٧- يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ يَحْظُرَ عَلَيْهَا مُخَالَعَةُ زَوْجِهَا مَعَ اسْتِقَامَةِ الْحَالِ وَدُونَ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ، كَأَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مَعِيْبًا فِي خَلْقِهِ وَلَمْ تَطُقِ الْمَرْأَةُ الْبَقَاءَ مَعَهُ، أَوْ كَانَ سَيِّئًا فِي خَلْقِهِ، أَوْ خَافَتْ أَلَّا تُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ.

ب- الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الْخُلْعِ:

مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الزَّوْاجَ تَرَابُطٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَتَعَاشُرٌ بِالْمَعْرُوفِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

فَهَذِهِ ثَمَرَةُ النِّكَاحِ، فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذَا الْمَعْنَى، فَلَمْ تَوْجَدْ الْمَوَدَّةَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ مِنَ الزَّوْجِ وَحْدَهُ، فَسَاءَتِ الْعِشْرَةُ، وَتَعَسَّرَ الْعِلَاجُ، فَإِنَّ الزَّوْجَ مَأْمُورٌ بِتَسْرِيحِ الزَّوْجَةِ بِإِحْسَانٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُكُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. فَإِذَا وَجِدْتَ الْمَحَبَّةَ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ دُونَ الزَّوْجَةِ بِأَنْ كَرِهْتَ خُلُقَ زَوْجِهَا، أَوْ كَرِهْتَ نَقْصَ دِينِهِ، أَوْ خَافْتَ إِنْمَا يَبْرُكُ حَقَّهُ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُبَاحُ لِلْمَرْأَةِ طَلَبُ فِرَاقِهِ عَلَى عَوْضٍ تَبْذُلُهُ لَهُ، وَتَقْتَدِي بِهِ نَفْسَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقِهَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

الباب الرابع: في الطلاق

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معناه، وأدلت مشروعيته، وحكمته:

أ- تعريف الطلاق:

الطلاق لغة: التخلي، يقال: طَلَقَتِ النَّاقَةُ إِذَا سَرَحَتْ حَيْثُ شَاءَتْ.

وشرعاً: حل قيد النكاح أو بعضه.

ب- مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ:

يَصِحُّ إِيقَاعُ الطَّلَاقِ مِنَ الزَّوْجِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُمَيِّزِ الْمُخْتَارِ الَّذِي يَعْقِلُهُ، أَوْ مِنْ وَكِيلِهِ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُ غَيْرِ الزَّوْجِ، وَلَا الصَّبِيِّ، وَلَا الْمَجْنُونِ، وَلَا السَّكَرَانِ، وَلَا الْمُكْرَهَ، وَلَا الْغَضْبَانَ غَضَبًا شَدِيدًا لَا يَذْهَبُ مَعَهُ مَا يَقُولُ.

ج- مشروعيته الطلاق:

الأصل في الزواج استمرار الحياة الزوجية بين الزوجين، وقد شرع الله تعالى أحكاماً كثيرةً وآداباً جمّةً في الزواج لاستمراره، وضمن بقاءه. إلا أن هذه الآداب قد لا تكون مرعية من قبل الزوجين أو أحدهما، فيقع التنازع بينهما حتى لا يبقى مجال للإصلاح، فكان لا بد من تشريع أحكام تؤدي إلى حل عقدة

الزَّوَّاجِ عَلَى نَحْوِ لَا تُهْدَرُ فِيهِ حُقُوقُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، مَا دَامَتْ أَسْبَابُ التَّعَايُشِ قَدْ بَاتَتْ مَعْدُومَةً فِيمَا بَيْنَهُمَا.

وَالطَّلَاقُ مَشْرُوعٌ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ:
أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ أَوْ تَفْرِيقٌ يَأْخُذُ بِحَسَنِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] وَمِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «لِيُرَاجِعَهَا، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقَهَا» (١).
وَأَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِ الطَّلَاقِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ.

د- حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

شُرِعَ الطَّلَاقُ لِأَنَّهُ فِيهِ حَلٌّ لِلْمُشْكِلَاتِ الزَّوْجِيَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَبِخَاصَّةٍ عِنْدَ عَدَمِ الْوِفَاقِ، وَحُلُولِ الْبَعْضَاءِ الَّتِي لَا يَتِمَكَّنُ الزَّوْجَانِ مَعَهَا مِنْ إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَهُوَ بِذَلِكَ مِنْ مَحَاسِنِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ.

المسألة الثانية: حكم الطلاق، وبيد من يكون؟

الأصل في الطلاق أَن يَكُونَ جَائِزًا، مُبَاحًا، عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ كَسُوءِ خُلُقِ الْمَرْأَةِ وَسُوءِ عَشْرَتِهَا، وَيُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ؛ لِإِزَالَتِهِ النِّكَاحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَصَالِحِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا: مِنْ إِعْفَافِ نَفْسِهِ، وَطَلَبِ النَّسْلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَحْرُمُ الطَّلَاقُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الطَّلَاقِ الْبِدْعِيِّ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَى الشَّخْصِ؛ كَمَا لَوْ عَلِمَ بِفُجُورِ زَوْجَتِهِ وَتَبَيَّنَ زِنَاهَا، لِئَلَّا يَكُونَ دَيُّوْنَا، وَلِئَلَّا تُلْحَقَ بِهِ وَلَدًا مِنْ غَيْرِهِ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ غَيْرَ مُسْتَقِيمَةٍ فِي دِينِهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ تَقْوِيمَهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ:

وَأَلْفَاظُ الطَّلَاقِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- أَلْفَاظٌ صَرِيحَةٌ: وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ، الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَهِيَ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، مِنْ فِعْلٍ مَاضٍ، مِثْلُ: طَلَقْتُكَ، أَوْ اسْمٍ فَاعِلٍ، مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ اسْمٍ مَفْعُولٍ، مِثْلُ: أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ. فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ تَدُلُّ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ، دُونَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَوْ الْأَمْرِ، مِثْلُ: تَطْلُقِينَ وَاطْلُقِي.

٢- أَلْفَاظٌ كِنَايِيَّةٌ: وَهِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، وَالْحَقِي بِأَهْلِكَ، وَنَحْوَهَا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ وَالْأَلْفَاظِ الْكِنَايِيَّةِ فِي الطَّلَاقِ: أَنَّ الصَّرِيحَةَ يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ، سَوَاءَ كَانَ جَادًّا أَوْ هَازِلًا أَوْ مَازِحًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثُ جَدُّهِنَّ جَدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جَدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرُّجْعَةُ»^(١). وَأَمَّا الْكِنَايِيَّةُ فَلَا يَقَعُ بِهَا طَّلَاقٌ، إِلَّا إِذَا نَوَاهُ نِيَّةً مُقَارِنَةً لِلْفِظِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ، إِلَّا إِذَا وَجَدَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ نَوَاهُ، فَلَا يُصَدَّقُ قَوْلُهُ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: طَلَاقُ السُّنَّةِ وَحُكْمُهُ:

أ- طَلَاقُ السُّنَّةِ:

يُقْصَدُ بِطَلَاقِ السُّنَّةِ: الطَّلَاقُ الَّذِي أُذِنَ فِيهِ الشَّارِعُ، وَهُوَ الْوَاقِعُ طَبَقًا لِتَعَالِيمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

١- عَدَدُ الطَّلَاقِ.

٢- حَالُ إِيقَاعِهِ.

فَالسُّنَّةُ إِذَا اضْطَرَّ الزَّوْجُ إِلَى الطَّلَاقِ: أَنْ يُطَلَّقَ طَلَقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢١٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١١٨٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٠٣٩)، وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ

(صَحِيحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ رَقْم ١٦٧١).

يُجَامِعُهَا فِيهِ، وَيَتْرُكُهَا فَلَا يُتْبِعُهَا طَلَاقًا آخَرَ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]، أَي: فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَشْرَعْنَ فِيهِ فِي اسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ وَهُوَ الطُّهْرُ، إِذْ زَمَنُ الْحَيْضِ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعِدَّةِ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الطُّهْرُ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ ^(١).

ب- حُكْمُ طَلَاقِ السُّنَّةِ:

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ طَلَاقَ السُّنَّةِ وَاقِعٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]، أَي: فِي زَمَنِ الطُّهْرِ.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: الطَّلَاقُ الْبَدْعِيُّ وَحُكْمُهُ:

أ- الطَّلَاقُ الْبَدْعِيُّ:

هُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يُوقَعُهُ الرَّجُلُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ، وَيَكُونُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- عَدَدُ الطَّلَاقِ.

٢- حَالُ إِيقَاعِهِ.

فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، أَوْ مُتَفَرِّقَاتٍ فِي طُّهْرٍ وَاحِدٍ، أَوْ طَلَّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ نَفَسَاءٌ، أَوْ طَلَّقَهَا فِي طُّهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ حَمْلُهَا، فَإِنَّ هَذَا طَلَاقٌ بَدْعِيٌّ مُحَرَّمٌ، مَنِّهِيٌّ عَنْهُ شَرْعًا، وَفَاعِلُهُ آثِمٌ.

فَالطَّلَاقُ الْبَدْعِيُّ فِي الْعَدَدِ يُحَرِّمُهَا عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٣٠]. -يَعْنِي: الثَّلَاثَةَ- وَالطَّلَاقُ الْبَدْعِيُّ فِي الْوَقْتِ يُسْتَحَبُّ لَهُ مُرَاجَعَتُهَا مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمُرَاجَعَتِهَا ^(٢). وَإِذَا رَاجَعَهَا وَجَبَ

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ١٦٩).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٣٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٧١).

عَلَيْهِ إِمْسَاكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا.

ب- حُكْمُ الطَّلَاقِ الْبِدْعِيِّ:

يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُطَلِّقَ طَلَاقًا بَدْعِيًّا، سَوَاءً فِي الْعَدَدِ أَوْ الْوَقْتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أَيْ: طَاهِرَاتٌ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما لَمَّا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمُرَاجَعَتِهَا.

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ كَالنَّبِيِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ابْنَ عُمَرَ بِمُرَاجَعَةِ زَوْجَتِهِ، وَلَا تَكُونُ الرُّجْعَةُ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَحِينَئِذٍ تُحْسَبُ هَذِهِ التَّطْلِيقَةُ مِنْ طَلَاقِهَا.

المسألة السادسة: الرُّجْعَةُ:

أ- تَعْرِيفُهَا: لُغَةً: الْمَرَّةُ مِنَ الرُّجُوعِ.

وَشَرْعًا: إِعَادَةُ زَوْجَتِهِ الْمُطَلَّقة طَلَاقًا غَيْرَ بَائِنٍ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِدُونِ عَقْدٍ.

ب- مَشْرُوعِيَّتُهَا: دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الرُّجْعَةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ. أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَنْفَخْ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١] أَيْ: بِالرُّجْعَةِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَاضِي ذِكْرُهُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ دُونَ الثَّلَاثِ فَإِنَّ لَهُ الرُّجْعَةَ فِي الْعِدَّةِ.

ج- الْحِكْمَةُ مِنْهَا: الْحِكْمَةُ مِنَ الرُّجْعَةِ إِعْطَاءُ الزَّوْجِ الْفُرْصَةَ إِذَا نَدِمَ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ وَأَرَادَ اسْتِنْفَافَ الْعِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، فَيَجِدُ الْبَابَ مَفْتُوحًا أَمَامَهُ، وَهَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- بِعِبَادِهِ وَلُطْفِهِ بِهِمْ.

د- شُرُوطُهَا: تَصِحُّ الرُّجْعَةُ بِشُرُوطٍ، وَهِيَ:

- ١- أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ دُونَ الْعَدَدِ الَّذِي يَمْلِكُهُ الزَّوْجُ، وَهُوَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ لِلْحُرِّ وَاثْنَتَانِ لِلْعَبْدِ، فَإِنْ اسْتَوْفَى عَدَدَ الطَّلَاقِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.
- ٢- أَنْ تَكُونَ الْمُطَلَّقةُ مَدْخُولًا بِهَا؛ لِأَنَّ الرُّجْعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْعِدَّةِ وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّونَهَا﴾

[الأحزاب: ٤٩]

- ٣- أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ بِغَيْرِ عَوَضٍ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ فِي الطَّلَاقِ جُعِلَ لِتَمْتِدِّي الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا مِنَ الزَّوْجِ، وَلَا يَحْصُلُ لَهَا ذَلِكَ مَعَ الرُّجْعَةِ، فَلَا تَحِلُّ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا.

- ٤- أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ صَحِيحًا، فَلَا رُجْعَةَ إِذَا طَلَّقَ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ. فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الزَّوْجُ لَمْ يَصِحَّ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الطَّلَاقُ، لَمْ تَصِحَّ الرُّجْعَةُ.

- ٥- أَنْ تَكُونَ الرُّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَي: فِي الْعِدَّةِ.

- ٦- أَنْ تَكُونَ الرُّجْعَةُ مُنْجَزَةً، فَلَا تَصِحُّ مُعَلَّقةً؛ كَقَوْلِهِ: إِذَا حَصَلَ كَذَا فَقَدْ رَاجَعْتُكَ.

هـ- بِمَ تَحْصُلُ الرُّجْعَةُ؟

- ١- تَحْصُلُ الرُّجْعَةُ بِاللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي، وَرَدَدْتُهَا، وَأَعَدْتُهَا، وَأَمْسَكْتُهَا، وَرَجَعْتُهَا.

- ٢- وَتَحْصُلُ بِوَطْءِ الزَّوْجَةِ إِذَا تَوَى بِذَلِكَ رُجْعَتَهَا.

و- مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيُّ:

- ١- الْمُطَلَّقةُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا زَوْجَةً مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، لَهَا مَا لِلزَّوْجَاتِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ وَمَسْكَنِ، وَعَلَيْهَا مَا عَلَيْهِنَّ مِنْ لُزُومِ الْمَسْكَنِ، وَلَهَا أَنْ تَتَزَيَّنَ لَهُ، وَيَخْلُو

بِهَا وَيَطُوهَا، وَيَرِثُ كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ.

٢- لَا يُشْتَرَطُ فِي الرُّجْعَةِ رِضَا الْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٣- يَنْتَهِي وَقْتُ الرُّجْعَةِ بِانْتِهَاءِ الْعِدَّةِ، وَتَعْتَدُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ، فَإِذَا طَهَّرَتِ الرَّجْعِيَّةُ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَلَمْ يَرْتَجِعْهَا زَوْجُهَا، بَانَتْ مِنْهُ بَيِّنَةٌ صُغْرَى، فَلَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِشُرُوطِهِ: مِنْ وَلِيِّ وَشَاهِدَي عَدْلٍ.

٤- تَعُودُ الرَّجْعِيَّةُ، وَالْبَائِنُ الَّتِي تَزَوَّجَهَا زَوْجُهَا، عَلَى مَا بَقِيَ لَهَا مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ.

٥- فَإِذَا اسْتَوْفَى مَا يَمْلِكُ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، وَبَانَتْ مِنْهُ بَيِّنَةٌ كُبْرَى، فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَطَّاهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ، بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإِيلَاءِ

١- تَعْرِيفُ الْإِيلَاءِ، وَدَلِيلُهُ:

أ- تَعْرِيفُ الْإِيلَاءِ:

الْإِيلَاءُ لُغَةً: مَاخُودٌ مِنَ الْأَيْلَةِ بِمَعْنَى الْيَمِينِ، يَقَالُ: آلَى فُلَانٌ يُؤْلِي إِيلَاءً وَأَيْلَةً أَيْ: أَقْسَمَ.

وَشَرْعًا: أَنْ يَحْلِفَ زَوْجٌ بِاللَّهِ أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ -وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْوَطْءِ- عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قُبُلِهَا أَبَدًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

ب- دَلِيلُهُ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

٢- شُرُوطُ الْإِيلَاءِ:

أ- أَنْ يَكُونَ مِنَ زَوْجٍ يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ عَاجِزٍ عَنِ الْوَطْءِ لِمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ، أَوْ شَلَلٍ، أَوْ جَبٍّ كَامِلٍ.

ب- أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، لَا بِطَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ نَذْرِ.

ج- أَنْ يَخْلِفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

د- أَنْ يَخْلِفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ فِي الْقُبُلِ -الْفَرْجِ-، فَلَوْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ فِي الدُّبْرِ لَمْ يَكُنْ مُؤَلِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكِ الْوَطْءَ الْوَاجِبَ.

هـ- أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مِمَّنْ يُمَكِّنُ وَطْؤَهَا، أَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُتَعَذِّرُ وَطْؤَهَا كَالرِّتْقَاءِ ^(١) وَالْقَرْنَاءِ ^(٢)، فَلَا يَصِحُّ الْإِيْلَاءُ مِنْهَا.

٣- حُكْمُهُ:

الْإِيْلَاءُ مُحَرَّمٌ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، فَإِذَا أَفْسَمَ الزَّوْجُ عَلَى عَدَمِ جِمَاعِ زَوْجَتِهِ أَبَدًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مُؤَلٍ، فَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ وَطْءٌ لَهَا وَتَكْفِيرٌ عَنْ يَمِينِهِ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ فَاءَ، أَي: رَجَعَ إِلَى فِعْلِ مَا تَرَكَهُ، وَاللَّهُ يَعْفِرُ لَهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَطَأَ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَطَلَبَتْ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ مِنْهُ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ يَأْمُرُهُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- الرَّجُوعُ عَنْ يَمِينِهِ وَوَطْءِ زَوْجَتِهِ، وَيَكْفُرُ عَنْ الْيَمِينِ.

٢- أَوْ الطَّلَاقُ، إِنْ أَبَى إِلَّا التَّمَسُّكَ بِيَمِينِهِ.

فَإِنْ رَفَضَ الْأَمْرَيْنِ السَّابِقَيْنِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُطَلِّقُ عَلَيْهِ، أَوْ يَفْسَخُ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْمُؤَلِي عِنْدَ امْتِنَاعِهِ، وَالطَّلَاقُ تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ. فَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ، وَبِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عُدْرٌ يَمْنَعُ الْجِمَاعَ، أَمَرَ الزَّوْجُ أَنْ يَفِيءَ بِلِسَانِهِ فَيَقُولُ: مَتَى قَدَرْتُ جَامِعْتُكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْفَيْئَةِ تَرَكَ مَا قَصَدَهُ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهَا. وَالْحَقُّ الْفُقَهَاءُ بِالْمُؤَلِي فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ مَنْ تَرَكَ وَطْءَ زَوْجَتِهِ إِضْرَارًا بِهَا بِلَا يَمِينٍ، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْذُورٍ.

(١) هي التي انضم فرجها والتصق فلا يمكن جماعها، من الرتق: ضد الفتق.

(٢) هي المرأة التي في فرجها مانع يمنع من ولوج الذكر فيه، إما غدة غليظة، أو لحمة ملتصقة، أو عظم.

٤- مِنْ أَحْكَامِ الْإِيلَاءِ:

- يَنْعَقِدُ الْإِيلَاءُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ، مُسْلِمًا كَانَ أَمْ كَافِرًا، حُرًّا أَمْ عَبْدًا، وَمِنْ الْعَضْبَانِ وَالْمَرِيضِ، وَمِنْ الزَّوْجَةِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ.
- فِي هَذَا التَّشْرِيعِ الْحَكِيمِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - بِأَمْرِ الْمُؤَلِّي بِالْوَطْءِ أَوْ الطَّلَاقِ - إِزَالَةُ لِلظُّلْمِ وَالضَّرَرِ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَإِبْطَالُ لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ إطَالَةِ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ.
- لَا يَنْعَقِدُ الْإِيلَاءُ مِنْ مَجْنُونٍ، وَمُغْمَى عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِمَا مَا يَقُولَانِ، فَالْقَصْدُ مَعْدُومٌ مِنْهُمَا.

البَابُ السَّادِسُ: فِي الظَّهَارِ

١- تَعْرِيفُ الظَّهَارِ وَحُكْمُهُ:

أ- تَعْرِيفُ الظَّهَارِ:

الظَّهَارُ لُغَةً: مَا اخُذَ مِنَ الظَّهْرِ.

وَشَرْعًا: أَنْ يُشَبَّهَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فِي الْحُرْمَةِ بِإِحْدَى مَحَارِمِهِ، بِنَسَبٍ، أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ، أَوْ بَعْضِهَا، فَيَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الْامْتِنَاعَ عَنِ الْاسْتِمْتَاعِ بِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ أُخْتِي أَوْ غَيْرِهِمَا، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ.

ب- حُكْمُهُ:

الظَّهَارُ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]. وَكَانَ الظَّهَارُ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَنْكَرَهُ وَاعْتَبَرَهُ يَمِينًا مُكْفَرَةً؛ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَيْسِيرًا عَلَى عِبَادِهِ.

فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُظَاهِرِ وَالْمُظَاهَرِ مِنْهَا اسْتِمْتَاعُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ - بِجَمَاعٍ وَدَوَاعِيهِ، كَالْقُبْلَةِ، وَالْاسْتِمْتَاعِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ - قَبْلَ التَّكْفِيرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (٢١م) - الفقه الميسر

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾
 [المجادلة: ٣]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُظَاهِرِ: «لَا تَقْرُبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ» (١).

٢- كَفَّارَةُ الظَّهَارِ:

كَفَّارَةُ الظَّهَارِ مُرْتَبَةٌ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

أ- عِتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ.

ب- فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الرَّقَبَةَ أَوْ لَمْ يَجِدْ ثَمَنَهَا، صَامَ شَهْرَيْنِ قَمَرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الشَّهْرَيْنِ إِلَّا بِصَوْمٍ وَاجِبٍ كَصَوْمِ رَمَضَانَ، أَوْ إِفْطَارٍ وَاجِبٍ كَالِإِفْطَارِ لِلْعِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَالِإِفْطَارِ لِلْمَرَضِ وَالسَّفَرِ.

ج- فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ، فَيُطْعِمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدٌّ مِنَ الْبُرِّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا...﴾ الْآيَتَيْنِ [المجادلة: ٣، ٤].

وَلِحَدِيثِ سَلَمَةَ بِنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ، لَمَّا جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ امْرَأَةٍ النَّبِيِّ ﷺ يَبْعَثُ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَا إِطْعَامَ (٢).
 فَإِنْ جَامَعَ الْمُظَاهِرُ قَبْلَ أَنْ يُكْفِّرَ كَانَ أَثْمًا عَاصِيًا، وَلَا تَلْزُمُهُ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَتَبْقَى الْكَفَّارَةُ مُعَلَّقَةً فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُكْفِرَ، وَتَحْرِيمُ زَوْجَتِهِ عَلَيْهِ بَاقٍ أَيْضًا حَتَّى يُكْفِرَ.

الْبَابُ السَّابِعُ: فِي اللَّعَانِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ اللَّعَانِ، وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَحُكْمَتِهِ:

١- تَعْرِيفُ اللَّعَانِ:

اللَّعَانُ لَعْنَةٌ: مُصْدَرٌ لَاعَنَ، مَاخُوذٌ مِنَ اللَّعْنِ وَهُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ.

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١١٩٩) وَحَسَنَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٠٩٥) وَحَسَنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي. (الإرواء ٢٠٩٢).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٢٠٠) وَحَسَنَهُ، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٢١٣)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٠٩٢)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ

الْأَلْبَانِي (الإرواء رقم ٢٠٩١).

وَشَرْعًا: شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ، مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ وَبِالْعَصَبِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ، قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّ الزَّوْجِ، وَمَقَامَ حَدِّ الزَّوْجِ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ. وَسُمِّيَ اللَّعَانُ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِ الرَّجُلِ فِي الْخَامِسَةِ: أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ لَا مَحَالَةَ، فَيَكُونُ مَلْعُونًا.

٢- دَلِيلُ مَشْرُوعِيَةِ اللَّعَانِ:

يُسْتَدَلُّ عَلَى تَشْرِيعِ اللَّعَانِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ...﴾ [النور: ٦-١٠].

وَبِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رحمته الله عليه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْرِ الْمُتَلَاعِنِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه: «قَدْ قَضَى اللَّهُ فِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ» قَالَ: فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ. وَفِي رِوَايَةٍ: فَتَلَاعَنَّا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه ^(١).

٣- الْحِكْمَةُ مِنَ مَشْرُوعِيَةِ اللَّعَانِ:

وَالْحِكْمَةُ مِنَ مَشْرُوعِيَةِ اللَّعَانِ لِلزَّوْجِ: أَلَّا يَلْحَقَهُ الْعَارُ بِزِنَاهَا، وَيَفْسُدُ فِرَاشُهُ، وَلِيَلَّا يَلْحَقَهُ وَلَدٌ غَيْرُهُ، وَهُوَ لَا يُمَكِّنُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا فِي الْغَالِبِ، وَهِيَ لَا تُقَرُّ بِجَرِيمَتِهَا، وَقَوْلُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَبْقَ سِوَى حَلْفِهِمَا بِأَعْلَظِ الْأَيْمَانِ، فَكَانَ فِي تَشْرِيعِ اللَّعَانِ؛ حُلٌّ لِمُشْكِلَتِهِ، وَإِزَالَةٌ لِلْحَرَجِ، وَدَرءٌ لِحَدِّ الْقَذْفِ عَنْهُ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ إِلَّا نَفْسُهُ مُكْنَتِ الْمَرْأَةَ أَنْ تُعَارِضَ أَيْمَانَهُ بِأَيْمَانٍ مُكَرَّرَةٍ مِثْلَهُ، تَذَرُّ بِهَا الْحَدَّ عَنْهَا، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَدُّ. وَإِنْ نَكَلَ ^(٢) الزَّوْجُ عَنِ الْأَيْمَانِ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِنْ نَكَلَتْ هِيَ بَعْدَ حَلْفِهِ صَارَتْ أَيْمَانُهُ مَعَ نُكُولِهَا بَيِّنَةً قَوِيَّةً، لَا مُعَارِضَ لَهَا، وَيُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ حِينَئِذٍ.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٠٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٩٢).

(٢) النكول: القعود والنكوص والامتناع.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ:

١- شُرُوطُ صِحَّةِ اللَّعَانِ:

١- أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ (بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦].

٢- أَنْ يَقْدِفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزَّئْيِ، كَقَوْلِهِ: يَا زَانِيَةَ، أَوْ: رَأَيْتُكَ تَزْنِينَ، أَوْ: زَنَيْتِ.

٣- أَنْ تُكَذِّبَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ فِي قَذْفِهِ هَذَا، وَيَسْتَمِرُّ تَكْذِيبُهَا لَهُ إِلَى انْقِضَاءِ اللَّعَانِ.

٤- أَنْ يَتِمَّ اللَّعَانُ بِحُكْمِ حَاكِمٍ.

٢- كَيْفِيَّةُ اللَّعَانِ وَصِفَتُهُ:

صِفَةُ اللَّعَانِ: أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَمَامَ جَمْعٍ مِنَ النَّاسِ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ زَوْجَتِي فَلَانَّةٌ مِنَ الزَّئْيِ، يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، وَيُسَمِّيَهَا إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً بِمَا تَمَيَّزُ بِهِ. ثُمَّ يَزِيدُ فِي الشَّهَادَةِ الْخَامِسَةَ -بَعْدَ أَنْ يَعِظُهُ الْحَاكِمُ وَيُحَذِّرُهُ مِنَ الْكَذِبِ-: وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ، إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ.

ثُمَّ يَقُولُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ كَذَبَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّئْيِ، ثُمَّ تَزِيدُ فِي الشَّهَادَةِ الْخَامِسَةَ: وَأَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ⑥ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنْتُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ⑦ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ⑧ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦ - ٩].

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى اللَّعَانِ:

إِذَا تَمَّ اللَّعَانُ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي:

١- سُقُوطُ حَدِّ الْقَذْفِ عَنِ الزَّوْجِ.

٢- ثُبُوتُ الْفُرْقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَتَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا، وَلَوْ لَمْ يُفَرَّقِ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا.

٣- يَنْتَهِي عَنْهُ نَسَبٌ وَلَدَهَا وَيَلْحَقُ بِالزَّوْجَةِ، وَيَتَطَلَّبُ نَفْيُ الْوَلَدِ ذِكْرُهُ صَرَاحَةً فِي اللَّعَانِ، كَقَوْلِهِ: « أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزِّنَى، وَمَا هَذَا بَوْلِي ». لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ، وَامْرَأَتِهِ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقَّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ ^(١).

٤- وَجُوبُ حَدْ الزِّنَى عَلَى الْمَرْأَةِ، إِلَّا أَنْ تُلَاعِنَ هِيَ أَيْضًا؛ فَلِإِنْ نَكَّوْهَا عَنْ الْإِيمَانِ مَعَ إِيْمَانِهِ بَيِّنَةٌ قَوِيَّةٌ، تُوجِبُ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَيْهَا.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْعِدَّةِ وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا، وَالْحِكْمَةُ مِنْهَا:

١- تَعْرِيفُ الْعِدَّةِ:

الْعِدَّةُ لُغَةً: اسْمُ مَصْدَرٍ مِنْ عَدَّ يَعُدُّ، عَدًّا، وَهِيَ مَاخُذَةٌ مِنَ الْعَدَدِ وَالْإِحْصَاءِ؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَالْأَشْهُرِ.

وَشَرْعًا: اسْمٌ لِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ تَتَرَبَّصُّهَا الْمَرْأَةُ؛ تَعَبُّدًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ تَفْجُعًا عَلَى زَوْجٍ، أَوْ تَأَكُّدًا مِنْ بَرَاءَةِ رَحِمٍ.

وَالْعِدَّةُ مِنْ أَثَارِ الطَّلَاقِ، أَوْ الْوَفَاةِ.

٢- دَلِيلُ مَشْرُوعِيَّةِ الْعِدَّةِ:

الْأَصْلُ فِي وَجُوبِ الْعِدَّةِ وَمَشْرُوعِيَّتِهَا: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾

[البَقَرَةُ: ٢٢٨]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ

ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٤].

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣١٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٩٤).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَحَدِيثُ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رحمته الله: «أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ رحمته الله نَفِسَتْ ^(١) بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلْيَالٍ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأَذِنَ لَهَا فَنَكَحَتْ» ^(٢)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

٣- الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الْعِدَّةِ:

الْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ: اسْتِبْرَاءُ رَحِمِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحَمْلِ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ اخْتِلَاطُ الْأَنْسَابِ. وَأَيْضًا: إِتَاحَةُ الْفُرْصَةِ لِلزَّوْجِ الْمُطَلَّقِ لِيُرَاجِعَ نَفْسَهُ إِذَا نَدِمَ، وَكَانَ طَلَاقُهُ رَجْعِيًّا. وَأَيْضًا: صِيَانَةُ حَقِّ الْحَمْلِ إِذَا كَانَتْ الْمُفَارَقَةُ عَنْ حَمْلٍ.

المسألة الثانية: أنواع العدة:

تَنْقَسِمُ عِدَّةُ الْمَرْأَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- عِدَّةُ وَفَاةٍ.

٢- عِدَّةُ فِرَاقٍ.

أَوَّلًا: عِدَّةُ الْوَفَاةِ:

هِيَ عِدَّةٌ تَجِبُ عَلَى مَنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَلَا يَخْلُو الْحَالُ فِيهَا مِنْ أَمْرَيْنِ:

- إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا.

- أَوْ تَكُونَ غَيْرَ حَامِلٍ.

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا: فَعِدَّتُهَا تَنْتَهِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَلَوْ بَعْدَ سَاعَةٍ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وَلِحَدِيثِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رحمته الله: «أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ رحمته الله نَفِسَتْ بَعْدَ

(١) بضم النون وكسر الفاء، أي: ولدت.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٢٠).

وَفَاةَ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأْذَنَ لَهَا فَكَحَتْ^(١).

وَأِنْ كَانَتْ غَيْرَ حَامِلٍ: فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَهَذِهِ تَعْتَدُ مُطْلَقًا سِوَاءَ أَدْخَلَ بِهَا الزَّوْجَ، أَمْ لَمْ يَدْخُلْ. لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وَلَمْ يَرِدْ مَا يُخَصِّصُ هَذِهِ الْآيَةَ.

ثَانِيًا: عِدَّةُ الْفِرَاقِ:

هِيَ الْعِدَّةُ الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي فَارَقَتْ زَوْجَهَا بِفَسْخٍ، أَوْ طَلَاقٍ، أَوْ خُلْعٍ بَعْدَ الْوَطْءِ، وَلَا يَخْلُو الْحَالُ فِيهَا مِنْ أُمُورٍ:

- أَنْ تَكُونَ حَامِلًا.

- أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَامِلٍ.

- لَا تَرَى الْحَيْضَ لِصِغَرٍ، أَوْ آيَسَةٍ لِكِبَرٍ.

فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا: فَعِدَّتُهَا تَنْتَهِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وَأِنْ كَانَتْ غَيْرَ حَامِلٍ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ: فَعِدَّتُهَا بِمُرُورِ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ بَعْدَ الْفِرَاقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وَأِنْ كَانَتْ لَا تَرَى الْحَيْضَ بِأَنْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ آيَسَةً لِكِبَرِ سِنٍّ: فَعِدَّتُهَا تَنْتَهِي بِمُرُورِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ عَلَى فِرَاقِهَا. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَسِّنُّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤].

حُكْمُ الْمُطَلَّقة قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا:

إِذَا فَارَقَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ بِفَسْخٍ أَوْ طَلَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحراب: ٤٩]. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ، وَالْكِتَابِيَّاتِ، فِي هَذَا الْحُكْمِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَكَرَ الْمُؤْمِنَاتِ هُنَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: التَّزَامَاتُ الْعِدَّةُ، وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا:

١ - عِدَّةُ الطَّلَاقِ:

إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُعْتَدَّةً مِنْ زَوْجِهَا عِدَّةَ طَلَاقٍ، فَلَا يَخْلُو الْحَالُ مِنْ أَمْرَيْنِ:

- أَنْ يَكُونَ طَلَاقُهَا رَجْعِيًّا.
- أَنْ يَكُونَ طَلَاقُهَا بَائِنًا.

أَوَّلًا: الْمُعْتَدَّةُ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ:

يَتَرْتَّبُ لِلْمُعْتَدَّةِ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ مَا يَلِي:

- ١- وَجُوبُ السُّكْنَى لَهَا مَعَ الزَّوْجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ.
- ٢- وَجُوبُ النِّفَقَةِ لَهَا مِنْ مُؤْنَةٍ، وَكِسْوَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٣- يَجِبُ عَلَيْهَا مُلَازِمَةُ الْمَسْكَنِ وَلَا تَفَارِقُهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ...﴾ [الطَّلَاق: ٦]، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطَّلَاق: ١].

٤- يَحْرُمُ عَلَيْهَا التَّعَرُّضُ لِخِطْبَةِ الرِّجَالِ؛ إِذْ هِيَ حَيِّسَةٌ عَلَى زَوْجِهَا، فَهِيَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً بِطَلَاقٍ بَائِنٍ:

وَلَا يَخْلُو الْحَالُ فِيهَا مِنْ أَمْرَيْنِ:

- إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا.

- وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَامِلٍ.

أَوَّلًا: إِنْ كَانَتْ حَامِلًا: فَيَتَرْتَّبُ لَهَا مَا يَلِي:

١- وَجُوبُ السُّكْنَى عَلَى الزَّوْجِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَايَأُ النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطَّلَاق: ١].

٢- النَّفَقَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَى حِمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

[الطَّلَاق: ٦]

٣- مُلَازِمَةُ الْبَيْتِ الَّذِي تَعُدُّ فِيهِ، وَعَدَمُ الْخُرُوجِ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ [الطَّلَاق: ١]. وَدَلِيلُ خُرُوجِهَا لِحَاجَةٍ: حَدِيثُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا^(١)، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «بَلَى اخْرُجِي، فُجْدِي نَخْلِكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا»^(٢).

ثَانِيًا: إِنْ كَانَتْ غَيْرَ حَامِلٍ: فَيُنْبِتُ لَهَا مَا يُنْبِتُ لِلْحَامِلِ إِلَّا النَّفَقَةُ، وَمَا يَتْبَعُهَا كَالْمَلْبَسِ فَلَا يُنْبِتُ لَهَا؛ لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حِينَ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقَةً كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»^(٣).

(١) الجداد - بالفتح والكسر -: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٨٣).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٢٨٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٢١٠ / ٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٨٠) بِمَعْنَاهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيح)

سُنَنِ النَّسَائِيِّ بِرَقْم (٣٣٢٤).

٢- عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا:

يَلْزَمُ الْمُعْتَدَّةَ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا الْأَحْكَامُ التَّالِيَةُ:

١- يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ زَوْجُهَا، وَهِيَ فِيهِ، وَلَوْ مُؤَجَّرًا أَوْ مُعَارًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْفُرَيْعَةِ بِنْتِ مَالِكٍ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي جَاءَ فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ...». وَلَا يَجُوزُ تَحْوُلُهَا إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ، كَأَنْ تَخَافَ عَلَى نَفْسِهَا الْبَقَاءَ فِيهِ، أَوْ تَحُولَ عَنْهُ قَهْرًا أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَيَجُوزُ لَهَا التَّحَوُّلُ حَيْثُ شَاءَتْ؛ لِلضَّرُورَةِ.

٢- مُلَازِمَةُ الْبَيْتِ الَّذِي تَعْتَدُّ فِيهِ وَعَدَمُ الْخُرُوجِ مِنْهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. وَيَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لِحَوَائِجِهَا نَهَارًا لَا فِي اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ مَظْنَةُ الْفَسَادِ، فَلَا تَخْرُجُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، بِخِلَافِ النَّهَارِ فَإِنَّهُ مَظْنَةُ قَضَاءِ الْحَاجَاتِ.

٣- يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ عَلَى زَوْجِهَا مُدَّةَ الْعِدَّةِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى أَحْكَامِ الْإِحْدَادِ تَفْصِيلًا.

٤- لَيْسَ لَهَا النِّفَقَةُ، لِانْتِهَاءِ الزَّوْجِيَّةِ بِالْمَوْتِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الْإِحْدَادِ:

تَعْرِيفُ الْإِحْدَادِ، وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

١- تَعْرِيفُ الْإِحْدَادِ:

الْإِحْدَادُ لُغَةً: الْامْتِنَاعُ، يَقَالُ: حَادٌّ وَمُحَدٌّ، إِذَا تَرَكَتِ الْمَرْأَةُ الزَّيْنَةَ وَالطَّيِّبَ. وَشَرْعًا: هُوَ تَرْكُ الْمَرْأَةِ الزَّيْنَةَ، وَالطَّيِّبَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَرُغَّبُ فِيهَا، وَيَدْعُو إِلَى جَمَاعِهَا.

٢- دَلِيلُ مَشْرُوعِيَّةِ الْإِحْدَادِ:

الْإِحْدَادُ وَاجِبٌ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا؛ لِحَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (١٢٢٤) وَقَالَ: صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمٍ (٢٠٣١)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^(١).

وَحَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: «كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَكْتَحِلَ وَلَا نَتَّطِيبَ وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ»^(٢)... الْحَدِيثُ^(٣).

وَيَجِبُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ الْمُحَدَّةِ مَا يَلِي:

١ - الْمَنَعُ عَنِ مَظَاهِرِ الزَّيْنَةِ وَالطَّيِّبِ، فَتَمْنَعُ مِنْ لِبْسِ الثِّيَابِ ذَاتِ الْأَلْوَانِ الزَّاهِيَةِ، وَلَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَلْبَسُ الْحُلِيَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً أَوْ غَيْرَهُمَا، وَلَا تَسْتَعْمِلَ شَيْئًا مِنَ الْأَصْبَاغِ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها مَرْفُوعًا: «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقُ، وَلَا الْحُلِيَّ وَلَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَكْتَحِلُ»^(٤)، وَلِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

٢ - وَجُوبُ مُلَازِمَتِهَا بَيْتَهَا الَّذِي تَعْتَدُّ فِيهِ وَلَا تَخْرُجُ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ لِحَدِيثِ الْفَرِيعَةِ بِنْتِ مَالِكٍ رضي الله عنها الْمَاضِي ذِكْرُهُ.

الْبَابُ الثَّاسِعُ: فِي الرِّضَاعِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الرِّضَاعِ، وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَحُكْمُهُ:

١ - تَعْرِيفُ الرِّضَاعِ:

الرِّضَاعُ لُغَةً -بِفَتْحِ الرَّاءِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا-: مَصُّ اللَّبَنِ مِنَ الثَّدْيِ، أَوْ شُرْبُهُ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٣٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٨٦).

(٢) الْعَصَبُ: بُرْدٌ يَصْبَغُ غَزْلُهُ ثَمَ يَنْسَجُ، وَلَا يَشْنُو وَلَا يَجْمَعُ وَإِنَّمَا يَشْنُو وَيَجْمَعُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَيَقَالُ: بَرَدَا عَصَبٌ، وَبِرُودُ عَصَبٍ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٤١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٩٣٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٢٣٠٤)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٣٥٣٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء رقم ٢١٢٩).

وَالْمُمَشَّقُ مِنَ الثِّيَابِ: الْمَصْبُوغُ بِالْمِشْقِ، وَهُوَ صَبِغٌ أَحْمَرُ.

وَشَرْعًا: هُوَ مَصُّ طِفْلٍ دُونَ الْحَوْلَيْنِ لَبَنًا ثَابِتًا عَنْ حَمْلٍ، أَوْ شَرِبَهُ أَوْ نَحَوَهُ.

٢- دَلِيلُ مَشْرُوعِيَةِ الرَّضَاعِ:

الرَّضَاعُ مَشْرُوعٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ فَسَتَرْضِعُنَّ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطَّلَاق: ٦].

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٣٣].

٣- حُكْمُ الرَّضَاعِ:

حُكْمُ الرَّضَاعِ حُكْمُ النَّسَبِ فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ، وَتُبُوتِ الْمَحْرَمِيَّةِ، وَإِبَاحَةِ الْخُلُوةِ وَالنَّظَرِ. فَهُوَ مُوجِبٌ لِلْقَرَابَةِ نَاشِئٌ لِلتَّحْرِيمِ بِشُرُوطِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ

الرَّضَاعَةِ﴾ [النِّسَاء: ٢٣] وَذَلِكَ فِي سِيَاقِ بَيَانِ الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّضَاعَةَ

تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ»^(١). وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

بِنْتِ حَمْزَةَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا

يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ»^(٢).

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الرِّضَاعِ الْمَحْرَمِ، وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَى قَرَابَةِ الرِّضَاعِ:

١- شُرُوطُ الرِّضَاعِ الْمَحْرَمِ:

لَا يُعَدُّ الرِّضَاعُ مُوجِبًا لِلْقَرَابَةِ، وَنَاشِئًا لِلتَّحْرِيمِ، إِلَّا بِشَرْطَيْنِ وَهُمَا:

١- أَنْ يَكُونَ الْإِرْضَاعُ خِلَالَ السَّتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ عُمُرِ الرِّضِيعِ، فَلَا يُؤْثِرُ الرِّضَاعُ

بَعْدَ السَّتَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِّمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ

الرَّضَاعَةَ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٣٣]، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِيصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [النِّسَاء: ١٤].

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٦٤٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٤٤).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٠٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٤٧). وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَلِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمْعَاءُ فِي الثَدِيِّ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ» ^(١). وَمَعْنَى فَتَقَ الْأُمْعَاءُ: وَصَلَ إِلَيْهَا وَوَسَّعَهَا؛ فَالرِّضَاعُ الْمُحَرَّمُ هُوَ مَا كَانَ فِي الصَّغِيرِ، وَقَامَ مَقَامَ الْغِذَاءِ، وَذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ الرِّضِيعُ طِفْلاً فَيَسُدُّ اللَّبَنُ جَوْعَهُ وَيُنْبِتُ لَحْمَهُ.

٢- أَنْ تُرَضِعَهُ خُمْسَ رَضَعَاتٍ مُشْبِعَاتٍ فَأَكْثَرَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيْمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ)، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخُمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيْمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ» ^(٢). وَهَذَا مِمَّا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ.

وَلَوْ وَصَلَ اللَّبَنُ إِلَى جَوْفِ الطِّفْلِ بِغَيْرِ الرِّضَاعِ، كَأَنْ يَقْطُرَ فِي فَمِهِ، أَوْ يَشْرَبَهُ فِي إِنَاءٍ وَنَحْوِهِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرِّضَاعِ، بِشَرْطِ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ ذَلِكَ خُمْسَ مَرَّاتٍ.

٢- مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى قَرَابَةِ الرِّضَاعِ:

يَتَرْتَّبُ عَلَى الْقَرَابَةِ النَّاشِئَةِ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ حُكْمَانِ، وَهُمَا:

١- حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْحُرْمَةِ.

٢- حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْحِلِّ.

أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُرْمَةِ: فَإِنَّ الْإِرْضَاعَ لَهُ مِنَ التَّأْثِيرِ فِي حُرْمَةِ النِّكَاحِ، مِثْلُ مَا لِقَرَابَةِ النَّسَبِ؛ فَأُمُّكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَإِنْ عَلَتْ، وَبِنتُكَ وَإِنْ سَفَلَتْ، وَأُخْتُكَ لِأَبَوَيْكَ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا، مُحَرَّمَاتٌ عَلَيْكَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْقَرَابَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِ الرِّضَاعِ.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِأَثَرِ الْحِلِّ: فَإِنَّ كُلَّ مَا يَحِلُّ بَيْنَكَ وَبَيْنَ قَرِيْبَةٍ لَكَ مِنَ النَّسَبِ كَالْأُمِّ وَالْبِنْتِ، يَحِلُّ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا رَضَاعَةٌ، فَيَحِلُّ بَيْنَهُمَا النَّظَرُ وَالْخُلُوءُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٢١٣١) وَقَالَ. حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ بِرَقْم (٢١٥٠).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٤٥٢).

تَحَرَّمَ الْوِلَادَةُ^(١).

المسألة الثالثة: إثبات الرضاع؛

يُثْبِتُ الرِّضَاعُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ مَرْضِيَّةٍ، مَعْرُوفَةٍ بِالصَّدَقِ، شَهِدَتْ بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ عَلَى غَيْرِهَا، أَنَّهَا أَرْضَعَتْ طِفْلاً فِي الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ؛ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتِ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «وَكَيْفَ وَقَدْ قِيلَ، دَعَهَا عَنْكَ»^(٢)، وَلَا نَظَرَ هَذِهِ شَهَادَةُ عَلَى عَوْرَةٍ، فَتَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُتَفَرِّدَاتٍ عَنِ الرِّجَالِ، كَالْوِلَادَةِ.

الباب العاشر: في الحضائنة، وأحكامها

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: في تعريف الحضائنة، وحكمها، ولَمَنْ تَكُونُ؟

أ- تعريف الحضائنة:

لُغَةً: تَرْبِيَةُ الصَّغِيرِ وَرِعَايَتِهِ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْحِضْنِ، وَهُوَ الْجَنْبُ؛ لِأَنَّ الْمُرَبِّيَّ وَالْكَافِلَ يَضُمُّ الطِّفْلَ إِلَى جَنْبِهِ.

وَالْحَاضِنُ وَالْحَاضِنَةُ: الْمُؤَكَّلَانِ بِالصَّبِيِّ يَحْفَظَانِهِ وَيَرْعِيَانِهِ.

وَالْحَضَانَةُ شَرْعًا: هِيَ الْقِيَامُ بِحِفْظِ مَنْ لَا يُمِيزُ وَلَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ، وَتَرْبِيَّتُهُ بِمَا يَصْلِحُهُ بَدَنِيًّا وَمَعْنَوِيًّا، وَوَقَائَتُهُ عَمَّا يُؤْذِيهِ.

ب- حُكْمُهَا: وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي حَقِّ الْحَاضِنِ إِذَا لَمْ يُوَجَدْ غَيْرُهُ، أَوْ وُجِدَ وَلَكِنَّ الْمَحْضُونَ لَمْ يَقْبَلْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَهْلِكُ، أَوْ يَتَضَرَّرُ بِتَرْكِ الْحِفْظِ، فَيَجِبُ حِفْظُهُ عَنِ الْهَلَاكِ، وَالْوُجُوبُ الْكِفَائِيُّ يَكُونُ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَاضِنِينَ.

ج- لِمَنْ تَكُونُ؟ وَالْحَضَانَةُ تَكُونُ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ لَهَا، إِلَّا أَنْ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ قَبْلَ السَّابِقَةِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٦٦٠).

النِّسَاءُ يُقَدَّمْنَ فِي الْحَضَانَةِ عَلَى الرِّجَالِ؛ لِأَنَّهُنَّ أَشْفَقُ وَأَرْفَقُ بِالصِّغَارِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ تُصَرَّفُ إِلَى الرِّجَالِ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى الْحِمَايَةِ وَالصِّيَانَةِ وَإِقَامَةِ مَصَالِحِ الصِّغَارِ أَقْدَرُ.

وَحَضَانَةُ الطِّفْلِ تَكُونُ لَوَالِدَيْهِ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ قَائِمًا بَيْنَهُمَا، أَمَّا إِذَا تَفَرَّقَا فَالْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ مَا لَمْ تَنْكِحْ زَوْجًا أجنبيًّا مِنَ الْمُحْضُونِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَرَعَ وَلَدَهَا مِنْهَا: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»^(١).

وَمُقْتَضَى الْحَضَانَةِ: حِفْظُ الْمُحْضُونِ، وَإِمْسَاكُهُ عَمَّا يُؤْذِيهِ، وَتَرْبِيَّتُهُ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَمَلُ جَمِيعِ مَا هُوَ فِي صَالِحِهِ: مِنْ تَعَهُدِ طَعَامِهِ، وَشَرَابِهِ، وَغَسْلِهِ، وَنَظَافَتِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَتَعَهُدِ نَوْمِهِ، وَيَقْطَعِهِ، وَالْقِيَامِ بِجَمِيعِ حَاجَاتِهِ، وَمُتَطَلَّبَاتِهِ.

المسألة الثانية: في شروط الحاضن، وموانع الحضانة؛

١ - **الإسلام:** فَلَا حَضَانَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلِلْخَشْيَةِ عَلَى الْمُحْضُونِ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي دِينِهِ وَإِخْرَاجِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ.

٢ - **البُلُوغُ وَالْعَقْلُ:** فَلَا حَضَانَةَ لِصَغِيرٍ وَلَا مَجْنُونٍ وَلَا مَعْتُوهٍ؛ لِأَنَّهُمْ عَاجِزُونَ عَنْ إِدَارَةِ أُمُورِهِمْ، وَفِي حَاجَةٍ لِمَنْ يَحْضَنُهُمْ.

٣ - **الأَمَانَةُ فِي الدِّينِ وَالْعِفَّةُ:** فَلَا حَضَانَةَ لِخَائِنٍ وَفَاسِقٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْتَمَنٍ، وَفِي بَقَاءِ الْمُحْضُونِ عِنْدَهُمَا ضَرَرٌ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ.

٤ - **الْقُدْرَةُ عَلَى الْقِيَامِ بِشُؤُونِ الْمُحْضُونِ بَدَنِيًّا وَمَالِيًّا:** فَلَا حَضَانَةَ لِعَاجِزٍ لِكِبَرِ سِنِّ، أَوْ صَاحِبِ عَاهَةٍ كَخَرَسٍ وَصَمَمٍ، وَلَا حَضَانَةَ لِفَقِيرٍ مُعْدَمٍ، أَوْ مَشْغُولٍ بِأَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا ضِيَاعُ الْمُحْضُونِ.

٥ - **أَنْ يَكُونَ الْحَاضِنُ سَلِيمًا مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمُعْدِيَةِ:** كَالْجُذَامِ وَنَحْوِهِ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْمِ (٢٢٧٦)، وَالْحَاكِمُ (٢/ ٢٠٧) وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَحَسَنَهُ الْأَبَانِيُّ (الإرواء برقم ٢١٨٧).

٦- أَنْ يَكُونَ رَشِيدًا: فَلَا حَضَانَةَ لِسَفِيهِ مُبَذَّرٍ لِثَلَا يَتَلَفَ مَالُ الْمَحْضُونِ.

٧- أَنْ يَكُونَ الْحَاضِنَ حُرًّا: فَلَا حَضَانَةَ لِرَقِيقٍ؛ لِأَنَّ الْحَضَانَةَ وَلَايَةٌ، وَلَيْسَ

الرَّقِيقُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ.

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ عَامَّةٌ فِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ شَرْطًا آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ لَا تَكُونَ مُتَزَوِّجَةً مِنْ أجنبيٍّ مِنَ الْمَحْضُونِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ مَشْغُولَةً بِحَقِّ الزَّوْجِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»^(١). وَتَسْقُطُ الْحَضَانَةُ بِوُجُودِ مَانِعٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ زَوَالِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ اسْتِحْقَاقِهَا السَّابِقَةِ.

المسألة الثالثة: من الأحكام المتعلقة بالحضانة:

- إِذَا سَافَرَ أَحَدُ أَبَوَيِ الْمَحْضُونِ سَفَرًا طَوِيلًا، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْمَضَارَّةَ، وَكَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا، فَلَا بُدَّ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ، سَوَاءً أَكَانَ هُوَ الْمُسَافِرُ أَمْ الْمُقِيمُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِتَأْذِيبِ الْوَلَدِ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ بَعِيدًا ضَاعَ الْوَلَدُ.

- إِذَا كَانَ السَّفَرُ لِكَلِّ قَرِيبٍ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَالْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ، سَوَاءً أَكَانَتْ هِيَ الْمُسَافِرَةُ أَمْ الْمُقِيمَةَ؛ لِأَنَّهَا أَتَمُّ شَفَقَةً وَيُمْكِنُ لِأَبِيهِ الْإِشْرَافُ عَلَيْهِ، وَتَعَهُدُ حَالَهُ. أَمَّا إِذَا كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا وَلِحَاجَةٍ، وَكَانَ الطَّرِيقُ غَيْرَ آمِنٍ فَالْحَضَانَةُ تَكُونُ لِلْمُقِيمِ مِنْهُمَا.

- وَتَنْتَهِي الْحَضَانَةُ عِنْدَ سِنِّ السَّابِعَةِ، وَيُخَيَّرُ الذَّكَرُ بَعْدَهَا بَيْنَ أَبَوَيْهِ، فَيَكُونُ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ فَخُذْ يَدَيْهِمَا شِئْتَ» فَأَخَذَ يَدَ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ^(٢)، وَقَضَى بِالتَّخْيِيرِ أَيْضًا: عُمَرُ وَعَلِيٌّ ﷺ، وَلَا يُخَيَّرُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ عَاقِلًا، وَكَانَ الْأَبَوَانِ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ.

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٦)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَمَ (٢٢٧٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَمَ (١٣٧٥) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْحَاكِمُ

(٩٧/٤) وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء برقم ٢١٩٢).

وَقَيَّدَ التَّخْيِيرُ بِالسَّبْعِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ سِنٍّ أَمَرَ فِيهِ الشَّارِعُ بِمُخَاطَبَتِهِ بِالصَّلَاةِ. فَإِنْ اخْتَارَ الْوَلَدُ أَبَاهُ كَانَ عِنْدَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا لِيُؤَدِّبَهُ وَيُرَبِّيَهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ، وَإِنْ اخْتَارَ أُمُّهُ صَارَ عِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ أَبِيهِ نَهَارًا؛ لِيُؤَدِّبَهُ وَيُرَبِّيَهُ، وَلِأَنَّ النَّهَارَ وَقْتُ قَضَاءِ الْحَوَائِجِ، وَعَمَلِ الصَّنَائِعِ.

وَالْأُنْثَى إِذَا بَلَغَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَإِنَّهَا تَكُونُ عِنْدَ أَبِيهَا؛ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ لَهَا وَأَحَقُّ بِوَلَايَتِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَلِقُرْبِهَا مِنْ سِنِّ التَّزْوِيجِ، وَالْأَبُ وَلِيُّهَا وَإِنَّمَا تُخْطَبُ مِنْهُ، وَهُوَ الْأَعْلَمُ بِالْكَفِّ مِمَّنْ يَتَقَدَّمُونَ لَهَا، وَلَا تُمْنَعُ الْأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا عِنْدَ عَدَمِ الْمَحْظُورِ كَخَوْفِ الْفَسَادِ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ الْأَبُ عَاجِزًا عَنْ حِفْظِهَا؛ لِشُغْلِهِ، أَوْ لِكِبَرِهِ، أَوْ لِمَرَضِهِ، أَوْ لِقِلَّةِ دِينِهِ. وَالْأُمُّ أَصْلَحُ وَأَقْدَرُ فَإِنَّهَا أَحَقُّ بِهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَ الْأَبُ وَجَعَلَهَا عِنْدَ زَوْجَتِهِ، تُؤْذِيهَا وَتَقْصُرُ فِي حَقِّهَا، فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ.

- أَجْرَةُ الْحَضَانَةِ - سَوَاءٌ أَكَانَ الْحَاضِنُ أُمًّا أَمْ غَيْرَهَا - مُسْتَحَقَّةٌ مِنْ مَالِ الْمَحْضُونِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، أَوْ مِنْ مَالِ وَلِيِّهِ وَمَنْ تَلَزَّمَتْ نَفَقَتُهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ.

الْبَابُ الْحَادِي عَشَرَ فِي النِّفَقَاتِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ النِّفَقَةِ وَأَنْوَاعُهَا:

أ- تَعْرِيفُ النِّفَقَةِ:

النِّفَقَةُ لُغَةً: مَا خُوِذَ مِنَ الْإِنْفَاقِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْإِخْرَاجِ وَالنَّفَادِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْإِنْفَاقُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ.

وَشَرْعًا: كِفَايَةُ مَنْ يَمُونُهُ^(١) بِالْمَعْرُوفِ قُوتًا، وَكِسُوفًا، وَمَسْكَنًا، وَتَوَابِعَهَا.

ب- أَنْوَاعُ النِّفَقَاتِ:

١- نَفَقَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ.

(١) مَنْ الرَّجُلُ أَهْلُهُ يَمُونُهُمْ مَوْنًا وَمُؤْنَةً: كِفَاهُهُمْ وَعَالَهُمْ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِمْ.

٢- نفقة الفروع على الأصول.

٣- نفقة الأصول على الفروع.

٤- نفقة الزوجة على الزوج.

أولاً: نفقة الإنسان على نفسه:

يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَبْدَأَ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُدْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبَيْرٍ ^(١)، إِلَى أَنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ...» ^(٢) الْحَدِيثُ.

ثانياً: نفقة الفروع:

فَيَجِبُ عَلَى الْوَالِدِ وَإِنْ عَلَا نَفَقَةُ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ^[البقرة: ٢٣٣]. فَأَوْجَبَ عَلَى الْوَالِدِ نَفَقَاتُ رِزَاةِ الْوَلَدِ، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ، بِالْمَعْرُوفِ» ^(٣).

ثالثاً: نفقة الأصول:

فَيَجِبُ نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ عَلَى وَلَدِهِمَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ ^[لقمان: ١٥]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ^[الإسراء: ٢٣]، وَمِنْ الْإِحْسَانِ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِمَا، بَلْ إِنْ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ. وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ

(١) تدبير العبد: هو تعليق عتقه بموت سيده، فيقول: أنت حر يوم أموت.

(٢) رواه مسلم برقم (٩٩٧).

(٣) رواه البخاري برقم (٢٢١١)، ومسلم برقم (١٧١٤).

مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»^(١)، وَلِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ»^(٢).

رَابِعًا: نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ:

تَجِبُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وَلِحَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سِيَاقِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِ: «وَلَهْنٌ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(٣)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ الْمُتَقَدِّمِ: «فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ».

وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمِ أَيْضًا، وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ لِهَنْدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ».

فَيَلْزِمُ الزَّوْجَ نَفَقَةَ زَوْجَتِهِ قُوَّتًا، وَسُكْنَى، وَكِسْوَةً بِمَا يَصْلُحُ لِمَثَلِهَا. وَهَذِهِ النَّفَقَةُ تَجِبُ لِلزَّوْجَةِ الَّتِي فِي عِصْمَتِهِ، وَكَذَا الْمُطْلَقَةُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ. وَأَمَّا الْمُطْلَقَةُ الْبَائِنُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَلَا سُكْنَى، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَلَهَا النَّفَقَةُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٦].

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: نَفَقَةُ الْمَمَالِكِ وَالْبَهَائِهِ:

أَوَّلًا: نَفَقَةُ الْمَمَالِكِ:

أ- حُكْمُ النَّفَقَةِ عَلَى الْمَمَالِكِ: يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ نَفَقَةُ مُمْلُوكِهِ مِنْ قُوَّتِ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٣٥٨)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٢٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ٢٤١)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢١٣٧)، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ النَّسَائِيِّ ٤١٤٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٣٠)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (الإرواء بِرَقْم ٨٣٨).

(٣) زَوَّاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٢١٨).

وَكِسْوَةٍ وَسَكَنِ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. وَقَوْلِهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ»^(١).

وَيَجِبُ الرِّقُّ بِهِمْ وَعَدَمُ تَحْمِيلِهِمْ فَوْقَ طَاقَتِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»^(٢).

ب- تَزْوِيجُ الْمَمْلُوكِ وَإِنْكَاحُهُ: إِنْ طَلَبَ الرِّقِيُّ نِكَاحًا زَوْجَهُ سَيِّدُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وَلِأَنَّهُ يُخْشَى وَقُوعُهُ فِي الْفَاحِشَةِ إِذَا تَرَكَ إِعْفَافَهُ. وَإِذَا طَلَبَتِ الْأَمَةُ نِكَاحًا؛ خَيْرَهَا سَيِّدُهَا بَيْنَ وَطْئِهَا، أَوْ تَزْوِيجِهَا، أَوْ بَيْعِهَا إِزَالَةً لِلضَّرَرِّ عَنْهَا.

ثَانِيًا: نَفَقَةُ الْبَهَائِمِ:

يَجِبُ عَلَى مَنْ مَلَكَ بِهَيْمَةً إِطْعَامُهَا، وَسَقْيُهَا، وَالْقِيَامُ بِشُؤْنِهَا، وَرِعَايَتُهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ رَبَطْتُهَا، فَلَا هِيَ أَطْعَمْتُهَا، وَلَا هِيَ أَرْسَلْتُهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، حَتَّى مَاتَتْ هَزْلًا»^(٣).

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَى الْحَيَّوَانِ الْمَمْلُوكِ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْمَرْأَةِ النَّارِ كَانَ بِسَبَبِ تَرْكِ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْهِرَّةِ، وَمِثْلِهَا بَاقِي الْحَيَّوَانَاتِ الْمَمْلُوكَةِ. فَإِنْ عَجَزَ مَالُكُ الْبَهِيمَةِ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا، أَوْ تَأْجِيرِهَا، أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُؤْكَلُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهَا فِي مِلْكِهِ مَعَ عَدَمِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ظُلْمٌ، وَالظُّلْمُ تَجِبُ إِزَالَتُهُ.

* * *

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٦٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٦١).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٦١٩).

عَاشِرًا: كِتَابُ الْجِنَايَاتِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْجِنَايَاتِ:

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْجِنَايَةِ وَأَقْسَامُهَا:

أ- تَعْرِيفُ الْجِنَايَةِ:

الْجِنَايَةُ جَمْعُهَا جِنَايَاتٌ، وَهِيَ لُغَةً: التَّعَدِّي عَلَى بَدَنِ أَوْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ، وَقَدْ جَعَلَ الْفُقَهَاءُ كِتَابَ الْجِنَايَاتِ خَاصًّا بِالتَّعَدِّي عَلَى الْبَدَنِ، وَكِتَابَ الْحُدُودِ خَاصًّا بِالتَّعَدِّي عَلَى الْمَالِ وَالْعِرْضِ.

فَالْجِنَايَةُ شَرْعًا: التَّعَدِّي عَلَى الْبَدَنِ بِمَا يُوجِبُ قَصَاصًا، أَوْ مَالًا، أَوْ كَفَّارَةً.

ب- أَقْسَامُ الْجِنَايَةِ: تَنْقَسِمُ الْجِنَايَةُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - جِنَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ.

٢ - جِنَايَةٌ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْجِنَايَةُ عَلَى النَّفْسِ:

وَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ يُؤَدِّي إِلَى زُهُوقِ النَّفْسِ، وَهِيَ الْقَتْلُ. وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْقَتْلِ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٣]. وَلِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثِّبْتُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» ^(١). فَتَحْرِيمُ الْقَتْلِ بِغَيْرِ حَقٍّ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.

(١) زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٣٣٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٧٧).

حُكْمُ قَاتِلِ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ:

إِذَا قَتَلَ شَخْصٌ شَخْصًا مُتَعَمِّدًا بِغَيْرِ حَقٍّ فَحُكْمُهُ أَنَّهُ فَاسِقٌ؛ لِإِزْكَابِهِ كَبِيرَةً مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ شَأْنَ الْقَتْلِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]. وَقَالَ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا»^(١). وَقَدْ تَوَعَّدَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، فَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا...﴾ [النساء: ٩٣].

وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ؛ لِأَنَّ ذَنْبَهُ دُونَ الشُّرْكِ. هَذَا إِنْ لَمْ يُتَّبَعْ، أَمَّا إِذَا تَابَ فَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] وَلَكِنْ لَا يَسْقُطُ حَقُّ الْمَقْتُولِ فِي الْآخِرَةِ بِمُجَرَّدِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ.

المسألة الثالثة: أنواع القتل:

يُنْقَسِمُ الْقَتْلُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْقَتْلُ الْعَمْدُ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ، وَالْخَطَأُ.

وَالْخَطَأُ وَالْعَمْدُ وَرَدَ ذِكْرُهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢]. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

وَأَمَّا شِبْهُ الْعَمْدِ: فَثَبَّتَ فِي السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٦٢).

مُغَلَّظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ^(١).

وَالِى تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: قَتْلُ الْعَمْدِ:

حَقِيقَتُهُ: أَنْ يَقْصِدَ الْقَاتِلُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا، فَيَقْتُلُهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ. فَعَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَوَافُرِ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ، حَتَّى يَكُونَ الْقَتْلُ عَمْدًا:

١- وَجُودُ الْقَصْدِ مِنَ الْقَاتِلِ، وَهُوَ إِرَادَةُ الْقَتْلِ.

٢- أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي قَصَدَ قَتْلَهُ آدَمِيٌّ مَعْصُومٌ الدَّمِ.

٣- أَنْ تَكُونَ الْآلَةُ الَّتِي قَتَلَهُ بِهَا مِنْهَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ لِلْقَتْلِ عَادَةً، سَوَاءً أَكَانَتْ مُحَدَّدَةً أَمْ غَيْرَ مُحَدَّدَةٍ.

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ لَمْ يَكُنِ الْقَتْلُ عَمْدًا.

● صُورُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ:

١- أَنْ يَضْرِبَهُ بِمُحَدَّدٍ، وَهُوَ مَا يَقْطَعُ، وَيَدْخُلُ فِي الْبَدَنِ، كَالسَّيْفِ وَالسَّكِّينِ وَالرَّمْحِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا.

٢- أَنْ يَقْتُلَهُ بِمِثْقَلٍ كَبِيرٍ، كَالْحَجَرِ الْكَبِيرِ وَالْمِطْرَقَةِ وَنَحْوِهَا؛ لِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ ^(٢) بَيْنَ حَجَرَيْنِ. فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانٌ؟ فَلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ ^(٣).

٣- أَنْ يَمْنَعَ خُرُوجَ نَفْسِهِ، كَأَنْ يَخْنِقَهُ بِحَبْلِ وَنَحْوِهِ، أَوْ يَسُدُّ فَمَهُ، وَأَنْفَهُ، حَتَّى يَمُوتَ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٥٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٨٣/٢) وَحَسَنَهُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي حَاشِيَةِ الْمُسْنَدِ (٣٢٨/١١).

(٢) الرُّضُّ: الدَّقُّ وَالْكَسْرُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤١٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٧٢) - ١٧.

- ٤- أَنْ يَسْقِيَهُ سُمًّا لَا يَعْلَمُ بِهِ، أَوْ يُطْعِمَهُ شَيْئًا قَاتِلًا، فَيَمُوتُ بِهِ.
- ٥- أَنْ يُلْقِيَهُ فِي مَهْلَكَةٍ يَكْثُرُ فِيهَا السَّبَاعُ، أَوْ يَنْعَدِمُ فِيهَا الْمَاءُ.
- ٦- أَنْ يُلْقِيَهُ فِي مَاءٍ يُغْرِقُهُ، أَوْ نَارٍ تَحْرِقُهُ، وَلَا يُمْكِنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُمَا.
- ٧- أَنْ يَحْبِسَهُ، وَيَمْنَعَ عَنْهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ زَمَنًا يَمُوتُ فِيهِ غَالِبًا، فَيَمُوتُ بِذَلِكَ جُوعًا أَوْ عَطَشًا.
- ٨- أَنْ يُلْقِيَهُ إِلَى حَيَوَانٍ مُفْتَرِسٍ كَأَسَدٍ، أَوْ حَيَّةٍ قَاتِلَةٍ، فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ.
- ٩- أَنْ يَتَسَبَّبَ فِي قَتْلِهِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا، كَأَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ مِنْ زَنًى، أَوْ رِدَّةٍ، أَوْ قَتْلِ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَرْجِعُ الشُّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ وَيَقُولُونَ: تَعَمَّدْنَا قَتْلَهُ، فَيُقْتَلُونَ بِهِ.

● حُكْمُ قَتْلِ الْعَمْدِ:

لِقَتْلِ الْعَمْدِ حُكْمَانِ:

- ١- حُكْمٌ أُخْرَوِيٌّ: وَهُوَ تَحْرِيمُ الْقَتْلِ، وَلِفَاعِلِهِ الْإِثْمُ الْعَظِيمُ، وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ، إِنْ كَمْ يَتَّبِ، أَوْ يَغْفُو اللَّهُ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

- ٢- حُكْمٌ دُنْيَوِيٌّ: فَيَتَرْتَّبُ عَلَى قَتْلِ الْعَمْدِ الْقَصَاصُ إِنْ كَمْ يَغْفُ أَوْ لِيَاءُ الْمَقْتُولِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَائْتَبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَغْفُوَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «إِمَّا أَنْ يُقَادَ وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى» ^(١). فَوَلَّى الدَّمُ مُخَيَّرَ بَيْنَ الْقِصَاصِ، أَوِ الْعَفْوِ بِلَا مُقَابِلٍ، أَوْ أَخَذِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٤٢٩٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٥٤).

الدِّيةَ وَهِيَ بَدَلٌ عَنِ الْقَصَاصِ وَلَهُ الصُّلْحُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا. قَالَ الْمُؤَفَّقُ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا: «مَنْ قَتَلَ عَمْدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَمَا صَوْلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ. وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْقَتْلِ» (١). وَعَفْوُهُ بِلَا مُقَابِلٍ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

● **شُرُوطُ الْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ: يَسْتَحِقُّ وَلِيُّ الْقَتِيلِ الْقَصَاصَ بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ:**
١- أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُكَلَّفًا، وَهُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ. فَلَا قَصَاصَ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ وَالنَّائِمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ» (٢)، وَلَأنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُمْ قَصْدٌ صَحِيحٌ، أَوْ لِعَدَمِ وُجُودِ الْقَصْدِ مِنْهُمْ.

٢- أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مَعْصُومَ الدَّمِ؛ لِأَنَّ الْقَصَاصَ شُرْعٌ لِحَقْنِ الدَّمَاءِ، وَمُهِدِّرِ الدَّمِ غَيْرِ مُحَقَّنٍ، فَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا حَرَبِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا قَبْلَ تَوْبَتِهِ، أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا، فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِ، وَلَا دِيَّةَ، لَكِنَّهُ يُعَزَّرُ لِتَعَدِّيهِ عَلَى الْحَاكِمِ.

٣- التَّكَافُؤُ بَيْنَ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ، فَيَسَاوِيهِ فِي الْحُرِّيَّةِ وَالدِّينِ وَالرَّقِّ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ عَبْدًا وَالْكَافِرُ حُرًّا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» (٣). وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَلَا يُؤْثَرُ التَّفَاضُلُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا فِي الْقَصَاصِ، فَيُقْتَلُ الشَّرِيفُ بِالْوَضِيعِ، وَالذَّكَرُ بِالْأُنْثَى، وَالصَّحِيحُ بِالْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ؛ لِغُيُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٦٢٦)، وَغَيْرُهُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ، انْظُرْ: إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ (٧/ ٢٥٩)، وَصَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم (٢١٢٥). وَالْحَقَّةُ مِنَ الْإِبِلِ: مَا أَمْتَتْ ثَلَاثَ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ، وَالْجَذْعَةُ: مَا أَمْتَتْ أَرْبَعَ سِنِينَ، وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ، وَالْخَلْفَةُ: الْحَامِلُ مِنَ الْإِبِلِ، وَجَمْعُهَا مَخَاضٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا.
(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ مَرَارًا.
(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٩١٥).

٤- عَدَمُ الْوِلَاةِ، فَلَا يَكُونُ الْمَقْتُولُ وَلَدًا لِلْقَاتِلِ وَلَا لَوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، فَلَا يُقْتَلُ أَحَدُ الْأَبْوَيْنِ وَإِنْ عَلَا بِالْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ»^(١). وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ مِنَ الْأَبْوَيْنِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

● الْحِكْمَةُ مِنَ الْقِصَاصِ:

شَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْقِصَاصَ؛ رَحْمَةً بِالنَّاسِ، وَحِفْظًا لِدِمَائِهِمْ، وَزَجْرًا عَنِ الْعُدْوَانِ، وَإِذَاقَةً لِلْجَانِي مَا أَذَاقَهُ لِعَیْرِهِ، وَفِيهِ إِذْهَابٌ لِحَرَارَةِ الْغَيْظِ مِنْ قُلُوبِ أَوْلِيَاءِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ حَيَاةٌ لِلنَّاسِ، وَبَقَاءٌ لِلنَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي آلَاءَ الْبَلِّ﴾ [البقرة: ١٧٩].

● شُرُوطُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ:

إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِ الْقِصَاصِ وَوُجُوبُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَوْفَى مِنَ الْجَانِي وَلَا تَوَقُّعُ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ:

١- أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقُّ الْقِصَاصِ مُكَلَّفًا -بَالِغًا عَاقِلًا- فَإِنْ كَانَ مُسْتَحِقُّهُ -أَوْ بَعْضُهُمْ- صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا، لَمْ يَنْبَغْ عَنْهُمَا غَيْرُهُمَا فِي اسْتِيفَائِهِ، وَإِنَّمَا يُحْبَسُ الْجَانِي إِلَى حِينِ بُلُوغِ الصَّغِيرِ، وَإِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ. وَقَدْ فَعَلَهُ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَقْرَرَهُ الصَّحَابَةُ، فَكَانَ كَالِاجْتِمَاعِ مِنْهُمْ.

٢- اتِّفَاقُ أَوْلِيَاءِ الدَّمِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلْقِصَاصِ جَمِيعًا عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ الْإِنْفِرَادُ بِهِ، لِئَلَّا يَكُونَ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَيَنْتَظَرُ قُدُومُ الْغَائِبِ، وَبُلُوغُ الصَّغِيرِ، وَإِفَاقَةُ الْمَجْنُونِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْ مُسْتَحِقِّي الْقِصَاصِ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ. وَإِنْ عَفَا بَعْضُ مُسْتَحِقِّي الْقِصَاصِ سَقَطَ الْقِصَاصُ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٣٣، ١٤٣٤)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٦٦١، ٢٦٦٢) وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ، صَحِيحُ ابْنِ

٣- أَنْ يُؤْمَنَ عَدَمَ تَعَدِّي الْقَصَاصِ إِلَى غَيْرِ الْجَانِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

فَإِنْ وَجَبَ الْقَصَاصُ عَلَى حَامِلٍ لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا؛ لِأَنَّ قَتْلَهَا يَتَعَدَّى إِلَى الْحَيِّينَ. فَإِنْ وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا: فَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهَا فِي إِرْضَاعِ الْوَلَدِ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ تُرِكَتْ حَتَّى تَقْطُمَهُ لِحَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْغَامِدِيَّةِ: «إِذَا لَا نَرْجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَرَجَمَهَا ^(١).

● مِنْ أَحْكَامِ الْقَصَاصِ:

١- يُنْفَذُ الْقَصَاصُ بِحُضُورِ الْحَاكِمِ -الْإِمَامِ- أَوْ نَائِبِهِ، فَهُوَ الَّذِي يُقِيمُهُ وَيَأْذُنُ فِيهِ؛ لِيَمْنَعَ مِنَ الْجَوْرِ فِيهِ، وَلِلْإِقَامَةِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، وَدَرْءًا لِلْفَسَادِ وَالتَّخْرِيبِ وَالْفَوْضَى.

٢- الْأَصْلُ أَنْ يُفْعَلَ بِالْجَانِي كَمَا فَعَلَ بِالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضِيَ رَأْسُ الْيَهُودِيِّ الَّذِي قَتَلَ الْجَارِيَةَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، كَمَا فَعَلَ بِهَا ^(٢). وَكَذَا إِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَتَلَهُ، فَعِلَ بِهِ ذَلِكَ.

٣- لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْآلَةُ الَّتِي يُنْفَذُ بِهَا الْقَصَاصُ مَاضِيَةً، كَسَيْفٍ وَسِكِّينٍ وَنَحْوِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» ^(٣).

٤- إِنْ كَانَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ يُحْسِنُ الْاسْتِيفَاءَ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، مَكَنَهُ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا أَمَرَهُ أَنْ يُوَكِّلَ مَنْ يَقْتَصُّ لَهُ، مِمَّنْ يُحْسِنُ ذَلِكَ.

القِسْمُ الثَّانِي: قَتْلُ شَبْهِ الْعَمْدِ:

حَقِيقَتُهُ: أَنْ يَقْصِدَ الْاِعْتِدَاءَ عَلَى شَخْصٍ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا، فَيَمُوتُ الْمَجْنُونِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٩٥).

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص (٣٤٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٥٥).

عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا خَطَأَ الْعَمْدِ، فَهُوَ يُشْبِهُ الْعَمْدَ مِنْ جِهَةِ قَصْدِ ضَرْبِهِ، وَيُشْبِهُ الْخَطَأَ مِنْ جِهَةِ ضَرْبِهِ بِمَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْقَتْلُ، فَلِذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ. وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ قَصْدُ الْعُدْوَانِ عَلَيْهِ أَوْ تَأْدِيبُهُ.

● مِنْ صُورِ قَتْلِ شِبْهِ الْعَمْدِ وَأَمْثَلِيَّتِهِ:

١- أَنْ يَضْرِبَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ بِسَوْطٍ أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ أَوْ عَصَا صَغِيرَةٍ، أَوْ يُلْكِمَهُ أَوْ يُلْكِرُهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ فَيَمُوتُ. وَاللَّكْمُ: الضَّرْبُ بِجَمْعِ الْكَفِّ، وَاللَّكْرُ: الضَّرْبُ بِجَمْعِ الْكَفِّ فِي الصَّدْرِ.

٢- أَنْ يَرْبِطَهُ وَيُلْقِيَهُ إِلَى جَانِبِ مَاءٍ قَدْ يَزِيدُ وَقَدْ لَا يَزِيدُ، فَيَزِيدُ الْمَاءُ، وَيَمُوتُ مِنْهُ، وَكَذَا لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ لَا يُغْرِقُ مِثْلَهُ فَغَرِقَ.

٣- أَنْ يَصِيحَ بِعَاقِلٍ فِي حَالٍ غَفْلَتِهِ فَيَمُوتَ، أَوْ يَصِيحَ بِصَغِيرٍ، أَوْ مَعْتُوهِ، عَلَى سَطْحٍ، فَيَسْقُطَ، فَيَمُوتَ.

● حُكْمُ قَتْلِ شِبْهِ الْعَمْدِ:

لِقَتْلِ شِبْهِ الْعَمْدِ حُكْمَانِ:

١- حُكْمٌ أُخْرَوِيٌّ: وَهُوَ الْحُرْمَةُ وَالْإِثْمُ وَالْعِقَابُ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ بِفِعْلِهِ فِي قَتْلِ مَعْصُومِ الدَّمِ، إِلَّا أَنْ عِقَابُهُ دُونَ قَتْلِ الْعَمْدِ.

٢- حُكْمٌ دُنْيَوِيٌّ: فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ مُغَلَّظَةً، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَصَاصٌ كَالْعَمْدِ وَإِنْ طَالَ بِه وَلِيَّ الدَّمِ، وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي مَالِ الْجَانِي، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.

وَتَبَتُّ الدِّيَّةُ لَوْلِيِّ الدَّمِ عَلَى عَاقِلَةٍ ^(١) الْقَاتِلِ مُؤَجَّلَةٍ فِي ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغَلَّظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ» ^(٢)، وَحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

(١) الْعَاقِلَةُ: هُمُ الْعَصْبَةُ، وَهُمْ الْقَرَابَةُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ الَّذِينَ يُعْطَوْنَ دِيَّةً قَتْلِ الْخَطَا.

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص (٣٤٢).

«ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرْرَةً لَهَا بِعُمُودٍ فُسْطَاطٍ، وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلَتْهَا، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ»^(١).

القِسْمُ الثَّالِثُ: قَتْلُ الْخَطَا:

حَقِيقَتُهُ: أَنْ يَقْتُلَ شَخْصًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِقَتْلِهِ.

• أَنْوَاعُ قَتْلِ الْخَطَا:

١- الخطأ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ: أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ فَيُصِيبُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا لَمْ يَقْصِدْهُ، كَأَنْ يَرْمِيَ صَيْدًا، فَيُصِيبُ إِنْسَانًا فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يَنْقَلِبُ وَهُوَ نَائِمٌ عَلَى إِنْسَانٍ فَيَمُوتَ.

٢- الخطأ فِي الْقَصْدِ، كَأَنْ يَرْمِيَ مَا يَظُنُّهُ مُبَاحًا فَيَتَبَيَّنُ آدَمِيًّا، كَمَا لَوْ رَمَى شَيْئًا يَظُنُّهُ صَيْدًا، فَيَتَبَيَّنُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا.

٣- أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ عَمْدًا صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا، فَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ يَجْرِي مَجْرَى الْخَطَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَ لَهُمَا قَصْدٌ.

وَيُلْحَقُ بِقَتْلِ الْخَطَا: الْقَتْلُ بِالسَّبَبِ، كَمَا لَوْ حَفَرَ بُئْرًا، أَوْ حُفِرَ فِي طَرِيقٍ، فَتَلَفَ بِسَبَبِ ذَلِكَ إِنْسَانٌ.

• حُكْمُ قَتْلِ الْخَطَا:

لِهَذَا الْقَتْلِ حُكْمَانِ:

١- حُكْمٌ أُخْرَوِيٌّ: وَهُوَ عَدَمُ الْإِثْمِ وَالْعِقَابِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»^(٢).

٢- حُكْمٌ دُنْيَوِيٌّ: وَهُوَ وَجُوبُ الدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ مُؤَجَّلَةً ثَلَاثَ سِنِينَ وَمُخَفَّفَةً فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الْإِبْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ»

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٢).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٠٤٣)، وَابْنُ بَيْهَقٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرَوَاءِ بِرَقْم (٨٢).

إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴿ [النساء: ٩٢]، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا، بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوفِّيَتْ ^(١)، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مِيرَاثَهَا لَزُوجِهَا وَبَيْنِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا» ^(٢).

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ خَطَأً مَعَ الدِّيَّةِ كَفَّارَةٌ وَهِيَ كَأَلَا تِي:

١ - عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ: وَهَذَا إِذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ الْعِتْقَ، وَيُشْتَرَطُ فِي الرَّقَبَةِ أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً سَلِيمَةً مِنَ الْعُيُوبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْعِتْقِ؛ لِفَقْرِهِ أَوْ لِعَدَمِ وُجُودِ الرَّقِيقِ، فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى:

٢ - صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ إِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٢]. فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ سَنَ بَقِيَّتِ الْكَفَّارَةُ مُتَعَلِّقَةً فِي ذِمَّتِهِ، وَلَا يُجْزِئُ عَنْهُ الْإِطْعَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرْهُ، وَالْأَبْدَالُ فِي الْكَفَّارَةِ تَتَوَقَّفُ عَلَى النَّصِّ دُونَ الْقِيَاسِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْجَنَائِيَّةُ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ:

وَهِيَ كُلُّ أَدَى يَقَعُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِمَّا لَا يُودِي بِحَيَاتِهِ، مِنَ الْجِرَاحِ وَقَطْعِ الْأَعْضَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ الْقَصَاصُ لِثُبُوتِ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ:

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَوْلُهُ ﷺ: -فِي قِصَّةِ كَسْرِ الرَّبِيعِ ثَبِيَّةَ جَارِيَةٍ-: «كِتَابُ اللَّهِ

(١) الْمُرَادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ لَهَا بِالْغُرَّةِ -وَهِيَ الْمُجْنِيءُ عَلَيْهَا- هِيَ الَّتِي تُوُفِّيَتْ. (شرح النووي على مُسْلِمٍ

الْقَصَاصُ»^(١). وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْقَصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، إِنْ أُمِكنَ.

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

١- الْجِنَايَةُ بِالْجَرْحِ.

٢- قَطْعُ طَرْفٍ.

٣- إِبْطَالُ مَنْفَعَةِ عُضْوٍ.

النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْجِنَايَةُ بِالْجَرْحِ:

وَهَذِهِ الْجِنَايَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- الْجِرَاحُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَتُسَمَّى الشَّجَاجِ، جَمْعُ شَجَّةٍ.

ب- الْجِرَاحَاتُ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ، وَتُسَمَّى جَرْحًا، لَا شَجَّةً.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْجِرَاحَاتُ الْوَاقِعَةُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ، وَهِيَ عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ:

١- الْحَارِصَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَحْرِصُ الْجِلْدَ، أَي: تَشْقُهُ قَلِيلًا، وَلَا تُذْمِيهِ،

كَالْخَدَشِ، وَتُسَمَّى الْقَاشِرَةَ وَالْمُلِيطَاءَ، مِنَ الْحَرْصِ، وَهُوَ الشَّقُّ.

٢- الدَّامِيَةُ، وَهِيَ الَّتِي تُذْمِي مَوْضِعَهَا مِنَ الشَّقِّ (تُذْمِي الْجِلْدَ) فَيَخْرُجُ مِنْهَا

دَمٌ يَسِيرٌ، وَتُسَمَّى الْبَازِلَةَ وَالْدَّامِعَةَ، تَشْبِيهَا بِخُرُوجِ الدَّمْعِ مِنَ الْعَيْنِ.

٣- الْبَاضِعَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ، أَي: تَشْقُهُ شَقًّا خَفِيفًا، وَلَا

تَبْلُغُ الْعَظْمَ.

٤- الْمُتَلَاخِمَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَغْوِصُ فِي اللَّحْمِ، وَلَا تَبْلُغُ الْجِلْدَةَ الَّتِي بَيْنَ اللَّحْمِ

وَالْعَظْمِ.

٥- السَّمْحَاقُ، وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ الْجِلْدَةَ الرَّقِيقَةَ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ مِنَ الرَّأْسِ،

سُمِّيَتْ الْجِرَاحَةُ بِاسْمِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٩٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٧٥).

وَهَذِهِ الْخَمْسُ لَيْسَ فِيهَا قَصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِيهَا حُكُومَةٌ،
وَالْحُكُومَةُ هِيَ أَنْ يُقَوِّمَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَنَايَةِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ، ثُمَّ يُقَوِّمَ، وَهِيَ بِهَ قَدْ
بَرِئَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ، فَلِلْمَجْنِي عَلَيْهِ مِثْلُ نِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ.

٦- **المُوضِحَةُ**، وَهِيَ الَّتِي تَخْرِقُ السَّمْحَاقَ وَتُوضِحُ الْعَظْمَ أَيِ تَكْشِفُهُ، وَفِيهَا
خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ.

٧- **الْهَاشِمَةُ**، وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهَشِّمُهُ أَيِ تُكْسِرُهُ، وَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ
الْإِبِلِ.

٨- **الْمُنْقَلَةُ**، وَهِيَ الَّتِي تَنْقُلُ الْعَظْمَ مِنْ مَوْضِعٍ لِآخَرَ، سَوَاءً أَوْضَحْتَهُ،
وَهَشَّمْتَهُ، أَوْ لَا، وَفِيهَا خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ.

٩- **الْمَأْمُومَةُ**، وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ أُمَّ الدِّمَاغِ أَيِ: جِلْدَةُ الدِّمَاغِ الْمُحِيطَةِ بِهِ، وَيُقَالُ
لَهَا الْأَمَّةُ، وَفِيهَا ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ.

١٠- **الدَّامِغَةُ**، وَهِيَ الَّتِي تَخْرِقُ جِلْدَةَ الدِّمَاغِ، وَتَصِلُ إِلَيْهِ، وَفِيهَا ثَلَاثُ دِيَةِ
النَّفْسِ أَيْضًا.

وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ الْجَائِفَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ، مِمَّا لَا يَظْهَرُ
لِلرَّائِي، كَذَاخِلَ بَطْنٍ، وَذَاخِلَ ظَهْرٍ، وَصَدْرٍ، وَحَلْقٍ، وَمِثْلَانِيَّةٍ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ
الشَّجَاجِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَهَا تَبَعًا بِجَامِعِ التَّقْدِيرِ
فِيهَا، وَفِيهَا ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ.

وَدَلِيلُ هَذِهِ الْجِرَاحِ:

١- حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ **عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ**: أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا، وَذَكَرَ فِيهِ: «وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي
الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، ... وَفِي الْمُوضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ» ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢/ ٢٥٢)، وَالْحَاكِمُ (١/ ٣٩٧)، وَابَيْهَقِيُّ (٨/ ٧٣). وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ

٢- إجماعُ العلماءِ على أنَّ دِيَّةَ الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ.

٣- اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ فِي الْجَائِفَةِ ثُلُثَ الدِّيَّةِ ؛ لِمَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو ابْنِ حَزْمٍ: « وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ ».

٤- أَثَرُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى فِي الْهَاشِمَةِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ ^(١) ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفٌ.

٥- وَلَمَّا جَاءَ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ السَّابِقِ أَنَّ فِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثَ الدِّيَّةِ، وَالْدَّامِغَةُ أَبْلَغُ مِنْهَا، فَهِيَ أَوْلَى مِنْهَا بِأَنْ تَكُونَ فِيهَا ثُلُثُ الدِّيَّةِ.

وَهَذِهِ الشَّجَاجُ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ فِيهَا، إِلَّا فِي الْمَوْضِحَةِ فَقَطْ لِتَيْسُرِ ضَبْطِهَا وَاسْتِيفَاءِ مِثْلِهَا، بِخِلَافِ مَا عَدَاهَا، فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَنُ فِيهَا الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ فِي طُولِ الْجِرَاحَةِ وَعَرْضِهَا، وَلَا يُوثَقُ بِاسْتِيفَاءِ الْمِثْلِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْجِرَاحَاتُ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ:

وَهَذِهِ الْجِرَاحَاتُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النُّوعِ، فَمَا لَا قَصَاصَ فِيهِ إِذَا كَانَ فِي الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ فَلَا قَصَاصَ فِيهِ أَيْضًا، إِذَا كَانَ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ، إِلَّا الْمَوْضِحَةُ الَّتِي تَقْطَعُ جُزْءًا مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ، كَالصَّدْرِ وَالْعُنُقِ.

النُّوعُ الثَّانِي: قَطْعُ الطَّرْفِ:

تَنْقَسِمُ هَذِهِ الْجِنَايَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١- عَمْدٌ.

٢- شِبْهُ عَمْدٍ.

٣- خَطَأٌ.

وَلَا يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْخَطَأِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ كَالْقَتْلِ بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ:

١- إِمْكَانُ الِاسْتِيفَاءِ بِلَا حَيْفٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مَفْصَلٍ، أَوْ لَهُ حَدٌّ

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنُفِهِ (٩/ ٣١٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي سَنَنِهِ (٨/ ٧٢).

يَنْتَهِي إِلَيْهِ كَالْأَنَامِلِ، وَالْكُوعِ، وَالْمِرْفَقِ. فَلَا قَصَاصَ فِي جِرَاحَةٍ لَا تَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ كَالْجَائِفَةِ، وَلَا قَصَاصَ فِي كَسْرِ عَظْمٍ غَيْرِ السِّنِّ، كَعَظْمِ الْفَخِذِ وَالذَّرَاعِ وَالسَّاقِ.

٢- التَّمَاثُلُ بَيْنَ عُضْوَيِ الْجَانِبِي وَالْمَجْنِي عَلَيْهِ فِي الْأَسْمِ وَالْمَوْضِعِ، فَلَا تَوْخُذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ، وَلَا خَنْصَرُ بَيْنَصَرٍ، وَلَا عُضْوٌ أَصْلِيٌّ بِزَائِدٍ.

٣- اسْتِوَاءُ الْعُضْوَيْنِ مِنَ الْجَانِبِي وَالْمَجْنِي عَلَيْهِ فِي الصُّحَّةِ وَالْكَمَالِ، فَلَا تَوْخُذُ صَحِيحَةٌ بِشَلَاءٍ، وَلَا كَامِلَةٌ الْأَصَابِعِ بِنَاقِصَتِهَا، وَهَكَذَا.

النَّوعُ الثَّالِثُ: إِبْطَالُ مَنْفَعَةِ عُضْوٍ:

إِذَا أَبْطَلَ الْجَانِبِي مَنْفَعَةَ عُضْوِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الِاسْتِيفَاءِ بِلَا حَيْفٍ، وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ دِيَّةٌ نَفْسٍ كَامِلَةٍ.

وَمَنْ نَقَصَتْ مَنْفَعَةُ عُضْوِهِ، فَإِنْ عُرِفَ قَدْرُهُ وَجَبَ لَهُ مِنَ الدِّيَّةِ قِسْطُ الذَّاهِبِ،

كَنِصْفِ الدِّيَّةِ أَوْ رُبُعِهَا مَثَلًا، إِذَا كَانَ الذَّاهِبُ نِصْفَ الْمَنْفَعَةِ أَوْ رُبُعِهَا، وَهَكَذَا.

وَأِنْ لَمْ يُمْكِنْ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الذَّاهِبِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ، وَجَبَتْ حُكُومَةٌ، يُقَدَّرُهَا

الْحَاكِمُ بِاجْتِهَادِهِ.

وَمِنَ الْمَنَافِعِ: إِزَالَةُ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَإِبْطَالُ الشَّمِّ، وَذَهَابُ النُّطْقِ

وَالصَّوْتِ وَالذَّوْقِ، وَزَوَالُ الْمَضْغِ وَزَوَالُ الْإِمْنَاءِ، وَإِبْطَالُ قُوَّةِ الْإِحْبَالِ، وَغَيْرَ

ذَلِكَ.

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الدِّيَّاتِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَغْرِيفُهَا.

الدِّيَّةُ لُغَةً: مِنْ: وَدَيْتُ الْقَتِيلَ أَدِيَهُ دِيَّةً، إِذَا أُعْطِيَتْ دِيَّتُهُ، وَالْجَمْعُ: دِيَّاتٌ.

وَشَرْعًا: هِيَ الْمَالُ الْمُؤَدَّى لِلْمَجْنِي عَلَيْهِ أَوْ لَوْلِيِّهِ بِسَبَبِ الْجِنَايَةِ.

وَتُسَمَّى أَيْضًا (الْعَقْلُ)؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ يَجْمَعُ الدِّيَّةَ مِنَ الْإِبْلِ، فَيَعْقِلُهَا بِفَنَاءِ

أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ لِيُسَلِّمَهَا إِلَيْهِمْ.

المسألة الثانية: مشروعيّتها، ودليل ذلك، والحكمة منها:

١ - أدلة مشروعيّتها: الدية واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقولُه تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

وأما السنة: فحديث أبي هريرة المتقدم ذكره: «مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَفْدِيَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ». وكذا حديث عمرو بن حزم في الكتاب الذي كتبه له النبي ﷺ وفيه مقادير الديات.

وأجمع أهل العلم على وجوب الدية.

٢ - حكمة مشروعيّتها: أما الحكمة من مشروعيّتها: فهي حفظ الأزواج، وحقق دماء الأبرياء، والزجر، والرّدع عن الاستهانة بالأنفس.

المسألة الثالثة: على من تجب الدية؟ ومن يتحملها؟

من أتلّف إنساناً أو جزءاً منه، لا يخلو من أحد أمرين:

- إن كانت الجناية التي فسدت بسببها النفس عمداً محضاً، وجبت الدية كلّها في مال القاتل، إن حصل العفو وسقط القصاص. فإنّ بدل المتلف يجب على متلفه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

- وأما إن كانت الجناية خطأً أو شبه عمداً، فإنّ الدية تكون على عاقلة القاتل؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «قَضَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا، بَغْرَةً عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوُفِّيَتْ، فَقَضَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مِيرَاثَهَا لِزَوْجِهَا، وَبَيْنَهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَىٰ عَصْبَتِهَا»^(١).

وإنما وجبت على العاقلة؛ لأنّ جنایات الخطأ كثيرة، والجاني فيها معذور، فوجب مواساته، والتخفيف عنه بخلاف المتعمد؛ ولأنّ المتعمد يدفع الدية فداءً عن نفسه؛ لأنّه يجب عليه القصاص، فإنّ عفي عنه تحمّل الدية.

المسألة الرابعة: أنواع الديّات ومقاديرها:

١- أنواع الديّات:

الأصل في الدية هو الإبل؛ لقوله ﷺ: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل...» (١). وقوله ﷺ: «ألا وإن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا، مائة من الإبل» (٢).

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم... فكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت، قال: ففرضها عمر - وفي رواية: فقوم - على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلال مائتي حلة» (٣).

وعلى هذا؛ فإن الأصل في الدية الإبل. وهذه الأشياء المذكورة سواها يكون معتبراً بها من باب التقويم، وقد كان ذلك من عمر عليه السلام بمحض من الصحابة، ولم يذكروا ذلك عليه، فيكون إجماعاً، فتدفع الدية إبلاً، أو قيمتها، من هذه الأشياء المذكورة.

٢- مقادير الدية:

- دية الحرّ المسلم: تكون مائة من الإبل، وتغلظ في قتل العمد وشبهه، وتغلظ الدية: أن يكون في بطون أربعين منها أولادها، كما تقدّم في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده وفيه: «وأربعون خلفه».

- دية الحرّ الكتابي: دية الكتابي الحرّ - ذميّاً كان أو غيره - نصف دية المسلم، لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن النبي ﷺ قال: «عقل أهل الذمة

(١) أخرجه النسائي برقم (٤٨٥٧). وصححه الألباني (صحيح النسائي رقم ٤٥١٣).

(٢) أخرجه النسائي برقم (٤٧٩١). وصححه الألباني (صحيح النسائي رقم ٤٤٦٠).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٥٤٢). وحسنه الألباني (الإرواء رقم ٢٢٤٧).

نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ»^(١). وَفِي لَفْظٍ: «دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ».

- **دِيَّةُ الْمَرْأَةِ:** دِيَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، كَمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «دِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ». وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

- **دِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ:** دِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ الْحُرِّ - دِيمًا كَانَ أَوْ مُعَاهِدًا أَوْ غَيْرَهُ - وَكَذَا الْوَثْنِيُّ: ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٍ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «دِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٍ»^(٢).

- **دِيَّةُ الْمَجُوسِيَّةِ وَنِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ:** عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ ذُكْرَانِهِمْ، كَمَا أَنَّ دِيَّةَ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ ذُكْرَانِهِمْ؛ لِغُضْمٍ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ الْمُتَقَدِّمِ: «عَقْلُ أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ».

- **دِيَّةُ الْجَنِينِ:** دِيَّةُ الْجَنِينِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا بِسَبَبِ جُنَايَةٍ عَلَى أُمِّهِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً: غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ»^(٣). وَتَقْدَرُ الدِّيَّةُ بِعُشْرِ دِيَّةِ أُمِّهِ وَهِيَ: خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَتُورَثُ الْغُرَّةُ عَنْهُ، كَأَنَّهُ سَقَطَ حَيًّا.

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْقِسَامَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمُهَا، وَحِكْمَتُهَا:

١ - **تَعْرِيفُهَا:** الْقِسَامَةُ لُغَةً: مَصْدَرٌ قَوْلِهِمْ: أَقْسَمَ يُقْسِمُ إِفْسَامًا وَقِسَامَةً، أَيْ: حَلَفَ حَلْفًا.

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْمٍ (١٤١٣) وَحَسَنَهُ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ (إِرْوَاءُ الْغُلِيلِ بِرَقْمٍ ٢٢٥١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَتِهِ (٨/ ١٠١) وَفِيهِ ضَعْفٌ، لَكِنَّهُ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ. انْظُرْ:

التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ (٤/ ٣٤).

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٣٤٩.

وَشَرْعًا: هِيَ الْإِيمَانُ الْمُكَرَّرَةُ فِي دَعْوَى الْقَتِيلِ الْمَعْصُومِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ تَقَسَّمَ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ. وَصُورَتُهَا: أَنَّ يُوجَدَ قَتِيلٌ لَا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ، فَتَجْرِي الْقَسَامَةُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَنْحَصِرُ فِيهَا إِمْكَانُ قَتْلِهِ، وَذَلِكَ إِذَا تَوَافَرَتِ الشُّرُوطُ الَّتِي ذَكَرَهَا.

٢- مَشْرُوعِيَّتُهَا: وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ، وَيُثْبِتُ بِهَا الْقَصَاصُ، أَوِ الدِّيَّةُ، إِذَا لَمْ تَقْتَرِنْ الدَّعْوَى بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ، وَوُجِدَ اللَّوْثُ، وَهُوَ الْعَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ بَيْنَ الْقَتِيلِ وَالْمُتَّهَمِ بِقَتْلِهِ؛ كَالْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِالنَّارِ، وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ، بَلْ يَتَنَاوَلُ كُلُّ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ بِنْتَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَآتَى مُحَيِّصَةُ، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ - أَوْ فَقِيرٍ - ^(١)، فَآتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى أَتَى عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: «اتَّحْلِفُونَ، وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» وَفِي رِوَايَةٍ: «تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ»، قَالُوا: مَا لَنَا بِبَيِّنَةٍ. فَقَالَ: «اتَّحْلِفُونَ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَر؟ قَالَ: «فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟»، قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ ^(٢).

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْقَسَامَةِ، وَأَنَّهَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشَّرْعِ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ.

(١) الْفَقِير: الْبَرُّ الْوَاسِعَةُ الْفَم، الْقَرِيبَةُ الْقَعْرِ، وَقِيلَ: الْحَفِيرَةُ تَكُونُ حَوْلَ النَّخْلِ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٩٩، ٦٨٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي الْقَسَامَةِ بِرَقْم (١٦٦٩)-٦، وَالْفَلْظُ لِمُسْلِمٍ.

٣- حِكْمَتُهَا: شُرِعَتِ الْقَسَامَةُ لِصِيَانَةِ الدِّمَاءِ وَعَدَمِ إِهْدَارِهَا؛ فَالشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَحْرُسُ أَشَدَّ الْحِرْصِ عَلَى حِفْظِ الدِّمَاءِ، وَصِيَانَتِهَا، وَعَدَمِ إِهْدَارِهَا، وَلَمَّا كَانَ الْقَتْلُ يَكْثُرُ، بَيْنَمَا تَقِلُّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ يَتَحَرَّى بِالْقَتْلِ مَوَاضِعَ الْخَلَوَاتِ، جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ حِفْظًا لِلدِّمَاءِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الْقَسَامَةِ:

- ١- أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ لَوْثٌ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَعْنَاهُ.
- ٢- أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مُكَلَّفًا، فَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى فِيهَا عَلَى صَغِيرٍ وَلَا مَجْنُونٍ.
- ٣- أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى مُكَلَّفًا أَيْضًا، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ.
- ٤- أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مُعَيَّنًا، فَلَا تُقْبَلُ الدَّعْوَى عَلَى شَخْصٍ مُبْهَمٍ.
- ٥- إِمْكَانُ الْقَتْلِ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ مِنْهُ الْقَتْلُ لِبُعْدِهِ عَنْ مَكَانِ الْحَادِثِ وَقْتُ وَقُوعِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَمْ تُسْمَعِ الدَّعْوَى.
- ٦- أَلَّا تَتَنَاقَضَ دَعْوَى الْمُدْعَى.
- ٧- أَنْ تَكُونَ دَعْوَى الْقَسَامَةِ مَفْصَلَةً مَوْصُوفَةً، فَيَقُولُ: أَدَّعِي أَنَّ هَذَا قَتَلَ وَلِيِّي فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، عَمْدًا أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ أَوْ خَطَأً، وَيَصِفُ الْقَتْلَ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: صِفَةُ الْقَسَامَةِ:

إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ الْقَسَامَةِ، يُبْدَأُ بِالْمُدَّعِينَ فَيُخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا تُوزَعُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ إِرْثِهِمْ مِنَ الْقَتِيلِ، أَنَّ فُلَانًا هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ. وَيَكُونُ ذَلِكَ بِحُضُورِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ الْمَاضِي: «أَفْتَسَتْحِقُونَ الدِّيَةَ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ؟»^(١).

فَإِنْ أَبَى الْوَرَثَةُ أَنْ يَخْلِفُوا، أَوْ امْتَنَعُوا مِنْ تَكْمِيلِ الْخَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنَّهُ يَخْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا إِذَا رَضِيَ الْمُدَّعُونَ بِأَيِّمَانِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ

الْمُتَقَدِّمُ: «فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟» قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَرْضُوا بِأَيْمَانِهِمْ. فَإِذَا حَلَفَ بَرِيءٌ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمُدْعُونَ بِتَحْلِيفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَدَى الْإِمَامِ الْقَتِيلِ بِالِدِّيَّةِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَمَا فَدَى الْقَتِيلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عِنْدَمَا امْتَنَعَ الْأَنْصَارُ مِنْ قَبُولِ أَيْمَانِ الْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ سَبِيلٌ لِإِثْبَاتِ الدَّمِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَوَجَبَ الْغُرْمُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِئَلَّا يَضِيعَ دَمُ الْمَعْصُومِ هَدْرًا. وَمَنْ قُتِلَ فِي الزَّحَامِ فَإِنَّهُ تُدْفَعُ دِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه فِي رَجُلٍ قُتِلَ فِي زَحَامِ النَّاسِ بِعَرَفَةَ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا يُطْلَقُ» ^(١) دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، إِنْ عَلِمْتَ قَاتِلَهُ، وَإِلَّا فَأَعْطِ دِيَّتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ» ^(٢).

*

*

*

(١) أي يهدر، يقال: طَلَّ السلطان الدم، طَلًّا - من باب قَتَلَ -: أهدره.

(٢) رَوَاهُ عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٥١)، وابن أبي شيبة (٩/ ٣٩٥).

حادي عشر: كتاب الحدود

وَيُسْتَمَل عَلَى ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ الْحُدُودِ، وَمَشْرُوعِيَّتِهَا، وَالْحِكْمَةِ مِنْهَا، وَمَسَائِلُ

أُخْرَى:

١- **تَعْرِيفُهَا:** الْحَدُّ لُغَةً: هُوَ الْمَنْعُ، وَحُدُودُ اللَّهِ: مَحَارِمُهُ الَّتِي نَهَى عَنِ ارْتِكَابِهَا وَانْتِهَاكِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْوُقُوعِ فِيهَا.

وَشَرْعًا: عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الشَّرْعِ؛ لِأَجْلِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَقِيلَ: عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ شَرْعًا فِي مَعْصِيَةٍ؛ لِتَمْنَعُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهَا أَوْ فِي مِثْلِ الذَّنْبِ الَّذِي شُرِعَ لَهُ الْعِقَابُ.

٢- **دَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:** الْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْحُدُودِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ؛ فَقَدْ قَرَّرَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عُقُوبَاتٍ مُحَدَّدَةً لِجَرَائِمَ وَمَعَاصٍ مُعَيَّنَةٍ، كَالزُّنَى، وَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَغَيْرِهَا، مِمَّا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي الْأَبْوَابِ التَّالِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مَعَ ذِكْرِ أُدْلَةٍ ذَلِكَ كُلِّهِ.

٣- **الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الْحُدُودِ:** شُرِعَتْ الْحُدُودُ؛ رَجْرًا لِلنُّفُوسِ عَنِ ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي وَالتَّعَدِّيِّ عَلَى حُرْمَاتِ اللَّهِ مُبَحَّاهُ، فَتَحَقَّقُ الطَّمَأْنِينَةُ فِي الْمُجْتَمَعِ وَيَشِيعُ الْأَمْنُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ، وَيَسُوذُ الْاسْتِقْرَارُ، وَيَطِيبُ الْعِيشُ. كَمَا أَنَّ فِيهَا تَطْهِيرًا لِلْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا؛ لِحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ مَرْفُوعًا فِي الْبَيْعَةِ، وَفِيهِ: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ»^(١). وَحَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَصَابَ حَدًّا أُقِيمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْحَدُّ فَهُوَ كَفَّارَةٌ ذَنْبِهِ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٨٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧٠٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢١٤/٥)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ رَقْم (٣٩٧). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: سَنَدُهُ حَسَنٌ.

(الفتح ٨٦/١٢). وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ الْجَامِعِ بِرَقْم ٦٠٣٩).

وَهَذِهِ الْحُدُودُ مَعَ كَوْنِهَا مُحَقَّقَةً لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادِ، فَإِنَّهَا عَدْلٌ كُلُّهَا وَإِنْصَافٌ، بَلْ هِيَ غَايَةُ الْعَدْلِ.

٤- وَجُوبُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَتَحْرِيمُ الشَّفَاعَةِ فِيهَا:

تَجِبُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ بَيْنَ النَّاسِ مَنَعًا لِّلْمَعَاصِي وَرَدْعًا لِّلْعُصَاةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُرْعَبًا فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١).

وَتَحْرَمُ الشَّفَاعَةُ فِي الْحُدُودِ لِإِسْقَاطِهَا وَعَدَمُ إِقَامَتِهَا، إِذَا بَلَغَتْ الْإِمَامَ وَثَبَتَتْ عِنْدَهُ، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ قَبُولُ الشَّفَاعَةِ فِي ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ»^(٢)، وَلَرَدُّهُ ﷺ شَفَاعَةَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فِي الْمَخْزُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، وَغَضِبَهُ لَذَلِكَ، حَتَّى قَالَ ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(٣).

وَأَمَّا الْعَفْوُ عَنِ الْحَدِّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْإِمَامَ فَجَائِزٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِلَّذِي سُرِقَ رِدَاؤُهُ، فَارَادَ أَنْ يَعْفُوَ عَنِ السَّارِقِ: «فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ تَرَكَتُهُ»»^(٤).

٥- مَنْ يُقِيمُ الْحَدَّ وَمَكَانُ إِقَامَتِهِ:

الَّذِي يُقِيمُ الْحَدَّ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقِيمُ الْحُدُودَ فِي حَيَاتِهِ، ثُمَّ خُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ. وَقَدْ وَكَّلَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ يُقِيمُ الْحَدَّ نِيَابَةً عَنْهُ، فَقَالَ: «وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٥٣٧)، وَأَحْمَدُ (٤٠٢/٢) وَاللَّفْظُ لَابْنِ مَاجَهَ، وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِي (صَحِيحُ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم

٢٠٥٦-٢٠٥٧)، وَانْظُرْ: السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ بِرَقْم (٢٣١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٥٩٧)، وَأَحْمَدُ (٧٠/٢)، وَالْحَاكِمُ (٢٧/٢) وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ،

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِي (الصَّحِيحَةُ بِرَقْم ٤٣٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٨٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٣٩٤)، وَالْحَاكِمُ (٣٨٠/٤) وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِي (الْإِرْوَاءُ

بِرَقْم ٢٣١٧).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٣٥، ٦٨٣٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٩٧، ١٦٩٨).

وَوَجَبَ ذَلِكَ عَلَى الْإِمَامِ؛ ضَمَانًا لِلْعَدَالَةِ، وَمَنْعًا لِلْحَيْفِ وَالظُّلْمِ.
وَيُقَامُ الْحَدُّ فِي أَيِّ مَكَانٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ، فَقَدْ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْتَفَادَ فِي
الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ»^(١)؛ وَذَلِكَ صِيَانَةً لِلْمَسْجِدِ
عَنِ التَّلَوُّثِ وَنَحْوِهِ. وَجَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي قِصَّةِ رَجْمِ مَاعِزٍ: «فَأُخْرِجَ إِلَى
الْحَرَّةِ فَرَجِمَ»^(٢).

البَابُ الثَّانِي: فِي حَدِّ الزَّنى

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الزَّنى وَحُكْمُهُ وَخَطُورَتُهُ:

١ - تَعْرِيفُ الزَّنى:

الزَّنى لُغَةً: يُطْلَقُ عَلَى وَطْءِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ شَرْعِيٍّ، وَعَلَى مُبَاشَرَةِ الْمَرْأَةِ
الْأَجْنَبِيَّةِ.

وَشَرْعًا: وَطْءُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ فِي الْقَبْلِ مِنْ غَيْرِ الْمَلِكِ وَشُبْهَتِهِ. أَوْ: هُوَ فِعْلُ
الْفَاحِشَةِ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ.

٢ - حُكْمُ الزَّنى:

الزَّنى مُحَرَّمٌ، وَهُوَ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّنى إِنَّهُ كَانَ
فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٣٢).

وَلِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَيِّ الذَّنْبِ
أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ
خَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٤٩٠)، وَأَحْمَدُ (٤٣٤/٣) وَحَسَنُ الْأَلْبَانِي (الإرواء برقم ٢٣٢٧).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٢٨). وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ الْأَلْبَانِي: حَسَنٌ صَحِيحٌ. (صحيح التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم

١١٥٤).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٦١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٨٦).

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

٣- خُطُورَةُ جَرِيمَةِ الزَّنى، وَشَنَاعَتُهَا، وَمَفَاسِدُهَا:

الزَّنى مِنْ أَعْظَمِ الْجَرَائِمِ وَأَشْنَعِهَا وَأَكْثَرُهَا خَطَرًا عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَاطِ الْأَنْسَابِ، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى ضَيَاعِ الْحُقُوقِ عِنْدَ التَّوَارِثِ، وَضَيَاعِ التَّعَارُفِ، وَالتَّنَاصُرِ عَلَى الْحَقِّ. وَهُوَ سَبَبٌ فِي تَفْكَكِ الْأُسْرَةِ، وَضَيَاعِ الْأَبْنَاءِ، وَسُوءِ تَرْبِيَّتِهِمْ، وَفَسَادِ أَخْلَاقِهِمْ. وَفِيهِ تَغْرِيزٌ بِالزَّوْجِ؛ إِذْ قَدْ يَنْتُجُ عَنِ الزَّنى حَمْلٌ، فَيُرَبِّي الزَّوْجَ غَيْرَ ابْنِهِ. وَأَضْرَارُهُ كَثِيرَةٌ لَا يَخْفَى أَثَرُهَا فِي الْأَفْرَادِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ: مِنْ ضَيَاعِ وَأَنْحِلَالٍ وَتَفْكَكٍ.

لِذَا حَذَرَ مِنْهُ الْإِسْلَامُ أَشَدَّ التَّحْذِيرِ، وَرَتَّبَ عَلَى ارْتِكَابِهِ أَشَدَّ الْعُقُوبَةِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حَدُّ الزَّنى:

لَا يَخْلُو حَالُ الزَّانِي مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- أَنْ يَكُونَ مُحْصَنًا.

٢- أَوْ يَكُونَ غَيْرَ مُحْصَنٍ.

أَوَّلًا: الزَّانِي الْمُحْصَنُ:

وَيُشْتَرَطُ لِلْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلْحَدِّ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ:

أ- أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ الْوَطْءُ فِي الْقُبْلِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَتَقَدَّمَ لِلزَّانِي وَالزَّانِيَةِ وَطْءٌ مُبَاحٌ فِي الْفَرْجِ.

ب- أَنْ يَكُونَ الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

ج- أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ حَالِ الْوَطْءِ بِالْغَيْنِ حُرَّيْنِ عَاقِلَيْنِ.

فَالْمُحْصَنُ: هُوَ مَنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ فِي قُبْلِهَا، بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَكَانَا بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ حُرَّيْنِ.

فَهَذِهِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ لَا بُدَّ مِنْهَا لِحُصُولِ الْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلْحَدِّ، وَهِيَ:

البُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ، وَأَنْ يَكُونَ الْوَطْءُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ.
حَدُّهُ: إِذَا زَنَى الْمُحْصَنُ فَإِنَّ حَدَّهُ الرَّجْمُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى الْمَوْتِ، رَجُلًا كَانَ،
 أَوْ امْرَأَةً. وَالرَّجْمُ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ. وَقَدْ كَانَ الرَّجْمُ
 مَذْكُورًا فِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ نُسِخَ لَفْظُهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (الشَّيْخُ
 وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَيِّنَةُ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ).

فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ
 وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا،
 فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ:
 مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي
 كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ
 الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ»^(١)، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي
 زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ
 عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبُكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ أَحْصَنْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ»^(٢).

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ زَنَى، وَهُوَ مُحْصَنٌ، فَحُكْمُهُ الرَّجْمُ بِالْحِجَارَةِ
 حَتَّى الْمَوْتِ.

ثَانِيًا: الزَّانِي غَيْرَ الْمُحْصَنِ:

وَهُوَ مَنْ لَمْ تَتَوَافَرْ فِيهِ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ فِي الزَّانِي الْمُحْصَنِ.

حَدُّهُ: إِذَا زَنَى غَيْرَ الْمُحْصَنِ فَإِنَّ حَدَّهُ الْجَلْدُ مِائَةً جَلْدَةً، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، إِلَّا أَنَّهُ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٨٧٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٩١).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٢٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٩١) - ١٦، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

يُشْتَرَطُ فِي تَغْرِيبِ الْمَرْأَةِ وَجُودُ مُحَرَّمٍ مَعَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] وَلِحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَنَفْيُ عَامٍ»^(١). وَتَغْرِيبُ الزَّانِي: نَفْيُهُ وَإِعَادُهُ عَنْ وَطَنِهِ.

وَإِنْ زَنَى الرَّقِيقُ - مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، عَبْدًا كَانَ أَوْ أَمَةً - فَإِنَّ حَدَّهُ أَنْ يُجْلَدَ خَمْسِينَ جَلْدَةً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]. فَالْعَذَابُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ هُوَ الْجَلْدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ، فَيَنْصَرِفُ التَّنْصِيفُ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ الرَّجْمَ لَا يُمَكِّنُ تَنْصِيفَهُ.

وَلَا تَغْرِيبَ عَلَى الرَّقِيقِ، إِذْ لَمْ تَرِدِ السُّنَّةُ بِتَغْرِيبِ الْمَمْلُوكِ إِذَا زَنَى، وَلِأَنَّ فِي تَغْرِيبِهِ إِضْرَارًا بِسَيِّدِهِ. وَلَا تُعَرَّبُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِمَحَرَّمٍ كَمَا سَبَقَ.

المسألة الثالثة: بم يثبت الزنى؟

لِإِقَامَةِ حَدِّ الزَّانِي لَا بُدَّ مِنْ إِبْطَاتِ وَقُوعِهِ، وَلَا يَثْبُتُ وَقُوعُهُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ الزَّانِي أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ فِي مَجَالِسٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ فَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِاعْتِرَافِ مَاعِزٍ وَالْغَامِذِيَّةِ. وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْأَرْبَعِ: فَلِأَنَّ مَاعِزًا اعْتَرَفَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَرَدَّهُ، فَلَمَّا اعْتَرَفَ الرَّابِعَةَ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ.

- وَلَا بُدَّ أَنْ يُصْرَحَ فِي إِقْرَارِهِ بِحَقِيقَةِ الزَّانِي وَالْوُطْءِ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ الزَّانِي مِنَ الاسْتِمْتَاعِ الَّذِي لَا يُوجِبُ حَدًّا، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَاعِزٍ حِينَ أَقَرَّ عِنْدَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ؟» قَالَ: لَا. وَكَرَّرَ مَعَهُ الاسْتِيْضَاحَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ حَتَّى زَالَ كُلُّ احْتِمَالٍ.

^(١) أَنْ يَثْبُتَ عَلَى إِقْرَارِهِ حَتَّى إِقَامَةِ الْحَدِّ، وَلَا يَرْجِعَ عَنْهُ، فَقَدْ قَرَّرَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ عَنْ إِقْرَارِهِ، وَلِأَنَّ مَاعِزًا لَمَّا هَرَبَ أَثْنَاءَ رَجْمِهِ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَا تَرَكْتُمُوهُ؟!»^(١).

الأمر الثاني: أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالزَّنى أَرْبَعَةُ شُهُودٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]. وَقَوْلِهِ: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِّنْكُمْ﴾.

[النساء: ١٥]

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ شَهَادَتِهِمْ عَلَيْهِ بِالزَّنى شُرُوطٌ:

١- أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ أَرْبَعَةً، لِلآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَمْ تُقْبَلْ.

٢- أَنْ يَكُونُوا مُكَلِّفِينَ -بَالِغِينَ عَاقِلِينَ-، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ.

٣- أَنْ يَكُونُوا رِجَالًا عُدُولًا، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي حَدِّ الزَّنى، صِيَانَةً لَهُنَّ وَتَكْرِيمًا، لِأَنَّ الزَّنى فَاحِشَةٌ. وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ أَيْضًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلِ مِّنْكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَا فَيَتَيْنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

٤- أَنْ يُعَايِنَ الشُّهُودُ الزَّنى وَيَصِفُوا ذَلِكَ وَصْفًا صَرِيحًا يَدْفَعُ كُلَّ الِاخْتِمَالَاتِ عَنْ إِرَادَةِ غَيْرِهِ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ الْمُحَرَّمِ، فَيَقُولُونَ: رَأَيْنَا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ النَّظَرُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ.

٥- أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ مُسْلِمِينَ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ عَدَالَتِهِ.

٦- أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، سَوَاءً جَاءُوا مُجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ فِي الْمَجْلِسِ نَفْسِهِ.

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَجَبَ إِقَامَةُ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الشُّهُودِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمْ قَذَفَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٥٥٤) وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ الْأُبَانِي: حَسَنٌ صَحِيحٌ

(صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ١١٥٤).

الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي حَدِّ الْقَذْفِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَى الْقَذْفِ وَحُكْمُهُ:

١- تَعْرِيفُ الْقَذْفِ:

الْقَذْفُ لُغَةً: الرَّمْيُ، وَمِنْهُ الْقَذْفُ بِالْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الرَّمْيِ بِالْمَكَارِهِ كَالزَّنى وَاللَّوَاطِ وَنَحْوِهِمَا؛ لِإِعْلَاقَةِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا، وَهِيَ الْأَذَى. **وَشَرْعًا:** الرَّمْيُ بِزَنَى أَوْ لَوَاطٍ، أَوْ شَهَادَةٍ بِأَحَدِهِمَا وَلَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ نَفْيِ نَسَبٍ مُوجِبٍ لِلْحَدِّ فِيهِمَا.

٢- حُكْمُ الْقَذْفِ:

الْقَذْفُ فِي الْأَصْلِ حَرَامٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَكَبِيرَةٌ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، فَيَحْرُمُ الرَّمْيُ بِالْفَاحِشَةِ.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣].

وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّعَ الْمُبِيقَاتِ»، وَذَكَرَ مِنْهَا: «قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»^(١).

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْقَذْفِ وَعَدَّوْهُ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ. وَيَجِبُ الْقَذْفُ عَلَى مَنْ يَرَى زَوْجَتَهُ تَزْنِي، ثُمَّ تَلَدَ وَلَدًا يَقْوَى فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنَ الزَّانِي؛ لِئَلَّا يَلْحَقَهُ الْوَلَدُ، وَيُدْخِلَهُ عَلَى قَوْمِهِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ. وَيُبَاحُ الْقَذْفُ لِمَنْ أَى زَوْجَتَهُ تَزْنِي، وَلَمْ تَلَدْ مِنْ ذَلِكَ الزَّنى.

مَتَى: حَدُّ الْقَذْفِ، وَالْحُكْمَتَانِ مِنْهُ:

فَذُ قَرَّرَ الشَّارِعُ أَنَّ مَنْ قَذَفَ مُسْلِمًا بِالزَّنى، وَلَمْ تَقُمْ بَيِّنَةُ

عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا قَذَفَ بِهِ أَنَّهُ يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ حُرًّا، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ عَبْدًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وَيَجِبُ عَلَى الْقَاذِفِ -مَعَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ- عُقُوبَةٌ، وَهِيَ رَدُّ شَهَادَتِهِ وَالْحُكْمُ بِفِسْقِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

فَإِذَا تَابَ الْقَاذِفُ قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ، وَتَوَبَّتْهُ: أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ فِيمَا قَذَفَ بِهِ غَيْرُهُ، وَيَنْدَمَ وَيَسْتَغْفِرَ رَبَّهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥].

٢- **الْحِكْمَةُ مِنْهُ:** يَهْدَفُ الْإِسْلَامُ مِنْ إِقَامَةِ حَدِّ الْقَذْفِ إِلَى صَيَانَةِ الْمُجْتَمَعِ، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى أَعْرَاضِ النَّاسِ، وَقَطْعِ أَلْسِنَةِ الشُّوْءِ، وَسَدِّ بَابِ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: شُرُوطُ إِجْبَابِ حَدِّ الْقَذْفِ:

لَا يَجِبُ حَدُّ الْقَذْفِ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ شُرُوطُ فِي الْقَاذِفِ، وَشُرُوطُ فِي الْمَقْدُوفِ، حَتَّى يُصْبِحَ جَرِيمَةً تَسْتَحِقُّ عُقُوبَةَ الْجَلْدِ:

أَوَّلًا: شُرُوطُ الْقَاذِفِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ:

- ١- أَنْ يَكُونَ بِالْغَا، فَلَا حَدَّ عَلَى الصَّغِيرِ.
- ٢- أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، فَلَا حَدَّ عَلَى الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ.
- ٣- أَلَّا يَكُونَ أَصْلًا لِلْمَقْدُوفِ، كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْأُمِّ وَالْجَدَّةِ، فَلَا حَدَّ عَلَى الْوَالِدِ -الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ- إِنْ قَذَفَ وَلَدَهُ -الابْنُ أَوْ الْبِنْتُ- وَإِنْ سَفَلَ.
- ٤- أَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا، فَلَا حَدَّ عَلَى النَّائِمِ وَالْمُكْرَهِ.
- ٥- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ، فَلَا حَدَّ عَلَى الْجَاهِلِ.

ثَانِيًا: شُرُوطُ الْمَقْدُوفِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ أَيْضًا:

١ - أَنْ يَكُونَ الْمَقْدُوفُ مُسْلِمًا، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ كَافِرًا؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ نَاقِصَةٌ.

٢ - أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ الْمَجْنُونِ.

٣ - أَنْ يَكُونَ بَالِغًا أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ يَطَأُ وَيُوطَأُ مِثْلُهُ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ وَبِنْتُ تِسْعٍ فَأَكْثَرُ.

٤ - أَنْ يَكُونَ عَفِيفًا عَنِ الزَّنى فِي الظَّاهِرِ، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ الْفَاجِرَ.

٥ - أَنْ يَكُونَ الْمَقْدُوفُ حُرًّا، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنى، يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ» (١).

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَى قَازِفِ الْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُعَزَّرُ قَازِفُهُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِمُحْصَنٍ...» (٢).

فَتَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ شَرْطَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْقَازِفِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدُوفُ مُحْصَنًا، وَهُوَ مَنْ كَانَ: مُسْلِمًا، عَاقِلًا، حُرًّا، عَفِيفًا عَنِ الزَّنى، بَالِغًا أَوْ يَكُونَ مِمَّنْ يَطَأُ أَوْ يُوطَأُ مِثْلُهُ. وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤]. فَمَفْهُومُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُجْلَدُ مَنْ قَذَفَ غَيْرَ الْمُحْصَنِ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: شُرُوطُ إِقَامَةِ حَدِّ الْقَذْفِ:

إِذَا وَجَبَ حَدُّ الْقَذْفِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ لِإِقَامَتِهِ، وَهِيَ:

١ - مُطَابَقَةُ الْمَقْدُوفِ لِلْقَازِفِ، وَاسْتِدَامَةُ الطَّلَبِ حَتَّى إِقَامَةِ الْحَدِّ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلْمَقْدُوفِ لَا يُقَامُ إِلَّا بِطَلَبِهِ وَيَسْقُطُ بِعَفْوِهِ. فَإِذَا عَفَا عَنِ الْقَازِفِ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ، لَكِنَّهُ يُعَزَّرُ بِمَا يَرُدُّعُهُ عَنِ التَّمَادِي فِي الْقَذْفِ الْمُحَرَّمِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٦٠).

(٢) شَرْحُ مُسْلِمٍ (١١/١٣١-١٣٢).

٢- أَلَا يَأْتِي الْقَازِفُ بِبَيِّنَةٍ عَلَى ثُبُوتِ مَا قَذَفَ بِهِ - وَهِيَ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ -؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ [النور: ٤].

٣- أَلَا يُصَدِّقُهُ الْمَقْذُوفُ فِيمَا قَذَفَهُ بِهِ وَيُقَرِّبُهُ، فَإِنْ أَقَرَّ الْمَقْذُوفُ، وَصَدَّقَ الْقَازِفُ، فَلَا حَدَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أُبْلَغُ فِي إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ.

٤- أَلَا يُلَاعِنُ الْقَازِفُ الْمَقْذُوفُ، إِنْ كَانَ الْقَازِفُ زَوْجًا، فَإِنْ لَاعَنَهَا سَقَطَ الْحَدُّ، كَمَا مَضَى فِي اللَّعَانِ.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْخَمْرِ وَحُكْمُهُ وَحِكْمَةُ تَحْرِيمِهِ:

١- تَعْرِيفُ الْخَمْرِ:

الْخَمْرُ لُغَةً: كُلُّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ، أَي: غَطَّاهُ مِنْ أَيِّ مَادَّةٍ كَانَ.

وَشَرْعًا: كُلُّ مَا أَسْكَرَ سَوَاءً كَانَ عَصِيرًا أَوْ نَقِيعًا مِنَ الْعِنَبِ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ مَطْبُوعًا أَوْ غَيْرَ مَطْبُوعٍ. وَالسُّكْرُ: هُوَ اخْتِلَاطُ الْعَقْلِ، وَالْمُسْكِرُ: هُوَ الشَّرَابُ الَّذِي جَعَلَ صَاحِبَهُ سَكْرَانًا، وَالسَّكْرَانُ: خِلَافُ الصَّاحِي.

٢- حُكْمُهُ:

حُكْمُ الْخَمْرِ التَّحْرِيمُ، وَكَذَا سَائِرُ الْمُسْكِرَاتِ، فَكُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، فَلَا يَجُوزُ شَرْبُ الْخَمْرِ، سَوَاءً كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَشُرْبُهُ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَايِرِ، وَالْخَمْرُ مُحَرَّمَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

فَلَا مُرَّ بِالْاجْتِنَابِ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» (١).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مَرْفُوعًا: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» ^(١).
وَالْأَحَادِيثُ فِي تَحْرِيمِهَا، وَالتَّنْفِيرِ مِنْهَا، كَثِيرَةٌ جِدًّا تَبْلُغُ التَّوَاتُرَ.
وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِهَا.

٣- الْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ:

لَقَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْإِنْسَانِ بِنِعَمٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا نِعْمَةُ الْعَقْلِ الَّتِي مَيَّزَهُ بِهَا
عَنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْمُسْكِرَاتُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُفَقِدَ الْإِنْسَانُ نِعْمَةَ
الْعَقْلِ، وَتُثِيرَ الشَّخْوَاءَ وَالْبَغْضَاءَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَتُصَدَّ عَنِ الصَّلَاةِ، وَعَنْ ذِكْرِ اللَّهِ،
حَرَّمَهَا الشَّارِعُ، فَالْخَمْرُ خَطَرُهَا عَظِيمٌ، وَشَرُّهَا جَسِيمٌ، فَهِيَ مَطِيَّةُ الشَّيْطَانِ الَّتِي
يَرْكَبُهَا لِلْإِضْرَارِ بِالْمُسْلِمِينَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ
الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١].

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَشُرُوطُهُ، وَبِمَا يَثْبُتُ؟

١- حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ:

حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ الْجَلْدُ، وَمِقْدَارُهُ: أَرْبَعُونَ جَلْدَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَبْلُغَ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً، وَذَلِكَ رَاجِعٌ لِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ، يَفْعَلُ الزِّيَادَةَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، إِذَا
أَذَمَّنَ النَّاسُ الْخَمْرَ، وَلَمْ يَرْتَدِّعُوا بِالْأَرْبَعِينَ؛ لِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه
فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: «جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ
ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ» ^(٢)، وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنُّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ» ^(٣).

٢- شُرُوطُ إِقَامَةِ حَدِّ الْخَمْرِ: يُشْتَرَطُ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى السَّكَرَانِ شُرُوطٌ،

وَهِيَ:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٠٣) - ٧٥.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧٠٧).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧٠٦).

- أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، فَلَا حَدَّ عَلَى الْكَافِرِ.

- أَنْ يَكُونَ بَالِغًا، فَلَا حَدَّ عَلَى الصَّبِيِّ.

- أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا، فَلَا حَدَّ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَالْمَعْتُوهِ.

- أَنْ يَكُونَ مُخْتَارًا، فَلَا حَدَّ عَلَى الْمُكْرَهِ وَالنَّاسِي وَأَمْثَالِهِ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ يَدُلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». وَقَوْلُهُ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...» الْحَدِيثُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مِرَارًا.

- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ، فَلَا حَدَّ عَلَى الْجَاهِلِ.

- أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الشَّرَابَ خَمْرٌ، فَإِنْ شَرِبَهُ عَلَى أَنَّهُ شَرَابٌ آخَرٌ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

٣- مَا يَنْبُتُ بِهِ حَدُّ الْخَمْرِ:

يَنْبُتُ حَدُّ الْخَمْرِ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- الإِقْرَارُ بِالشُّرْبِ، كَأَنْ يُقَرَّ، وَيَعْتَرَفَ بِأَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ مُخْتَارًا.

٢- الْبَيِّنَةُ، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ، مُسْلِمَيْنِ عَلَيْهِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ الْمُخَدَّرَاتِ وَالْأَتَجَارِبِهَا:

١- حُكْمُ الْمُخَدَّرَاتِ سِوَى الْخَمْرِ:

يُقْصَدُ بِالْمُخَدَّرَاتِ مَا يَغْشِي الْعَقْلَ وَالْفِكْرَ، وَيُصِيبُ مُتَعَاطِيَهَا بِالْكَسَلِ، وَالثَّقَلِ، وَالْفُتُورِ، مِنَ الْبِنَجِ وَالْأَفْيُونِ وَالْحَشِيشِ وَنَحْوِهَا. وَالْمُخَدَّرَاتُ حَرَامٌ كَيْفَمَا كَانَ تَعَاطِيهَا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(١)، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ...»^(٢) الْحَدِيثُ، وَلِعَظَمِ خَطَرِ هَذِهِ الْمَوَادِّ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٥٨٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٠١).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٠٣).

الْمُخَدَّرَةِ، وَشِدَّةَ إِفْسَادِهَا، وَفَتْكَهَا بِشَبَابِ الْأُمَّةِ، وَرِجَالِهَا، وَشَغْلِهِمْ عَنْ طَاعَةِ رَبِّهِمْ، وَجَهَادِ أَعْدَائِهِمْ، وَمَعَالِي الْأُمُورِ.

٢- حُكْمُ الاتِّجَارِ بِالْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ:

وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ، فَقَدْ رَوَى جَابِرٌ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنَزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ» ^(١).
وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ» ^(٢).

وَلِذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ يَحْرُمُ بَيْعُهُ، وَأَكْلُ ثَمَنِهِ.

وَلَمَّا كَانَتِ الْمُخَدَّرَاتُ يَتَنَاوَلُهَا اسْمُ الْخَمْرِ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنْ بَيْعِ الْخَمْرِ يَتَنَاوَلُ هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ شَرْعًا، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذَنْ، وَيَكُونُ الْمَالُ الْمُكْتَسَبُ مِنَ الاتِّجَارِ بِهَا حَرَامًا.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي حَدِّ السَّرِقَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسَائِلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ السَّرِقَةِ، وَحُكْمُهَا، وَحَدُّ فَاعِلِهَا، وَالْحِكْمَةُ مِنْ

إِقَامَةِ الْحَدِّ فِيهَا:

١- تَعْرِيفُ السَّرِقَةِ:

السَّرِقَةُ لُغَةً: الْأَخْذُ خَفِيَةً.

وَشَرْعًا: أَخْذُ مَالٍ الْغَيْرِ خَفِيَةً ظُلْمًا مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ بِشُرُوطٍ مُعَيَّنَةٍ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٢- حُكْمُ السَّرِقَةِ:

السَّرِقَةُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا اعْتِدَاءٌ عَلَى حُقُوقِ الْآخَرِينَ، وَأَخْذُ أَمْوَالِهِمْ بِالْبَاطِلِ. قَدْ دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، وَهِيَ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ فَقَدْ لَعَنَ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٨١).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٤٨٨)، وَأَحْمَدُ (٢٤٢/١)، وَهُوَ صَحِيحٌ (انظر التعليق على مسند أحمد ٩٥/٤ ح

اللَّهُ صَاحِبَهَا كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ» ^(١). وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي تَحْرِيمِ السَّرِقَةِ، وَالتَّنْفِيرِ مِنْهَا.

٣- حَدٌّ فَاعِلِهَا:

وَيَجِبُ عَلَى فَاعِلِهَا الْحَدُّ، وَهُوَ: قَطْعُ يَدِهِ، رَجُلًا كَانَ، أَوْ امْرَأَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» ^(٢)، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: إِنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: «وَإِمُّ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِعَتْ يَدُهَا»، ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقُطِعَتْ يَدُهَا ^(٣).

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ السَّرِقَةِ، وَعَلَى وُجُوبِ قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ فِي الْجُمْلَةِ.

٤- الْحِكْمَةُ مِنْ إِقَامَةِ حَدِّ السَّرِقَةِ:

احْتَرَمَ الْإِسْلَامُ الْمَالَ، وَاحْتَرَمَ حَقَّ الْأَفْرَادِ فِي امْتِلَاكِهِ، وَحَرَّمَ الْاِعْتِدَاءَ عَلَى هَذَا الْحَقِّ: بِسَّرِقَةٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ أَوْ غِشٍّ أَوْ خِيَانَةٍ أَوْ رِشْوَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أَكَلَتْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ.

وَلَمَّا كَانَ السَّارِقُ عَضْوًا فَاسِدًا فِي الْمُجْتَمَعِ -إِذْ لَوْ تَرَكَ لَسَرَى شَرُّهُ، وَعَمَّ خَطَرُهُ وَضَرَرُهُ- سَرَعَ الْإِسْلَامُ بِتَرْ هَذَا الْعَضْوِ الْفَاسِدِ؛ عِقَابًا لِهَذِهِ الْيَدِ عَلَى ظُلْمِهَا وَعُدْوَانِهَا، وَرَدْعًا لِغَيْرِهِ عَنِ اقْتِرَافِ مِثْلِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ، وَصِيَانَةً لَأَمْوَالِ

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٨٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٩٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٤).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٤٧٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٨).

النَّاسِ وَحُقُوقِهِمْ.

المسألة الثانية: شروط وجوب حد السرقة:

يُشْتَرَطُ لِإِقَامَةِ حَدِّ السَّرِقَةِ وَقَطْعِ السَّارِقِ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ:

- ١- أَنْ يَكُونَ أَخَذَ الْمَالَ عَلَى وَجْهِ الْخُفْيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا قَطْعَ، فَالْمُتَّهَبُ عَلَى وَجْهِ الْعَلَبَةِ، وَالْمُغْتَصِبُ، وَالْمُخْتَطَفُ، وَالْخَائِنُ لَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُتَّهَبٍ، وَلَا مُخْتَلَسٍ قَطْعٌ» ^(١).
- ٢- أَنْ يَكُونَ السَّارِقُ مُكَلَّفًا -بَالِغًا عَاقِلًا- فَلَا قَطْعَ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَنْهُمَا التَّكْلِيفُ كَمَا مَرَّ، وَلَكِنْ يُرَدِّبُ الصَّغِيرُ إِذَا سَرَقَ.
- ٣- أَنْ يَكُونَ السَّارِقُ مُخْتَارًا، فَلَا قَطْعَ عَلَى الْمُكْرَه؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا أُسْتُكِرْهُوا عَلَيْهِ».
- ٤- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ، فَلَا قَطْعَ عَلَى جَاهِلٍ بِتَحْرِيمِ السَّرِقَةِ.
- ٥- أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالًا مُحْتَرَمًا، فَمَا لَيْسَ بِمَالٍ لَا حُرْمَةٌ لَهُ؛ كَأَلَاتِ اللُّهُوِّ وَالْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ وَالْمَيْتَةِ، وَكَذَا مَا كَانَ مَالًا لَكِنَّهُ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ؛ كَمَالِ الْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ - فَإِنَّ الْكَافِرَ الْحَرْبِيَّ حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ - لَا قَطْعَ فِيهِ.
- ٦- أَنْ يَبْلُغَ الشَّيْءُ الْمَسْرُوقُ نِصَابًا، وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ ذَهَبًا فَأَكْثَرُ، أَوْ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ فِضَّةً أَوْ مَا يُقَابِلُ أَحَدَهُمَا مِنَ النُّقُودِ الْأُخْرَى، فَلَا قَطْعَ فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» ^(٢).
- ٧- أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمَسْرُوقُ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُحْفَظُ فِيهِ الْمَالُ فِي الْعَادَةِ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْبِلْدَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، فَإِنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، كَأَنْ يَجِدَ بَابًا مَفْتُوحًا، أَوْ حِرْزًا مَهْثُوكًا؛ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٨٨)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٥٩١) وَاللَّفْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ، وَقَالَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم (١١٧٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٤) - ٢.

٨- أَنْ تَنْتَفِي الشُّبْهَةُ عَنِ السَّارِقِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ شُبْهَةٌ فِيمَا سَرَقَ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْحُدُودَ تُدْرَأُ بِالشُّبْهَاتِ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ مَالِ أَبِيهِ، وَكَذَا مَنْ سَرَقَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ؛ لِأَنَّ نَفَقَةَ كُلِّ مِنْهُمَا تَجِبُ فِي مَالِ الْآخِرِ. وَلَا يُقَطَّعُ الشَّرِيكُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ شَرَكٌ. وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ فِي مَالٍ، فَأَخَذَ مِنْهُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُؤَدَّبُ وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ.

٩- أَنْ تُثَبَّتِ السَّرِقَةُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، إِمَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِإِقْرَارِ السَّارِقِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وَأَمَّا الْإِقْرَارُ فَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ غَيْرَ مُتَمِّهِ فِي الْإِقْرَارِ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِضْرَارِ بِهَا.

١٠- أَنْ يُطَالِبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ بِمَالِهِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَبَاحُ بِالْبَذْلِ وَالْإِبَاحَةِ، فَيُحْتَمَلُ إِبَاحَةُ صَاحِبِهِ لَهُ، أَوْ إِذْنُهُ بِدُخُولِ حِرْزِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُسْقِطُ الْحَدَّ.

المسألة الثالثة: الشفاعة في حد السرقة، وهبة المسروق للسارق:

١- الشفاعة في حد السرقة: لَا تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِي حَدِّ السَّرِقَةِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْحُدُودِ، إِذَا عَلِمَهُ الْإِمَامُ وَوَصَلَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ لَمَّا أَرَادَ الشَّفَاعَةَ لِلْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْحُدُودِ.

٢- هبة المسروق للسارق: يَجُوزُ هَبَةُ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ لِلْسَّارِقِ، وَعَفْوُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ عَنْهُ، قَبْلَ رَفْعِ الْأَمْرِ لِلْحَاكِمِ. أَمَّا إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَلَا؛ لِحَدِيثِ صَفْوَانَ ابْنِ أُمَيَّةَ فِي السَّارِقِ الَّذِي أَخَذَ رِذَاءَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَلَمَّا رُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، قَالَ صَفْوَانُ: (إِنِّي أَعْفُو وَأَتَجَاوَزُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ لَهُ). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟»^(٢).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٣٤٧٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٨٨).

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢/ ٢٥٥)، وَأَحْمَدُ (٦/ ٤٦٦)، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ بِرَقْم (٢٣١٧).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: كَيْفِيَّةُ الْقَطْعِ وَمَوْضِعُهُ:

إِذَا تَوَافَرَتِ الشُّرُوطُ السَّابِقُ ذِكْرُهَا، وَوَجَبَ الْقَطْعُ، قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصَلِ الْكَفِّ. وَبَعْدَ الْقَطْعِ تُحْسَمُ يَدُ السَّارِقِ بِكَيْهَا بِالنَّارِ، أَوْ غَمْسِهَا فِي زَيْتٍ مَغْلِيٍّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي تُوقِفُ نَزْفَ الدَّمِ، وَتَجْعَلُ الْجُرْحَ يَنْدَمِلُ، حَتَّى لَا يَتَعَرَّضَ الْمَقْطُوعُ لِلتَّلَفِ وَالْهَلَاكِ. فَإِذَا عَادَ السَّارِقُ إِلَى السَّرِقَةِ ثَانِيَةً، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى.

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي التَّعْزِيرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ التَّعْزِيرِ، وَحُكْمُهُ، وَالْحِكْمَةُ مِنْهُ:

١- تَعْرِيفُ التَّعْزِيرِ:

التَّعْزِيرُ لُغَةً: الْمَنْعُ وَالرَّدُّ وَيَأْتِي بِمَعْنَى النُّصْرَةِ مَعَ التَّعْظِيمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَزَّزُوا وَتَوَقَّروا﴾ [الفتح: ٩]، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ الْمُعَادِيَ مِنَ الْإِيذَاءِ. كَمَا يَأْتِي بِمَعْنَى الْإِهَانَةِ، يُقَالُ: عَزَّزَهُ بِمَعْنَى أَدْبَهُ عَلَى ذَنْبٍ وَقَعَ مِنْهُ، فَهُوَ بِذَلِكَ مِنَ الْأَضْدَادِ. وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَنْعُ.

وَاصْطِلَاحًا: التَّأْدِيبُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ.

٢- حُكْمُ التَّعْزِيرِ:

التَّعْزِيرُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ مِنَ الشَّارِعِ، مِنْ فِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَرْكِ الْوَاجِبَاتِ إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» ^(١)، وَلِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ» ^(٢). وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَزِّرُ وَيُؤَدِّبُ بِالنَّفْيِ، وَحَلَقَ الرَّأْسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَالتَّعْزِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، يَفْعَلُهُ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي فِعْلِهِ،

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٨٤٨، ٦٨٤٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧٠٨).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٤٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٦٣٠) وَحُسَيْنُ الْأَبْلَانِي (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ رَقْم ١١٤٥).

وَيَتْرُكُهُ إِذَا اقْتَضَتِ الْمَصْلَحَةُ تَرْكَهُ.

٣- الْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ التَّعْزِيرِ:

شُرِعَ التَّعْزِيرُ؛ صِيَانَةً لِلْمُجْتَمَعِ مِنَ الْفَوْضَى وَالْفَسَادِ، وَدَفْعًا لِلظُّلْمِ، وَرَدْعًا وَزَجْرًا لِلْعَصَاةِ وَتَأْدِيبًا لَهُمْ.

المسألة الثانية: أنواع المعاصي التي توجب التعزير:

المعاصي التي توجب التعزير نوعان:

١- ترك الواجبات مع القدرة على أدائها؛ كقضاء الديون، وأداء الأمانات وأموال اليتامى، فإن هذه الأمور ومثلها يعاقب عليها من ترك أداءها حتى يؤذيها، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مطل الغني ظلم» ^(١). وفي رواية: «لئلي الواحد يحل عرضه، وعقوبته» ^(٢).

٢- فعل المحرمات؛ كأن يختلي رجل بامرأة أجنبية أو يبشرها في غير الفرج، أو يقبلها أو يمازحها، وكإتيان المرأة المرأة، ففي هذا وأمثاله التعزير؛ إذ لم يرد فيه عقوبة محددة.

المسألة الثالثة: مقدار التعزير:

لم يقدر الشارع حداً معيناً في عقوبة التعزير، وإنما المرجع في ذلك لاجتهاد الحاكم وتقديره لما يراه مناسباً للفعل، حتى إن بعض العلماء يرى أن التعزير قد يصل إلى القتل إذا اقتضت المصلحة، كقتل الجاسوس المسلم، والمفترق لجماعة المسلمين، وغيرهما ممن لا يندفع شرهم إلا بالقتل.

المسألة الرابعة: أنواع العقوبات التعزيرية:

يُمْكِنُ أَنْ تُصَنَّفَ الْعُقُوبَاتُ التَّعْزِيرِيَّةُ حَسَبَ مُتَعَلِّقَاتِهَا عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

(١) زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٢٤٠٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٥٦٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٦٢٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٣١٦/٧)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٤٢٧)، وَصَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَحَسَنَهُ

الْأَلْبَانِيُّ. (انظر: صحيح سنن النسائي رقم ٤٣٧٢، ٤٣٧٣). وَاللَّيْ مَعْنَاهُ: الْمَطْل.

- ١- مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَبْدَانِ، كَالْجُلْدِ وَالْقَتْلِ.
- ٢- مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْوَالِ؛ كَالْإِتْلَافِ وَالْغُرْمِ، كَالْإِتْلَافِ الْأَصْنَامِ وَتَكْسِيرِهَا، وَإِتْلَافِ آلَاتِ اللَّهِ وَالطَّرَبِ وَأَوْعِيَةِ الْخَمْرِ.
- ٣- مَا هُوَ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا؛ كَجُلْدِ السَّارِقِ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ مَعَ إضْعَافِ الْغُرْمِ عَلَيْهِ، فَقَدْ قَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنَ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ قَبْلَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ: بِالْحَدِّ وَغَرَمَهُ مَرَّتَيْنِ. وَالْجَرِينُ: مَوْضِعُ تَجْنِيفِ الثَّمَرِ.
- ٤- مَا يَتَعَلَّقُ بِتَقْيِيدِ الْإِرَادَةِ، كَالْحَبْسِ، وَالنَّفْيِ.
- ٥- مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَوِيَّاتِ؛ كَالْيَلَامِ النَّفْسِ بِالتَّوْبِيخِ، وَالزَّجْرِ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي حَدِّ الْحَرَابَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْحَرَابَةِ، وَحَدُّ الْمُحَارِبِينَ:

١- تَعْرِيفُ الْحَرَابَةِ:

لُغَةً: مَا أُخِذَ مِنْ حَرْبٍ حَرْبًا أَيْ. أَخَذَ جَمِيعَ مَالِهِ.

وَشَرْعًا: الْبُرُوزُ لِأَخْذِ مَالٍ أَوْ لِقَتْلِ أَوْ لِإِزْهَابِ، مُكَابَرَةً، اعْتِمَادًا عَلَى الشُّوْكَةِ، مَعَ الْبُعْدِ عَنْ مَسَافَةِ الْغَوِثِ، مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ مُلْتَزِمٍ لِلْأَحْكَامِ، وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا.

وَتُسَمَّى أَيْضًا: قَطْعُ الطَّرِيقِ.

٢- حَدُّ الْحَرَابَةِ وَعُقُوبَةُ الْمُحَارِبِينَ:

الْأَصْلُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْمُحَارِبِينَ وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ وَعُقُوبَتِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾.

وَتَخْتَلِفُ عُقُوبَةُ الْمُحَارِبِينَ وَحَدُّهُمْ بِاخْتِلَافِ الْجَرَائِمِ الَّتِي ارْتَكَبُوهَا، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

- مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ الْمَالَ: قُتِلَ وَصَلِبَ، حَتَّى يَشْتَهَرَ أَمْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

- وَمَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ: قُتِلَ وَلَمْ يُصَلَّبَ.

- وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ: قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافِ فِي آيٍ وَاحِدٍ.

- وَمَنْ أَخَافَ النَّاسَ وَالطَّرِيقَ فَقَطَّ، وَلَمْ يَقْتُلْ، وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا، نَفِيَ مِنَ الْأَرْضِ وَشُرِّدَ وَطُورِدَ، فَلَا يَتْرَكَ يَأْوِي إِلَى بَلَدٍ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي عُقُوبَتِهِمْ مَاخُذٌ مِنْ أَنَّ (أَوْ) فِي الْآيَةِ لِلتَّنْوِيعِ فِي الْعُقُوبَةِ وَتَرْتِيبِهَا لَا لِلتَّخْيِيرِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما (١).

المسألة الثانية: شروط وجوب الحد على المحاربين:

يُشْتَرَطُ لِتَطْبِيقِ الْحَدِّ عَلَى الْمُحَارِبِينَ شُرُوطٌ، أَهْمُهَا:

١- **التَّكْلِيفُ:** فَلَا بُدَّ مِنَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ حَتَّى يُعَدَّ الشَّخْصُ مُحَارِبًا، وَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. فَالْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ لَا يُعَدَّانِ مُحَارِبِينَ، وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْعًا.

٢- أَنْ يَأْتُوا مُجَاهَرَةً، وَيَأْخُذُوا الْمَالَ قَهْرًا. فَإِنْ أَخَذُوهُ مُخْتَفِينَ فَهُمْ سُرَّاقٌ، وَإِنْ اخْتَطَفُوهُ، وَهَرَبُوا فَهُمْ مُتَّهَبُونَ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ.

٣- ثُبُوتُ كَوْنِهِمْ مُحَارِبِينَ، إِمَّا بِإِقْرَارِهِمْ أَوْ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، كَمَا فِي السَّرِيقَةِ.

٤- أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي حِرْزٍ، بَأَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ يَدِ صَاحِبِهِ قَهْرًا، فَإِنْ كَانَ الْمَالُ مَتْرُوكًا لَيْسَ بِيَدِ أَحَدٍ، لَمْ يَكُنْ أَخْذُهُ مُحَارِبًا.

المسألة الثالثة: سقوط الحد عن المحاربين:

يَسْقُطُ حَدُّ الْحَرَابَةِ إِذَا تَابَ الْجَانِي الْمُحَارِبِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَتَمَكَّنَ الْحَاكِمُ

مِنْهُ، كَانَ يَهْرَبُ أَوْ يَخْتَفِي ثُمَّ يَتُوبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، فَيَسْقُطُ مَا كَانَ وَاجِبًا لِلَّهِ، مِنَ النَّفْسِ عَنِ الْبَلَدِ، وَقَطْعَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَتَحْتِمُ الْقَتْلُ. إِلَّا أَنْ حَقُّوقَ الْآدَمِيِّينَ مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ مَالٍ لَا تَسْقُطُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِآدَمِيٍّ تَعَلَّقَ بِهِ فَلَا يَسْقُطُ كَالَّذِينَ، إِلَّا أَنْ يَعْفُو عَنْهَا مُسْتَحِقُّهَا.

أَمَّا مَنْ تَابَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَرَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، فَلَا يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي تَوْبَتِهِ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الرَّدَّةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسَائِلُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَشُرُوطُهَا، وَحُكْمُ الْمُرْتَدِّ:

١ - تَعْرِيفُ الرَّدَّةِ:

الرَّدَّةُ فِي اللُّغَةِ: الرُّجُوعُ عَنِ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ طَوْعًا بِنُطْقٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، أَوْ شَكٍّ، أَوْ فِعْلٍ.

٢ - شُرُوطُهَا: أَمَّا شُرُوطُهَا: فَالْعَقْلُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْإِخْتِيَارُ.

فَلَا يُحْكَمُ عَلَى مَجْنُونٍ، أَوْ صَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيِّزٍ، أَوْ مُكْرِهٍ بِالرَّدَّةِ، إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُمْ.

٣ - حُكْمُ الْمُرْتَدِّ: أَمَّا حُكْمُهُ فِي الدُّنْيَا: فَهُوَ الْقَتْلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ

فَاقْتُلُوهُ»^(١). وَيَنْبَغِي قَبْلَ الْقَتْلِ أَنْ يُسْتَتَابَ، وَيُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يُضَيَّقَ عَلَيْهِ وَيُحْبَسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ؛ لِحَدِيثِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي كَانَ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ. فَقَالَ مُعَاذُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَبِي مُوسَى: «لَا أَنْزِلُ عَنْ دَابَّتِي حَتَّى يُقْتَلَ»، فَقُتِلَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَكَانَ قَدْ اسْتَتِيبَ قَبْلَ ذَلِكَ»^(٢). وَلِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا كَفَرَ بَعْدَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٥٢٤).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٤٣٥٥). وَقَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (الفتح ١٢/٢٨٧).

إِسْلَامِهِ فَضُرِبَتْ عَنْقُهُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَأَبَّ: «فَهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا، فَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَبْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ، أَوْ يَرِاجِعُ أَمْرَ رَبِّهِ. اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي»^(١).

وَالَّذِي يَتَوَلَّى قَتْلَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ. وَلَا يُقْتَلُ الصَّبِيُّ الْمُمِيزُ - وَلَوْ قِيلَ بِصِحَّةِ رِدَّتِهِ - حَتَّى يَبْلُغَ.
وَأَمَّا حُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ: فَقَدْ بَيَّنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

المسألة الثانية: الأمور التي تحصل بها الردة،

وَالرَّدَّةُ تَحْصُلُ بِإِزْكَابِ مَا يُوجِبُهَا جَدًّا أَوْ هَزْلًا أَوْ اسْتِهْزَاءً، كَالشُّرْكِ بِاللَّهِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ، وَجُحُودِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَجُحُودِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ عَنْ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَغَلَاةِ الصُّوفِيَّةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ ظَاهَرَ الْمُشْرِكِينَ وَأَعَانَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الرَّدَّةِ الَّتِي تَحْصُلُ بِإِزْكَابِ نَاقِضٍ مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ الْكَثِيرَةِ. وَمِنْ ذَلِكَ: تَحْكِيمُ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ مِمَّنْ يَرَى أَنَّهَا أَصْلَحُ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ أَوْ أَنَّهَا مُسَاوِيَةٌ لَهَا.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يُمْكِنُ حَضْرُ الْأُمُورِ الَّتِي تَحْصُلُ بِهَا الرَّدَّةُ فِيمَا يَلِي:

١ - الْقَوْلُ: كَمَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ رَسُولَهُ أَوْ الْمَلَائِكَةَ، أَوْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، أَوْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ، وَكَذَا الشُّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

٢ - الْفِعْلُ: كَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ وَالْقَبْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ إِقَاءِ الْمُصْحَفِ، أَوْ تَعَمُّدِ امْتِهَانِهِ، أَوْ مُظَاهَرَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَمُعَاوَنَتِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٣ - الْاِعْتِقَادُ: مِثْلَ اِعْتِقَادِ الشَّرِيكِ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ الصَّاحِبَةِ أَوْ الْوَلَدِ، أَوْ اِعْتِقَادِ

حِلِّ الزَّنا أَوْ الخَمْرِ، أَوْ اعتقادَ أَنَّ هَدي غيرِ النَّبيِّ ﷺ أكملُ مِنْ هَديهِ.

٤- الشُّكُّ: كَانَ يَشْكُ فِي حُرْمَةِ مَا أُجْمِعَ عَلَى حِلِّهِ، أَوْ حِلِّ مَا أُجْمِعَ عَلَى حُرْمَتِهِ، وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ لِكَوْنِهِ نَشَأً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

المسألة الثالثة: الأحكام المتعلقة بالردة:

١- المُكْرَهُ إِذَا نَطَقَ بِمَا يُوجِبُ رِدَّتَهُ بِسَبَبِ الإِكْرَاهِ فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِارْتِدَادِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

٢- المُرْتَدُّ يُسْتَتَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَقَتْلُهُ لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ، كَمَا مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ.

٣- المُرْتَدُّ يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، فَإِنْ أَسْلَمَ مُكِّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى رِدَّتِهِ أَوْ قُتِلَ مُرْتَدًّا فَمَالُهُ فِيءٌ لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاِرْثَ لَهُ، لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُهُ أَحَدٌ مِنَ الْكَفَّارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى رِدَّتِهِ.

٤- المُرْتَدُّ لَا يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ.

٥- تَحْصُلُ تَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ بِإِتْيَانِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»^(١). وَمَنْ كَانَتْ رِدَّتُهُ بِسَبَبِ جُحُودِ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ فَتَوْبَتُهُ إِلَى جَانِبِ الْإِتْيَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ: إِقْرَارُهُ بِمَا جَحَدَ وَأَنْكَرَ، وَرُجُوعُهُ عَمَّا كَفَرَ بِهِ.



ثاني عشر: كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالتَّذْوِيرِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى بَابَيْنِ:

البَابُ الْأَوَّلُ: الْإِيمَانُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ:

الْإِيمَانُ لُغَةً: جَمْعُ يَمِينٍ، وَهُوَ الْحَلْفُ أَوْ الْقَسَمُ، وَسُمِّيَ الْحَلْفُ يَمِينًا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا ضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينَهُ عَلَى يَمِينِ صَاحِبِهِ.

وَشَرْعًا: تَوْكِيدُ الشَّيْءِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَقْسَامُ الْيَمِينِ:

تَنْقَسِمُ الْيَمِينُ مِنْ حَيْثُ انْعِقَادُهَا وَعَدَمُ انْعِقَادِهَا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١- **الْيَمِينُ اللَّغْوُ:** وَهُوَ الْحَلْفُ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْيَمِينِ، كَأَن يَقُولَ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ يَمِينًا وَلَا يَقْصِدُ بِهِ قَسَمًا، فَهَذَا يُعَدُّ لَغْوًا، أَوْ يَخْلِفُ عَلَى شَيْءٍ يَطْنُ صِدْقَهُ فَيُظْهِرُ خِلَافَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ، وَكَلَّا وَاللَّهِ»^(١). وَهَذِهِ الْيَمِينُ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا، وَلَا مُوَاخَذَةَ، وَلَا إِثْمَ عَلَى صَاحِبِهَا.

٢- **الْيَمِينُ الْمُنْعَقِدَةُ:** وَهِيَ الْيَمِينُ الَّتِي يَقْصِدُهَا الْحَالِفُ وَيُصَمِّمُ عَلَيْهَا، وَتَكُونُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَتَكُونُ عَلَى أَمْرٍ مُمَكِّنٍ، فَهَذِهِ يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ مَقْصُودَةٌ، فَتَجِبُ فِيهَا عِنْدَ الْحِنْثِ^(٢) كَفَّارَةٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٤٦١٣).

(٢) الْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ: عَدَمُ الْوَفَاءِ بِمَوْجِبِهَا.

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾.

[المائدة: ٨٩]

٣- اليمين الغموس: وهي اليمين الكاذبة التي تُهضم بها الحقوق، أو التي يُقصد بها الغش والخيانة، فصاحبها يحلف على الشيء وهو يعلم أنه كاذب، وهي كبيرة من الكبائر، ولا تتعقد هذه اليمين، ولا كفارة فيها؛ لأنها أعظم من أن تُكفر، ولأنها يمين غير مُعقدة، فلا توجب الكفارة كاللغو. وتجب التوبة منها، ورد الحقوق إلى أصحابها إذا ترتب عليها ضياع حقوق. وسُميت هذه اليمين غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في نار جهنم عياداً بالله. ودليل حرميتها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ٩٤].

ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الكبائر: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس»^(١)، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خمس ليس لهن كفارة: الشرك بالله، وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن، ويمين صابرة^(٢) يقطع بها مالا بغير حق»^(٣).

المسألة الثالثة: كفارة اليمين وشروط وجوبها:

١- كفارة اليمين: شرع الله عز وجل لعباده كفارة اليمين التي يكون بها تحللة اليمين والخروج منها، وذلك رحمة بهم، قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢].

وقال ﷺ: «من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فليأتها، وليكفر عن

(١) رواه البخاريّ برقم (٦٢٩٨).

(٢) وهي اليمين الغموس، وسُميت صابرة من الصبر، وهو الحبس والإلزام؛ لأن صاحبها يلزم بها ويحبس عليها، وتكون لازمة له من جهة الحكم.

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٢/٢)، وحسنه الألباني (الإرواء رقم ٢٥٦٤).

يَمِينِهِ^(١). وَهَذِهِ الْكَفَّارَةُ تَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ إِذَا حَنَثَ فِي يَمِينِهِ، وَلَمْ يَفِ بِمُوجِبِهَا.

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ فِيهَا تَخْيِيرٌ وَتَرْتِيبٌ. فَيُخَيَّرُ مِنْ لَزِمَتِهِ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنَ الطَّعَامِ، أَوْ كِسْوَةِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَوْبٌ يُجْزِئُهُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾.

[المائدة: ٨٩]

فَجَمَعَتْ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ بَيْنَ التَّخْيِيرِ وَالتَّرْتِيبِ، تَخْيِيرٌ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ وَالْعِتْقِ، وَتَرْتِيبٌ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَبَيْنَ الصِّيَامِ.

٢- شُرُوطُ وَجُوبِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ:

لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْيَمِينِ إِذَا نَقَضَهَا الْحَالِفُ، وَلَمْ يَفِ بِمُوجِبِهَا، إِلَّا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةً، بِأَنْ يَقْصِدَ الْحَالِفُ عَقْدَهَا عَلَى أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ كَمَا مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ، وَلَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الْيَمِينِ الْمُنْعَقِدَةِ، أَمَّا مَنْ سَبَقَ الْيَمِينَ عَلَى لِسَانِهِ بِلَا قَصْدٍ فَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ، وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَحْلِفَ مُخْتَارًا، فَمَنْ حَلَفَ مُكْرَهًا لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ فِيهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٢٢) وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٥٠) وَاللَّفْظُ لَهُ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَحْنُثَ فِي يَمِينِهِ، بِأَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ يَتْرُكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ، ذَاكِرًا لِيَمِينِهِ مُخْتَارًا، أَمَّا إِذَا حَنَثَ فِي يَمِينِهِ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ.

• الاستثناء في اليمين:

مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي يَمِينِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ، إِذَا نَقَضَ يَمِينَهُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ» ^(١).

• نقض اليمين والحنث فيها:

الْأَصْلُ أَنْ يَفِيَ الْحَالِفُ بِالْيَمِينِ، لَكِنْ قَدْ يَنْقُضُهُ لِمَصْلَحَةٍ، أَوْ ضَرُورَةٍ. وَقَدْ شَرَعَ لَهُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ كَمَا سَبَقَ. وَيُمْكِنُ تَقْسِيمُ نَقْضِ الْيَمِينِ، وَالْحَنْثِ فِيهَا بِحَسَبِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ، عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١- أَنْ يَكُونَ نَقْضُ الْيَمِينِ وَاجِبًا: وَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، كَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَصِلَ رَحِمَهُ، أَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ، كَأَنْ يَحْلِفَ لِيَشْرَبَنَّ خَمْرًا؛ فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَقْضُ يَمِينِهِ، وَتَلْزُمُهُ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ.

٢- أَنْ يَكُونَ نَقْضُ الْيَمِينِ حَرَامًا: كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ وَاجِبٍ، أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نَقْضُ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ حَلْفَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَأْكِيدٌ لِمَا كَلَّفَ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ.

٣- أَنْ يَكُونَ نَقْضُ الْيَمِينِ مُبَاحًا: وَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِ مُبَاحٍ أَوْ تَرْكِهِ.

المسألة الرابعة: صور لبعض الأيمان الجائزة والممنوعة:

إِنَّ الْيَمِينَ الْجَائِزَةَ هِيَ الَّتِي يُحْلِفُ فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ، أَوْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ. كَأَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ أَوْ: وَوَجْهِ اللَّهِ أَوْ: وَعَظْمَتِهِ وَكِبْرِيائِهِ..؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، يَحْلِفُ

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٥٣٢)، وَأَحْمَدُ (٣٠٩/٢). وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ ١٢٣٧).

بِأَيْهِ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»^(١)، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ»^(٢). وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا فَهُوَ يَمِينٌ إِنْ نَوَاهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ» **[النحل: ٣٨]**.

وَمِنَ الْإِبْكَانِ الْمَمْنُوعَةِ:

- ١ - الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَقَوْلِهِ: وَحَيَاتِكَ، وَالْأَمَانَةَ..؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»^(٣).
- ٢ - الْحَلِفُ بِأَنَّهُ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ أَنَّهُ بَرِيٌّ مِنْ اللَّهِ أَوْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ فَعَلَ كَذَا فَفَعَلَهُ؛ لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنِّي بَرِيٌّ مِنْ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجَعَ إِلَيَّ الْإِسْلَامَ سَالِمًا»^(٤).

- ٣ - الْحَلِفُ بِالْأَبَاءِ وَالطَّاعُوتِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي، وَلَا بِآبَائِكُمْ»^(٥).

البَابُ الثَّانِي: النَّذْرُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ النَّذْرِ، وَمَشْرُوعِيَّتُهُ، وَحُكْمُهُ:

- ١ - تَعْرِيفُ النَّذْرِ: الإِجَابُ، تَقُولُ: نَذَرْتُ كَذَا إِذَا أَوْجَبْتُهُ عَلَى نَفْسِكَ. وَشَرْعًا: إلْزَامُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ نَفْسَهُ شَيْئًا لِلَّهِ تَعَالَى.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٢٧٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٤٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٦٢٨).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٢٥٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٦/٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ رَقْم (٣٥٣٢).

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٤٨).

٢- مَشْرُوعِيَّةُ النَّذْرِ وَحُكْمُهُ:

النَّذْرُ مَشْرُوعٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا حُكْمُ النَّذْرِ ابْتِدَاءً فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّا نُخْرِجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ» ^(١)، وَلِأَنَّ النَّاذِرَ يُلْزِمُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ لَا يُلْزِمُهُ فِي أَصْلِ الشَّرْعِ، فَيُخْرِجُ نَفْسَهُ، وَيُثْقَلُهَا بِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنَ الْمُسْلِمِ فِعْلُ الْخَيْرِ بِلَا نَذْرٍ.

إِلَّا أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ فِعْلَ طَاعَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ ^[البقرة: ٢٧٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتُونَ بِالْغَدْرِ وَغِيَاظُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ ^[الإنسان: ٧]، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» ^(٢).

فَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمُوفِينَ بِالنَّذْرِ وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ، وَأَمَرَ ﷺ بِالْوَفَاءِ بِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ الْمُتَقَدِّمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا هُوَ لِلْكَرَاهَةِ لَا لِلتَّحْرِيمِ، وَأَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ وَالْمَكْرُوهُ هُوَ ابْتِدَاءُ النَّذْرِ وَالِدُخُولِ فِيهِ، وَأَمَّا الْوَفَاءُ بِهِ، وَإِنْجَاؤُهُ لِمَنْ لَزِمَهُ فَوَاجِبٌ، وَطَاعَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ. وَالنَّذْرُ نَوْعٌ مِّنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ نَذَرَ لِقَبْرِ أَوْ وَلِيِّ وَنَحْوِهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى شِرْكًا أَكْبَرَ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ النَّذْرِ، وَالْمَظَاهِرُ:

١- شُرُوطُ النَّذْرِ: لَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ شَخْصٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُّخْتَارٍ، فَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ مِنَ الصَّبِيِّ، وَلَا مِنَ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ، وَلَا مِنَ الْمُكْرَهَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...» الْحَدِيثُ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا...»

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٦٩٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٣٩)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٦٩٦).

الْحَدِيثُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَرَّارًا.

٢- **أَلْفَاظُ النَّذْرِ**: صَبَغُ النَّذْرِ وَأَلْفَاظُهُ أَنْ يَقُولَ: «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا»، أَوْ: «عَلَيَّ نَذْرٌ كَذَا». وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُصَرِّحُ فِيهَا بِذِكْرِ النَّذْرِ.

المسألة الثالثة: أقسام النَّذْرِ

١- النَّذْرُ الصَّحِيحُ وَغَيْرُ الصَّحِيحِ:

يَنْقَسِمُ النَّذْرُ بِاعْتِبَارِ صِحَّتِهِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ إِلَى: صَحِيحٍ وَغَيْرِ صَحِيحٍ، أَوْ: جَائِزٍ وَمَمْنُوعٍ، أَوْ مُنْعَقِدٍ وَغَيْرِ مُنْعَقِدٍ.

فَيَكُونُ النَّذْرُ صَحِيحًا مُنْعَقِدًا وَاجِبُ الْوَفَاءِ إِذَا كَانَ طَاعَةً وَقُرْبَةً، يَتَقَرَّبُ بِهَا النَّاذِرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَيَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَلَا مُنْعَقِدٍ وَلَا وَاجِبُ الْوَفَاءِ: إِذَا كَانَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى؛ كَالنَّذْرِ لِلْقُبُورِ وَالْأَوْلِيَاءِ أَوِ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ نَذْرٌ أَنْ يَقْتُلَ، أَوْ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي، فَإِنَّ هَذَا النَّذْرَ لَا يَنْعَقِدُ، وَيَحْرُمُ الْوَفَاءُ بِهِ.

٢- النَّذْرُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ:

أ- **النَّذْرُ الْمُطْلَقُ**: هُوَ الَّذِي يَلْتَزِمُهُ الشَّخْصُ ابْتِدَاءً دُونَ تَعْلِيلِهِ عَلَى شَرْطٍ، وَقَدْ يَقَعُ شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةٍ أَوْ لغيرِ سَبَبٍ، كَأَنْ يَقُولَ الشَّخْصُ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصِلِّيَ كَذَا أَوْ أَصُومَ كَذَا. فَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ.

ب- **النَّذْرُ الْمُقَيَّدُ**: وَهُوَ مَا كَانَ مُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ وَحُصُولِ شَيْءٍ، كَأَنْ يَقُولَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي، أَوْ قَدِمَ غَائِبِي، فَعَلَيَّْ كَذَا. وَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ، عِنْدَ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ، وَحُصُولِ مَطْلُوبِهِ.

المسألة الرابعة: أنواع النَّذْرِ وَأَحْكَامُهُ:

يَنْقَسِمُ النَّذْرُ بِحَسَبِ الْأَحْكَامِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَيْهِ، وَلِزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ مِنْ عَدَمِهِ، إِلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

١- **النَذْرُ الْمُطْلَقُ**: نَحْوُ قَوْلِهِ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ. وَلَمْ يُسَمَّ شَيْئًا، فَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، سَوَاءً كَانَ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدًا؛ لِحَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» ^(١).

٢- **نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ**: وَهُوَ تَعْلِيْقُ نَذْرِهِ بِشَرْطٍ يَقْصُدُ بِهِ الْمَنْعَ مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْحَمْلَ عَلَيْهِ أَوْ التَّصَدِيقَ أَوْ التَّكْذِيبَ، كَقَوْلِهِ: إِنْ كَلَّمْتُكَ، أَوْ إِنْ لَمْ أُخْبَرْ بِكَ، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْخَبَرُ صَحِيحًا، أَوْ إِنْ كَانَ كَذِبًا فَعَلَيَّ الْحَجُّ، أَوْ الْعَتَقُ...، فَهَذَا النَّذْرُ خَارِجٌ مَخْرَجَ الْيَمِينِ لِلْحَثِّ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ، وَلَمْ يَقْصَدْ بِهِ النَّذْرَ وَلَا الْقُرْبَةَ، فَهَذَا يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ فِعْلٍ مَا نَذَرَهُ أَوْ كَفَّارَةَ يَمِينٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» ^(٢).

٣- **النَّذْرُ الْمُبَاحُ**: وَهُوَ أَنْ يَنْذَرَ فِعْلَ الشَّيْءِ الْمُبَاحِ، نَحْوُ: أَنْ يَنْذَرَ لِبَسِ ثَوْبٍ أَوْ رُكُوبِ دَابَّةٍ.. وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَأَنْ يَصُومَ، فَقَالَ: «مُرُّوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» ^(٣).

٤- **نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ**: وَهُوَ أَنْ يَنْذَرَ فِعْلَ مَعْصِيَةٍ، كَنَذْرِ شَرْبِ خَمْرٍ، وَالنَّذْرَ لِلْقُبُورِ، أَوْ لِأَهْلِ الْقُبُورِ مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَصَوْمِ أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ، فَهَذَا النَّذْرُ لَا يَنْعَقِدُ وَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» ^(٤)؛ لِأَنَّ مَعْصِيَةَ اللَّهِ لَا تُبَاحُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَلَا يَلْزَمُهُ بِهِ كَفَّارَةٌ.

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٥٢٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَضَعْفُهُ غَيْرُهُ، لَكِنْ يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٣٢٢) بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَجَحَ الْأَثْمَةُ وَفَقَهُ عَلَيْهِ (انظر: سبيل السَّلام ٨/ ٤٢).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٤٥).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٧٠٤).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَدْ سَبَقَ فِي ص (٣٨٨).

٥- **نَذْرُ التَّبَرُّرِ**: وَهُوَ نَذْرُ الطَّاعَةِ، كَنَذْرِ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ، سَوَاءً أَكَانَ مُطْلَقًا، أَمْ مُعَلَّقًا عَلَى حُصُولِ شَيْءٍ، فَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ إِنْ كَانَ مُطْلَقًا، وَعِنْدَ حُصُولِ الشَّرْطِ إِنْ كَانَ مُعَلَّقًا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه» ^(١).

المسألة الخامسة: صور من النذر الذي لا يجوز الوفاء به:

إِنَّ النَّذْرَ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ هُوَ نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ وَهَذَا يَتَحَقَّقُ فِي صُورٍ مِنْهَا:

١- نَذْرُ شُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ صَوْمِ أَيَّامِ الْحَيْضِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ».

٢- النَّذْرُ الَّذِي يَقَعُ لِلْأَمْوَاتِ كَأَنْ يَقُولَ: يَا سَيِّدِي فُلَانُ، إِنْ رُدَّ غَائِبِي، أَوْ عُوْفِي مَرِيضِي، أَوْ قُضِيَتْ حَاجَتِي، فَلَكَ مِنَ النَّقْدِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ الشَّمْعِ أَوْ الزَّيْتِ كَذَا وَكَذَا. فَهَذَا بَاطِلٌ، وَهُوَ شَرَكٌ أَكْبَرُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ نَذْرٌ لِلْمَخْلُوقِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ عِبَادَةٌ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ.

٣- إِذَا نَذَرَ أَنْ يَسْرِجَ قَبْرًا، أَوْ شَجَرَةً، لَمْ يَجْزِ الْوَفَاءُ بِهِ، وَيُصْرَفُ قِيَمَةُ ذَلِكَ لِلْمَصَالِحِ؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَلَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ؛ لِحَدِيثِ الْمُتَّقَدِّمِ.



ثالث عشر: كتاب الأطعمة، والذبائح، والصيد

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَطْعِمَةِ:

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا وَالْأَصْلُ فِيهَا:

١- **تَعْرِيفُهَا:** الْأَطْعِمَةُ جَمْعُ طَعَامٍ، وَهُوَ مَا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَانُ وَيَتَغَذَّى بِهِ مِنَ الْأَقْوَاتِ وَغَيْرِهَا أَوْ يَشْرَبُهُ.

٢- **الْأَصْلُ فِيهَا:** تَنْطَلِقُ الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مَعْرِفَةِ مَا يَحِلُّ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَمَا يَحْرُمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وَمِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتُ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]. وَالْمُرَادُ بِالطَّيِّبَاتِ: مَا تَسْتَطِيعُ النَّفْسُ وَتَشْتَهِيهِ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ لَمَّا كَانَ يَتَغَذَّى بِهِ الْإِنْسَانُ، فَإِنَّ أَثَرَهُ يَنْعَكِسُ عَلَى أَخْلَاقِهِ، فَالطَّعَامُ الطَّيِّبُ يَكُونُ أَثَرُهُ طَيِّبًا، وَالْخَبِيثُ يَكُونُ عَلَى الضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِذَا أَبَاحَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الطَّيِّبَ مِنَ الْمَطَاعِمِ، وَحَرَّمَ الْخَبِيثَ مِنْهَا.

فَالْأَصْلُ فِي الْأَطْعِمَةِ الْحِلُّ، إِلَّا مَا حَرَّمَهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وَقَدْ جَاءَ هَذَا التَّفْصِيلُ مُسْتَمِلًا عَلَى أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

١- النَّصُّ عَلَى الْمُبَاحِ.

٢- النَّصُّ عَلَى الْحَرَامِ.

٣- مَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِعُ.

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا، فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا»^(١).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى حَلِّهِ، وَابَاحَتِهِ:

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ، وَالْأَطْعِمَةُ الْمُبَاحَةُ عَلَى نَوْعَيْنِ: حَيَوَانَاتٌ وَنَبَاتَاتٌ؛ كَالْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ، وَالْحَيَوَانَاتُ عَلَى نَوْعَيْنِ: بَرِّيَّةٌ وَبَحْرِيَّةٌ.

أَوَّلًا: الْحَيَوَانُ الْبَحْرِيُّ: وَهُوَ كُلُّ حَيَوَانٍ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ؛ كَالسَّمَكِ بِأَنْوَاعِهِ الْمُخْتَلِفَةِ وَكَذَا غَيْرُهُ مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ، إِلَّا مَا فِيهِ سُومٌ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ لِلضَّرَرِ، وَكَذَا يَحْرُمُ مِنْ طَعَامِ الْبَحْرِ مَا كَانَ مُسْتَحَبَّنًا مُسْتَقْدَرًا كَالضُّفْدَعِ، مَعَ مَا جَاءَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِ، وَكَالتَّمْسَاحِ؛ لِكَوْنِهِ مُسْتَحَبَّنًا، وَلِأَنَّ لَهُ نَابًا يَفْتَرِسُ بِهِ. لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وَيَجُوزُ أَكْلُ الْحَيَوَانِ الْبَحْرِيِّ سِوَاءَ صَادِهِ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَسِوَاءَ كَانَ لَهُ شَبَةٌ، يَجُوزُ أَكْلُهُ فِي الْبَرِّ أَمْ لَمْ يَكُنْ. وَالْحَيَوَانُ الْبَحْرِيُّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَذْكِيَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ، مَتَّعَالِكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رحمتهما: «أَلَا إِنَّ صَيْدَهُ مَا صِيدَ، وَطَعَامُهُ مَا لَفَظَ الْبَحْرُ»^(٢). وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَوْضَأُ

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ (٤/ ١٨٤)، وَابِيهَقِي (١٠/ ١٢) وَحَسَنَةُ النُّوَيْ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ الْفُوزَانُ (المُلَخَّصُ الْفَقْهِيُّ ٢/ ٤٦٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤/ ٢٧٠). وَانْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ (٣/ ١٨٩) عِنْدَ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ.

بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِيتَتُهُ» (١).

ثَانِيًا: الْحَيَوَانُ الْبَرِّيُّ: وَالْحَلَالُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ يُمَكِّنُ تَلْخِيصُهُ فِي الْآتِي:

(أ) الْأَنْعَامُ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يَتَلَنَّ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]. وَالْمَقْصُودُ بِبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ: الْإِبِلَ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ.

(ب) الْخَيْلُ: لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ» (٢).

(ج) الضَّبُّ: لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «أُكِلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وَقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» (٤).

(د) الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ: وَهُوَ غَيْرُ الْمُسْتَأْنَسِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا فَعَقَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟» قَالَ: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا، فَأَكَلَهَا (٥).

(هـ) الْأَرْنَبُ: لِمَا رَوَاهُ أَنَسٌ رضي الله عنه أَنَّهُ أَخَذَ أَرْنَبًا، فَذَبَحَهَا أَبُو طَلْحَةَ، وَبَعَثَ بِوَرَكِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهُ (٦).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١/ ٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٥٩)، وَابْنُ مَاجَه بِرَقْم (٣٨٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (٦٩) وَقَالَ: حَسَن صَحِيح، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ص ٢٠)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١/ ١٤٠) وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ النَّسَائِيِّ رَقْم ٥٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٢٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٤١).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٢١٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٤٥).

(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧٢٦٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٤٤).

(٥) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦/ ٢٢٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١١٩٦).

(٦) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦/ ٢٣١)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٥٣).

(و) الضَّبْعُ: لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: «هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ» ^(١)، أَي: وَهُوَ مُحْرِمٌ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَقَدْ وَرَدَ فِي حِلِّ الضَّبْعِ أَحَادِيثٌ لَا بَأْسَ بِهَا» ^(٢).

(ز) الدَّجَاجُ: لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ» ^(٣). وَيُلْحَقُ بِالدَّجَاجِ الْإِوزُ وَالْبَطُّ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الطَّيِّاتِ، فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٤].

(ح) الجَرَادُ: لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ سِتًّا، كُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ» ^(٤).

المسألة الثالثة: ما نص الشارع على تحريمه:

وَالْأَصْلُ فِيهَا يَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ: أَنَّ كُلَّ طَعَامٍ نَجِسٍ مُسْتَقْدَرٍ فِيهِ مَضَرَّةٌ، لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١ - الْمُحَرَّمَاتُ مِنَ الطَّعَامِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَحْصُورَةٌ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ وَرَدَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾.

[المائدة: ٣]

- **أَمَّا الْمِيتَةُ:** فِيهَا مَا مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، وَفَارَقَتْهُ الْحَيَاةُ بِدُونِ ذِكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَحُرِّمَتْ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَضَرَّةِ بِسَبَبِ الدَّمِ الْمُحْتَقِنِ وَخَبَثِ التَّغْذِيَةِ، وَتَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْمِيتَةِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، فَإِنَّهُمَا حَلَالٌ.

- **وَالدَّمُ:** الْمُرَادُ بِهِ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٨٠١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٢/٤) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٣٠٨٥) وَالنَّسَائِيُّ بِرَقْم (٤٣٣٤)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ رَقْم ٢٥٢٢).

(٢) فَتْحُ الْبَارِي: (٥٧٤/٩).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٥١٧)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٦٤٩).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٩٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٥٢).

دَمًا مَسْفُوحًا ﴿[الأنعام: ١٤٥]، أَمَّا مَا يَبْقَى مِنَ الدَّمِ فِي خَلِّ اللَّحْمِ، وَفِي الْعُرُوقِ بَعْدَ الذَّبْحِ، فُمَبَاحٌ، وَكَذَا مَا جَاءَ الشَّرْعُ بِحِلِّهِ مِنَ الدَّمِ؛ كَالْكَبِدِ وَالطُّحَالِ.

- **وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ:** لِأَنَّهُ قَذَرٌ، وَيَتَغَذَّى عَلَى الْقَادُورَاتِ، وَلِمَضَرَّتِهِ الْبَالِغَةِ، وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

- **وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ:** أَيِ ذُبْحٍ عَلَى غَيْرِ اسْمِهِ تَعَالَى، وَهَذَا حَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّرِكِ الْمُنَافِي لِلتَّوْحِيدِ؛ فَإِنَّ الذَّبْحَ عِبَادَةٌ لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحَرَّ﴾ [الكوثر: ٢].

- **وَالْمُنْخِنِقَةُ:** وَهِيَ الَّتِي تُخْنَقُ فْتَمُوتُ، إِمَّا قَصْدًا أَوْ بِغَيْرِ قَصْدٍ.

- **وَالْمَوْقُودَةُ:** هِيَ الَّتِي تُضْرَبُ بِعَصَا أَوْ شَيْءٍ ثَقِيلٍ، فْتَمُوتُ.

- **وَالْمُتَرَدِّيةُ:** هِيَ الَّتِي تَتَرَدَّى مِنْ مَكَانٍ عَالٍ، فْتَمُوتُ.

- **وَالنَّطِيحَةُ:** هِيَ الَّتِي تَنْطَحُّهَا أُخْرَى، فَتَقْتُلُهَا.

- **وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ:** هِيَ الَّتِي يَعْدُو عَلَيْهَا أَسَدٌ أَوْ نَمْرٌ أَوْ ذئبٌ أَوْ فَهْدٌ أَوْ كَلْبٌ،

فَيَأْكُلُ بَعْضَهَا، فْتَمُوتُ بِسَبَبِ ذَلِكَ. فَمَا أُدْرِكَ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْأَخِيرَةِ، وَبِهِ حَيَاةٌ، فَذَكِّي، فَإِنَّهُ حَلَالٌ الْأَكْلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

- **وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ:** وَهِيَ حِجَارَةٌ كَانَتْ مَنصُوبَةً حَوْلَ الْكَعْبَةِ، وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَذْبَحُونَ عِنْدَهَا، فَهَذِهِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الشَّرِكِ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ، كَمَا مَضَى فِيمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ.

وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ أَيْضًا:

٢- **مَا فِيهِ مَضَرَّةٌ:** كَالسَّمِّ، وَالْخَمْرِ، وَسَائِرِ الْمُسْكِرَاتِ وَالْمُفْتَرَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

٣- مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ: لِحَدِيثِ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رحمته الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ، وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ» ^(١).

٤- سِبَاعُ الْبَهَائِمِ: وَهِيَ الَّتِي تَفْتَرِسُ بِنَابِهَا -أَي: تَنْهَشُ- مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَرِّ؛ كَالْأَسَدِ وَالذَّبِّ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ وَالْكَلْبِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ رحمته الله قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ» ^(٢)، وَلَقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ» ^(٣).

٥- سِبَاعُ الطَّيْرِ: وَهِيَ الَّتِي تَصِيدُ بِمَخْلَبِهَا؛ كَالْعُقَابِ وَالْبَازِ وَالصَّقَرِ وَالْجِدَاةِ، وَالْبُومَةِ، لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» ^(٤).

٦- وَيَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ مَا يَأْكُلُ الْحَيْفَ: كَالنَّسْرِ وَالرَّخِمِ وَالْغُرَابِ؛ لِخَبَثِ مَا يَتَغَذَّى بِهِ.

٧- يَحْرُمُ كُلُّ حَيَوَانٍ نَدَبَ قَتْلِهِ: كَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْفَأْرَةَ وَالْجِدَاةِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رحمته الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْغُرَابُ وَالْجِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» ^(٥)، وَلِكُونِهَا مُسْتَحَبَّةٌ مُسْتَفْذَرَةٌ.

٨- الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ: لِمَا رَوَى جَابِرٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ» ^(٦).

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢١٨/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقَم (٢٨٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقَم (١٤٨٠) وَحَسَنَهُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ بِرَقَم ١١٩٧).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٥٥٣٠)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٩٣٢).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (١٩٣٣).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقَم (١٩٣٤). وَالْمَخْلَبُ لِلطَّيْرِ وَالسَّبْعِ كَالظَّفَرِ لِلْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الطَّائِرَ يَخْلُبُ الْجِلْدَ بِمَخْلَبِهِ، أَيْ:

يَقْطَعُهُ وَيَمِزْقُهُ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (١٨٢٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١١٩٨).

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقَم (٥٢٠٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقَم (١٩٤١).

٩- مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَطْعِمَةِ: كَالْفَأْرَةِ وَالْحَيَّةِ وَالذُّبَابِ وَالزُّبُورِ وَالنَّحْلِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٠- الْجَلَالَةُ: وَهِيَ الَّتِي أَكْثَرُ أَكْلِهَا النَّجَاسَةُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ»^(١) وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالذَّجَاجِ وَنَحْوَهَا، فَإِذَا حُبِسَتْ بَعِيدًا عَنِ النَّجَاسَاتِ، وَأُطْعِمَتِ الطَّاهِرَاتِ، حَلَّ أَكْلُهَا. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَحْسِبُهَا ثَلَاثًا إِذَا أَرَادَ أَكْلِهَا، وَقِيلَ: تُحْبَسُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

المسألة الرابعة: مَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِعُ:

مَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِعُ، وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ بِتَحْرِيمِهِ، فَهُوَ حَالِلٌ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ، دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَالِلٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُنْسِيَ شَيْئًا، وَتَلَا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]»^(٢).

المسألة الخامسة: مَا يُكْرَهُ أَكْلُهُ:

يُكْرَهُ أَكْلُ الْبَصْلِ وَالثُّومِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا مِمَّا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ؛ كَالْكُرَّاثِ وَالْفَجْلِ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ حُضُورِ الْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَجَامِعِ الذِّكْرِ وَالْعِبَادَةِ، لِحَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُسْنَنَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَذَوَّى بِمَا يَتَذَوَّى مِنْهُ الْإِنْسُ»^(٣) يَعْنِي: شَجَرَةُ الثُّومِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا». فَإِنْ طَبَخَ هَاتَيْنِ الْبَقْلَتَيْنِ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُمَا،

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٧٨٥)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٣١٨٩) وَهُوَ صَحِيحٌ. انظر إرواء الغليل (١٤٩/٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٥/٢) وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٥٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٦٤).

فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِمَا؛ لِقَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمِثَّهُمَا طَبْخًا» ^(١). وَفِي رِوَايَةِ لُجَايِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا أَرَاهُ يَعْني إِلَّا نَيْتَهُ» ^(٢).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: آدَابُ الْأَكْلِ:

لِلأَكْلِ آدَابٌ يَنْبَغِي الْحِرْصُ عَلَيْهَا، وَهِيَ:

١ - التَّسْمِيَةُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْأَكْلِ: لِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طِعْمَتِي بَعْدُ ^(٣).

٢ - الْأَكْلُ بِالْيَمِينِ: لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ.

٣ - الْأَكْلُ مِمَّا يَلِي الشَّخْصَ: لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ أَيْضًا، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ مُجَالِسَهُ لَا يَتَأَذَى، وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ حَيْثُ دَخَلَ مِنْ نَوَاحِي الْقَصْعَةِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْخِيَّاطِ الَّذِي دَعَا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى طَعَامٍ، قَالَ أَنَسُ: «فَرَأَيْتُهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ» ^(٤). أَوْ كَانَ الشَّخْصُ وَحْدَهُ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، أَوْ كَانَ الطَّعَامُ مُشْتَمِلًا عَلَى أَلْوَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَيَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِمَّا لَيْسَ أَمَامَهُ، مَا لَمْ يُؤْذِ بِذَلِكَ أَحَدًا.

٤ - الْحَمْدُ فِي آخِرِهِ: لِحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رُفِعَتِ الْمَائِدَةُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مُودَعٍ وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ رَبَّنَا» ^(٥)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٥٦٧).

(٢) جَامِعُ الْأَصُولِ (٢٨٠/٨).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٦/٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٢٢). وَمَعْنَى تَطِيشٍ: تَحْرُكٌ فِي نَوَاحِي الْقَصْعَةِ وَلَا تَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٧٩).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٥٩). وَمَعْنَى (غَيْرِ مُودَعٍ): غَيْرِ مَتْرُوكِ الطَّاعَةِ.

الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا»^(١).

٥- **الْأَكْلُ عَلَى السُّفْرِ**: لِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا أَكَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَلَى خِوَانٍ، وَلَا فِي سُكْرُجَةٍ، وَلَا خُبْزَ لَهُ مَرْقَقٌ»، قَالَ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: فَعَلَى مَا كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى هَذِهِ السُّفْرِ»^(٢).

٦- **كَرَاهِيَةُ الْأَكْلِ مُتَكَيِّئًا**: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلْ -جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ- مُتَكَيِّئًا، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكَ، فَأَصْغَى بِرَأْسِهِ حَتَّى كَادَ أَنْ تُصِيبَ جَبْهَتُهُ الْأَرْضَ، قَالَ: «لَا، بَلْ أَكُلْ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَاجْلِسْ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ»^(٣)، وَلِحَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَكُلُ مُتَكَيِّئًا»^(٤).

٧- **عَدَمُ عَيْبِ الطَّعَامِ الَّذِي لَا يُرِيدُ أَكْلَهُ**: لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِلَّا تَرَكَهُ»^(٥).

٨- **الْأَكْلُ مِنْ جَوَانِبِ الْقِصْعَةِ وَكَرَاهِيَةُ الْأَكْلِ مِنْ وَسْطِ الْقِصْعَةِ**: لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُتِيَ بِقِصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ، فَقَالَ: «كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا»^(٦).

٩- **الْأَكْلُ بِثَلَاثَةِ أَصَابِعَ، وَلَعْفُهَا بَعْدَ الْأَكْلِ**: لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٧٣٤).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٨٦). والخوان: ما يؤكل عليه، وهو المائدة، معرب. والسفرة: التي يؤكل عليها أيضًا، سُمِّيَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَسْطُ إِذَا أَكَلَ عَلَيْهَا. والسكرجة: إناء صغير يؤكل فيه الشَّيْء القليل من الأدم، وهي فارسية. وَرُبَّمَا كَانَ تَرْكُهُ الْأَكْلَ عَلَى الْخِوَانِ لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ الْعَجَمِ يَكُونُ عَلَى هَيْئَةٍ مَعِينَةٍ، وَرُبَّمَا يَقَالُ ذَلِكَ فِي السَّكْرَجَةِ أَيْضًا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (٢٨٦/١١)، وَأَحْمَدُ فِي الزَّهْدِ ص ٦٥، وَصَحَّحَهُ الْأَرْنَؤُوط بِشَاهِدٍ مَرْسَلٍ (حَاشِيَةُ شَرْحِ السُّنَّةِ).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٣٩٨).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٠٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٦٤).

(٦) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٠/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٨٠٥) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو دَاوُدَ بِرَقْم (٣٧٧٢)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٣٢٧٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْم ٢٦٥٠).

قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثَةِ أَصَابِعَ، وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ، حَتَّى يَلْعَقَهَا»^(١).

١٠- أَكُلْ مَا سَقَطَ مِنْهُ أَثْنَاءَ الطَّعَامِ أَوْ تَنَازَّرَ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ»^(٢).

١١- مَسَحُ الْقَصْعَةِ الَّتِي يَأْكُلُ فِيهَا وَلَعَقَهَا: لِقَوْلِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَاضِي: «وَأَمَرَنَا -يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ- أَنْ نَسْلُتَ الْقَصْعَةَ» يَعْنِي: نَمْسَحُهَا، وَنَتَبَّعُ مَا بَقِيَ فِيهَا مِنْ طَعَامٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَعَقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحْفَةِ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي آيَةِ الْبَرَكَةِ»^(٣).

البَابُ الثَّانِي: أَحْكَامُ الذَّبَائِحِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسَائِلُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا، وَأَنْوَاعُ التَّذْكِيَةِ، وَحُكْمُهَا:

١- تَعْرِيفُ الذَّبَائِحِ:

لُغَةً: الذَّبَائِحُ جَمْعُ ذَبِيحَةٍ، بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ.

وَشَرْعًا: الْحَيَوَانُ الَّذِي تَمَّتْ تَذْكِيَتُهُ عَلَى وَجْهِ شَرْعِيٍّ، وَالتَّذْكِيَةُ: هِيَ ذَبْحُ - أَوْ نَحْرُ- الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ الْمَأْكُولِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، بِقَطْعِ حُلُقُومِهِ وَمَرِيئِهِ، أَوْ عَقْرِ الْمَمْتَنِعِ غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهَا. وَالْعَقْرُ مَعْنَاهُ: الْجَرْحُ.

٢- أَنْوَاعُ التَّذْكِيَةِ: وَحَيْثُ إِنَّ الذَّبْحَ يُرَادُ بِهِ الْحَيَوَانُ الَّذِي تَمَّتْ تَذْكِيَتُهُ عَلَى

الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُنَاسِبِ بَيَانُ أَنْوَاعِ التَّذْكِيَةِ الَّتِي تُبِيحُ أَكْلَ الْحَيَوَانِ.

وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، كَمَا يَتَّضِعُ مِنَ التَّعْرِيفِ السَّالِفِ لِلتَّذْكِيَةِ:

أَوَّلًا: الذَّبْحُ: وَهُوَ قَطْعُ الْحَلْقِ مِنَ الْحَيَوَانِ بِشُرُوطٍ.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٣٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٣٠٥).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (٢٠٣٣).

ثَانِيًا: النَّحْرُ: وَهُوَ قَطْعُ لَبَةِ الْحَيَوَانِ، وَهِيَ أَسْفَلُ الْعُنُقِ، وَهُوَ التَّذْكِيَةُ الْمَسْنُونَةُ لِلْإِبِلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

ثَالِثًا: الْعَقْرُ: وَهُوَ قَتْلُ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ وَالْأَنْعَامِ، بِجَرْحِهِ فِي غَيْرِ الْحَلْقِ وَاللِّبَّةِ فِي أَيْ مَكَانٍ مِنْ جِسْمِهِ؛ لِحَدِيثِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَدَّ بَعِيرٌ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَدَّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»^(١).

٣- حُكْمُ التَّذْكِيَةِ: حُكْمُ تَذْكِيَةِ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَا زِمَةٌ، لَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَذْكُورِ بِدُونِهَا، وَذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: ٣] وَغَيْرُ الْمَذْكُورِ مِيتَةً، إِلَّا السَّمَكُ، وَالْجَرَادُ، وَكُلُّ مَا لَا يَعْشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، فَيَحِلُّ بِدُونِ ذِكَاةٍ، كَمَا مَضَى بَيَانُهُ فِي الْأَطْعِمَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ صِحَّةِ الذَّبْحِ:

تَنْقَسِمُ هَذِهِ الشُّرُوطُ إِلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ:

١- شُرُوطُ تَتَعَلَّقُ بِالذَّبْحِ.

٢- شُرُوطُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَذْبُوحِ.

٣- شُرُوطُ تَتَعَلَّقُ بِأَلَةِ الذَّبْحِ.

أَوَّلًا: الشُّرُوطُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالذَّبْحِ:

١- **أَهْلِيَّةُ الذَّبْحِ:** بَأَنْ يَكُونَ الذَّبَّاحُ عَاقِلًا مُمَيِّزًا، سَوَاءً أَكَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، مُسْلِمًا أَمْ كِتَابِيًّا. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَبْحَةِ الْمُسْلِمِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَبْحَةِ الْكِتَابِيِّ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «طَعَامُهُمْ: ذَبَائِحُهُمْ»^(٢). أَمَّا سَائِرُ الْكُفَّارِ مِنْ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٩)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٩٦٨). وَنَدَّ وَذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ شَارِدًا.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مُعْلَقًا، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (انظر: فتح الباري ٩/ ٥٥٢-٥٥٣).

غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَكَذَا الْمَجْنُونُ، وَالسَّكَرَانُ، وَالصَّبِيُّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ، فَلَا تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ.

٢- أَلَا يَذْبَحُ لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ عَلَى غَيْرِ اسْمِهِ، فَلَوْ ذَبَحَ لِصَنَمٍ أَوْ مُسْلِمٍ أَوْ نَبِيٍّ لَمْ تَحِلَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عِنْدَ ذِكْرِ الْمُحَرَّمِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ: ﴿وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

[المائدة: ٣]

فَإِذَا تَوَافَرَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ فِي الذَّابِحِ حَلَّتْ ذَبِيحَتُهُ، لَا فَرْقَ فِي الذَّابِحِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا، حُرًّا أَوْ عَبْدًا.

ثَانِيًا: الشُّرُوطُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَذْبُوحِ:

١- أَنْ يَقْطَعَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْحُلُقُومَ، وَالْمَرِيءَ، وَالْوَدَجَيْنِ. وَالْحُلُقُومُ هُوَ مَجْرَى النَّفْسِ. وَالْمَرِيءُ هُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ. وَالْوَدَجَانِ هُمَا الْعِرْقَانِ الْمُتَقَابِلَانِ الْمُحِيطَانِ بِالْحُلُقُومِ؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ» ^(١). فَقَدْ اشْتَرَطَ فِي الذَّبْحِ أَنْ يَسِيلَ الدَّمُ. وَالذَّبْحُ يَقْطَعُ الْأَشْيَاءَ الْمُشَارَ إِلَيْهَا مِنَ الْحَيَوَانِ. وَفِي هَذَا الْمَحَلِّ خَاصَّةً أَسْرَعَ فِي إِسَالَةِ دَمِهِ وَزُهُوقِ رُوحِهِ، فَيَكُونُ أَطْيَبَ لِلْحِمِّ، وَأَخَفَّ وَأَيْسَرَ عَلَى الْحَيَوَانِ. وَمَا أَصَابَهُ سَبَبُ الْمَوْتِ كَالْمُنْخِنَقَةِ وَالْمَوْقُودَةِ وَالْمُتَرَدِّيةِ وَالنَّطِيحَةِ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ، وَكَذَا الْمَرِيضَةُ، وَمَا وَقَعَ فِي شَبَكَةٍ، أَوْ أَنْفَذَهُ مِنْ مَهْلَكَةٍ: إِذَا أَدْرَكَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ - كَتَحْرِيكِ يَدِهِ، أَوْ رِجْلِهِ، أَوْ طَرَفِ عَيْنِهِ - فَذَكَاهُ فَهُوَ حَلَالٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] أَي: فَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

وَأَمَّا مَا عَجَزَ عَنْ ذَبْحِهِ فِي الْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ، لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ، كَالصَّيْدِ، وَالنَّعَمِ الْمُتَوَحَّشَةِ، وَالْوَاقِعِ فِي بئرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَذَكَاتُهُ بِجَرْحِهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ ذَكَاةً لَهُ؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْبَعِيرِ الَّذِي نَدَّ وَشَرَدَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٥٠٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٦٨).

فَأَصَابَهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَأَوْقَفَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا نَدَّ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» (١).

٢- أَنْ يَذْكُرَ اسْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ الذَّبْحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وَيُسَنُّ أَنْ يُكَبِّرَ مَعَ التَّسْمِيَةِ، لِمَا رَوَى عَنْهُ ﷺ فِي الْأُضْحِيَّةِ أَنَّهُ لَمَّا ذَبَحَهَا «سَمَّى وَكَبَّرَ» (٢).

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» (٣).

ثَالِثًا: الشَّرْطُ الْمُتَعَلِّقُ بِآلَةِ الذَّبْحِ:

أَنْ تَكُونَ الْآلَةُ مِمَّا يَجْرَحُ بِحَدِّهِ مِنْ حَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَحَجَرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقْطَعُ الْحُلُقُومَ، وَيُنْهَرُ الدَّمُ، عَدَا السِّنَّ وَالظُّفْرَ؛ لِحَدِيثِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ» (٤).
وَيَدْخُلُ فِي حُكْمِ السِّنِّ وَالظُّفْرِ فِي الْمَنْعِ سَائِرُ أَنْوَاعِ الْعِظَامِ، سَوَاءً أَكَانَتْ مِنْ آدَمِيٍّ أَمْ غَيْرِهِ.

وَسَبَبُ الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ، وَتَمَامُهُ: «وَسَأَحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ».

أَمَّا النَّهْيُ عَنِ الذَّبْحِ بِالْعِظَامِ: فَلِأَنَّهَا تَنْجُسُ بِالدَّمِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَنْجِيسِهَا؛ لِأَنَّهَا زَادَتْ إِخْوَانَنَا مِنَ الْجِنِّ.

وَأَمَّا الظُّفْرُ: فَلِإِنَّهُي عَنْ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ (٥).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: آدَابُ الذَّبْحِ:

لِلذَّبْحِ آدَابٌ يَبْغِي لِلذَّبَائِحِ التَّقْيِيدَ بِهَا، وَهِيَ:

١- أَنْ يُحَدَّ الذَّبَائِحُ شَفْرَتَهُ؛ لِحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص (٤٠٦).

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (رَقْم ١٩٦٦).

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِرَقْم (١٩٦٦) - ١٨.

(٤) تَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٥) انْظُرْ: فَتْحُ الْبَارِي (٥٤٤/٩).

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» (١).

٢- أَنْ يُضْجَعَ الدَّابَّةُ لِحَنْبِهَا الْأَيْسَرِ، وَيَتْرَكَ رَجُلُهَا الْيُمْنَى تَتَحَرَّكُ بَعْدَ الذَّبْحِ؛ لِتَسْتَرِيحَ بِتَحْرِيكِهَا؛ لِحَدِيثِ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ قَلِيلٍ. وَلِحَدِيثِ أَبِي الْخَيْرِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ حَدَّثَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَضْجَعَ أَضْحِيَّتَهُ لِيَذْبَحَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلرَّجُلِ: «أَعِنِّي عَلَى ضَحِيَّتِي» فَأَعَانَهُ (٢).

٣- نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ رُكْبَتَاهَا الْيُسْرَى. وَالنَّحْرُ: الطَّعْنُ بِمُحَدِّدٍ فِي اللَّبَّةِ، وَهِيَ الْوَهْدَةُ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦] أَي: «قِيَامًا مِنْ ثَلَاثٍ» (٣). وَمَرَّ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ؛ لِيَنْحَرَهَا، فَقَالَ: «ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقِيدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ» (٤).

٤- ذَبْحُ سَائِرِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْإِبِلِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، وَلِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ الْكَبْشَيْنِ اللَّذَيْنِ ضَحَّى بِهِمَا» (٥).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَكْرُوهُاتُ الذَّبْحِ:

١- يُكْرَهُ الذَّبْحُ بِأَلَةٍ كَالَةِ -أَي: غَيْرِ قَاطِعَةٍ-؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْذِيبٌ لِلْحَيَوَانِ؛ لِحَدِيثِ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ الْمَاضِي، وَفِيهِ: «وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» (٦). وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُحَدَّ الشِّفَارُ وَأَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧٣/٥)، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ» (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٤/٢٥)، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «رِجَالُهُ ثِقَاتُ» (الْفَتْحُ ١٠/١٩).

(٣) زَادَ الْمُسِيرُ (٥/٤٣٢).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٧١٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٢٠).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٥٥٤)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٦٦).

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ انْظُرِ التَّخْرِيجَ رَقْم (١) فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ.

تُؤَارَى عَنْ الْبَهَائِمِ»^(١).

٢- يُكْرَهُ كَسْرُ عُنُقِ الْحَيَوَانِ أَوْ سَلْخُهُ قَبْلَ زُهْوَاقِ رُوحِهِ؛ لِحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ»^(٢)، وَلِقَوْلِ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «لَا تُعْجِلُوا الْأَنْفُسَ أَنْ تَزْهَقَ»^(٣).

٣- يُكْرَهُ حَدُّ السَّكِينِ وَالْحَيَوَانِ يُبْصِرُهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** السَّابِقِ وَفِيهِ: «وَأَنْ تُؤَارَى عَنْ الْبَهَائِمِ»^(٤).

المسألة الخامسة: حكم ذبائح أهل الكتاب:

تَحِلُّ ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، أَي: ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حَلَلٌ لَكُمْ أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**: «طَعَامُهُمْ: ذَبَائِحُهُمْ»^(٥).

فَذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حَلَالٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَ الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَتَحْرِيمَ الْمَيْتَاتِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَالزَّنَادِقَةِ وَالْمُرْتَدِّينَ وَالْمَجُوسِ، فَإِنَّهُ لَا تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ، وَكَذَا الْمُشْرِكُونَ شِرْكًَا أَكْبَرَ، مِنْ عِبَادِ الْقُبُورِ وَالْأَضْرِحَةِ وَنَحْوِهِمْ.

الباب الثالث: أحكام الصيد

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المسألة الأولى: في تعريف الصيد، وحكمه، ودليل مشروعيته:

١- تعريف الصيد:

الصيد لغةً: مَصْدَرٌ صَادٌ يَصِيدُ صَيْدًا أَي: قَنْصُهُ، وَأَخْذُهُ خِلْسَةً وَحِيلَةً، سَوَاءً

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١٠٨)، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْمِ (٣١٧٢)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ (ضَعِيفُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ بِرَقْمِ ٦٨١) لَكِنْ لَهُ مَا يَشْهَدُ لَهُ.

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ (٩/٢٧٨)، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: هَذَا إِسْنَادٌ يَحْتَمِلُ التَّحْسِينَ (إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ ٨/١٧٦).

(٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (انْظُرْ حَاشِيَةَ ٣ مِنْ هَذِهِ الصَّفْحَةِ).

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص (٤٠٧).

أَكَانَ مَأْكُولًا أَمْ غَيْرَ مَأْكُولٍ. وَأُطْلِقَ عَلَى الْمَصِيدِ، تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ، فَيَقَالُ لِلْحَيَوَانِ الْمَصِيدِ: صَيْدٌ.

وَشَرْعًا: اقْتِنَاصُ حَيَوَانٍ حَلَالٍ مُتَوَحَّشٍ طَبْعًا، غَيْرَ مَمْلُوكٍ، وَلَا مَقْدُورٍ عَلَيْهِ.

وَالْوَحْشُ: هُوَ كُلُّ حَيَوَانٍ غَيْرِ مُسْتَأْنَسٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ.

٢- مَشْرُوعِيَّةُ الصَّيْدِ:

الصَّيْدُ مَشْرُوعٌ مُبَاحٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

وَلِحَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فُكُلٌ» ^(١).

هَذَا إِنْ كَانَ الصَّيْدُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، أَمَا إِنْ كَانَ لِمُجَرَّدِ اللَّعِبِ وَاللَّهْوِ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ؛ لِكَوْنِهِ مِنَ الْعَبَثِ، وَلِنَهْيِهِ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ ^(٢). أَيْ: تُتَّخَذُ غَرَضًا لِلرَّمْيِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّيْدُ الْمُبَاحُ وَغَيْرُ الْمُبَاحِ:

الصَّيْدُ كُلُّهُ مُبَاحٌ بَحْرِيٌّ وَبَرِّيٌّ إِلَّا فِي حَالَاتٍ:

الحَالَةُ الْأُولَى: يَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمِ لِلْمُحْرَمِ وَغَيْرِهِ، وَذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ، لِقَوْلِهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ... لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ» ^(٣). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «قِيلَ: هُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْاضْطِيَادِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُسْتَفَادُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّنْفِيرِ تَحْرِيمُ الْإِتْلَافِ بِالْأُولَى» ^(٤).

الحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ صَيْدُ الْبَرِّ، أَوْ اضْطِيَادُهُ، أَوْ الْإِعَانَةُ عَلَى

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٨٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٢٩).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٥١٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٥٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٨٣٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٥٣).

(٤) فتح الباري: (٤/ ٥٥-٥٦).

صَيْدِهِ بِدَلَالَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْنُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].

وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِمَّا صَادَهُ، أَوْ صِيدَ لِأَجْلِهِ، أَوْ أَعَانَ عَلَى صَيْدِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]. وَقَدْ رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا أَهْدَاهُ إِلَيْهِ الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرُمٌ»^(١). يَعْنِي: مِنْ أَجْلِ أَنَّنَا حُرُمٌ.

المسألة الثالثة: شروط إباحة الصيد:

يُشْتَرَطُ لِحِلِّ الصَّيْدِ وَإِبَاحَتِهِ شُرُوطٌ، وَذَلِكَ فِي الصَّائِدِ، وَالْأَلَّةِ الصَّيْدِ.

أولاً: شروط الصَّائِدِ:

يُشْتَرَطُ فِي الصَّائِدِ الَّذِي يَحِلُّ أَكْلُ صَيْدِهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الذَّابِحِ بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا، عَاقِلًا، فَلَا يَحِلُّ مَا صَادَهُ مَجْنُونٌ أَوْ سَكْرَانٌ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ، وَلَا يَحِلُّ مَا صَادَهُ مَجُوسِيٌّ أَوْ وَثَنِيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ بِمَنْزِلَةِ الْمُذَكِّي. أَمَّا مَا لَا يَخْتَاجُ إِلَى ذِكَاةٍ كَالْحَوْتِ وَالْجَرَادِ، فَيَبَاحُ إِذَا صَادَهُ مَنْ لَا تَحِلُّ ذَبْحَتُهُ. وَأَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ قَاصِدًا لِلصَّيْدِ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ بِالْأَلَّةِ وَإِرْسَالِ الْجَارِحَةِ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ، فَاشْتَرَطَ لَهُ الْقَصْدُ.

ثانيًا: شروط آلة الصيد:

الآلة نوعان:

١ - مَا لَهُ حَدٌّ يَجْرَحُ؛ كَالسَّيْفِ وَالسَّكِّينِ وَالسَّهْمِ: وَهَذَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي آلَةِ الذَّبْحِ بِأَنْ يُنْهَرَ الدَّمُ، وَيَكُونُ غَيْرَ سِنٍّ وَظْفَرٍ، وَأَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ بِحَدِّهِ لَا بِثَقْلِهِ؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رحمته الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (١٨٢٥).

(٢) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص (٤٠٧).

وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ: «مَا خَزَقَ فُكُلٌ، وَمَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ»^(١)، وَفِي مَعْنَى الْمِعْرَاضِ: الْحِجَارَةُ، وَالْعَصَا، وَالْفَخُّ، وَقَطْعُ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَيْسَ مُحَدَّدًا، إِلَّا الرَّصَاصُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ الْيَوْمَ فِي الْبِنَادِقِ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ صَيْدُهُ؛ لِأَنَّ بِهِ قُوَّةَ دَفْعٍ تَخْرِقُ، وَتَنْهَرُ الدَّمَ.

٢- الْجَارِحَةُ مِنْ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ أَوْ جَوَارِحِ الطَّيْرِ، فَيَجُوزُ الصَّيْدُ بِسِبَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصِيدُ بِنَابِهَا وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ الَّتِي تَصِيدُ بِمَخْلِبِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤]. وَمِثَالُ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ: الْكَلْبُ، الْفَهْدُ، النَّمِرُ. وَمِثَالُ جَوَارِحِ الطَّيْرِ: الصَّقْرُ، الْبَازِ، الشَّاهِينِ.

شُرُوطُ الْأَصْطِيَادِ بِسِبَاعِ الْبَهَائِمِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ:

يُشْتَرَطُ فِي الْأَصْطِيَادِ بِسِبَاعِ الْبَهَائِمِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ أَنْ تَكُونَ مُعَلَّمَةً، أَي: أَنَّهَا تَعْلَمُ آدَابَ اخْتِذِ الصَّيْدِ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ تَتَّصِفَ بِالصِّفَاتِ التَّالِيَةِ:

١- أَنْ تَقْصِدَ إِلَى الْحَيَوَانِ الَّذِي يُرَادُ صَيْدُهُ إِذَا أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ، وَلَا تَقْصِدَ شَيْئًا غَيْرَهُ.

٢- أَنْ تَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَتْ، فَتَتَوَقَّفَ إِذَا اسْتَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا. وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ مُعْتَبَرَانِ فِي الْكَلْبِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْفَهْدَ لَا يَكَادُ يُجِيبُ دَاعِيًا، وَإِنْ اعْتَبِرَ مُتَعَلِّمًا. أَمَّا الطَّيْرُ: فَتَعْلِيمُهَا يُعْتَبَرُ بِأَمْرَيْنِ كَذَلِكَ: أَنْ تَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَتْ، وَأَنْ تَرْجِعَ إِذَا دُعِيَتْ.

٣- أَلَّا تَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ إِذَا قَتَلْتَهُ، قَبْلَ أَنْ تَصِلَ بِهِ إِلَى صَاحِبِهَا الَّذِي أَرْسَلَهَا.

وَالْأَصْلُ فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الشُّرُوطِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَمَا

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥١٦٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٢٩). وَالْمِعْرَاضُ: سَهْمٌ بِلَا رِيشٍ وَلَا نَصْلٍ، وَإِنَّمَا يُصِيبُ بِعَرَضِهِ دُونَ حَلْدِهِ. وَخَزَقَ السَّهْمَ الرَّمِيَّةَ: طَعَنَهَا وَنَفَذَ فِيهَا.

عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴿المائدة: ٤﴾ .
 وَحَدِيثُ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ
 الْمُعَلَّمُ، وَسَمِّيتَ، فَأَمْسَكَ، وَقَتْلَ، فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى
 نَفْسِهِ» (١).

التَّسْمِيَةُ عِنْدَ رَمْيِ الصَّيْدِ:

وَمِنَ الشُّرُوطِ أَيْضًا: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ رَمْيِ الصَّيْدِ أَوْ إِزْسَالِ الْجَارِحَةِ؛ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ﴿المائدة: ٤﴾ ، وَلِحَدِيثِ عَدِيِّ
 بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ... وَإِنْ رَمَيْتُ
 سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» (٢). وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ، وَذَكَرْتَ
 اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» (٣) فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ سَهْوًا حَلَّ الصَّيْدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حُكْمُ إِدْرَاكِ الصَّيْدِ حَيًّا:

إِذَا أَدْرَكَ الصَّائِدُ الصَّيْدَ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُّسْتَقَرَّةٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ ذَكَاتُهُ، وَلَا يَحِلُّ بِدُونِهَا،
 أَمَّا إِذَا أَدْرَكَهُ وَلَا حَيَاةَ فِيهِ مُسْتَقَرَّةً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ بِدُونِ ذِكَاةٍ.



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٤٨٣)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٢٩)-٣.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْم (١٩٢٩)-٦.

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجه فِي ص (٤١٢).

رابع عشر: كتاب القضاء والشهادات

وَيُسْتَمَل عَلَى بَابَيْنِ:

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْقَضَاءِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْقَضَاءِ، وَحُكْمِهِ، وَأَدَلَّتْ مَشْرُوعِيَّتَهُ:

١ - تَعْرِيفُهُ: الْقَضَاءُ فِي اللُّغَةِ: الْحُكْمُ وَالْفَصْلُ. وَإِحْكَامُ الشَّيْءِ وَالْفَرَاقُ مِنْهُ، يُقَالُ: قَضَى يَقْضِي قَضَاءً إِذَا حَكَمَ وَفَصَلَ.
وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: تَبْيِينُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَالْإِلْزَامُ بِهِ، وَفَصْلُ الْخُصُومَاتِ، وَقَطْعُ الْمُنَازَعَاتِ.

وَسُمِّيَ الْقَضَاءُ حُكْمًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَنَعِ الظَّالِمِ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْحِكْمَةِ الَّتِي تُوجِبُ وَضْعَ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ.

٢ - حُكْمُهُ وَالْحِكْمَةُ مِنْهُ: الْقَضَاءُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ امْتَنَعَ كُلُّ الصَّالِحِينَ عَنْهُ أَثْمُوا؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّاسِ لَا يَسْتَقِيمُ بِدُونِهِ، وَهُوَ مِنَ الْقُرْبِ الْعَظِيمَةِ، فَفِيهِ نُصْرَةُ الْمَظْلُومِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَإِعْطَاءُ كُلِّ مُسْتَحِقِّ حَقِّهِ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَقَطْعُ الْمُخَاصَمَاتِ وَالْمُنَازَعَاتِ؛ لِيَسْتَبِ الْأَمْنُ، وَيَقْلَّ الْفَسَادُ.

لِذَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ تَعْيِينُ الْقَضَاةِ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَاجَةُ وَالْمَصْلَحَةُ، لِئَلَّا تَضِيعَ الْحُقُوقُ وَيَعْمَ الظُّلْمُ، وَفِيهِ فَضِيلَةٌ عَظِيمَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ لِمَنْ دَخَلَ فِيهِ، وَقَامَ بِحَقِّهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ، وَفِيهِ إِثْمٌ عَظِيمٌ لِمَنْ دَخَلَ فِيهِ وَلَمْ يُوَدِّ حَقَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ.

٣ - أَدَلَّةٌ مَشْرُوعِيَّتِهِ: الْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ.

فَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٦].

وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ وَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

وَقَدْ تَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنُصَبَ الْقَضَاءِ، وَنَصَّبَ الْقُضَاةَ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ.

أَمَّا الإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ نَصْبِ الْقَضَاةِ، وَالْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ.

المسألة الثانية: شروط القاضي؛

يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يَتَوَلَّى الْقَضَاءَ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ لِلْعَدَالَةِ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ بِعَدْلٍ، كَمَا أَنَّ تَوَلَّى الْكَافِرِ الْقَضَاءَ رَفْعٌ لَهُ، وَالْمَطْلُوبُ إِذْلَالُهُ.

٢- أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا -أَي: بِالْغَا عَاقِلًا-؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ غَيْرَ مُكَلَّفَيْنِ، وَتَحْتَ وَلَايَةِ غَيْرِهِمَا.

٣- الْحُرِّيَّةُ؛ لِأَنَّ الرَّقِيقَ مَشْغُولٌ بِحُقُوقِ سَيِّدِهِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَايَةٌ، فَلَيْسَ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ، كَالْمَرْأَةِ.

٤- الذُّكُورَةُ؛ فَلَا تَتَوَلَّى الْمَرْأَةُ الْقَضَاءَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»^(٢).

٥- الْعَدَالَةُ؛ فَلَا يُوَلَّى الْفَاسِقُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَ كُفْرًا فَاسِقٌ﴾ بَنِيَّا فَتَبَيَّنُوا ﴿[الحجرات: ٦]﴾. فَإِذَا كَانَ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ، فَعَدَمُ قُبُولِ حُكْمِهِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧١٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٤٤٢٥).

- ٦- السَّلَامَةُ مِنَ الْعَاهَاتِ الْمُزْمِنَةِ كَالصَّمِّ وَالْعَمَى وَالْخَرَسِ، لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنَ مَعَ هَذِهِ الْعَاهَاتِ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْخُصُومِ، وَفِي اشْتِرَاطِ الْبَصَرِ نَظَرٌ.
- ٧- أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي وَلَّى لِلْقَضَاءِ بِهَا وَلَوْ فِي مَذْهَبِهِ الَّذِي يُقَلَّدُ فِيهِ إِمَامًا مِنَ الْأَئِمَّةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: آدَابُ الْقَاضِي وَأَخْلَاقُهُ، وَمَا يَنْبَغِي لَهُ وَمَا لَا يَنْبَغِي؛

- ١- يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي قَوِيًّا ذَا هَيِّئَةٍ مِنْ غَيْرِ تَكَبُّرٍ وَلَا عُنْفٍ، كَيِّنًا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ؛ لِئَلَّا يَطْمَعَ الْقَوِيُّ فِي بَاطِلِهِ، وَيَيْئَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِهِ.
- ٢- أَنْ يَكُونَ حَلِيمًا مُتَأَنِّيًا؛ لِئَلَّا يَغْضَبَ مِنْ كَلَامِ الْخَصْمِ فَيَمْنَعَهُ الْحُكْمَ.
- ٣- أَنْ يَكُونَ ذَا فِطْنَةٍ وَيَقْظَةٍ، لَا يُؤْتَى مِنْ غَفْلَةٍ وَلَا يُخْدَعُ لَغِرَّةٍ.
- ٤- يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي عَفِيفًا وَرِعًا، نَزِيهًا عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ.
- ٥- أَنْ يَكُونَ قَنُوعًا صَدُوقًا، ذَا رَأْيٍ وَمَشُورَةٍ.
- قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي قَاضِيًا حَتَّى تَكُونَ فِيهِ خَمْسُ خِصَالٍ؛ عَفِيفٌ، حَلِيمٌ، عَالِمٌ بِمَا كَانَ قَبْلَهُ، يَسْتَشِيرُ ذَوِي الْأَلْبَابِ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً»^(١).

- ٦- يَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُسَارَّ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ، أَوْ يُحَابِي أَحَدَهُمَا، أَوْ يُلْقِنَهُ حُجَّتَهُ، أَوْ يُعَلِّمَهُ كَيْفَ يَدَّعِي.
- ٧- يَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ غَضَبًا شَدِيدًا؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام: «لَا يَقْضِي حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»^(٢). وَيُقَاسُ عَلَى الْغَضَبِ كُلُّ مَا يَشُوْشُ عَلَى الْفِكْرِ مِنَ الْمُشْكِلَاتِ وَالْهُمُومِ، وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَالتَّعَبِ، وَالْمَرَضِ وَغَيْرِهَا.
- ٨- يَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي قُبُولُ الرِّشْوَةِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ

(١) انظر: المغني لابن قدامة (١٤/١٧). وقال الألباني: لم أره لعلني، وأخرج البيهقي (١٠/١١٠) نحوه عن عمر بن عبد العزيز، انظر إرواء الغليل (٨/٢٣٩).

(٢) زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٧١٥٨)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٧١٧).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ»^(١)؛ فَالرَّشْوَةُ تَمْنَعُهُ مِنَ الْحُكْمِ بِالْحَقِّ لِصَاحِبِهِ أَوْ تَجْعَلُهُ يَحْكُمُ بِالْبَاطِلِ لِلْمُبْطِلِ، وَكِلَاهُمَا شَرٌّ عَظِيمٌ.

٩- يَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي قَبُولُ الْهَدَايَا مِنَ الْخُصْمَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ عَادَةٌ بِمُهَادَاتِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلَا بَأْسَ، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ لِهَذَا الْمُهْدِي خُصُومَةٌ يَحْكُمُ لَهُ فِيهَا. وَلَوْ تَوَرَّعَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَكَانَ أَفْضَلَ لَهُ. فَالْقَاضِي يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُنْزَهُ نَفْسُهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يُؤَثِّرُ فِي قَضَائِهِ وَسُمْعَتِهِ، حَتَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بِنَفْسِهِ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ، خَشْيَةَ الْمُحَابَاةِ؛ فَإِنَّ الْمُحَابَاةَ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ كَالْهَدِيَّةِ. وَإِنَّمَا يَتَعَاطَى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ بِوَكِيلٍ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ لَهُ.

١٠- لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ لِنَفْسِهِ وَلَا لِقَرَابَتِهِ، مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، وَلَا يَحْكُمُ عَلَى عَدُوِّهِ، لِقِيَامِ التُّهْمَةِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

١١- لَا يَحْكُمُ الْقَاضِي بِعِلْمِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَهْمَتِهِ.

١٢- يُسْتَحَبُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا يَكْتُبُ لَهُ الْوَقَائِعَ، وَغَيْرَهُ مِمَّنْ يَحْتَاجُهُ لِمُسَاعَدَتِهِ، كَالْحَاجِبِ وَالْمُزَكِّيِّ وَالْمُتَرَجِّمِ وَغَيْرِهِمْ، لِكَثْرَةِ انْشِغَالِهِ بِأُمُورِ النَّاسِ فَيَحْتَاجُ مَنْ يُسَاعِدُهُ.

١٣- يَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَضَى بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ اجْتَهَدَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَفْتِيَ فِي ذَلِكَ فَيَأْخُذُ بِفَتْوَى الْمُفْتِي.

١٤- يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلُ بَيْنَ الْخُصْمَيْنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، كَتَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَمَجْلِسِكَ، وَعَدْلِكَ؛ حَتَّى لَا يَنْشَأَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلَا يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ»^(٢).

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٣٣٦) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ بِرَقْم (٢٣١٣)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (صَحِيحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ١٠٧٣).

(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٥١٢) وَهُوَ صَحِيحٌ، انْظُرْ: إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ (٢٤١/٨).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: طريق الحكم وصفته:

يَتَوَصَّلُ الْقَاضِي إِلَى الْحُكْمِ فِي قَضِيَّةٍ مَا بِاتِّبَاعِ الْخُطُوبِ التَّالِيَةِ:

- إِذَا حَضَرَ عِنْدَهُ الْخِصْمَانِ أَجْلَسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَسَأَلَهُمَا: أَيُّكُمَا الْمُدَّعِي؟ أَوْ يَسْكُتُ حَتَّى يَتَكَلَّمَ الْمُدَّعِي فَيَسْتَمِعُ دَعْوَاهُ.
- فَإِنْ جَاءَتِ الدَّعْوَى عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ، سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنْ مَوْقِفِهِ حِيَالَهَا، فَإِنْ أَقْرَبَهَا قَضَى عَلَيْهِ، وَإِنْ أَنْكَرَ طَالَبَ الْمُدَّعِي بِالْبَيِّنَةِ.
- فَإِنْ كَانَتْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ طَالِبُهُ بِإِحْضَارِهَا، وَاسْتَمَعَ شَهَادَتَهَا، وَحَكَمَ بِهَا بِشُرُوطِهَا، وَلَا يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ.
- فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ أَعْلَمَهُ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «لِلْحَضَرَمِيِّ الَّذِي ادَّعَى أَرْضًا غَلَبَهُ عَلَيْهَا الْكِنْدِيُّ: «أَلَاكَ بَيِّنَةٌ»، قَالَ: لَا.
- قَالَ: «فَلَاكَ يَمِينُهُ» ^(١)، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» ^(٢).
- فَإِنْ قَبَلَ الْمُدَّعِي يَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، حَلَفَهُ الْقَاضِي وَخَلَّى سَبِيلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدَّمَةِ.
- فَإِنْ نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ وَأَبَى أَنْ يَخْلِفَ، قَضَى عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِالنُّكُولِ، فَالنُّكُولُ - يَعْنِي: الْامْتِنَاعُ - قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ دَالَّةٌ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعَى، وَقَدْ حَكَمَ بِالنُّكُولِ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.
- وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْيَمِينَ تُرَدُّ عَلَى الْمُدَّعَى إِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَيَخْلِفُ، وَيَسْتَحِقُّ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا قَوِيَ جَانِبُهُ.
- فَإِذَا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَخَلَّى الْحَاكِمُ سَبِيلَهُ، فَأَخْضَرَ الْمُدَّعَى بَيْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمَ لَهُ بِهَا؛ لِأَنَّ يَمِينَ الْمُنْكَرِ لَا تُزِيلُ الْحَقَّ، وَإِنَّمَا هِيَ مُزِيلَةٌ لِلْخُصُومَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢٢٣).

(٢) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا (انظر ص ٤٢٣).

البَابُ الثَّانِي: فِي الشَّهَادَاتِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَغْرِيفِهَا، وَحُكْمِهَا، وَأَدْلَتِهَا:

١ - تَعْرِيفُهَا: الشَّهَادَةُ فِي اللُّغَةِ: هِيَ الْخَبَرُ الْقَاطِعُ، مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يُخْبِرُ عَمَّا شَاهَدَهُ وَعَايَنَهُ.

وَالْمُرَادُ بِهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: الْإِخْبَارُ بِحَقِّ لِلْغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ. أَوْ: هِيَ الْإِخْبَارُ بِمَا عَلِمَهُ الشَّاهِدُ بِلَفْظٍ خَاصٍّ، وَهُوَ: أَشْهَدُ أَوْ شَهِدْتُ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا.

٢ - حُكْمُهَا: تَحْمِلُ الشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى -يَعْنِي فِي حَقِّ الْآدَمِيِّينَ- فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، إِذَا وُجِدَ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ كَفَى عَنِ الْآخَرِينَ لِحُصُولِ الْغَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا مَنْ يَكْفِي تَعَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٢].

وَأَمَّا أَدَاؤُهَا وَإِبْثَاتُهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ: فَفَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا مَتَى دُعِيَ إِلَى أَدَائِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ دَخَلَ فِي قَلْبِهِ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٣]، وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ لِمَنْ كَتَمَهَا، فَدَلَّ عَلَى فَرَضِيَّةِ أَدَائِهَا عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا، مَتَى دُعِيَ إِلَى ذَلِكَ.

وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ تَحْمِلِهَا وَأَدَائِهَا: انْتِفَاءُ الضَّرَرِ عَنِ الشَّاهِدِ، فَإِنْ كَانَ يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ ضَرَرٌ فِي عَرَضِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١).

٣ - أَدَلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا: دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الشَّهَادَةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٥٧/٢-٥٨) وَصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَابْنُ بَيْهَقٍ (٦٩/٦-٧٠) وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ (الصَّحِيحَةُ

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ دَخَلَ فِي قَلْبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٣].
وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].
وَمِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(١)، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٢).
 وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا؛ لِإثْبَاتِ الْحُقُوقِ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا.

المسألة الثانية: شروط الشاهد الذي تقبل شهادته:

يُشْتَرَطُ فِيْمَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ:

١ - الإسلام: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]. وقوله عز وجل: ﴿مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والكَافِرُ لَيْسَ بِعَدْلٍ وَلَا مَرْضِيٍّ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي حَالِ الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةَ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: ١٠٦].
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾: مِنْ غَيْرِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٦٦٧٦)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْم (١٣٨) - ٢٢١، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِرَقْم (١٣٤١)، وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بَلَفْظًا: «وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»

(صَحِيحُ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْم ١٠٧٨).

المُسْلِمِينَ، يَعْنِي أَهْلَ الْكِتَابِ ^(١).

٢- الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ: فَلَا شَهَادَةَ لِصَغِيرٍ وَإِنْ اتَّصَفَ بِالْعَدَالَةِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ كَامِلِ الْعَقْلِ، فَهُوَ نَاقِصُ الْأَهْلِيَّةِ. لَكِنْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْجُرُوحِ خَاصَّةً، وَبِخَاصَّةٍ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمْ إِذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ. وَكَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ وَالسَّكَرَانِ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُمْ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ الَّذِي يُحْكَمُ بِمُقْتَضَاهُ.

٣- الْكَلَامُ: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ، وَلَوْ فَهِمَتْ إِشَارَتُهُ؛ وَإِنَّمَا قُبِلَتْ إِشَارَتُهُ فِي الْأَحْكَامِ الْخَاصَّةِ بِهِ لِلضَّرُورَةِ. لَكِنْ لَوْ أَدَّى الشَّهَادَةَ بِخَطِّهِ كِتَابَةً قُبِلَتْ؛ لِإِدْلَالَةِ الْخَطِّ عَلَى الْأَلْفَاظِ.

٤- الْحِفْظُ وَالضَّبْطُ وَالْيَقَظَةُ: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُعَقَّلِ وَالْمَعْرُوفِ بِكَثْرَةِ الْخَطَا وَالسَّهْوِ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ غَلَطِهِ، لَكِنْ تُقْبَلُ مِمَّنْ يَقُلُ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ.

٥- الْعَدَالَةُ: فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢]، وَالْعَدْلُ: هُوَ الْمُسْتَقِيمُ فِي دِينِهِ، الَّذِي لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِيبةٌ، ذُو الْمُرُوءَةِ، الْمُؤَدِّي لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، الْمُجْتَنِبُ لِلْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ.

المسألة الثالثة: الأحكام المتعلقة بالشهادة:

١- يَجِبُ عَلَى الشَّاهِدِ أَنْ يَكُونَ عَلَى عِلْمٍ بِمَا يَشْهَدُ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] أَي: عَلَى بَصِيرَةٍ وَعِلْمٍ.

وَالْعِلْمُ يَحْصُلُ بِالسَّمَاعِ أَوْ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ بِالشُّهْرَةِ وَالِاسْتِفَاضَةِ فِيمَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢١١).

بِهَا غَالِبًا كَالنَّسَبِ وَالْمَوْتِ.

٢- لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْآبِ لِابْنِهِ وَلَا الْعَكْسُ؛ لِحُصُولِ التُّهْمَةِ، وَكَذَلِكَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ. وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِمْ، فَلَوْ شَهِدَ عَلَى أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ أَوْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ قُبَلَتْ؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ فِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾.

[النساء: ١٣٥]

٣- لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ، وَلَا مَنْ يَجُرُّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا بِهَا، أَوْ يَدْفَعُ بِهَا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ، أَمَّا الْعَدَاوَةُ فِي الدِّينِ فَلَا تَمْنَعُ قُبُولَ الشَّهَادَةِ، فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ، وَالسُّنِّيِّ عَلَى الْمُبْتَدِعِ.

٤- يَجِبُ عَلَى الشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِالْحَقِّ وَلَوْ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ وَلَا تَجُوزُ الْمُحَابَاةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥] أَي: وَإِنْ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى وَالِدِكَ وَقَرَابَتِكَ، فَلَا تُرَاعِيهِمْ فِيهَا، بَلْ اشْهَدْ بِالْحَقِّ وَإِنْ عَادَ ضَرَرُهَا عَلَيْهِمْ.

٥- تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ تَعَذُّرِ شُهُودِ الْأَصْلِ لِمَرَضٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، مَعَ ثُبُوتِ عَدَالَةِ شَاهِدِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ مَعًا.

٦- لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الزُّورِ، وَهُوَ الْكَذِبُ، وَهِيَ مِنَ الْكِبَائِرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

وَقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أُتَبِّحُكُمْ بِكَبِيرِ الْكِبَائِرِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا فَقَالَ - أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ^(١)، وَلِأَنَّ فِيهَا رَفْعًا لِلْعَدْلِ وَتَحْقِيقًا لِلْجَوْرِ وَالظُّلْمِ.

٧- لَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَى آدَاءِ الشَّهَادَةِ، لَكِنْ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ إِلَى مَحَلِّ آدَاءِ الشَّهَادَةِ فَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةِ الرُّكُوبِ.

٨- عَدَدُ الشُّهُودِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَشْهُودِ بِهِ: فَالزَّئِي وَاللُّوَاطُ لَا يُقْبَلُ فِيهِمَا أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهُودٍ مِنَ الرِّجَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ لَا جَاءَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾.

[النور: ١٣].

أَمَّا بَقِيَّةُ الْحُدُودِ كَالسَّرِقَةِ وَالْقَذْفِ، وَكَذَلِكَ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، وَكَانَ مِمَّا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ فِي الْغَالِبِ، كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرُّجْعَةِ وَالظَّهَارِ وَالنِّسْبِ وَالْوَكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَيُقْبَلُ فِيهَا شَاهِدَانِ مِنَ الرِّجَالِ. وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الرُّجْعَةِ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢]، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ مَا ذُكِرَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، فَأُشْبِهَ الْعُقُوبَاتِ.

أَمَّا الْمَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْأَجَلَ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ وَالْوَدِيعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْعُقُودِ الْمَالِيَّةِ، فَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَيُقْبَلُ أَيْضًا فِي الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَيَمِينُ الْمُدَّعِي لِقَضَاءِ النَّبِيِّ بِهَا.

أَمَّا مَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ فِي الْغَالِبِ كَعُيُوبِ النِّسَاءِ الْمَسْتُورَةِ وَالثُّيُوبَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْوِلَادَةِ وَالرِّضَاعِ وَاسْتِهْلَالِ الْمَوْلُودِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَتُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ، وَتَكْفِي امْرَأَةً وَاحِدَةً عَدْلَةً.

وَمَنْ ادَّعَى الْفَقْرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ غَنِيًّا، فَيُشْتَرَطُ لِإثْبَاتِ ذَلِكَ شَهَادَةُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ قَيْصَةَ بِنِ الْمُخَارِقِ فِيمَنْ تَحَلَّى لَهُ الْمَسْبَلَةَ: «وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ

فَاقَّةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَّةٌ»^(١).

٩- لَا يُشْتَرَطُ فِي آدَاءِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ: (أَشْهَدُ) أَوْ (شَهِدْتُ)، بَلْ يَكْفِي فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ: رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا، أَوْ سَمِعْتُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِإِعْدَمِ وُرُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ ذَلِكَ.

وَبَعْدُ، فَهَذَا مَا يَسَّرَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- جَمْعَهُ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (١٠٤٤). وَالْحِجَا: الْعَقْل.

فهرس الموضوعات

٥ مُقَدِّمَةٌ بِقَلَمِ مَعَالِي الشَّيْخِ: صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ آلِ الشَّيْخِ
٨ مُقَدِّمَةُ الْأَمَانَةِ الْعَامَّةُ لِلْمَجْمَعِ لِطِبَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ
١١ خُطَّةُ الْعَمَلِ
١٧ مَنَهْجُ الْعَمَلِ فِي الْكِتَابِ
١٩ التَّمْهِيدُ

أولاً: كتاب الطَّهَّارَةِ

٢٢ البَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَحْكَامِ الطَّهَّارَةِ وَالْمِيَاهِ، وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ
٢٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي التَّعْرِيفِ بِالطَّهَّارَةِ، وَبَيَانِ أَهَمِّيَّتِهَا، وَأَقْسَامِهَا
٢٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمَاءُ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ الطَّهَّارَةُ
٢٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: الْمَاءُ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ:
٢٤ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْمَاءُ إِذَا خَالَطَهُ طَاهِرٌ:
٢٥ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: حُكْمُ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الطَّهَّارَةِ:
٢٥ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: أَسَارُ الْأَدَمِيِّينَ وَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ:
٢٧ البَابُ الثَّانِي: فِي الْآنِيَةِ، وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ
٢٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: اسْتِعْمَالُ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَغَيْرِهِمَا فِي الطَّهَّارَةِ:
٢٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ اسْتِعْمَالِ الْإِنَاءِ الْمُضَبَّبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ:
٢٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: آنِيَةُ الْكُفَّارِ:
٢٨ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الطَّهَّارَةُ فِي الْآنِيَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ:
٢٩ البَابُ الثَّلَاثُ: فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَآدَابِهَا، وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ
٢٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْاسْتِنْجَاءُ وَالْاسْتِجْمَارُ وَفَيَّامُ أَحَدَهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ:

- ٣٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ:
- ٣٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَا يُسَنُّ فِعْلُهُ لِدَاخِلِ الْخَلَاءِ:
- ٣١ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَا يَحْرُمُ فِعْلُهُ عَلَى مَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ:
- ٣٢ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ لِلْمُتَخَلِّي:
- ٣٣ **البَابُ الرَّابِعُ: فِي السَّوَاكِ وَسُنَنِ الْفِطْرَةِ، وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ:**
- ٣٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُهُ:
- ٣٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَتَى يَتَأَكَّدُ؟
- ٣٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: بِمَ يَكُونُ؟
- ٣٤ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فَوَائِدُ السَّوَاكِ:
- ٣٥ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: سُنَنُ الْفِطْرَةِ:
- ٣٧ **البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْوُضُوءِ، وَفِيهِ مَسَائِلَ:**
- ٣٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهُ، وَحُكْمُهُ:
- ٣٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِهِ، وَعَلَى مَنْ يَجِبُ، وَمَتَى يَجِبُ؟
- ٣٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي شُرُوطِهِ:
- ٣٩ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فُرُوضُهُ - أَيْ أَعْضَاؤُهُ -:
- ٤٠ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: سُنَنُهُ:
- ٤١ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي نَوَاقِضِهِ:
- ٤٣ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: مَا يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ:
- ٤٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: مَا يَسْتَحِبُّ لَهُ الْوُضُوءُ:
- ٤٤ **البَابُ السَّادِسُ: فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ وَالْجَبِيرَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلَ:**
- ٤٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَدَلِيلُهُ:
- ٤٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا:
- ٤٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: كَيْفِيَّةُ الْمَسْحِ وَصِفَتُهُ:

- ٤٦ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مدته:
- ٤٦ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مبطلاته:
- ٤٧ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: ابتداء مدة الْمَسْح:
- ٤٧ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الْمَسْح عَلَى الْجَبِيرَةِ وَالْعِمَامَةِ وَخُمْرِ النِّسَاء:
- ٤٨ **البَابُ السَّابِعُ: فِي الْغُسْلِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٤٨ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معنى الْغُسْل، وَحُكْمُهُ، وَدَلِيلُهُ:
- ٥٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي صِفَةِ الْغُسْلِ وَكَيْفِيَّتِهِ:
- ٥٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَغْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ:
- ٥١ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُرْتَبَةِ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ:
- ٥٢ **البَابُ الثَّامِنُ: فِي التَّيْمُمِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٥٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ التَّيْمُمِ وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ:
- ٥٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ التَّيْمُمِ، وَالْأَسْبَابُ الْمُبِيحَةُ لَهُ:
- ٥٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَبْطَلَاتُ التَّيْمُمِ:
- ٥٤ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: صِفَةُ التَّيْمُمِ:
- ٥٥ **البَابُ التَّاسِعُ: فِي النَّجَاسَاتِ وَكَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِهَا. وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٥٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ النَّجَاسَةِ، وَنَوْعَاهَا:
- ٥٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى نَجَاسَتِهَا:
- ٥٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: كَيْفِيَّةُ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ:
- ٥٨ **البَابُ الْعَاشِرُ: فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٥٨ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: بَدَايَةُ وَقْتُ الْحَيْضِ وَنَهَايَتُهُ:
- ٥٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَقَلُّ مُدَّةِ الْحَيْضِ وَأَكْثَرُهَا:
- ٥٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: غَالِبُ الْحَيْضِ:
- ٥٩ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَا يَحْرَمُ بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ:

- ٦٠ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يُوْجِبُهُ الْحَيْضُ:
- ٦١ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: أَقْلُ النَّفَاسِ وَأَكْثَرُهُ:
- ٦١ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ:

ثَانِيًا: كِتَابُ الصَّلَاةِ

- ٦٤ الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ الصَّلَاةِ، وَفَضْلِهَا، وَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ: ...
- ٦٥ الْبَابُ الثَّانِي: الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:
- ٦٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَحُكْمُهُمَا:
- ٦٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ صَحْتَهُمَا:
- ٦٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي الصِّفَاتِ الْمُسْتَحْبَةِ فِي الْمُؤَذِّنِ:
- ٦٧ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي صِفَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ:
- ٦٨ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يَقُولُهُ سَامِعُ الْأَذَانِ، وَمَا يَدْعُو بِهِ بَعْدَهُ:
- ٦٨ الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ:
- ٦٨ الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَأَرْكَانِهَا، وَأَدْلَةُ ذَلِكَ، وَحُكْمُ تَارِكِهَا وَفِيهِ مَسَائِلُ:
- ٧١ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي عَدَدِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ:
- ٧١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: عَلَى مَنْ تَجِبُ؟
- ٧١ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي شُرُوطِهَا:
- ٧٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي أَرْكَانِهَا:
- ٧٥ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي وَاجِبَاتِهَا:
- ٧٧ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: فِي سُنَنِهَا:
- ٧٨ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: مَبْطَلَاتُهَا:
- ٧٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: مَا يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ:

- ٨٢ الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ:
- ٨٢ **البَابُ الْخَامِسُ: فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٨٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فَضْلُهَا، وَالْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّتِهَا:
- ٨٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي أَقْسَامِهَا:
- ٨٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: مَا تُسَنُّ لَهُ الْجَمَاعَةُ مِنْ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ:
- ٨٤ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي عَدَدِ الرُّوَاتِبِ:
- ٨٥ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: حُكْمُ الْوُتْرِ وَفَضْلُهُ وَوَقْتُهُ:
- ٨٦ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: صِفَةُ الْوُتْرِ وَعَدَدُ رَكَعَاتِهِ:
- ٨٧ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الْأَوْقَاتُ الْمَنْهِي عَنْ النَّافِلَةِ فِيهَا:
- ٨٩ **البَابُ السَّادِسُ: فِي سَجُودِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٨٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَشْرُوعِيَّةِ سَجُودِ السَّهْوِ وَأَسْبَابِهِ:
- ٨٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَتَى يَجِبُ؟
- ٩١ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: مَتَى يُسَنُّ؟
- ٩١ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَوْضِعُهُ وَصِفَتُهُ:
- ٩٢ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: سَجُودُ التَّلَاوَةِ:
- ٩٤ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: سَجُودُ الشُّكْرِ:
- ٩٤ **البَابُ السَّابِعُ: فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٩٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَحُكْمُهَا:
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى: هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِلِيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ الصَّلَاةَ الَّتِي قَدْ صَلَّاهَا أَوْ لَا؟
- ٩٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: أَقَلُّ مَا تَنْعَقِدُ بِهِ الْجَمَاعَةُ:
- ٩٧ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: بِمِ تَدْرِكُ الْجَمَاعَةُ؟
- ٩٧ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَنْ يَعْذِرُ بِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ:

- ٩٩ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: إعادة الجماعة في المسجد الواحد:
- ١٠٠ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: حُكْمُ الصَّلَاةِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ:
- ١٠٠ **البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٠٠ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: من أحق بالإمامة؟
- ١٠١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: من تحرّم إمامته:
- ١٠٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: من تكره إمامته:
- ١٠٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: موضع الإمام من المأمومين:
- ١٠٣ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: ما يتحمّله الإمام عن المأموم:
- ١٠٤ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مسابقة الإمام:
- ١٠٤ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: أَحْكَامُ مَتَفَرِّقَةٍ فِي الْإِمَامَةِ وَالْجَمَاعَةِ:
- ١٠٦ **البَابُ التَّاسِعُ: فِي صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ:**
- ١٠٦ أ- كيفية صَلَاةِ الْمَرِيضِ
- ١٠٧ ب- صَلَاةُ الْمَسَافِرِ وَتَشْتَمِلُ عَلَى:
- ١٠٧ أَوَّلًا: قِصْرُ الصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:
- ١٠٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي حُكْمِ الْقِصْرِ:
- ١٠٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي تَحْدِيدِ الصَّلَاةِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْقِصْرُ:
- ١٠٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي حَدِّ السَّفَرِ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَنَوْعُهُ:
- ١٠٨ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: هل يقصر من نوى الإقامة؟
- ١٠٩ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: الحالات التي يجب على المسافر فيها إتمام الصَّلَاةِ:
- ١١٠ ثَانِيًا: الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:
- ١١٠ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَمَنْ يَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ:
- ١١١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي حَدِّ الْجَمْعِ الْمَشْرُوعِ:
- ١١١ **البَابُ الْعَاشِرُ: فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- ١١١ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حكمها ودليل ذلك:
- ١١٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: عَلَى مَنْ تَجِبُ؟
- ١١٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَقْتُهَا:
- ١١٢ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْخُطْبَةُ:
- ١١٢ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي سَنَنِ الْخُطْبَةِ:
- ١١٣ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مَا يَحْرُمُ فَعْلُهُ فِي الْجُمُعَةِ:
- ١١٤ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: بِمِ تَدْرِكُ الْجُمُعَةَ؟
- ١١٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: فِي نَافِلَةِ الْجُمُعَةِ:
- ١١٥ الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ:
- ١١٥ الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: فِي سَنَنِ الْجُمُعَةِ:
- ١١٧ **البَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١١٨ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُهَا، وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهَا، وَشُرُوطُهَا:
- ١١٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ:
- ١١٩ **البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١١٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُهَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ:
- ١١٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: شُرُوطُهَا:
- ١٢٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْمَوَاضِعُ الَّتِي تُصَلَّى فِيهَا:
- ١٢٠ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: وَقْتُهَا:
- ١٢٠ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: صِفَتُهَا وَمَا يَقْرَأُ فِيهَا:
- ١٢١ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مَوْضِعُ الْخُطْبَةِ:
- ١٢١ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قِضَاءُ الْعِيدِ:
- ١٢١ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: سَنَنِهَا:
- ١٢٢ **البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- ١٢٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمُهَا وَدَلِيلُ ذَلِكَ:
- ١٢٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: سَبَبُهَا:
- ١٢٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَقْتُهَا وَكَيْفِيَّتُهَا:
- ١٢٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْخُرُوجُ إِلَيْهَا:
- ١٢٤ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: الْخُطْبَةُ فِيهَا:
- ١٢٤ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: السَّنَنُ الَّتِي يَنْبَغِي فَعْلُهَا فِيهَا:
- ١٢٥ **البَابُ الرَّابِعُ عَشَرُ: فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٢٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْكُسُوفِ، وَالْحُكْمُ مِنْهُ:
- ١٢٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَدَلِيلُهَا:
- ١٢٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَقْتُهَا:
- ١٢٦ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: كَيْفِيَّتُهَا وَمَا يَقْرَأُ فِيهَا:
- ١٢٧ **البَابُ الْخَامِسُ عَشَرُ: فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَأَحْكَامِ الْجَنَائِرِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٢٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَكَيْفِيَّتُهُ:
- ١٢٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَنْ يَتَوَلَّى الْغُسْلَ:
- ١٢٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ تَكْفِينِهِ وَكَيْفِيَّتُهُ:
- ١٣٠ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ، حُكْمُهَا وَدَلِيلُ ذَلِكَ:
- ١٣٠ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: شُرُوطُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَأَرْكَانُهَا وَسُنَنُهَا:
- ١٣١ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: وَقْتُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَفَضْلُهَا وَكَيْفِيَّتُهَا:
- ١٣٢ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: حَمْلُ الْجَنَازَةِ وَالسَّيْرُ بِهَا:
- ١٣٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: دَفْنُ الْمَيِّتِ وَصِفَةُ الْقَبْرِ وَمَا يَسْنُ فِيهِ:
- ١٣٥ الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: التَّعْزِيَةُ، حُكْمُهَا، وَكَيْفِيَّتُهَا:

ثالثاً: كتاب الزكاة

- البَابُ الْأَوَّلُ: في مقدمات الزكاة، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ١٣٧
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: في تعريف الزكاة: ١٣٧
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ الزَّكَاةِ ودليل ذلك: ١٣٧
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ مَنْ أَنْكَرَهَا: ١٣٨
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: حُكْمُ مَنْعِهَا بِخَلَا: ١٣٨
- المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: في الأموال التي تجب فيها الزكاة: ١٣٩
- المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: في الحكمة من إيجاب الزكاة، وعلى مَنْ تجب (شروط وجوبها): ١٤٠
- المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: في أقسامها: ١٤٢
- المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: زكاة الدَّيْنِ: ١٤٢
- البَابُ الثَّانِي: في زكاة الذهب والفضة، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ١٤٢
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ الزَّكَاةِ فِيهِمَا، وأدلة ذلك: ١٤٢
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مقدارها: ١٤٣
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: شروطها: ١٤٣
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: في ضم أحدهما -الذهب والفضة- إلى الآخر: ١٤٤
- المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: في زكاة الحُلِيِّ: ١٤٤
- المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: في زكاة عُرُوضِ التَّجَارَةِ: ١٤٥
- البَابُ الثَّالِثُ: في زكاة الخارج من الأرض، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ١٤٦
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: متى تجب؟ ودليل ذلك: ١٤٦
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شروطها: ١٤٧
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: في مقدار الواجب: ١٤٧

- ١٤٧ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ:
- ١٤٨ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي الرِّكَازِ:
- ١٤٨ **البَابُ الرَّابِعُ: فِي زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٤٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: شُرُوطُ وَجُوبِهَا:
- ١٥٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ:
- ١٥٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي صِفَةِ الْوَاجِبِ:
- ١٥٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الْخُلْطَةِ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ:
- ١٥٤ **البَابُ الْخَامِسُ: فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ، وَيُقَالُ لَهَا: صَدَقَةُ الْفَطْرِ. وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٥٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي حَكْمِهَا وَدَلِيلِ ذَلِكَ:
- ١٥٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهَا وَعَلَى مِنْ تَجِبُ:
- ١٥٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي حَكْمَةِ وَجُوبِهَا:
- ١٥٦ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَقْدَارُ الْوَاجِبِ، وَمِمَّ يَخْرُجُ؟
- ١٥٦ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: فِي وَقْتِ وَجُوبِهَا وَإِخْرَاجِهَا:
- ١٥٧ **البَابُ السَّادِسُ: فِي أَهْلِ الزَّكَاةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٥٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَنْ هُمْ أَهْلُ الزَّكَاةِ؟ وَدَلِيلُ ذَلِكَ:
- ١٥٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي حَدِّ الَّذِينَ لَا تَدْفَعُ لَهُمُ الزَّكَاةَ:
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هَلْ يَشْتَرِطُ اسْتِيعَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ تَفْرِيقِ
- ١٦٠ الزَّكَاةِ؟
- ١٦٠ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي نَقْلِ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ:

رَابِعًا: كِتَابُ الصِّيَامِ

- ١٦١ **البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَقْدِمَاتِ الصِّيَامِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٦١ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الصِّيَامِ، وَبَيَانُ أَرْكَانِهِ:
- (م ٢٨ - الفقه الميسر)

- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ صِيَامِ رَمَضَانَ وَدَلِيلُ ذَلِكَ: ١٦١
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أَقْسَامُ الصِّيَامِ: ١٦٢
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فَضْلُ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ صَوْمِهِ: .. ١٦٢
- المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: شُرُوطُ وَجُوبِ صِيَامِ رَمَضَانَ: ١٦٣
- المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: ثُبُوتُ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَانْقِضَائِهِ: ١٦٤
- المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: وَقْتُ النِّيَّةِ فِي الصُّومِ وَحُكْمُهَا: ١٦٥
- البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَعْذَارِ الْمُبِيحَةِ لِلْفِطْرِ وَمِفْطَرَاتِ الصَّائِمِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ: ... ١٦٥**
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: الْأَعْذَارُ الْمُبِيحَةُ لِلْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ: ١٦٥
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مِفْطَرَاتُ الصَّائِمِ: ١٦٨
- البَابُ الثَّالِثُ: مُسْتَحَبَاتُ الصِّيَامِ وَمَكْرُوهَاتِهِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ: ١٧١**
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مُسْتَحَبَاتُ الصِّيَامِ: ١٧١
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَكْرُوهَاتُ الصِّيَامِ: ١٧٢
- البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْقَضَاءِ، وَالصِّيَامِ الْمُسْتَحَبِّ، وَمَا يَكْرَهُ وَيُحْرَمُ مِنَ الصِّيَامِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ١٧٣**
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَضَاءُ الصِّيَامِ: ١٧٣
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الصِّيَامُ الْمُسْتَحَبُّ: ١٧٤
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَا يَكْرَهُ وَيُحْرَمُ مِنَ الصِّيَامِ: ١٧٦
- البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإِعْتِكَافِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ١٧٨**
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْإِعْتِكَافِ وَحُكْمُهُ: ١٧٨
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الْإِعْتِكَافِ: ١٧٩
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: زَمَانُ الْإِعْتِكَافِ وَمُسْتَحَبَاتُهُ وَمَا يَبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ: ١٨٠
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَبْطَلَاتُ الْإِعْتِكَافِ: ١٨١
- يُطْلَقُ الْإِعْتِكَافُ بِمَا يَلِي: ١٨١

خامساً: كتاب الحج

- ١٨٣ **البَابُ الْأَوَّلُ: في مقدمات الحج، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٨٣ **المَسْأَلَةُ الْأُولَى: في تعريف الحج:**
- ١٨٣ **المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ الحج وفضله:**
- ١٨٣ **المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: هل يجب الحج في العمر أكثر من مرة؟**
- ١٨٤ **المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: شروط الحج:**
- ١٨٦ **المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: حُكْمُ العمرة وأدلة ذلك:**
- ١٨٦ **المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: مواقيت الحج والعمرة:**
- ١٨٧ **البَابُ الثَّانِي: في أركان الحج وواجباته، وفيه مسألتان:**
- ١٨٧ **المَسْأَلَةُ الْأُولَى: في أركان الحج:**
- ١٨٨ **المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: واجبات الحج:**
- ١٨٩ **البَابُ الثَّالِثُ: في المحظورات والفدية والهدي، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٨٩ **المَسْأَلَةُ الْأُولَى: في محظورات الإحرام:**
- ١٩١ **المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فدية المحظورات:**
- ١٩٢ **المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: في الهدي وأحكامه:**
- ١٩٤ **البَابُ الرَّابِعُ: في صفة الحج والعمرة:**
- ١٩٧ **البَابُ الْخَامِسُ: في الأماكن التي تشرع زيارتها في المدينة، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ١٩٧ **المَسْأَلَةُ الْأُولَى: زيارة مسجد النبي:**
- ١٩٩ **المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: زيارة قبره:**
- ٢٠٠ **المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الأماكن الأخرى التي تشرع زيارتها في المدينة النبوية: ...**
- ٢٠١ **البَابُ السَّادِسُ: في الأضحية، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٠١ **المَسْأَلَةُ الْأُولَى: في تعريف الأضحية وحكمها وأدلة مشروعيتها وشروطها:**

- ٢٠٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا تَجُوزُ الْأُضْحِيَّةُ بِهِ:
- ٢٠٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الشُّرُوطُ الْمَعْتَبَرَةُ فِي الْأُضْحِيَّةِ:
- ٢٠٤ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: وَقْتُ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ:
- ٢٠٤ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يَصْنَعُ بِالْأُضْحِيَّةِ، وَمَا يُلْزَمُ الْمُضْحِي إِذَا دَخَلَتْ الْعَشْرُ:
- ٢٠٥ **البَابُ السَّابِعُ: فِي الْعَقِيقَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٠٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْعَقِيقَةِ وَحُكْمُهَا وَوَقْتُهَا:
- ٢٠٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَقْدَارُ مَا يَذْبَحُ فِي الْعَقِيقَةِ:
- ٢٠٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ، وَحَلْقُ رَأْسِهِ، وَتَحْنِيكُهُ، وَالْأَذَانُ فِي أُذُنِهِ:

سادساً: كتاب الجهاد

- البَابُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْجِهَادِ وَفَضْلُهُ وَحُكْمُهُ وَشُرُوطُهُ وَمَسْقُطَاتُهُ، وَفِيهِ**
- ٢٠٩ **مسائل:**
- ٢٠٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهُ، وَفَضْلُهُ، وَالْحُكْمَةُ مِنْهُ، وَحُكْمُهُ، وَمَتَى يَتَعَيَّنُ؟ ...
- ٢١١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الْجِهَادِ:
- ٢١٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَسْقُطَاتُ الْجِهَادِ:
- ٢١٤ **البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَسْرَى وَالْغَنَائِمِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢١٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: حُكْمُ أَسْرَى الْكُفَّارِ:
- ٢١٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَقْسِيمُ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ:
- ٢١٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَصْرَفُ الْفِيءِ:
- ٢١٧ **البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْهَدَنَةِ وَالذِّمَّةِ وَالْأَمَانِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢١٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: عَقْدُ الْهَدَنَةِ مَعَ الْكُفَّارِ:
- ٢١٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: عَقْدُ الذِّمَّةِ، وَدَفْعُ الْجِزْيَةِ:

٢١٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: عقد الأمان:

سابعاً: كتاب المعاملات

٢٢١ **البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْبَيْعِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

٢٢١ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف البيع وحكمه:

٢٢١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أركان البيع:

٢٢٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الإشهاد عَلَى الْبَيْعِ:

٢٢٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الخيار فِي الْبَيْعِ:

٢٢٤ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: شروط البيع:

٢٢٦ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: البيوع المنهي عنها:

٢٢٨ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الإقالة فِي الْبَيْعِ:

٢٢٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: عقد المراجعة:

٢٢٩ الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: البيع بالتقسيط:

٢٣٠ **البَابُ الثَّانِي: فِي الرِّبَا، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

٢٣٠ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف الربا وحكمه:

٢٣١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الحكمة فِي تحريمه:

٢٣١ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أنواع الربا:

٢٣٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: صور لبعض المسائل الربوية:

٢٣٤ **البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْقَرْضِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**

٢٣٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِهِ، وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ:

٢٣٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي شُرُوطِهِ وَبَعْضِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ:

٢٣٥ **البَابُ الرَّابِعُ: فِي الرِّهْنِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**

٢٣٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناه وأدلة مشروعيته:

- ٢٣٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ:
- ٢٣٦ **البَابُ الْخَامِسُ: فِي السَّلَمِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**
- ٢٣٦ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَاهُ وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ:
- ٢٣٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي شُرُوطِهِ:
- ٢٣٧ **البَابُ السَّادِسُ: فِي الْحَوَالَةِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**
- ٢٣٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:
- ٢٣٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي شُرُوطِ صَحَّتِهَا:
- ٢٣٩ **البَابُ السَّابِعُ: فِي الْوَكَالَةِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**
- ٢٣٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمُهَا، وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:
- ٢٣٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهَا، وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا:
- ٢٤٠ **البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْكِفَالَةِ وَالضَّمَانِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٤٠ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَى الْكِفَالَةِ وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:
- ٢٤١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَرْكَانُ الْكِفَالَةِ وَشُرُوطُهَا:
- ٢٤١ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْكِفَالَةِ:
- ٢٤٢ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الضَّمَانِ:
- ٢٤٣ **البَابُ التَّاسِعُ: فِي الْحَجَرِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٤٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ وَأَنْوَاعُهُ:
- الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّوْعِ الْأَوَّلِ مِنَ الْحَجَرِ، وَهُوَ الْحَجَرُ عَلَى
- ٢٤٤ الْإِنْسَانَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ:
- الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّوْعِ الثَّانِي مِنَ الْحَجَرِ، وَهُوَ الْحَجَرُ عَلَى
- ٢٤٥ الْإِنْسَانَ لِمَصْلَحَةٍ غَيْرِهِ:
- ٢٤٦ **البَابُ الْعَاشِرُ: الشَّرَكَةُ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**
- ٢٤٦ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الشَّرَكَةِ وَحُكْمُهَا وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:

- ٢٤٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أنواع شركة العقود:
- ٢٤٧ **البَابُ الحَادِي عَشَرَ: الإِجَارَةُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٤٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناها وأدلة مشروعيتها:
- ٢٤٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شروطها:
- ٢٤٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا:
- ٢٤٩ **البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: المِزَارَعَةُ وَالمِسَاقَاةُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٤٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناها وحكمهما:
- ٢٤٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شروطهما:
- ٢٥٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِمَا:
- ٢٥٠ **البَابُ الثَّلَاثُ عَشَرَ الشَّفْعَةُ وَالجَوَارُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٥٠ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: في معناها وأدلة مشروعيتها:
- ٢٥١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالشَّفْعَةِ:
- ٢٥٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي أَحْكَامِ الجَوَارِ:
- ٢٥٣ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الطَّرَقَاتِ:
- ٢٥٣ **البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الْوَدِيعَةُ وَالْإِتْلَافَاتُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٢٥٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا وَأدلة مشروعيتها:
- ٢٥٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شرط صحتها:
- ٢٥٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوَدِيعَةِ:
- ٢٥٥ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الْإِتْلَافَاتِ:
- ٢٥٦ **البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي الْغَضَبِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**
- ٢٥٦ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا وَحُكْمُهَا:
- ٢٥٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْغَضَبِ:

- البَابُ السَّادِسُ عشر: فِي الصَّلَح، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٢٥٧
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهُ، وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ: ٢٥٧
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي أَنْوَاعِ الصَّلَحِ الْعَامَةِ: ٢٥٨
- المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَحِ: ٢٥٩
- البَابُ السَّابِعُ عشر: الْمُسَابَقَةُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٢٥٩
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا، وَحُكْمُهَا: ٢٥٩
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا: ٢٦٠
- المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: شُرُوطُ أَخْذِ الْعَوَظِ فِي الْمُسَابَقَةِ: ٢٦١
- البَابُ الثَّامِنُ عشر: الْعَارِيَّةُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٢٦١
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا: ٢٦١
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهَا: ٢٦٢
- المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا: ٢٦٢
- البَابُ التَّاسِعُ عشر: إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٢٦٣
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي مَعْنَاهُ وَحُكْمِهِ: ٢٦٣
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُهُ وَمَا يَحْصُلُ بِهِ: ٢٦٤
- المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ: ٢٦٤
- البَابُ الْعِشْرُونَ: الْجَعَالَةُ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ: ٢٦٥
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَاهَا وَحُكْمُهَا: ٢٦٥
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهَا: ٢٦٦
- وَيَتَعَلَّقُ بِالْجَعَالَةِ الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ: ٢٦٦
- البَابُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: اللَّقْطَةُ وَاللَّقِيطُ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٢٦٦
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْنَى اللَّقْطَةِ وَحُكْمُهَا: ٢٦٦
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أَقْسَامُ اللَّقْطَةِ: ٢٦٧

- ٢٦٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: بعض الأحكام المتعلقة بها:
- ٢٦٨ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: في اللقيط:
- ٢٦٩ **البَابُ الثَّانِي والعشرون: الوقف، وفيه مسألتان:**
- ٢٦٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناه وحكمه:
- ٢٦٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الأحكام المتعلقة به:
- ٢٧٠ **البَابُ الثَّالِث والعشرون: الهبة، والعطية، وفيه مسائل:**
- ٢٧٠ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناها وأدلتها:
- ٢٧١ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: شروط الهبة:
- ٢٧١ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: بعض الأحكام المتعلقة بها:

ثامناً: كتاب المواريث والوصايا والعتق

- ٢٧٣ **البَابُ الْأَوَّل: تصرفات المريض**
- ٢٧٤ **البَابُ الثَّانِي: الوصية، وفيه مسألتان:**
- ٢٧٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناها وأدلة مشروعيتها:
- ٢٧٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الأحكام المتعلقة بها:
- ٢٧٧ **البَابُ الثَّالِث: في العتق، والكتابة، والتدبير، وفيه مسائل:**
- ٢٧٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: في تعريف العتق، ومشروعيته، وفضله، وحكمة مشروعيته:
- ٢٧٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أركان العتق، وشروطه، وصيغته وألفاظه:
- ٢٧٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: من أحكام العتق:
- ٢٨٠ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: التدبير:
- ٢٨١ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: المكاتب:
- ٢٨٢ **البَابُ الرَّابِع: الفرائض، والمواريث، وفيه مسائل:**
- ٢٨٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناها والحث على تعلمها:

- ٢٨٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الحقوق المتعلقة بالتركة وأسباب الميراث وموانعه:
- ٢٨٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أقسام الورثة:
- ٢٨٦ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: أقسام الورثة باعتبار الإرث:
- ٢٨٨ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: في التعصيب:
- ٢٨٩ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: الحجب:
- ٢٩١ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: في ذوي الأرحام:

تاسعاً: كتاب النكاح والطلاق

- ٢٩٢ **البَابُ الْأَوَّلُ: في النكاح، وفيه مَسَائِلُ:**
- ٢٩٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف النكاح، وأدلة مشروعيته:
- ٢٩٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الحكمة في مشروعية النكاح:
- ٢٩٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ النكاح واختيار الزوجة:
- ٢٩٤ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: من أحكام الخطبة، وآدابها:
- ٢٩٥ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: حُكْمُ النظر إلى المخطوبة:
- ٢٩٦ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: شروط النكاح وأركانها:
- ٢٩٧ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: المحرمات في النكاح:
- ٣٠٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: حُكْمُ نكاح الكتبية:
- **بَابُ الثَّانِي: في الصداق وحقوق الزواج وواجباته، ووليمة العرس، وفيه**
- ٣٠٢ **مسائل:**
- ٣٠٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف الصداق، ومشروعيته، وحكمه:
- ٣٠٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حدّه، وحكمته، وتسميته:
- ٣٠٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ المغالاة في الصداق:
- ٣٠٦ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الحقوق الزوجية:

- ٣٠٩ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: إعلان النكاح:
- ٣٠٩ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: الوليمة في النكاح:
- ٣١٠ الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: حُكْمُ إِجَابَةِ دَعْوَةِ وَلِيمَةِ الْعَرَسِ:
- ٣١١ **البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْخَلْعِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:**
- ٣١١ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناه، وأدلة مشروعيته:
- ٣١٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ، وَالْحِكْمَةُ مِنْهُ:
- ٣١٣ **البَابُ الرَّابِعُ: فِي الطَّلَاقِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣١٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناه، وأدلة مشروعيته، وحكمته:
- ٣١٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ الطَّلَاقِ، وَبَيْدُ مَنْ يَكُونُ؟
- ٣١٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ:
- ٣١٥ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: طَلَاقُ السَّنَةِ وَحُكْمُهُ:
- ٣١٦ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: الطَّلَاقُ الْبَدْعِيُّ وَحُكْمُهُ:
- ٣١٧ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: الرَّجْعَةُ:
- ٣١٩ **البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإِيْلَاءِ**
- ٣٢١ **البَابُ السَّادِسُ: فِي الظَّهَارِ**
- ٣٢٢ **البَابُ السَّابِعُ: فِي اللَّعَانِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٢٢ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف اللعان، ودليل مشروعيته، وحكمته:
- ٣٢٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شروطه وكيفيته:
- ٣٢٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى اللَّعَانِ:
- ٣٢٥ **البَابُ الثَّامِنُ: فِي الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٢٥ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف العدة ودليل مشروعيتها، والحكمة منها:
- ٣٢٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: أنواع العدة:
- ٣٢٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: التزامات العدة، وما يترتب عليها:

- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الإِحْدَادِ: ٣٣٠
- البَابُ التَّاسِعُ: فِي الرِّضَاعِ، وَفِيهِ مَسَائِلٌ: ٣٣١
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الرِّضَاعِ، وَدَلِيلُ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَحُكْمُهُ: ٣٣١
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الرِّضَاعِ الْمَحْرَمِ، وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَى قَرَابَةِ الرِّضَاعِ: .. ٣٣٢
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: إِثْبَاتُ الرِّضَاعِ: ٣٣٤
- البَابُ الْعَاشِرُ: فِي الْحِضَانَةِ، وَأَحْكَامُهَا، وَفِيهِ مَسَائِلٌ: ٣٣٤
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْحِضَانَةِ، وَحُكْمِهَا، وَلِمَنْ تَكُونُ؟ ٣٣٤
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي شُرُوطِ الْحَاضِنِ، وَمَوَانِعِ الْحِضَانَةِ: ٣٣٥
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحِضَانَةِ: ٣٣٦
- البَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي النِّفَقَاتِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ: ٣٣٧
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ النِّفْقَةِ وَأَنْوَاعُهَا: ٣٣٧
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: نِفْقَةُ الْمَمَالِكِ وَالْبَهَائِمِ: ٣٣٩

عَاشِرًا: كِتَابُ الْجَنَايَاتِ

- البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْجَنَايَاتِ، وَفِيهِ مَسَائِلٌ: ٣٤١
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُ الْجَنَايَةِ وَأَقْسَامُهَا: ٣٤١
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْجَنَايَةُ عَلَى النَّفْسِ: ٣٤١
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْوَاعُ الْقَتْلِ: ٣٤٢
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْجَنَايَةُ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ: ٣٥٠
- البَابُ الثَّانِي: فِي الدِّيَاتِ، وَفِيهِ مَسَائِلٌ: ٣٥٤
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا: ٣٥٤
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَشْرُوعِيَّتُهَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ، وَالْحِكْمَةُ مِنْهَا: ٣٥٥
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: عَلَى مَنْ تَجِبُ الدِّيَةُ؟ وَمَنْ يَتَحَمَّلُهَا؟ ٣٥٥

- ٣٥٦ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: أنواع الديات ومقاديرها:
- ٣٥٧ **البَابُ الثَّالِثُ: فِي الْقِسَامَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٥٧ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمُهَا، وَحُكْمَتُهَا:
- ٣٥٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شروط القسامة:
- ٣٥٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: صفة القسامة:

حادي عشر: كتاب الحدود

- البَابُ الْأَوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ الْخُدُودِ، وَمَشْرُوعِيَّتِهَا، وَالْحُكْمَةُ مِنْهَا، وَمَسَائِلُ أُخْرَى:**
- ٣٦١
- ٣٦٣ **البَابُ الثَّانِي: فِي حَدِّ الزَّانِي، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٦٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف الزنى وحكمه وخطورته:
- ٣٦٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حَدُّ الزَّانِي:
- ٣٦٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: بِمَ يَثْبُتُ الزَّانِي؟
- ٣٦٨ **البَابُ الثَّالِثُ: فِي حَدِّ الْقَذْفِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٦٨ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معنى القذف وحكمه:
- ٣٦٨ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حد القذف، والحكمة منه:
- ٣٦٩ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: شروط إيجاب حد القذف:
- ٣٧٠ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: شروط إقامة حد القذف:
- ٣٧١ **البَابُ الرَّابِعُ: فِي حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٧١ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف الخمر وحكمه وحكمة تحريمه:
- ٣٧٢ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حد شارب الخمر، وشروطه، وبم يثبت؟
- ٣٧٣ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: حُكْمُ الْمَخْدَرَاتِ وَالْإِتْجَارِ بِهَا:
- ٣٧٤ **البَابُ الْخَامِسُ: فِي حَدِّ السَّرْقَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**

- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف السرقة، وحكمها، وحد فاعلها، والحكمة من إقامة الحد فيها: ٣٧٤
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: شروط وجوب حد السرقة: ٣٧٦
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الشفاعة في حد السرقة، وهبة المسروق للشارق: ٣٧٧
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: كيفية القطع وموضعه: ٣٧٨
- البَابُ السَّادِس: في التعزير، وفيه مسائل:** ٣٧٨
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف التعزير، وحكمه، والحكمة منه: ٣٧٨
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: أنواع المعاصي التي توجب التعزير: ٣٧٩
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مقدار التعزير: ٣٧٩
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: أنواع العقوبات التعزيرية: ٣٧٩
- البَابُ السَّابِع: في حد الحرابة، وفيه مسائل:** ٣٨٠
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف الحرابة، وحد المحاربين: ٣٨٠
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: شروط وجوب الحد على المحاربين: ٣٨١
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: سقوط الحد عن المحاربين: ٣٨١
- البَابُ الثَّامِن: في الردة، وفيه مسائل:** ٣٨٢
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريفها، وشروطها، وحكم المرتد: ٣٨٢
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: الأمور التي تحصل بها الردة: ٣٨٣
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الأحكام المتعلقة بالردة: ٣٨٤

ثاني عشر: كتاب الأيمان والندور

- البَابُ الْأَوَّل: الأيمان، وفيه مسائل:** ٣٨٥
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: في تعريف الأيمان: ٣٨٥
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: أقسام اليمين: ٣٨٥

- ٣٨٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: كفارة اليمين وشروط وجوبها:
- ٣٨٨ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: صور لبعض الأيمان الجائزة والممنوعة:
- ٣٨٩ **البَابُ الثَّانِي: النذر، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٨٩ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تعريف النذر، ومشروعيته، وحكمه:
- ٣٩٠ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: شروط النذر، وألفاظه:
- ٣٩١ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أقسام النذر:
- ٣٩١ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: أنواع النذر وأحكامه:
- ٣٩٣ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: صور من النذر الَّذِي لَا يجوز الوفاء به:

ثالث عشر: كتاب الأطعمة، والذبائح، والصيد

- ٣٩٤ **البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَطْعِمَةِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٣٩٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَعْرِيفُهَا وَالْأَصْلُ فِيهَا:
- ٣٩٥ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: مَا نص الشارع عَلَى حلّه، وإباحته:
- ٣٩٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَا نص الشارع عَلَى تحريمه:
- ٤٠٠ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مَا سكت عنه الشارع:
- ٤٠٠ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: مَا يكره أكله:
- ٤٠١ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: آداب الأكل:
- ٤٠٣ **البَابُ الثَّانِي: أَحْكَامُ الذَّبَائِح، وَفِيهِ مَسَائِلُ:**
- ٤٠٣ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: معناها، وأنواع التذكية، وحكمها:
- ٤٠٤ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّة: شروط صحة الذبح:
- ٤٠٦ الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: آداب الذبح:
- ٤٠٧ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: مكروهات الذبح:
- ٤٠٨ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: حُكْمُ ذَبَائِح أَهْلِ الْكِتَاب:

- البَابُ الثَّالِثُ: أَحْكَامُ الصَّيْدِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٤٠٨
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الصَّيْدِ، وَحُكْمِهِ، وَدَلِيلِ مَشْرُوعِيَّتِهِ: ٤٠٨
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّيْدُ الْمَبَاحُ وَغَيْرُ الْمَبَاحِ: ٤٠٩
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: شُرُوطُ إِبَاحَةِ الصَّيْدِ: ٤١٠

رابع عشر: كتاب القضاء والشهادات

- البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْقَضَاءِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٤١٣
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْقَضَاءِ، وَحُكْمِهِ، وَأَدْلَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ: ٤١٣
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الْقَاضِي: ٤١٤
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: آدَابُ الْقَاضِي وَأَخْلَاقُهُ، وَمَا يَنْبَغِي لَهُ وَمَا لَا يَنْبَغِي: ٤١٥
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: طَرِيقُ الْحُكْمِ وَصِفَتُهُ: ٤١٧
- البَابُ الثَّانِي: فِي الشَّهَادَاتِ، وَفِيهِ مَسَائِلُ: ٤١٨
- المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي تَعْرِيفُهَا، وَحُكْمِهَا، وَأَدْلَتِهَا: ٤١٨
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: شُرُوطُ الشَّاهِدِ الَّذِي تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ: ٤١٩
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالشَّهَادَةِ: ٤٢٠
- فهرس الموضوعات ٤٢٤

من إصداراتنا :



1 **القاهرة :** خلف الجامع الأزهر - شارع البيطار

0225101384 - 01000443063 - 01122236652



01155559141 للتواصل عن طريق الواتس اب

للتواصل عن طريق الإيميل : ragabdaralsalaf@hotmail.com

2 **الفيوم :** بجوار المطافي 01150925554

دار السلف الصالح

القاهرة - الفيوم

رقم الإيداع 2017/20595